جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات المعروف بـِ (CAMEL) في تقييم الأداء المصرفي في سورية ((الواقع والتَّحديات))

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد قسم المصارف والتأمين

إعداد

ميساء خالد رومية

إشراف الدكتور

عبْد الرَّزاق الْقاسِم

دمشق / 2012

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

(سورة الرعد ، آية 17)

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات المعروف ب (CAMEL) في تقييم الأداء المصرفي في سورية ((الواقع والتَّحديات))

إعداد
ميساء خالد رومية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠١٢/٤/٣ أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة :

د.علي كنعان- الأستاذ في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- عضوًا

د.عبد الرزاق القاسم- الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- عضوًا مشرفًا

د.أحمد العلي- المدرس في قسم المصارف والتأمين- كلية الاقتصاد- عضوًا

إهداء

إلى من سقتني من مائها أسمى مشاعر الحب والتمسك والانتماء .....

إلى من تعلمت في ربوعها وفي كل شبر من أراضيها معاني الفخر والكرامة والوفاء .....

إلى من منحتني زاد القوة والتضحية والإباء .....

إلى من علمتني كيف يكون العطاء والولاء .....

إلى سورية بلد العزة والكبرياء

إلى من أسقط راية الذل والخنوع والهوان .....

إلى من آثر رفع علم الحرية وحرّكه العنفوان .....

إلى من سقت دماؤهم الطاهرة تراب هذه الأوطان .....

إلى من سيُّسطِر الدهر فيهم ملحمة الإقدام والإصرار .....

إلى من سيبقى شامة خالدة في وجنة التاريخ نفتخر بها عبر الأزمان .....

إلى شهداء وطني الأحرار

إلى من ينير بحبه طريق حياتي القاسية .....

إلى من أستمد من عطائه الثقة والعزم والإرادة .....

إلى من أحيا بوجوده عزيزة كريمة معطاءة .....

إلى من أرفع رأسي لذكره الحسن وسمعته الطيبة.....

إلى والدي الغالي

إلى من تسكن تحت أقدامها الجنان .....

إلى من يتغلغل في أعماقها الحب والدفء والحنان .....

إلى من تُعلّمني الصبر والقوة والإيمان .....

إلى من يعجز عن الوفاء لجميلها اللسان .....

إلى من أطمح لرضاها وشكرها عبر الزمان .....

إلى أمي الحبيبية

إلى من يرسم على وجهه ملامح الطفولة والبراءة .....

إلى من كان برفقته حافزًا لي على المثابرة .....

إلى من أتمنى لهم المستقبل الباهر والحياة البنَّاءة .....

إلى أعز من في قلبي إخوتي الأحباء

إلى من كان رفيقًا لي في مشواري الطويل.....

إلى من كان عونًا لي في كل خطوة.....

إلى من أستمد من صحبتهم الصبر على الصِّعاب .....

إلى الأصدقاء والزملاء الأعزاء

إليهم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع.....

شكر وتقدير

بعد إتمام هذا العمل المتواضع وعملاً بقول الله عزَّ وجلّ: ((**لئن شكرتم لأزيدنكم**))
أشكر الله العلي العظيم شكرًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته وكرمه الذي منَّ عليَّ بهذه النعمة وهيأ لي أسبابها وسخر لي خلقه وأمدني بالعون كله وأحاطني برعايته سبحانه وتعالى، منه أستمد التوفيق وهو على كل شيءٍ قدير فله الحمد من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على خير خلق الله معلم البشرية جمعاء وقائد الأمة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن والاه.

بدايةً لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وعظيم العرفان لأستاذي المشرف **الدكتور عبد الرزاق القاسم** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وقبوله صحبتي في مشواري الطويل معها وتوجيهه المستمر إلى كل ما هو مفيد لإغنائها ورفع سويتها العلمية، فكان خير مرشد وناصح منذ اللحظة الأولى لبدء البحث و لم يبخل عليّ بعلمه ووقته راجيةً أن أكون قد قدمت ما هو عند حسن ظنه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام السادة أعضاء لجنة الحكم **الأستاذ الدكتور علي كنعان والدكتور أحمد العلي** وذلك لتفضلهم بتحكيم هذا البحث وتكبدهم عناء تنقيحه ومناقشته وإغنائه بالملاحظات العلمية القيِّمة والهامة للارتقاء به إلى المستوى العلمي المطلوب.

ولا أنسى كل من تعلمت منه حرفًا أو أسدى لي نصحًا أو قدم لي معروفًا وكل من لم يبخل عن إرشادي وتوجيهي وكل من أضاء لي شمعة استنرت بها على طريق العلم والتعلم، إلى كل أولئك أتقدم بخالص شكري وامتناني وفائق تقديري واحترامي.

كما أخص بالشكر الأصدقاء والزملاء لما قدموه لي من دعم ومساندة وتحفيز لإتمام هذا البحث ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة فلهم مني أفضل وأسمى عبارات التقدير والاحترام.

وأخيرًا أتقدم بالشكر والتقدير لحاكمية مصرف سورية المركزي وإدارات المصارف السورية العامة والعاملين فيها على كل ما قدموه لي من تسهيلات ومعلومات هامة ساهمت في إغناء الجانب العملي التطبيقي لهذا البحث.

الباحثة

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
موافقة أعضاء لجنة الحكم	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
فهرس المحتويات	ث
قائمة الجداول	ذ
قائمة الأشكال	ز
الملخص	س
الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث	ص
مقدمة	ض
مشكلة البحث	ظ
أهمية البحث	ع
أهداف البحث	غ
الدراسات السابقة	غ
فرضيات البحث	أأ
منهج البحث	ب ب
مجتمع وعينة البحث	ب ب
مُحدِّدات البحث	ب ب
مخطط البحث	ت ت

الفصل الأول: الرقابة المصرفية وتقييم أداء المؤسسات المالية	**1**
مقدمة	**2**
المبحث الأول: الرقابة المصرفية ودور المصرف المركزي في ممارستها	**4**
أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية، تعريفها، أهميتها	**4**
1- تعريف الرقابة المصرفية وتطور مفهومها	**4**
2- أهمية الرقابة على المصارف وأهدافها	**9**
3- القضايا الرئيسة في الرقابة المصرفية	**12**
ثانيًا: دور المصرف المركزي في ممارسة الرقابة المصرفية	**15**
1- أساليب المصرف المركزي في الرقابة على المصارف	**16**
أ- الرقابة المكتبية	**16**
ب- الرقابة الميدانية (التفتيش)	**19**
ثالثًا: الرقابة بالتركيز على المخاطر	**27**
1- مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر	**28**
2-أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر	**30**
رابعًا: الرقابة المصرفية في سورية والتعليمات المتعلقة بها	**32**
1) تطور الرقابة المصرفية في سورية	**32**
2) هيكلية مفوضية الحكومة لدى المصارف	**33**
3) التعليمات الرقابية	**34**
المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسات المصرفية	**36**
أولاً: مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهميته	**36**
1- تعريف الأداء المصرفي والأداء المالي للمصارف	**36**
2- ماهية تقييم الأداء المصرفي ووظائفه وأهدافه	**37**
ثانيًا: نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي	**41**
ثالثًا: تطور مؤشرات تقييم الأداء في المصارف	**48**

الفصل الثاني: الإطار النظري لنموذج تصنيف السِّمات (CAMEL)	**52**
مقدمة	**53**
المبحث الأول: التعريف بنموذج تصنيف السِّمات	**56**
أولاً: تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي	**58**
1- لمحة تعريفية عن النموذج	**58**
2- أسس تقييم الأداء المصرفي وفق النموذج	**62**
3- ميزات نموذج تصنيف السِّمات	**71**
ثانيًا: استخدام نموذج (CAEL) في تقييم الأداء المصرفي	**72**
1- ميزات نموذج (CAEL)	**73**
ثالثًا: عيوب وانتقادات نموذجي CAMEL و CAEL	**74**
المبحث الثاني: تقييم كفاية رأس المال في إطار نموذج تصنيف السِّمات	**76**
أولاً: الإطار العام لكفاية رأس المال	**77**
1- مفهوم رأس المال المصرفي وأهميته	**77**
2- مفهوم كفاية رأس المال والتطور التاريخي له	**78**
3- معايير كفاية رأس المال المصرفي	**80**
ثانيًا: معيار كفاية رأس المال في ضوء مقررات لجنة بازل	**91**
1- المكونات الأساسية للإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي (اتفاقية بازل)	**94**
2- حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقًا لمقررات لجنة بازل	**94**
3- الانتقال من بازل (1) إلى بازل (2)	**95**
4- اتفاق بازل (3)، توجه عالمي جديد	**99**
ثالثًا: تقييم كفاية رأس المال باستخدام نموذج تصنيف السِّمات	**100**
1- معايير تقييم كفاية رأس المال المصرفي	**102**
2- تصنيف كفاية رأس المال	**106**
المبحث الثالث: جودة الأصول المصرفية من منظور نموذج تصنيف السِّمات	**109**
أولاً: مفهوم جودة الأصول المصرفية	**109**
ثانيًا: تصنيف الأصول	**111**
1- تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المحيطة بها	**113**

2- سياسة مخصصات خسائر القروض	126
ثالثًا: النسب المالية المستخدمة في الحكم على جودة الأصول المصرفية وفق نموذج تصنيف السِّمات	128
رابعًا: التحليل النوعي لجودة الأصول المصرفية	133
1- مفهوم المنهج النوعي في التحليل المالي	133
2- تحليل جودة الأصول المصرفية باستخدام التحليل النوعي	134
خامسًا: تقييم جودة الأصول باستخدام نموذج تصنيف السِّمات	138
1- معايير تقييم جودة الأصول المصرفية	138
2- تصنيف جودة الأصول المصرفية	140
المبحث الرابع: استخدام نموذج تصنيف السِّمات في تقييم كفاءة الإدارة المصرفية	144
أولاً: مفهوم الإدارة السليمة للمؤسسات المالية	147
ثانيًا: تقييم الإدارة المصرفية باستخدام نموذج تصنيف السِّمات	152
1- معايير تقييم صحة وسلامة الإدارة المصرفية	153
2- تصنيف الإدارة المصرفية	156
3- قياس عنصر الإدارة	159
المبحث الخامس: تحليل الرِّبحية المصرفية في إطار نموذج تصنيف السِّمات	160
أولاً: مفهوم الربحية المصرفية وقياسها	160
1- تعريف الربحية ووظائفها	160
2- تحليل الربحية المصرفية	163
3- مؤشرات قياس الربحية	170
ثانيًا: تقييم الربحية المصرفية وفق نموذج تصنيف السِّمات	172
1- معايير تقييم الربحية المصرفية	175
2- تصنيف الربحية المصرفية	176
المبحث السادس: استخدام نموذج تصنيف السِّمات في تقييم السيولة المصرفية	179
أولاً: مفهوم السيولة المصرفية، تعريفها، أهدافها	180
ثانيًا: دراسة طبيعة مشكلة السيولة	182
1- الطلب على السيولة المصرفية وعرضها	183
2- العلاقة بين السيولة والربحية	186

ثالثًا: قياس مركز سيولة المصرف	189
رابعًا: تقييم السيولة المصرفية وفق نموذج تصنيف السِّمات	190
1- معايير تقييم السيولة المصرفية	191
2- تصنيف السيولة المصرفية	192
الفصل الثالث: تقييم أداء المصارف السورية العامة بتطبيق نموذج تصنيف السِّمات	196
المبحث الأول: النتيجة النهائية لعملية التفتيش المصرفي	197
أولاً: إعداد تقرير التفتيش	197
ثانيًا: الإفصاح عن نتائج نموذج تصنيف السِّمات	207
ثالثًا: مقوِّمات تطبيق نموذج تصنيف السِّمات	208
المبحث الثاني: دراسة ميدانية حول واقع وتحديات تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي في سورية	210
أولاً: منهج الدراسة	210
ثانيًا: أداة الدراسة	211
ثالثًا: عينة البحث	218
رابعًا: تفسير النتائج الإحصائية واختبار الفرضيات	223
النتائج والتوصيات	266
أولاً: النتائج	266
ثانيًا: التوصيات والمقترحات	271
قائمة المراجع	275
الملاحق	286
الملخص باللغة الانجليزية	303

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	معايير نموذج CAMEL والدرجات الرقابية لتصنيف عناصره	65
2	التصنيفات المركبة ومداها ودلالة كل منها	71
3	تصنيف الديون غير المنتجة حسب فترة استحقاقها	125
4	احتساب نسبتي إجمالي التصنيف (TCR) والتصنيف المرجح (WCR)	129
5	فئات جودة الأصول حسب نسبتي (WCR) و (TCR)	130
6	بعض النسب المالية المستخدمة في الحكم على جودة الأصول وفق نموذج CAMEL والمؤشرات المرجعية التي تُقارن بها	132
7	عرض السيولة والطلب عليها داخل المصرف	184
8	جدول مُقارَن لنسبة الكفاية والرفع المالي لفترتي التفتيش الحالي والسابق	202
أ	أوزان الإجابات على بنود الاستبيان	213
ب	قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان الرأي الخاص بالعينة الاستطلاعية	217
ج	قيم معامل ارتباط جوتمان بين البنود الفردية والبنود الزوجية للعينة الاستطلاعية	217
د	التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب الجنس	218
ر	التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	219
س	التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	220
ص	التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب الخبرة الوظيفية	221
و	التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب التخصص	222
1-1	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الأولى والقيمة المحايدة (3)	225
2-1	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الأولى والقيمة المحايدة (3)	230
1-2	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى والقيمة المحايدة (3)	232
1-1-2	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الأولى والقيمة المحايدة (3)	235
2-2	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية والقيمة المحايدة (3)	236

1-2-2	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الثانية والقيمة المحايدة (3)	240
2-3	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة والقيمة المحايدة (3)	241
2-3-1	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة والقيمة المحايدة (3)	249
2-4	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة والقيمة المحايدة (3)	250
2-4-1	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة والقيمة المحايدة (3)	254
2-5	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة والقيمة المحايدة (3)	255
2-5-1	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الخامسة والقيمة المحايدة (3)	259
2-6	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة والقيمة المحايدة (3)	260
2-6-1	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية السادسة والقيمة المحايدة (3)	263
2-7	نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على بنود المحاور الفرعية المتعلقة بالفرضية الثانية والقيمة المحايدة (3)	264

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
د	التكرار النسبي لأفراد العينة حسب الجنس	218
ر	التكرار النسبي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	220
س	التكرار النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	221
ص	التكرار النسبي لأفراد العينة حسب الخبرة الوظيفية	222
و	التكرار النسبي لأفراد العينة حسب التخصص	223

إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات المعروف ب CAMEL في تقييم الأداء المصرفي في سورية

((الواقع والتَّحديات))

الملخص (Abstract)

ينطلق البحث من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية بشكل عام، إذ ينعكس الواقع المصرفي لأي بلد على نشاطه الاقتصادي، وتظل سلامة الأداء المصرفي من أهم المؤشرات التي تدل على سلامة الاقتصاد الوطني ككل فلا يمكن تصور اقتصاد حديث ومتطور مع قطاع مصرفي فاسد ومتخلف، وبذلك تشكل المصارف ركيزة أساسية في المجتمع بما تمارسه من دورٍ اقتصادي واجتماعي وبما تقوم به من أنشطة مختلفة.

لقد تطورت المؤسسات المصرفية وتعاظمت أدوارها الأمر الذي استدعى ضرورة الاهتمام بها من خلال تقييم أدائها وتحقيق أعلى درجات الرقابة عليها وصولاً للأهداف المرجوة منها بأعلى كفاية ممكنة، لذا تهتم الدراسة الحالية بموضوع الرقابة وتقييم الأداء المصرفي الذي بات يشغل حيزًا هامًا في ميدان عمل المصارف حيث تستند إلى ضرورة توافر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المالية والمصرفية وتحديد تلك المؤسسات التي تحتاج إلى عناية واهتمام خاص، وهذا ما سيعظم نتائج النموذج المقترح تطبيقه في هذا البحث والمعروف باسم (CAMEL) وهو نموذج لتقييم أداء المصرف وفقًا لسياسة التقييم المركب التي ترتكز على إجراء التحليل الكمي والنوعي الشامل للأداء بالاعتماد على خمسة عناصر أساسية تتمثل في كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة ومن ثم مقارنته مع مستوى الصناعة المصرفية بما يسهم في رسم سياسة فعالة وخطط محكمة من قبل الإدارة تركز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم أداء المصارف السورية العامة وذلك بإجراء دراسة ميدانية لواقع التطبيق على هذه المصارف للكشف عن مدى أخذها بعين الاعتبار لأهم معايير وعوامل تقييم كل عنصر من عناصر النموذج المقترح بعد تحري نقاط الضعف وأوجه القصور التي

تعاني منها الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي في سورية، وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في الآتي:

- هناك حاجة ماسَّة لتطبيق أساليب ومنهجيات حديثة في تقييم أداء القطاع المصرفي العام في سورية كنموذج CAMEL بسبب أوجه القصور التي تعاني منها أدوات التقييم التقليدية.
- يشير واقع تطبيق النموذج على المصارف العامة في سورية إلى أنه ما زال يفتقر لمقوِّمات ومتطلبات التطبيق الشامل والمتكامل نظرًا لما يواجهه من تحديات وما يعانيه من صعوبات في هذا المجال.

كما تضمنت الدراسة عددًا من التوصيات الرامية إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التطبيق الأمثل للنموذج المدروس على المصارف السورية العامة من خلال تدارك مواطن النقص في التطبيق ومحاولة تلافيها ومنح عنصر الإدارة المصرفية الجانب الأكبر من الاهتمام مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب النوعية للأداء التي تتجاهلها الأدوات التقليدية المستخدمة في التقييم.

الكلمات المفتاحية : CAMEL ، تقييم الأداء ، المصارف السورية العامة.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

تتناول الباحثة في هذا الفصل الإطار العام للبحث وفقًا لما يلي :

- مقدمة
- مشكلة البحث
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- الدراسات السابقة
- فرضيات البحث
- منهج البحث
- مجتمع وعينة البحث
- محدِّدات البحث
- مخطط البحث

❖ مقدمة (Introduction)

يلعب القطاع المصرفي ومن بين القطاعات الاقتصادية الأخرى دوراً حيوياً ورئيسياً في دعم الاقتصاد ككل وتحقيق تطوره وضمان حسن سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات كافة من خلال تأثيره في النظم الاقتصادية والمالية على اعتبار أنه يعد الركيزة الأساسية التي تستمد منها مختلف القطاعات التمويل اللازم لها من خلال تعبئة المدخرات الكافية وتوزيعها على الاستثمارات المتنوعة المتمثلة بالقروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وغيرها من الاستثمارات الأخرى، إضافة إلى كونه أداةً بيد السياسة النقدية للدولة التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وهو بهذه الأهمية يمكن وصفه بأنه عصب الاقتصاد فالمصارف في مجموعها تشكل حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، كما تعد إحدى الدعامات الكبرى والأساسية لبناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل أجهزة فعالة تعتمد عليها الدولة في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

بناءً عليه يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرًا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات المتلاحقة والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية.

ومع زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية تعاظمت المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية وتزايد دور المصارف في تمويل التجارة الدولية خاصة مع الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة كما برز التوجه نحو المصارف الشاملة والاندماجات المصرفية وتبني إدارة الجودة الشاملة والخصخصة هذا إلى جانب الاتجاه نحو تحرير الخدمات وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية وتوسع المصارف العالمية وانتشار فروعها، فضلاً عن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات الذي أدى إلى استخدام الصيرفة الالكترونية وظهور العديد من الابتكارات المالية والمصرفية الجديدة في مجال المشتقات المالية المعقدة التي ساهمت في زيادة عمليات المضاربة في الأسواق المالية، وقد انعكست هذه المظاهر جميعها بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم

بسبب تأثيراتها الواسعة التي ألقت على عاتق القائمين على هذه الأنظمة مهمة الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة.

لقد شكلت الآثار السلبية لمفرزات العولمة ضغوطًا متزايدة على النظم المصرفية فأحدثت العديد من الأزمات المالية والمصرفية كان آخرها الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 التي بدأت بأزمة عصفت بالقطاع المصرفي العالمي فتسببت بانهيارات لأكبر المؤسسات المصرفية في العالم مما ترتب عليه زعزعة الثقة في النظامين المالي والمصرفي على حد سواء، ثم تطورت لتشكل أزمة اقتصادية شملت آثارها السلبية معظم دول العالم ملامسةً أغلب القطاعات الاقتصادية مما هدد التوازن على مستوى الاقتصاد العالمي ككل.

وعلى ضوء الدور المهم الذي تلعبه المصارف في تحقيق التطور الاقتصادي إلى جانب التطورات الاقتصادية العالمية التي سبق الإشارة إليها،كان لابد من إخضاع القطاع المصرفي لعملية الإشراف والرقابة وتقييم الأداء للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وبناء قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد وازدهاره ويحقق في الوقت نفسه ارتقاء مصارف كل دولة إلى مصاف المصارف العالمية في جو من التنافسية العادلة مع الصناعات المصرفية الدولية وبالتالي تحقيق عامل جذب فعال لهذه الصناعات في التعامل المصرفي.

وفي هذا الإطار أصبح الاستقرار المالي والسلامة المصرفية ضرورةً ملحةً تدفع القائمين على العمل المصرفي نحو السعي المتواصل لمواكبة التطورات التي شهدتها الصناعة المالية والمصرفية مؤخرًا، وذلك بإحداث تغييرات على أساليب الرقابة والإشراف التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف ومنهجيات تقييم أدائها بحيث تتضمن عناصر أكثر نوعيةً من الماضي وتتطلب تدريب وخبرات أكبر لتطبيقها محققةً بذلك نقلة نوعية من الأساليب التقليدية الشائعة إلى أساليب أكثر تطورًا ومسايرة للواقع المصرفي الحديث بهدف تحقيق سلامة ومتانة الأداء المصرفي التي أصبحت من أكثر المواضيع إثارة للجدل والنقاش والبحث في الوقت الراهن.

❖ مشكلة البحث (Research Problem Definition)

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها عملية الرقابة وتقييم الأداء المصرفي والتي تتم من خلال تحليل عناصر النشاط المصرفي في إطار عمليات الرقابة المصرفية المكتبية والميدانية (التفتيش) بهدف الحكم على درجة الكفاءة التي نُفِذت بها الأهداف الموضوعة واكتشاف الانحرافات ومواطن الضعف والخلل في الأداء وتشخيص أسبابها والسعي نحو تصحيحها ومتابعة توصيات علاجها إلى جانب الاستدلال على مواطن القوة وتعزيزها والاستمرار في العمل بموجبها ووضع الأسس الملائمة لرفع كفاية الأداء بشكل مستمر، تتمحور مشكلة البحث في دراسة إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم أداء المصارف السورية العامة من خلال تحليل الإطار العام للمكوِّنات التي يستند إليها هذا النموذج كأحد المنهجيات الحديثة في تقييم الأداء المصرفي بدراسة كل عنصر من عناصره ومعايير تقييمها وانعكاساتها على تطوير العمليات المصرفية بما يسهم في دعم عمليات التفتيش والرقابة المصرفية من خلال توفير مستويات أعلى من القدرة الجاهزية لدى السلطة النقدية لتنفيذ الخطط الرقابية.

وعليه يسعى هذا البحث لمعالجة قضية أساسية وهامة يمكن صياغة محاورها بجملة من التساؤلات على النحو الآتي :

- هل تعاني عملية تقييم أداء المصارف العامة في سورية من نقاط ضعف واضحة تستدعي ضرورة الاعتماد على منهجيات وأساليب حديثة لتقييم الأداء المصرفي ؟
- ما هو واقع تطبيق المصارف السورية العامة لنموذج تصنيف السِّمات كأحد المنهجيات الحديثة في التقييم ؟

ويمكن صياغة هذا السؤال كما يلي:

هل تأخذ المصارف السورية العامة بعين الاعتبار كافة معايير وعوامل تقييم كل عنصر من عناصر النموذج المدروس ؟

- هل تتحقق كافة مقوِّمات ومتطلبات التطبيق الأمثل للنموذج لدى المصارف السورية العامة في إطار سعيها نحو تحقيق أداء سليم وفعال ؟

- هل توجد تحديات وصعوبات تحول دون التطبيق الأمثل للنموذج على المصارف السورية العامة ؟

❖ أهمية البحث (Importance of Research)

ينطلق البحث في مضمونه من الأهمية الكبيرة التي يشغلها موضوع الرقابة وتقييم الأداء المصرفي في الوقت الحالي والتي يستمدها من كون المؤسسات المالية والمصرفية أصبحت جزءاً هاماً من النسيج الاقتصادي للبلاد تؤثر وتتأثر به، وبالتالي يقع على عاتقها مسؤولية الاهتمام بعملية تقييم أدائها التي تعكس صورة صادقة عن نشاطها الفعلي والمخطط لكافة الجهات المهتمة بتحليل وتقييم الأداء المصرفي الذي يعتبر المحصلة النهائية لعمل المصارف ونشاطها، من هنا ترى الباحثة ضرورةً في الكشف عن واقع تقييم أداء المصارف العامة في سورية وإمكانية تطبيق نظام معاصر للرقابة وتقييم الأداء المصرفي مبني على أسس علمية ومنهجية تمزج بين الجانبين الكمي والنوعي للأداء، لذا فهي تتبنى تطبيق نموذج تصنيف أمريكي يدعى نموذج تصنيف السِّمات المعروف ب CAMEL لتقييم مدى سلامة أداء المصارف السورية العامة من خلال تحليل عناصر هذا النموذج المتمثلة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة ودراسة مدى تطبيق معايير وعوامل تقييمها إلى جانب اعتماده كأداة مناسبة في تحديد المخاطر المصرفية التي تتعرض لها العمليات المالية والتشغيلية والإدارية التي يقوم بها المصرف، ومن ثم استخدام نتائج التحليل في الحكم على مدى قوة أو متانة مركزه المالي والإسراع في اتخاذ الإجراءات التصحيحية الممكنة في حال اكتشاف الانحرافات من أجل الاستمرار في العمل مستقبلاً بالشكل الأمثل والمناسب ومواجهة التحديات والتغيرات المستمرة في ميدان العمل المصرفي ومحاولة إعداد نظام للإنذار المبكر يمكن من خلاله مراقبة وضع المصرف ومركزه المالي في المستقبل، ونظرًا لعدم تطبيق النموذج المدروس على المصارف السورية العامة بالشكل الكامل والأمثل وعلى أساس علمي تحليلي من خلال دراسة تطبيقية عملية حية لكافة عناصره ومعايير تقييمها فإن هناك ما يبرر الحاجة إلى البحث والدراسة في هذا المجال أملاً في تطوير نموذج معاصر ومتميز في تقييم الأداء المصرفي وتحقيق الفائدة المرجوة للمختصين والمهتمين بهذا الميدان من خلال الوقوف على نتائج تطبيق النموذج المدروس والتحديات التي تقف عائقاً أمامه وتحديد المقوِّمات اللازمة لهذا التطبيق.

❖ أهداف البحث (Purposes of Research)

تأكيدًا على ما ورد في مشكلة البحث تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على نموذج تصنيف السِّمات كأداة منهجية علمية للرقابة وتقييم الأداء المصرفي.
- إلقاء الضوء على آلية تطبيق النموذج من خلال دراسة كل عنصر من عناصره على حدة ومعـــايير وعوامل تقييمها وإسقاطها على واقع المصارف العامة في القطر العربي السوري، ومن ثم التعرف على إمكانية التطبيق بهدف الوصول إلى نظام فعال لتقييم الأداء المصرفي وبناء نموذج رقابي يعكس الوظيفة الإشرافية والرقابية التي تمارسها السلطة الرقابية على المصارف في سورية.
- دراسة مقوِّمات ومتطلبات آلية التطبيق الأمثل للنموذج في سبيل تحقيق أداء سليم وفعال للمصارف العامة في سورية.
- الوقوف على أبرز الصعوبات والمعوِّقات التي تحول دون التطبيق الأمثل للنموذج علـــى المصـــارف العامة في سورية.

❖ الدِّراسات السابقة (Literature Review)

تنوعت الدراسات وتعددت الأبحاث التي تناولت موضوع تقييم أداء المصارف والرقابة عليها من أكثر من منظور وقد توصلت إلى نتائج اختلفت باختلاف اتجاه وهدف الدراسة، من هنا جاءت ضرورة مراجعة هذه الدراسات بغية الكشف عن مدى ما توصلت إليه في معالجة هذا الموضوع للاستفادة منه في تحديد مسار الأبحاث القادمة التي تحاول الخوض في هذا المجال، لذا تبنت الباحثة فكرة إعداد مشروع البحث الحالي القائمة على تطبيق أحد الأنظمة المعاصرة للرقابة وتقييم الأداء المصرفي بأسلوب جديد يجمع بين الجانبين الكمي والنوعي للأداء بما يسمح بالوصول إلى قطاع مصرفي سليم في كافة نواحي عمله.

وجدت الباحثة صعوبة في العثور على دراسات بحثية عربية تناولت تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي وذلك من خلال عملية المسح التي قامت بها لمختلف الدراسات والبحوث العربية، لذا اعتمدت على مجموعة من الدراسات الأجنبية التي ساهمت في تدعيم البحث، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي أمكن العثور عليها والتي تتناول ما هو ذا صلة بالموضوع المدروس :

الدراسات العربية :

1- دراسة (غنام ، 2004)، بعنوان :- " دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية في المصارف الحكومية (تطبيق على المصرف الصناعي السوري) ".

يتناول البحث دراسة وتحليل لواقع السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف الصناعي السوري ومعرفة الأسباب المؤدية لزيادة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها الناجمة عن هذه السياسة إضافة إلى دراسة الوسائل والإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي في الرقابة على السياسات الائتمانية من خلال التطبيق على المصرف الصناعي السوري وإظهار الجوانب الإيجابية ومحاولة تعزيزها والتغلب على المشكلات التي تُضعِف من قدرته الرقابية من خلال بحث إمكانية تطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية والتكيف معها بما يتلاءم مع الحاجة الخاصة والمفيدة لسورية.

وقد توصل هذا البحث إلى نتائج هامة من بينها أن مصرف سورية المركزي لا يقوم برقابة فعالة على السياسة الائتمانية في المصرف الصناعي السوري، كما لا يستند في رقابته على السياسات الائتمانية إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة بشكل كامل على الرغم من ملاءمة هذه المبادئ لأعمال الرقابة عليه.

2- دراسة (الرضا وغنام ، 2005)، بعنوان :- " دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله ".

يهدف هذا البحث إلى دراسة منهجية رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف العاملة في سورية لإظهار الجوانب الإيجابية فيها ومحاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها وذلك من خلال بحث إمكانية تطبيق مبادئ بازل الجوهرية للرقابة المصرفية والتكيف معها بما يتلاءم مع الحاجة الخاصة والمفيدة لتطوير القطاع المصرفي في سورية، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز الدراسة من خلال التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة المصرفية التي يمارسها مصرف سورية المركزي على المصارف الأخرى ووصف إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة ومن ثم تحليل آلية عمل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف وواقع العمل الرقابي لمصرف سورية المركزي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها عدم التزام مصرف سورية المركزي بتطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة بشكل كامل مما أدى إلى وجود نقاط ضعف وأوجه قصور في عمله الرقابي على المصارف العاملة في سورية إضافة إلى قلة عدد المراقبين المصرفيين العاملين لديه وبالتالي قلة عـــدد الجولات الميدانية التي يقومون بها للمصارف وتباعد الفترة الزمنية بينها.

3-دراسة (زيود ، الأمين والمهندس ، 2005)، بعنوان :- " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي (دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري)".

ركز البحث نظريًا على أهمية التحليل المالي في إيجاد المؤشرات المالية الأساسية لتقويم الأداء المصرفي وتحديد كفاءته وفعاليته في إدارة أصوله بالشكل الأمثل في ظل التغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة عمل المصارف في ظل النظام المحاسبي القائم وتوضيح كيفية إعداد القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي وإمكانية إعدادها وفقًا للمعايير الدولية التي تسمح بإفصاح أكبر عن المعلومات المالية والمحاسبية، كما تطرق البحث لمفهوم التحليل المالي وأهدافه واستخدامه في القطاع المصرفي بأساليبه الشائعة (الأفقي والرأسي) إلى جانب مفهوم تقويم الأداء وأهدافه والأسس العامة له ومن ثم تقويم أداء المصرف الصناعي السوري بتحليل قوائمه المالية للوصول إلى المؤشرات والنسب المالية اللازمة لتقييم أدائه والوقوف على حقيقة مركزه المالي لتحقيق المستوى الأمثل من الرقابة وإظهار مدى مساهمته في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تمثل عملية تقويم الأداء نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط لإمكانيـــة رســـم الخطـــط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقًا.
- سيطرة الجمود على النظام المصرفي السوري فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا وتطبيـــق معـــايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل بالرغم من مضي زمن طويل نسبيًا على صدورها.
- عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم موافق للمعايير المحاسبية حيث لا يفصح المصرف الصناعي عن مقدار الضرائب الممنوحة وكيفية احتسابها إضافة إلى أنه يدمج بعض الحسابات ببعضها.

4- دراسة (السيقلي ، 2005)، بعنوان :- " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997- دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية ".

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار مدى التزام سلطة النقد الفلسطينية بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل1) وأظهرت أهم نتائجها أن البيئة القانونية والتعليمات المصرفية في فلسطين مناسبة لتطبيق سلطة النقد الفلسطينية مبادئ الرقابة المصرفية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1997 ومعاييرها الصادرة في أكتوبر 1999، كما اتضح التزام سلطة النقد الفلسطينية بشكل عام في ممارساتها الرقابية على القطاع المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، وقد أتاحت التشريعات والتعليمات المصرفية الفلسطينية لسلطة النقد الصلاحيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية للمصارف المخالفة للنظم الرقابية كحد أدنى معيار كفاية رأس المال أو حالة تعرض مصالح المودعين للخطر.

5-دراسة (شاهين ، 2005)، بعنوان :- " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)".

يتناول هذا البحث مناقشة أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في دعم عمليات التفتيش والرقابة المصرفية من خلال تحليل الإطار العام للمكونات التي يستند إليها النظام وانعكاساتها على تطوير عمليات التفتيش الذي يتطلب توفر مستويات أعلى من القدرة الجاهزية لدى السلطة النقدية لتنفيذ الخطط الرقابية، وهو بذلك يهدف إلى بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي من خلال وصف وقياس تطبيقات النظام على أكبر المصارف الوطنية العاملة في فلسطين.

وقد أوضح البحث طبيعة وقوة العلاقة بين نظام التقييم بأبعاده وخصائصه المختلفة وعمليات الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية مع تحديد القضايا والموضوعات التي تتطلب عناية واهتمام خاص بها.

كما اعتنى البحث بتحليل وتقييم حالة بنك فلسطين المحدود (أكبر المصارف الوطنية في الجهاز المصرفي الفلسطيني)، وتم ربط نتائج التقييم مع العناصر الأخرى الواجب مراعاتها لدى القيام بمهام الرقابة والتفتيش كحالة دراسية يمكن الاستفادة منها للتعميم على البنوك الأخرى، واختُتِم البحث

بمجموعة من النتائج أهمها التأكيد على أهمية تطبيق النظام في دعم عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية إلى جانب أهميته في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي نظريًا وتطبيقيًا بغرض توجيه الاهتمام نحوها خاصةً مواطن الضعف بما يسهل التعامل معها وقائيًا وعلاجيًا.

6-دراسة (الخجا ، 2010) ، بعنوان :- "دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي (الوضع الراهن للرقابة المصرفية في سورية) ".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي تقوم به الرقابة المصرفية في تحقيق السلامة المصرفية وتعزيز ملاءة القطاع المصرفي (التقليدي) والتعرف على أهم المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة التي أعدتها لجنة بازل والتي تم تطبيقها من قبل العديد من الدول على نطاق واسع إلى جانب إلقاء الضوء على الإجراءات المتخذة لتفعيل الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي في سورية وتقييم مدى توافقها مع المعايير الدولية وتحليل فاعلية هذه الإجراءات وتكيفها مع واقع المصارف السورية بما يسهم في الحفاظ على تطورها وفق أسس سليمة وبالتالي زيادة كفاءتها وتحقيق السلامة المصرفية بشكل عام وأخيرًا تحديد معوقات عمل الأجهزة الرقابية على المصارف في سورية ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة لتفعيل دور الرقابة المصرفية والتزام المصارف بتطبيق التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الاتجاه نحو تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والدعائم الثلاثة لبازل على القطاع المصرفي السوري أصبح ضرورة دولية ملحة إلا أن التطبيق الشامل غير مكتمل وبحاجة لمزيد من الجهود، حيث لا يزال هناك ثغرات متعلقة بالشروط المسبقة لتطبيق هذه المبادئ، كما أكدت الدراسة معاناة مصارف القطاع العام في سورية من العديد من المشاكل كنقص الإفصاح عن بياناتها المالية وضعف بيئتها التكنولوجية إلى جانب تعدد جهات الرقابة عليها وتعدد أهدافها والتشريعات التي تحكمها.

7- دراسة (الخياط ، 2010)، بعنوان :- " الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل2 الدولية ودراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري (دراسة تطبيقية) ".

قام الباحث بإعداد دراسة منهجية شاملة للرقابة المصرفية وفقًا لمعايير بازل الثانية ودراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري، وقد ركزت الدراسة على توضيح مفهوم اتفاقيات بازل الدولية الأولى والثانية في القطاع المصرفي ومعاييرها الأساسية ومن ثم شرح مفهوم الرقابة المصرفية ومتطلبات تطبيقها وأهدافها ومبادئها الأساسية في إطار بازل2 الدولية وتوضيح دورها الهام في إدارة المخاطر المصرفية للحد من هذه المخاطر من خلال إدارتها مُبينًا الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها والتي تُعتبر أداة مفيدة في مجال بناء نظام رقابي فعّال يستطيع تقييم عناصر الخطر ويعمل على احتوائه، بعد ذلك انتقل الباحث إلى دراسة واقع القطاع المصرفي في سورية وبيان دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف السورية وما تم إنجازه فعلاً لتطبيق معايير بازل2 الدولية من خلال تقديم دراسة توضح مدى التزام مصرف سورية المركزي بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير بازل2 الدولية ومن ثم تقديم دراسة ميدانية من خلال استبيان يوضح إمكانية تطبيق هذه المعايير في المصرف التجاري السوري وصولاً للعديد من النتائج التي تركز بالدرجة الأولى على دور مصرف سورية المركزي في تحقيق رقابة مصرفية فعّالة على المصارف الخاضعة لإشرافه من خلال الدور الإشرافي لمفوضية الحكومة لدى المصارف وما يتم إصداره من قبل مجلس النقد والتسليف من قرارات وتعليمات واجبة التطبيق بما ينسجم مع معايير بازل2 للرقابة المصرفية ومبادئها الأساسية في القطاع المصرفي، ومع ذلك يعاني العمل الرقابي لمصرف سورية المركزي من ثغرات عديدة يتمثل أهمها في قلة عدد المراقبين المصرفيين المؤهلين وعدم توفر الإمكانيات المادية والفنية والكفاءات البشرية اللازمة لهذا العمل إضافة إلى عدم التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطرها ونسب كفاية رأسمالها وغير ذلك مما يجعل عمل مراقبي مفوضية الحكومة لدى المصارف في ظل تلك الظروف أمرًا صعبًا.

8- دراسة (الفرا ، 2010)، بعنوان :- " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة لبنك فلسطين استنادًا لنظام التقييم المدروس للسنوات المالية من 2004 وحتى 2007، وتشير أهم نتائج البحث إلى حصول بنك فلسطين على المستوى الأول (تصنيف رقم1) وفقًا لسياسة التقييم المركب وما يترتب على هذا التصنيف من دلائل في تقييم كل عنصر من عناصر النظام، كما أبرز البحث الجوانب الإيجابية لتطبيق النظام ودوره في التغذية الراجعة والرقابة من خلال المعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

الدراسات الأجنبية :

1. دراسة (Cole & Gunther,1995) ، بعنوان :- " صلاحية تصنيف CAMEL زمنيًا ".

" A CAMEL Rating' s Shelf Life ".

يدرس هذا البحث أثر عامل الزمن في مدى دقة تصنيفات CAMEL في التنبؤ بتعثر المصارف، حيث يشير إلى تأثير المدى الزمني الذي يتم خلاله تحديد هذه التصنيفات في إمكانية التمييز بدقة بين المصارف المتعثرة والمصارف السليمة ويقارن في هذا الإطار بين هذه التصنيفات وأنظمة الرقابة المكتبية التي تعتمد على البيانات المحاسبية المنشورة، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قدرة تصنيفات CAMEL على التنبؤ بحالات تعثر المصارف تكون أفضل من أنظمة الرقابة المكتبية فقط عندما يتم تحديد هذه التصنيفات بعد إجراء عمليات التفتيش الميداني خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر، وفي حال لم يتم تفتيش المصرف لمدة تزيد عن ستة أشهر تصبح أنظمة الرقابة المكتبية أكثر دقة في الدلالة على استمرارية المصرف، وهذا يعني أن التناقص في الدقة التنبؤية للتصنيف عندما يتم تحديده على فترات زمنية متباعدة هي التي تجعله أقل دقة من أنظمة الرقابة المكتبية التي يمكن تفسير دقتها التنبؤية العالية في

هذه الحالة بعاملين اثنين أولهما يرجع إلى أن تحديث التصنيف المكتبي يتم بشكل مستمر وفي أي وقت بناء على البيانات والمعلومات التي يتحدد على أساسها نظرًا لتوفرها بشكل دائم في التقارير والقوائم المصرفية الدورية وبالتالي فإن دقة هذه البيانات تلعب دورًا في الدقة التنبؤية لأنظمة الرقابة المكتبية وهذا ما يعبر عنه العامل الثاني.

وقد أكد البحث أن النتائج التي توصل إليها تقتصر على الفترة الخاضعة للتحليل فقط وبالتالي لا يمكن تعميمها على الفترات الأخرى، ومع ذلك فهي تشير إلى أهمية أنظمة الرقابة المكتبية كمكمل للتصنيفات الرقابية المتولدة عن عمليات التفتيش الميداني الدوري مما يجعلها تلعب دورًا بارزًا في العملية الرقابية.

2. دراسة (Cole & Gunther , 1998)، بعنوان :-" التنبؤ بحالات تعثر المصرف: مقارنة بين أنظمة الرقابة الميدانية والمكتبية ".

" Predicting Bank Failures: A Comparison of On- and Off-Site Monitoring System ".

انطلقت الدراسة من فكرة اعتبار عمليات التفتيش الميداني أداة أولية تستخدمها السلطة الرقابية للرقابة على الوضع المالي لمؤسسات الضمان الفيدرالية، لذا فهي تقوم بتقييم السرعة التي يَضعُف معها ما يتضمنه التصنيف الرقابي من معلومات والذي يتمثل بتصنيفات CAMEL التي يتم تحديدها أثناء عمليات التفتيش المصرفي.

ونظرًا لوجود اعتبارات الكلفة والعبء الرقابي لما يمكن أن تحدثه عمليات التفتيش المتكررة تتحدد التصنيفات بشكل غير متكرر نسبيًا.

وبغرض المقارنة بين التصنيفات الناجمة عن التفتيش الميداني ونتائج تطبيق أنظمة الرقابة المكتبية تم استخدام أحد نماذج التنبؤ القياسي (Econometric Models) بتعثر المصرف الذي يقوم على تطبيق نموذج Probit للبيانات المحاسبية المنشورة، وعند مقارنتها مع التصنيفات الرقابية في نقطة زمنية محدّدة قدَّمت تنبؤات أكثر دلالة على التعثر، وفي تحليل آخر تبين أن كافة النتائج تعكس قابلية تدهور

المحتوى المعلوماتي للتصنيف بشكل ملحوظ مع الزمن ابتداءً من الربع الثاني أو الثالث بعد تحديد التصنيف الأولي.

وعلى الرغم من أن النتائج التي تمخض عنها البحث تشير إلى أهمية وفعالية أنظمة الرقابة المكتبية كمكمل لعمليات التفتيش الميداني، إلا أنها لا يجب أن تقلل من أهمية اعتماد النظام الناجح للرقابة المصرفية بشكل أساسي على عملية التفتيش.

3. دراسة (Gilbert , Meyer &Vaughan , 2000)، بعنوان :- " دور نموذج انحدار CAMEL في الإشراف والرقابة على المصرف ".

" The Role of a CAMEL Downgrade Model in Bank Surveillance ".

يختبر هذا البحث استخدام النماذج القياسية في الإشراف والرقابة على المصارف ويحاول الإجابة على السؤال التالي:

هل يستطيع نموذج التنبؤ بالبنوك التي يكون احتمال تعثرها كبيرًا في المستقبل تقديم تنبؤات دقيقة للبنوك التي من المحتمل أن تنحدر بشكل كبير إلى حالة البنوك المتعثرة مستقبلاً؟

بمعنى هل تحتاج السلطة الرقابية لاستخدام نموذج للتنبؤ بالبنوك التي يُحتمل بشكل كبير أن تُصنَّف كمصارف متعثرة مستقبلاً مختلف عن ذلك النموذج المستخدم للتنبؤ بالتعثر الحتمي؟

ويمكن القول بأن القدرة على التنبؤ بانحدارات التصنيفات الرقابية وليس التنبؤ بحالات التعثر الحتمي تَبرُز خلال الفترة التي يكون فيها عدد حالات التعثر المصرفي قليل، وقد قارن البحث أداء نموذجين قياسيين للتنبؤ بالبنوك التي من المحتمل أن تصبح تصنيفاتها الرقابية متدنية في المستقبل هما (SEER Risk Rank Model) ونموذج آخر للتنبؤ بانحدارات التصنيفات الرقابية، وقد تبين أن النموذج الأول يُعتبر أداة جيدة في تحقيق ما استُخدم لأجله، وخلال فترة التعثرات المصرفية القليلة يمكن لنموذج التنبؤ بانحدارات التصنيف أن يدعم قدرة النموذج الأول على التنبؤ بالانحدارات.

كما أكدت الدراسة أن استخدام كلا النموذجين في الإشراف والرقابة على المصرف أفضل من استخدام أحدهما، حيث أن اختبارهما معًا يساعد في الكشف عن أسباب انحدارات المصرف بشكل أكثر دقة والتي من الممكن أن تكون مختلفة تمامًا عن مسببات التعثر المطلق (الكامل)، كما توصل

البحث في أحد نتائجه إلى أنه وفي الوقت الذي يكون فيه نموذج التنبؤ بالانحدار مناسبًا خلال فترات الاستقرار النسبي في النظام المصرفي يعتبر نموذج التنبؤ بالتعثر المطلق والحتمي الأداة الأكثر أهمية للإشراف والرقابة على المصارف مستقبلاً عندما يكون معدل التعثر المصرفي في الوقت الحاضر أعلى منه في السنوات الماضية.

4. **دراسة (Baral , 2005)، بعنوان :-" اختبار سلامة البنوك التجارية في إطار عمل CAMEL (دراسة حالة بنوك Joint Venture في نيبال)".**

" Health Check-up of Commercial Banks in the Framework of CAMEL: A Case Study of Joint Venture Banks in Nepal".

ركز البحث نظريًا على التطور التاريخي لإطار عمل CAMELS ودوره في اختبار سلامة القطاع المصرفي، حيث أجرى الباحث دراسة نظرية مبسطة لكل عنصر من عناصر هذا النموذج وقام باختبار الصحة المالية لمجموعة من البنوك النيبالية بالاعتماد على بياناتها المالية المنشورة خلال سلسلة زمنية معينة واستنتج أن أداء هذه البنوك أفضل من غيرها، إلا أن دراسة مؤشرات العناصر المختلفة المكوِّنة لإطار العمل المدروس تشير إلى أن السلامة المالية للبنوك الخاضعة للدراسة ليست إيجابية بالشكل الكافي الذي يمكنها من إدارة ومواجهة عدد كبير ومحتمل من الصدمات المالية.

على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث في مجال تقييم الأداء المصرفي والرقابة عليه نتيجة تعدد اتجاهات وأهداف هذا الموضوع، إلا أن البحث الحالي قدّم دراسة متخصصة بتطبيق أحد الأدوات الرقابية الجديدة والمتطورة على المصارف العامة في سورية كنظام للإنذار المبكر يسهم في الكشف عن الانحرافات في الأداء وتحديد مسبباتها والتنبيه مبكرًا إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها، و لم يسبق أن قُدِّمت دراسات بحثية سوريّة بهذا الخصوص مما يجعل المكتبات والجامعات السورية تفتقر لها مع عدم إغفال بعض المحاولات القليلة جدًا بهذا الشأن والمطبقة على المصارف السورية الخاصة، وربما يعود ذلك إلى سيطرة الاعتماد على الأدوات التقليدية في تقييم الأداء المصرفي السوري مما يحد من محاولات التطلع نحو البحث في تطبيق أدوات جديدة وأنظمة معاصرة مع وجود معوقات أخرى تحول دون تحقيق ذلك.

من هنا برزت خصوصية هذا البحث الذي تمثَّل محوره الرئيسي بدراسة إمكانية تطبيق نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف السورية العامة بالتطرق لواقعها وتحديات التطبيق لديها.

❖ فرضيات البحث (Assumptions of Research)

انسجامًا مع المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة وبما يحقق الأهداف المرجوة منها تمت صياغة الفرضيات التالية :

1) لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن عملية تقييم الأداء في المصارف العامة في سورية تعاني من نقاط ضعف كثيرة.

2) لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم أداء المصارف العامة في سورية.

وتتفرع هذه الفرضية إلى ست فرضيات فرعية تتمثل في الآتي:

أ- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تلعب دورًا فعالًا في تقييم كفاية رأس المال المصرفي.

ب- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف العامة في سورية تأخذ في الاعتبار كافة العوامل المؤثرة في تقييم جودة الأصول المصرفية.

ت- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تعاني من نقاط ضعف كثيرة في تقييم كفاءة الإدارة المصرفية.

ث- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار أهم العوامل المؤثرة في تقييم ربحيتها.

ج- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار أهم العوامل المؤثرة في تقييم مركز سيولتها.

ح- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على توفر أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي في سورية.

❖ منهج البحث (Methodology of Research)

بغرض تحقيق أهداف البحث وفي محاولة جادة للحصول على نتائج هامة من إجرائه تتبنى الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز الدراسة بالاعتماد على مختلف المصادر المتاحة من مراجع وكتب علمية تتضمن آراء متعددة ذات صلة بموضوع البحث وذلك بهدف تغطية الجانب النظري للدراسة، ومن ثم تنتقل إلى الجانب العملي لتبرهن على الفرضيات التي ابتدأت منها معتمدةً على الاستبيان والمقابلة والملاحظة والبيانات الثانوية كأدوات لجمع البيانات اللازمة منتهية بالنتائج والتوصيات والمقترحات التي تراها مناسبة لتطوير عملية تقييم الأداء بأسلوب علمي جديد ومعاصر.

❖ مجتمع وعينة البحث

تم تحديد إطار مجتمع البحث بمجموع العاملين لدى مصرف سورية المركزي والمصارف العامة في سورية وعددها ستة مصارف، أما عينة البحث فقد تم اختيارها بشكل عشوائي من العاملين في مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وتحديدًا قسم الرقابة الميدانية وقسم الدراسات وقسم الرقابة على المصارف الإسلامية إضافة إلى العاملين في مراكز وظيفية مختلفة في المديريات الأساسية للإدارات العامة للمصارف الحكومية في سورية وعددها في عينة البحث خمس مصارف وتتمثل هذه المديريات في مديرية إدارة المخاطر المصرفية ومديرية الالتزام ومديرية التدقيق الداخلي والتسليف والقروض والتخطيط والحسابات والرقابة الداخلية، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 100 استبيان تم استرداد 77 منها أُجيب عليها بالكامل ، ووفقًا لذلك تتكون عينة البحث من 77 مفردة وهي عينة عشوائية روعي الاختيار العشوائي لكل مفردة من مفرداتها.

❖ مُحدِّدات البحث (Limitations of Research)

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات عند إجراء الدراسة الميدانية تمثّل أهمها في قلة عدد الأبحاث والدراسات السابقة حول الظاهرة المدروسة وصعوبة توزيع الاستبيان على بعض المصارف نتيجة عدم وجود تجاوب أو تعاون كافٍ من قبل البعض منها أو بسبب الظروف المحيطة بها، إضافة إلى تعذر الوصول إلى

القائمين على إدارة المصارف حيث كان من المخطط أن يكونوا ضمن أفراد العينة وهم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء العامين ومعاونيهم ومدراء بعض المديريات مما أثر نوعًا ما في حجم العينة المدروسة.

❖ مخطط البحث (Framework of Research)

توزعت جهود هذا البحث على ثلاثة فصول رئيسية وفصل تمهيدي يتناول الإطار العام للدراسة وفقًا لطبيعة مشكلة البحث وأهميتها والهدف منها والدراسات السابقة وفرضيات الدراسة ومنهج البحث وأخيرًا التحليل والمعالجة الإحصائية التي ساهمت في الوصول إلى النتائج والتوصيات، في حين يتطرق الفصل الأول للإطار العام للرقابة المصرفية وتقييم أداء المؤسسات المالية في مبحثين رئيسيين يتضمن الأول موضوع الرقابة المصرفية ودور المصرف المركزي في ممارستها من خلال التعرض لمفهوم الرقابة على المصارف وتطورها وأهميتها وأهدافها والقضايا الرئيسة المثارة بشأنها، ومن ثم الانتقال لدراسة دور المصرف المركزي في ممارستها باتباع أسلوبي الرقابة المكتبية والميدانية إلى جانب البحث في مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر وأهدافها كأحد الأنظمة الرقابية المصرفية المعاصرة وأخيرًا التعرف على وضع الرقابة المصرفية في سورية والتعليمات المتعلقة بها، حيث استعرض هذا الجانب مراحل تطورها وهيكلية الجهة المخوّلة بممارستها والتي تمثل مصرف سورية المركزي الذي يتولى مهمة الرقابة المصرفية في سورية إضافة إلى التعليمات الرقابية التي سيتم الإشارة إلى معظمها في الإطار النظري لموضوع البحث، وبالنسبة للمبحث الثاني فهو يدور حول تقييم أداء المؤسسات المصرفية بتحديد مفهوم التقييم وأهميته من خلال تعريف الأداء المصرفي والأداء المالي للمصارف والإشارة إلى ماهية عملية التقييم ووظائفها وأهدافها مرورًا بأوجه القصور ونواحي الضعف في استخدام الأدوات التقليدية في تقييم الأداء المصرفي مما يبرر التوجه نحو دراسة تطور مؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف.

وبالنسبة للفصل الثاني فهو يتناول بشيء من التفصيل الإطار النظري لنموذج تصنيف السِّمات الذي يمثل المحور الأساسي للبحث الحالي وذلك من خلال ست مباحث رئيسية يتضمن الأول منها التعريف بالنموذج المدروس والأسس التي يرتكز إليها في تقييم أداء المصارف وفقًا لسياسة التصنيف المركب وما يقدمه من مزايا إيجابية وبالمقابل ما يعانيه من عيوب وانتقادات تجعله بحاجة للتطوير المستمر.

وفيما يتعلق بالمباحث اللاحقة فهي تدرس العناصر المكوِّنة للنموذج من الناحية النظرية من خلال التعرض للمفهوم والأهمية والقضايا الأساسية التي تلعب دورًا هامًا في عملية تقييم الأداء المصرفي، وهذا ما يسمح بإجراء دراسة كافية وافية لمكوِّنات العمل المصرفي وعرض معايير تقييمها وفقًا للنموذج المدروس وصولاً للتصنيفات الرقمية الخاصة بها والتي تعد النتيجة النهائية لدراسة الجوانب النوعية والكمية للأداء.

أما الفصل الثالث فقد خُصِص لعرض الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات وصولاً للنتائج والتوصيات، إذ يتناول هذا الفصل تقييم أداء المصارف السورية العامة باستخدام نموذج تصنيف السِّمات من خلال مبحثين رئيسيين يتضمن الأول النتيجة النهائية لعملية التفتيش المصرفي مكتوبة في تقرير مع دراسة إمكانية الإفصاح عن التصنيفات التي أسفر عنها تطبيق النموذج ومن ثم عرض أهم المقوِّمات التي يتطلبها هذا التطبيق.

وبإسقاط الخطوات العملية لتطبيق نموذج تصنيف السِّمات على واقع المصارف العامة في سورية تجري الباحثة دراسة ميدانية لإمكانية تطبيقه في تقييم أداء هذه المصارف مُبرزةً الواقع والتحديات التي تعترض التطبيق الشامل والمتكامل مُبيِّنة المقومات الأساسية اللازمة لتقييم أداء فعال باستخدام النموذج المدروس، وهذا ما تم عرضه في المبحث الثاني من هذا الفصل الذي يتناول الجانب العملي للبحث.

الفصل الأول

الرقابة المصرفية وتقييم أداء المؤسسات المالية

المبحث الأول: الرقابة المصرفية ودور المصرف المركزي في ممارستها

المبحث الثاني: تقييم أداء المؤسسات المصرفية

الفصل الأول

الرقابة المصرفية وتقييم أداء المؤسسات المالية

مقدمة

انطلاقًا من الأهمية الكبيرة التي تحتلها الصناعة المصرفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظرًا لكون القطاع المصرفي يمثل العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، مما يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، كان لابد من إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة وتقييم الأداء وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية والمالية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

بمراجعة الأحداث الاقتصادية والمالية العالمية في الآونة الأخيرة التي واكبت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن إلى أن انتهت بانهيار كبار المصارف العالمية وتدهور الوضع المالي العالمي بشكل عام، لا يمكن تجاهل الصبغة الخاصة لموضوع تقييم الأداء المصرفي والرقابة عليه والتي تبرر الوقوف عند خصوصيات عملية الرقابة وتقييم الأداء في قطاع المصارف رغم أنها تُبنى كغيرها من العمليات المنهجية على أسس ومبادئ علمية تتناول النظام الذي تُمارس بموجبه هذه العملية من خلال القواعد والأسس والإجراءات والوسائل التي يتناولها تاركة سمة البراعة والفن للجانب التطبيقي الذي يتحقق من خلال الممارسة العملية للمنهجية التي يقوم عليها التطبيق.

يمكن تفسير خصوصية عملية الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي بتميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث طبيعة نشاطه الخاص وعملياته التي تتسم بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف المصارف بأنها مؤسسات متعددة المنتجات (Multi-Product Institutions) كما يتميز نشاطها بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل

جديدة ، خدمات جديدة ، تكنولوجيا جديدة..) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد ، أسواق مالية ناشئة ، منافسين جدد..) إضافة إلى طبيعة مصادر أموالها وأوجه استخدامها وكذلك خضوعها للإشراف والرقابة من قبل جهات خارجية متعددة، (**قريشي، 2004، ص89**) الأمر الذي يجعل عملية الرقابة عليها وتقييم أدائها ذات صفة مميزة حيث يُبنى النظام الخاص بهذه العملية على الأسس العامة في نواحٍ بينما يتميز في نواحٍ أخرى بأسس وقواعد خاصة لا تصلح لغيره.

وبذلك يمكن التأكيد على ضرورة تقييم أداء المؤسسات المصرفية والرقابة عليها باعتبارها عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ومواجهته للتغيرات والتحديات المستمرة.

المبحث الأول

الرقابة المصرفية ودور المصرف المركزي في ممارستها

تمهيد

تعد الرقابة أسلوبًا راقيًا في الإدارة المتقدمة، تطور منذ سنوات عديدة لمواكبة الأزمات المالية والاقتصادية بشكل عام، ويعود منشأ هذا الأسلوب إلى الفصل بين الإدارة وأصحاب رأس المال، واعتماد المستثمرين على إداريين آخرين لإدارة استثماراتهم، ما جعلهم في موقع بعيد عن آلية تشغيل أموالهم وكيفية إدارة مؤسساتهم لاسيَّما المؤسسات المالية والمصرفية، التي أصبحت معقدة ومتطورة وتتطلب مقدرة خاصة وتفهمًا كاملاً من مهنة المحاسبة للتماشي معها هذا إلى جانب تطور الأنظمة المالية والمصرفية التي تخضع لها هذه المؤسسات، لذا أصبح من ضروريات العصر تأمين رقابة حديثة متينة متنوعة تتلاقى في العمل وتنسق في الأدوار لتحافظ على مصالح المساهمين والمدخرين وأصحاب الودائع، وغيرهم من الجهات المتعاملة مع المصارف لأن أي تقصير قد يتعدى الضرر بالمؤسسة ومودعيها ليشمل النظام المصرفي والمالي ويلحق الأذى بالاقتصاد القومي.

أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية ، تعريفها ، أهميتها

1) تعريف الرقابة المصرفية وتطور مفهومها:

تواجه الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة مخاطر عديدة نتجت عن التطورات السريعة في مجال العمل المصرفي، لاسيَّما ظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة بسبب التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف الأنشطة، وكذلك الأزمات المالية والمصرفية التي تعرضت لها بعض الدول والتي كانت نتيجتها عدم الاستقرار المالي وإفلاس العديد من المصارف .

استدعت هذه المخاطر الاهتمام بالرقابة المصرفية التي أصبحت من أولى الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية للعمل المصرفي وذلك لتفادي الأزمات المالية وزيادة الثقة في الجهاز المصرفي.

ونظرًا للتطور المستمر في عملية الرقابة المصرفية، حظي هذا الموضوع باهتمام عدد من الدارسين والباحثين فعرَّفها الدكتور الياس ناصيف بأنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والمصارف المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على الإسهام في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها".(**الرضا وغنام، 2005،ص153**) كما عرَّفها أحد الباحثين بأنها "مجموعة الإجراءات التي تُنْجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي وتحليله ومقارنته بالخطط المعدة أو المعايير الموضوعة أو بأية وسيلة لتقييم الأداء وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولاً إلى تحقيق أعلى معدلات أداء". (**كعدان، 1997، ص53**)

يُلاحَظ من هذا التعريف تركيزه على آلية تنفيذ عملية الرقابة بغض النظر عن الجهة التي تقوم بها في حين تركز تعريفات أخرى على الهدف منها والجهة التي تؤديها كالتعريف السابق للدكتور الياس ناصيف والتعريف التالي الذي يؤكد بأن الرقابة المصرفية عبارة عن مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية (المصرف المركزي) لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يؤدي إلى نظام مالي سليم يسهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره. (**الرضا وغنام، 2005، ص 153–154**)

أخيرًا يمكن تعريف الرقابة المصرفية بشكل عام ومبسط بأنها التوصل إلى رأي وحيد ومُلِّم وشامل عن وضع وأداء مصرف ما لاتخاذ الإجراءات الملائمة في حال كان الأداء ضعيفًا في اتجاه معين من خلال النظر في مدى تقيد هذا المصرف بإطار العمل التنظيمي والقانوني ومدى التزامه بالممارسات المصرفية الأفضل ودراسة بياناته المالية للفترة الماضية والوقت الحاضر ومتابعة هيكل إدارته وسياساته

وإجراءاته والسجل الماضي لقراراته سواء كانت جيدة أو سيئة ومقارنة أدائه ووضعه مع المصارف المشابهة. (**Tasky, 2008, p.2**)

1.1)تطور مفهوم الرقابة المصرفية :

سبق الحديث عن التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة كتزايد المخاطر التي تواجهها المصارف والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء، إضافة إلى الثورة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال وزيادة الرقابة الدولية على أعمال المصارف.

إزاء تلك التحديات كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية للتمكن إلى أقصى حد ممكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، ففي مرحلة أولى اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف سواء من خلال الرقابة الميدانية (On-site Supervision) أو من خلال الرقابة المكتبية (Off-site Supervision)، والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، يطلق على هذا المفهوم مصطلح (Snap shot Approach)، وفي مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة المصرفية إلى مرحلة الرقابة المستمرة للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر. ونظرًا لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها لم يتوقف مفهوم الرقابة المصرفية عند هذه المرحلة فحسب، بل تطور ليشمل مفهومًا أوسع هو نظام رقابة المخاطر (Risk Supervision) الذي يعتبر بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية. (**الشاهد، 2001، ص 263**)

وفي سبيل ذلك حاولت عدة جهات رقابية اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها : (**الشاهد، 2001، ص 263**)

1- محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم : (Supervisory Bank Rating System)

طُبِّقت هذه النظم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1980 وهي تقوم على تقييم المصارف وفقًا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني التي يطلق عليها CAMELS والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة:

أ- كفاية رأس المال (Capital Adequacy).

ب- جودة الأصول (Asset Quality).

ت- الإدارة (Management).

ث- الأرباح (Earnings).

ج- السيولة (Liquidity).

ح- تحليل الحساسية لمخاطر السوق .(Sensitivity Analysis For Market Risks)

2-استخدام نظام لتقييم المخاطر في المصارف :

يتم وفق هذا النظام تقييم المخاطر التي تتعرض لها المصارف أولاً بأول ويُعتمد في ذلك بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي يُحتمل تعرضها للمخاطر والعمل على قياسها، وكذلك التأكيد على سلامة الرقابة الداخلية والعمليات التنظيمية والإدارية.

وقد قامت المملكة المتحدة بتطبيق هذا النظام الذي يطلق عليه تقييم المخاطر من قبل السلطات الرقابية.

3- نظام الرقابة العالمي (إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية) :

يعد الدور الرقابي في المجال المصرفي دورًا متطورًا لا يقتصر على التأكد من سيطرة الإدارة المصرفية على كافة المخاطر بل يمتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والنظم الحصيفة لمواجهتها وذلك من خلال فرض حدود دنيا من المعايير تحمي المصرف من تحمل مخاطر بصورة غير حكيمة، وتؤكد قدرته على ممارسة كافة أوجه النشاط بأسلوب مناسب ومقبول وذلك في إطار التقييم

الدوري للمراقبين لمدى مناسبة المتطلبات الحصيفة المطلوبة للتطورات الحاصلة على الساحة المصرفية وآثارها على إجمالي مستويات المخاطر لكل نشاط والمخاطر المتداخلة وأساليب قياسها المتبعة من قبل المصرف.

وفي هذا المجال يمكن الحديث عن إطار لجنة بازل[1] للرقابة المصرفية الفعالة الذي يعتبر عملية الرقابة على المؤسسات المصرفية ضرورية للحفاظ على بيئة اقتصادية قوية على اعتبار أن للنظام المصرفي دورًا أساسيًا في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات، فوجود مثل هذه الرقابة إلى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفعالة يسهم في تأمين الاستقرار المالي لأي بلد. (**الرضا وغنام، 2005، ص155**)

من هنا لم تعد عملية الرقابة المصرفية تقتصر على مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف بل اتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة وآمنة وتمتلك رأسمال واحتياطيات كافية لمواجهة أو لدرء المخاطر الناجمة عن القيام بأنشطتها المختلفة، ومن هذا المنطلق أقرت لجنة بازل بضرورة توفر مبادئ أساسية وشروط مسبقة لضمان عملية رقابة مصرفية فعالة (**الرضا وغنام، 2005، ص155**) ، وقد وردت هذه الشروط ضمن المبدأ الأول من مبادئها الصادرة عام 1988 الذي ينص على ما يلي: (**Basel,Sep2000,p.5**)

" يجب أن يكون لنظام الإشراف المصرفي الفعال مسؤوليات وأهداف واضحة لكل وكالة (هيئة) تشترك في الإشراف على المؤسسات المصرفية وينبغي أن تمتلك كل هيئة استقلالية تنفيذية وموارد ملائمة (كافية) كما يلزم وجود إطار قانوني مناسب للإشراف المصرفي، بما في ذلك أحكام تتصل بتفويض المؤسسات المصرفية وإشرافها المستمر وسلطات للتأكد من التقيد بالقوانين فضلاً عن

[1] تأسست هذه اللجنة في عام 1975(نهاية عام 1974) بقرار من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر(10 -G) وهي تضم كبار ممثلي السلطات الرقابية والمصارف المركزية لهذه الدول المتمثلة في: بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وايطاليا ولكسمبورغ واليابان وهولندا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

الاهتمامات المتعلقة بالأمان والسلامة وتوفير حماية قانونية للمشرفين ويجب وضع ترتيبات لتبادل المعلومات بين المشرفين وحماية سرية هذه المعلومات."

بذلك يمكن القول بأن لجنة بازل حددت المحاور الرئيسية للنظام الرقابي الفعال من خلال ترتيبات معينة للقيام بعملية الرقابة المصرفية الفعالة التي تتضمن تحديد مخاطر العمل المصرفي والإطار العام لعملية الرقابة المصرفية المتطورة وأخيرًا تطوير وتنفيذ المتطلبات الحصيفة الخاصة بهذه العملية. (**الغندور، 2003، ص 187**)

2) أهمية الرقابة على المصارف وأهدافها :

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي السائد فيه وتحديدًا سلامة القطاع المصرفي لديه، من هنا تأتي أهمية الرقابة على المصارف من أجل المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي بما يحقق سلامة النظام المالي ويخدم الاقتصاد الوطني ككل.

يمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال مجموعة من الأسباب تستدعي إخضاع النشاط المصرفي لرقابة خاصة بخلاف غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى يمكن ذكرها على النحو الآتي : (**الكراسنة، 2006، ص 2– 3**)

أ- تحتل المصارف مركزًا مهمًا في نظام الدفع المستخدم من قبل الأفراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الأخرى.

ب- تقبل المصارف الودائع التي تشكل جزءًا من الثروة المالية للمجتمعات .

ت- تلعب المصارف دورًا مهمًا في التوزيع الأمثل للموارد المالية من خلال القيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال والمقترضين الذين هم بحاجة إليها.

ونظرًا لما ينطوي على الأدوار السابقة من مخاطر يمكن القول بأن المبرر الأساسي للرقابة على المصارف هو الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي من خلال الحد من المخاطر المصرفية التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع. (**الكراسنة، 2006، ص3**)

بالنظر إلى الأسباب الموجبة لممارسة عملية الرقابة على المصارف يمكن استنتاج الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة تتمثل في الآتي: (**الهندي، 1987، ص27–28؛ الرضا وغنام، 2005، ص154؛ السيقلي، 2005، ص43–44؛ غنام، 2004، ص44**)

1–الحفاظ على جهاز مصرفي قوي وسليم :

يعد وجود جهاز مصرفي قوي وآمن وسليم أحد تجسيدات الاستقرار الاقتصادي في الدولة، لذا تسعى الدول عبر مصارفها المركزية للحفاظ على جهازها المصرفي قويًا وآمنًا من أية أزمات أو انهيارات تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في الدولة وتحول دون تحقيق أهداف التنمية والتطوير، من هنا يقف المصرف المركزي على احتياجات السوق المحلي من المصارف بحيث يتناسب عددها مع هذه الاحتياجات، فزيادة عدد المصارف يؤدي إلى وجود جهاز مصرفي ولكن على حساب قوته وأمانه والعكس صحيح، وهذا ما يدفع المصرف المركزي وكأحد وسائل الرقابة المصرفية للقيام بمتابعة موضوع ترخيص المصارف وفروعها استجابة لهدف الحفاظ على جهاز مصرفي قوي وآمن.

2–التأكد من التزام المصارف وتقيدها بالقوانين والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

3–الحد من التركز في ملكية المصارف:

يعتبر تركز ملكية المصارف في يد فئة قليلة ومحدودة من الأفراد أو المؤسسات أمرًا يعود بالمخاطر على السياسة الائتمانية للمصرف وعلى قدرته التنافسية أمام المصارف الأخرى بالإضافة للآثار السلبية المحتملة على نوعية الخدمات التي يقدمها، لذا تعمد المصارف المركزية في بعض دول العالم إلى الطلب من المصارف التجارية توسيع قاعدة مساهميها ما أمكن من خلال إجبارها على طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام عند زيادة رؤوس أموالها بدلاً من تحويل ما لديها من احتياطيات إلى رأس مال كما تنص على ذلك قوانين الشركات في هذه الدول فتضع أحكامًا صارمة بهذا الخصوص.

4-الوقوف على سلامة العمليات المصرفية والتحقق من نوعية الأصول وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومحاولة الحد منها :

يتحقق ذلك من خلال تقارير مفتشي المصارف المركزية الذين يفتشون أعمال المصارف التجارية إلى جانب الكشوفات والبيانات الدورية التي ترسلها المصارف التجارية شهريًا للمصارف المركزية.

5-العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظرًا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

6-حماية أموال المودعين والدائنين الآخرين :

يتحقق هذا الهدف بإقرار المصرف المركزي بعض الضوابط والنسب المالية التي تهدف إلى الحفاظ على المتوفر من أموال المصرف، كتوفير نسبة سيولة معينة لدى المصرف أو نسب معينة من الاحتياطي النقدي الإلزامي يودعها المصرف لدى المصرف المركزي، أو نسب محددة للاحتياطيات الأخرى، أو إصدار بعض التعليمات والتوجيهات بشأن الحفاظ على أموال المصرف من المخاطر الناجمة عن العمل المصرفي والتي فيما لو تعرض لها ستؤدي لضياع حقوق المودعين وسائر الدائنين، ويهدف المصرف المركزي من هذه الضوابط توفير جزء من أموال المودعين في حالات انهيار أو إفلاس المصارف.

7-دعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها :

وذلك من خلال اطّلاع المصرف المركزي على أوضاع المصارف بالتفاصيل التي تتيحها له القوانين والتشريعات المصرفية وبما يجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة المصارف العاملة في الجهاز المصرفي تؤهله للتنبؤ باحتمالات حدوث أية مشاكل أو أزمات في أي من المصارف كما تمكنه من الاطلاع السريع على المشاكل العاجلة كتعثر السيولة أو الائتمان بما يسمح له بالتدخل في الوقت المناسب لتقديم العون لها بشكل مباشر أو عبر التنسيق مع المصارف الأخرى، وهذا يعني أن

الرقابة على المصارف تهدف إلى دراسة المعوقات والصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

8-تنظيم القطاع المصرفي وتطبيق المعايير الدولية والمحلية ومنع التلاعب الذي يمكن أن ينشأ في هذا القطاع.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأهداف ليست نهائية وإنما تتغير تبعًا لنظام الرقابة المعمول به في كل دولة بالإضافة عليها مثلاً، إلا أنه يوجد اتفاق عام حولها وبالتالي لابد من تحقيقها كحد أدنى.

3) القضايا الرئيسة في الرقابة المصرفية :

هناك العديد من القضايا المهمة التي يجب عدم إغفالها عند الحديث عن الرقابة المصرفية كونها تشكل الركائز الأساسية لمدى متانة وسلامة الجهاز المصرفي، لذا سيتم التطرق لها بشكل مفصل في الصفحات القادمة إلا أن هذا لا يمنع من الإشارة إليها باختصار في الآتي: (**الكراسنة ، 2006، ص3-5**)

أ- السيولة :

يتعلق هذا الجانب بمدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هذا الأمر أساسيًا للحفاظ على سمعة المصرف وضمان استمراريته. وهناك ثلاث وسائل رئيسة يقوم بها المصرف للحفاظ على مستوى معين من السيولة تتمثل في الآتي :

1- الاحتفاظ بأصول كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة.

2- الاستعانة بالفترة المتبقية لاستحقاق كل من الأصول والخصوم لمعرفة حجم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها.

3- سد الفجوة ما بين مصادر الأموال وتوظيفاتها في مجموعة معينة من نشاطات المصرف.

ب- نوعية الأصول :

تعد مدى قدرة المقترض على خدمة القرض القضية المركزية في موضوع نوعية الأصول حيث أن النوعية الرديئة منها تكون عادة السبب الرئيسي في فشل المصارف، لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية وذلك من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة المصرف ككل نظرًا إلى أن نوعية أصوله تؤثر في إيراداته ورأس ماله وسيولته مما يجعل هذا البند يلعب دورًا محوريًا في تقييم أداء المصرف.

وبالنسبة للمقياس الرئيسي لنوعية الأصول فهو يتمثل في مستوى ودرجة وحِدَّة الأصول المصنفة (دون المستوى، المشكوك فيها، الديون الهالكة أو الرديئة).

ومن الجدير بالذكر أن نوعية الأصول لا تقتصر فقط على القروض بل تشمل الاستثمارات والنشاطات خارج الميزانية وأصول أخرى.

ت- تركز المخاطر (Risk Concentration):

يعتبر الحد من تركز المخاطر من أهم أولويات الرقابة على المصارف على اعتبار أنه كلما كان التركز أكبر كلما زادت احتمالية حدوث خسارة، والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأسمال المصرف هذا من ناحية، وتحديد حجم استثمارات المصرف في قطاع معين من ناحية أخرى.

ث- الإدارة (Management):

يعتمد مدى نجاح المصرف أو فشله بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة والكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة المصرف بالقوة وأن يكون ملمًا بأعمال المصرف خاصة فيما يتعلق بوضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر في حين ينبغي على إدارة المصرف الالتزام بهذه السياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة، ولتحقيق ذلك لابد من وضع هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في المصرف.

ج- الأنظمة والضوابط (Regulations and Controls):

إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هو ضبط المخاطر والالتزامات وحماية الأصول ووضع نظام محاسبي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد.

وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية وأن تكون موثقة بشكل جيد وتتم مراجعتها بشكل دوري وتكون مفهومة من قبل الأشخاص المعنيين في المصرف،كذلك يجب أن تحدد السياسات والإجراءات المتبعة في المصرف صلاحيات الأشخاص على كافة المستويات فيه وأن يتم فصل الوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

ح- كفاية رأس المال:

يستخدم رأسمال المصرف كركيزة أساسية لامتصاص الخسائر الناجمة عن أعماله في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للمصارف، وللدلالة على أهمية رأس المال فقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير عالميًا حيث وُضعت تعليمات تُطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال مع العمل على تحديث هذه التعليمات أولاً بأول.

ثانيًا: دور المصرف المركزي في ممارسة الرقابة المصرفية

تعد الرقابة المركزية نوعًا هامًا من أنواع الرقابة الخارجية التي تمارسها السلطة الرقابية على الجهاز المصرفي والتي تتولى مهمة وضع التعليمات والأنظمة التي تنظم العمل المصرفي ومتابعة تنفيذها بشكل مباشر والتأكد من سلامة المراكز المالية للمصارف وسلامة الجهاز المصرفي ككل سعيًا نحو حماية ودائع الجمهور وحقوق المساهمين والعمل على توفير خدمات مصرفية كافية لجميع المتعاملين مع المصارف، وغالبًا ما يتولى هذا النوع من الرقابة المصرف المركزي بشكل كامل أو جزئي مع اختلاف درجة استقلالية وظيفة الرقابة المصرفية عن وظيفة رسم السياسة النقدية (**الخجا، 2010، ص41**)، حيث يقوم المصرف المركزي كجهة مخولة بمهمة الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي من خلال جهة مختصة[2] بمتابعة أعمال المصارف ووضع الأسس والمعايير الرقابية التي تنظم عملياتها وتضمن سلامة وكفاءة عملها والحفاظ على أموال المودعين وحماية النظام المصرفي من الوقوع في الأزمات، وبهذا تقوم المصارف المركزية بوظيفة الرقابة المصرفية (إلى جانب وظيفتها الأساسية في إدارة السياسة النقدية) من خلال الصلاحيات التي منحها لها القانون والتي تختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا لاشتراك جهات أخرى بعملية الرقابة إلى جانب المصرف المركزي. (**الخجا،2010، ص52**)

وللرقابة التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف الأخرى أربعة أساليب تتمثل في الآتي : (**الهندي، 1987، ص 28-32**)

1) الرقابة على منح التراخيص.
2) الرقابة من خلال القوانين والتعليمات والأنظمة وفرض الحدود والنسب الإلزامية على المصارف.
3) الرقابة من خلال البيانات الدورية في الكشوفات والتقارير (الرقابة الإحصائية).
4) الرقابة من خلال التفتيش المباشر (الرقابة الميدانية).

[2] تسمى في سورية مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تعمل لدى مصرف سورية المركزي تحت لواء مجلس النقد والتسليف.

تتمثل أهم الوسائل والأساليب التي تستخدمها المصارف المركزية في الرقابة والإشراف على المصارف والتي وفقًا لمقترحات لجنة بازل ينبغي إجراء الرقابة المصرفية من خلالها في الآتي : (**الشاهد، 2001، ص276**)

- الرقابة المكتبية.
- الرقابة الميدانية.

وهذا ما ورد في المبدأ السادس عشر من مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة الذي ينص على ما يلي: " يجب أن يتألف النظام الفعال للرقابة المصرفية من أسلوبين للرقابة الرقابة المكتبية من خلال البيانات والتقارير الدورية والثاني من خلال الرقابة الميدانية ".(**Basel,Sep2000,p.20**)

أخيرًا يمكن اعتبار الرقابة المركزية أهم أنواع الرقابة نظرًا لدورها في إتمام ما تقوم به الأنواع الأخرى من الرقابة[3] والتوفيق بين جميع المصالح وتوحيد المعايير المطبقة على كافة المصارف وتحقيق السلامة المصرفية. (**الخجا، 2010، ص41**)

1- أساليب المصرف المركزي في الرقابة على المصارف:

أ- الرقابة المكتبية :

تعتمد السلطات الرقابية (المصارف المركزية عادة) على الرقابة المكتبية لمراقبة الأداء المصرفي والوضع المالي للمصارف وبالتالي تحديد تلك المؤسسات التي تحتاج إلى مزيد من البحث الدقيق والدراسة المعمقة والاهتمام الرقابي الخاص، ويتم ممارسة هذا النوع من الرقابة من خلال دراسة المصرف المركزي للبيانات الدورية التي يطلبها من المصارف الخاضعة لإشرافه والتي تتعلق بالحسابات المالية نصف السنوية والسنوية المتمثلة في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وبيان الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، حيث تقوم المصارف عادة بموافاة المصارف المركزية بكل هذه العناصر أو قسم منها وعلى فترات دورية وفقًا لمقتضيات العمل ولمتطلبات المصارف المركزية ومدى حاجتها إلى تلك البيانات، وتتطلب الرقابة المكتبية ألا يكون

[3] تتمثل الأنواع الأخرى من الرقابة في الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي الذي يعد أحد أنواع الرقابة الخارجية.

هناك ثمة حدود أو قيود على الإفصاح عن البيانات أو المعلومات المطلوبة من قبل المصارف المركزية التي يكون لها مطلق الحرية في طلب البيانات وفي تحديد الوقت الذي تراه مناسبًا بما يمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية. (**Sahajwala & Bergh,2000,p.3** ؛ **السيسي ،1998** ، **ص216**)

وحول العلاقة بين الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية التي سيتم التطرق لها لاحقًا جدير بالذكر أن عملية الرقابة المكتبية لا تقتصر على دراسة وتحليل البيانات المالية المقدمة للسلطات الرقابية فحسب، وإنما أيضًا على التحليل المكتبي للمعلومات التي تتضمنها تقارير التفتيش الميداني مما يؤكد دور هذا النوع من الرقابة في فعالية عملية الرقابة الميدانية، وبذلك يمكن التأكيد على الدور البارز الذي تلعبه أنظمة الرقابة المكتبية في العملية الرقابية كونها تعتبر مكملاً لعمليات التفتيش الميداني، كما أن فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم المصارف بتزويد السلطات الرقابية بها ويتم التحقق من ذلك من خلال الرقابة الميدانية، وفي الوقت الذي تكون فيه الرقابة المكتبية مفيدة في تحليل بعض القضايا كرأس المال والسيولة وغيرها، تكون غير ناجحة في تحليل قضايا أخرى كقوة الإدارة ومخاطر التشغيل وهذا ما يمكن تغطيته من خلال الرقابة الميدانية.

(**Cole & Gunther,1995,p.6, Sahajwala et al.,2000,p.7**؛ **الكراسنة، 2006، ص18**)

بناءً على ما تقدم يمكن استنتاج العلاقة الوثيقة بين أسلوبي الرقابة المكتبية والميدانية، إذ تتوقف شمولية العملية الرقابية المصرفية وتكاملها على تضافر هذين الأسلوبين مع بعضهما من خلال العلاقة التكاملية لكل منهما مع الآخر مما يؤكد أهمية المزج بينهما في دعم النظام الرقابي المصرفي المتبع.

ويمكن تلخيص أسلوب إجراء الرقابة المكتبية بعد الجمع بينه وبين التفتيش الميداني في النقاط التالية: (**Tasky, 2008, p.9**)

- العودة إلى نتائج التفتيش الميداني السابق والقيام بمعالجة وتصحيح المشكلات المالية الواردة فيها.
- الإشراف على التفتيش اللاحق وتحديد المجالات التي يمكن أن تطرأ عليها المخاطر ليتم التركيز عليها من قبل المفتشين.
- وصف وضع المصرف وأدائه الحالي في تقرير مكتوب.
- مقارنة وضع المصرف وأدائه مع المصارف المشابهة.
- اقتراح التغييرات على النتيجة النهائية للتفتيش قبل جدولتها.

وبناء على أداء الرقابة المكتبية تُحدَّد تصنيفات للمؤسسة المصرفية بالاستناد إلى عملية تقييم مستمرة خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة واحدة وتكون التصنيفات الرقابية المكتبية للمصرف على درجة عالية من الثقة. (**Sahajwala et al., 2000,p.7**)

بالاستعانة بما سبق يمكن القول بأن أنظمة الرقابة المكتبية تتمتع بالعديد من المزايا التي تجعلها موضع استخدام من قبل معظم المصارف يمكن عرضها كما يلي : (**Sarker , p.3**)

1) تعد هذه الأنظمة أقل كلفة من أنظمة الرقابة الميدانية.
2) يمكن تحديث هذه الأنظمة بشكل متكرر وذلك عند استلام معلومات جديدة من التقارير المالية المصرفية الربعية.
3) توفر هذه الأنظمة أساسًا للتقييم المالي للمصرف في الفترات بين عمليات التفتيش .
4) تتميز هذه الأنظمة بقدرتها على تحديد عوامل أو مسببات المخاطرة التي قد تقود لمشكلات مستقبلية.

وللدلالة على مدى تطبيق أسلوب الرقابة المكتبية استخدمت المصارف التجارية عدة نماذج لهذا النوع من الرقابة لمراقبة وتقييم أدائها، ففي ألمانيا تُقيَّم المصارف وتُرّتَب على أساس نموذج يسمى (BAKIS) يقوم على حساب 47 نسبة مالية (18 نسبة تخص جودة الأصول، و10 نسب تهتم بالربحية ، ونسبتين للسيولة، ونسبة واحدة لكفاية رأس المال، و16 نسبة لمخاطر السوق) أما في فرنسا، فتخضع المصارف التجارية إلى نظام (ORAP) ، وفي إيطاليا إلى نظام (PATROL) وهما نظامان يتم من خلالهما ترتيب المصارف وفقًا لجملة من المؤشرات تخص الربحية والسيولة وجودة الأصول وكفاية رأس المال ومخاطر السوق وإدارة ورقابة المصرف إضافة إلى أنظمة أخرى مثل (GIRAFE , PEARLS) ، (**السرايري،2008، ص129**) وجميعها تقوم على حساب مجموعة من المؤشرات تقود إلى تقييم نهائي للمؤسسات التي تخضع لها يمثل بدوره مقياسًا للتصنيف يميز بين المصارف القوية والضعيفة.

ب- **الرقابة الميدانية (التفتيش):**

بالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها الرقابة المصرفية في ميدان العمل المصرفي، فقد منحت معظم دول العالم المصارف المركزية سلطات واسعة للرقابة والتفتيش على أعمال المصارف التجارية، نظرًا لاعتبار المصرف المركزي المسؤول الأول عن وجود جهاز مصرفي قوي سليم ومنافس في آن واحد مما يجعل التفتيش الدوري على أعمال المصارف قوام عملية الرقابة المصرفية، خاصة بعد أن توسعت أعمالها وتشعبت في الداخل والخارج، ويمكن الإشارة إلى أن إعسار بعض المصارف التجارية في السنوات الأخيرة يرجع إلى ضعف الرقابة المصرفية عليها الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض كفاية رؤوس أموالها وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة الطوارئ.

وعند الخوض في موضوع رقابة المصرف المركزي على المصارف تبين أن للرقابة المصرفية التي تمارسها المصارف المركزية أشكالاً عدة لا تقتصر على منح التراخيص وإصدار التعليمات والمذكرات وتلقي المعلومات والكشوفات الدورية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى قيام مفتشي وفاحصي المصارف المركزية (Examiners) بزيارات ميدانية إلى المصارف التجارية أسوة

بالزيارات الميدانية التي يقوم بها العاملون في المصارف التجارية لعملائهم للوقوف على أوضاعهم المالية عن كثب والتعرف على طبيعة أعمالهم وحسن أدائها، وعليه يُنظر إلى التفتيش على أنه وسيلة لجمع المعلومات والبيانات للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمصرف، كما يتيح الفرصة للمصرف المركزي لتكوين فكرة عامة عن أعمال المصارف مما يساعده على وضع الأنظمة والتعليمات من ناحية وإصدار المذكرات والتعميمات من ناحية أخرى، وتساعد وظيفة التفتيش في التأكد من مدى تقيد المصارف بالتعليمات والمذكرات التي يصدرها المصرف المركزي والعمل على إزالة المخالفات والوقوف على مدى كفاية رؤوس الأموال المصرفية، ومدى حاجتها إلى العناصر الإدارية والفنية المؤهلة، وإعادة تنظيم المصرف إذا ارتأى المفتشون ذلك. (**الهندي ، 1987، ص 32 – 33**)

وبالنسبة للآلية الدقيقة لإجراء التفتيش الميداني يقوم فريق عمل تابع للمصارف المركزية بالانتقال إلى مواقع المصارف التجارية للاطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بها وذلك بغية التحقق من صحة البيانات المقدمة من المصارف وصحة تنفيذ العمليات المصرفية وسلامتها بما يتفق مع القوانين والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي وبما يتماشى مع الأعراف المصرفية والتحقق من سلامة المراكز المالية للمصارف ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وتحديد ثغراته إن وجدت كذلك تستهدف الرقابة الميدانية تقييم أداء المصارف من خلال دراسة أوضاعها والتأكد من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ووضع آلية تمكن من التعرف على المصارف التي تواجه مشاكل معينة لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تحقق المخاطر.(**السيسي، 1998، ص 216**)

وبخصوص الجهات التي تتولى مهمة التفتيش الميداني قد تكلف السلطات الرقابية مؤسسات خارجية تحمل صفة المدقق الخارجي للقيام بهذه المهمة وفحص نواحي محددة من عمليات المؤسسة المصرفية، حيث تقوم هذه الجهات بعملية التدقيق القانوني السنوي لحسابات المصرف والتأكد من مدى تقيده بالإجراءات المحاسبية الملائمة والممارسات الأفضل وهي بذلك تمنح السلطة الرقابية الثقة في هذه الحسابات بتوفير نظرة عادلة وصحيحة عن الوضع المالي للمصرف.

في ضوء الحديث عن أهم ما يميز الرقابة الميدانية عن الرقابة المكتبية اتضح أن المفتش يقوم ومن خلال عملية التفتيش الميداني بإجراء تقييم شامل للأداء المصرفي من موقع المؤسسة المصرفية، فإلى جانب دراسة المؤشرات الكمية للأداء يُجري تقييمًا تطبيقيًا للعوامل النوعية المؤثرة فيه والتي لا تنعكس بشكل كافٍ في التقارير الرقابية (Regulatory Reports) تشمل على سبيل المثال مؤهلات الإدارة وإجراءات الضبط الداخلي وكفاية وفعالية الحوكمة، وبنهاية عملية التفتيش يصل المفتش إلى النتيجة النهائية للتقييم في شكل تصنيفات ترتكز على تقديراته الذاتية (الشخصية) لمختلف نواحي عمل المؤسسة المصرفية. (**Sahajwala et al.,2000, p.3 – 7**)

بالاستناد إلى ما سبق يعد التفتيش الميداني الأداة الأكثر جدوى في تحديد المؤسسات المصرفية التي تعاني من مشكلات، حيث يواكب المفتشون العمل المصرفي ميدانيًا من خلال جولات أو زيارات إلى موقع عمل المصرف للقيام بفحص كافة نواحي وجوانب أمانه وسلامته، إلا أن هناك ما يبرر استخدام أسلوب الرقابة المكتبية كبديل عن الرقابة الميدانية ومفاد هذا المبرر يعود إلى اعتبار التفتيش الميداني مرهقًا ومكلفًا بالنسبة للمصرفيين والمفتشين بآن واحد مما يحد من تكرار عمليات التفتيش، فهو مكلف بالنسبة للمفتشين كونه يحتاج إلى كثافة في القوى العاملة المطلوبة لإجرائه، وبالنسبة للمصرفيين يعد مرهقًا لأنه يتطلب الدخول في العمليات اليومية للمصرف ومواكبتها ميدانيًا من موقع العمل، لذا يلجأ المفتشون إلى ممارسة الرقابة على أوضاع المصارف مكتبيًا بحيث تعكس الرقابة المكتبية صورة متطورة ومستمرة لوضع المصرف مُتيحةً للمفتشين إمكانية جدولة عمليات التفتيش والتخطيط لها بفعالية عالية، كما أنها تساعد المصارف على الاستمرار في الحفاظ على سلامتها وأمنها خلال الفترات التي تفصل بين الزيارات الميدانية من خلال ممارستها في تلك الفترات.(**Gilbert , Meyer & Vaughan ,2000, p.4**)

بناءً على ما تقدم يمكن اعتبار تصنيفات التفتيش الميداني التي تحددها السلطات الرقابية الأداة الأكثر أهمية وموثوقية في تقييم الوضع المالي الحالي للمؤسسة المصرفية وهي تشكل الأساس لتحديد العلاقة بين النسب المالية المحسوبة من خلال التحليل المكتبي والتصنيف الفعلي المحدد كنتيجة

للتفتيش الميداني، وتبعًا لذلك فهي تعد ركيزة أساسية لبعض نماذج الإنذار المبكر التي يتم استخدامها من قبل السلطات الرقابية الأمريكية. (**Sahajwala et al.,2000,p.7- 8**)

بعد الحديث عن التفتيش الميداني بشيء من التفصيل النظري يمكن استنتاج حقيقة أن التطبيق الفعلي له يحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار أهم الأمور والمفاهيم المتعلقة بخطة تنفيذه، وفيما يلي عرض لهذه الأمور: (**مصرف سورية المركزي، 2008، ص51-52**)

ب-1) دورية التفتيش :

عادة ما يتم تفتيش (تقييم المصرف) مرة واحدة سنويًا ولكن يمكن أن يتكرر أكثر من مرة في السنة أو يكون مرة واحدة خلال أكثر من سنة، وتعتمد دورية التفتيش على عدة عوامل أهمها ما يلي:

1. حجم المصرف والنشاطات التي يمارسها.
2. آخر تقييم حصل عليه المصرف من قبل المصرف المركزي.
3. استجابة المصرف والقدرة على رفع درجة التقييم التي حصل عليها من قبل المصرف المركزي.
4. التطورات اللاحقة لتفتيش المصرف المركزي.
5. طبيعة ونوعية التفتيش.
6. كادر التفتيش المتوفر لدى المصرف المركزي.

ب-2) نطاق ونوع التفتيش :

1. تفتيش دوري وشامل لكافة أنشطة ووحدات المصرف.
2. تفتيش خاص ومحدد لنشاط معين أو وحدة معينة.
3. مهمة متابعة نتائج التفتيش / التقييم السابق.
4. مهمة متابعة نتائج التدقيق الداخلي أو الخارجي.
5. تقييم نشاط جديد ينوي المصرف القيام به.
6. تفتيش/ تقييم خاص بالبيانات المالية السنوية أو الدورية.
7. مهمة خاصة بعملية اختلاس أو فساد أو رشوى.

ب–3) سرية التفتيش :

1. التفتيش المفاجئ.
2. التفتيش المعلن مسبقًا للمصرف.

ب–4) التحضير لعملية التفتيش :

تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان عند التحضير لعملية التفتيش :

1. تقرير التفتيش/التقييم السابق بحيث يتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقرير.
2. تعيين الفريق وعدد أعضائه.
3. الكشوفات والمعلومات المطلوب إعدادها مسبقًا من قبل المصرف.
4. توقيت التفتيش والتاريخ المحدد للمعلومات المطلوبة وفترة التفتيش.
5. تجهيز المعلومات المطلوبة من قبل المصرف.
6. مراجعة شاملة لنتائج اجتماعات ونقاشات مع فريق التفتيش السابق ومع المسؤولين.
7. آلية وتقسيم العمل.

ب–5) إجراءات التفتيش :

يتم في بداية كل عام وضع خطة للتفتيش تشمل أولويات التفتيش على مؤسسات الجهاز المصرفي، ويمكن أن يجري تفتيش أية مؤسسة أخرى من خارج الخطة إذا اقتضت الضرورة ذلك، وفي الربع الأخير من كل عام يتم تحديد أولويات التفتيش للإدارات العامة والمراكز الرئيسية لغايات دراسة الميزانيات السنوية لهذه المؤسسات.

ففي بداية كل مهمة تفتيش يقوم فريق التفتيش بإعداد مركز مالي (ميزانية) للمؤسسة موضع التفتيش من واقع سجلاتها لغاية يوم العمل السابق لبدء المهمة، بعد ذلك يقوم رئيس فريق التفتيش بتقسيم العمل فيما بين أعضاء الفريق.

هذا ويقوم فريق التفتيش أثناء قيامه بمهمته بتدوين الملاحظات والأخطاء المكتشفة إن وجدت ويتم بنهاية فترة التفتيش كتابة تقرير شامل عن الأوضاع المالية والتنظيمية للجهة التي تم تفتيشها وإبلاغ

إدارتها بنتيجة التفتيش، حيث يتضمن الكتاب الموجه لها أهم الملاحظات الواردة في التقرير وتوصيات المصرف المركزي لتلافي هذه الملاحظات (أخطاء أو مخالفات)، كما يتم الطلب من هذه الإدارة تزويد المصرف المركزي بالإجراءات المتخذة لتلافي الملاحظات ويتم التأكد من ذلك في دورة التفتيش اللاحقة أو في أي وقت يراه المصرف المركزي مناسبًا.

وفي حالة اكتشاف فريق التفتيش خطأ مهمًا أو مخالفة كبيرة أثناء التفتيش كالاختلاس والتزوير أو اختفاء وثائق هامة يقوم رئيس الفريق بإعلام الإدارة العليا في المصرف المركزي بذلك، ولإدارة المصرف وفي ضوء المخالفة المكتشفة اتخاذ القرار إما بالكتابة وبشكل منفصل عن التقرير لإدارة الجهة التي يتم تفتيشها بضرورة العمل على تلافي تلك المخالفة أو استدعاء أحد المسؤولين في هذه الإدارة لمناقشة الأمر معه وبيان أسباب المخالفة والاتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها لتلافيها.

وفي حالات نادرة والتي تكون فيها أوضاع المؤسسة المصرفية مهددة بالخطر نتيجة لسوء الإدارة أو العجز عن الالتزام بتسديد المطلوبات فإن للمصرف المركزي إذا ما رأى ذلك مناسبًا، الحق في تعيين مراقب لدى هذه المؤسسة أو حل مجلس إدارتها وتشكيل مجلس إدارة جديد لتعديل مسار المؤسسة بشكل يضمن سلامتها. (**عبد الفتاح ، 1987 ، ص122–123**)

بالنسبة للآلية العملية لإجراء التفتيش وانطلاقًا من قائمة المركز المالي التي قام بإعدادها فريق التفتيش في بداية مهمته، يقوم الفريق بالتحقق من صحة أصول وخصوم المصرف بمراجعة سجلاته والوثائق الثبوتية الخاصة واختيار عينات ممثلة للعمليات المصرفية تخضع للدراسة من مختلف الجوانب، وبذلك لا تعد أعمال التفتيش مراجعة شاملة لكافة أعمال المصرف على اعتبار أن كلًا من حجم هذه الأعمال والوقت المحدد للمفتش وطبيعة عملية التفتيش وأهدافها يلعب دورًا هامًا في مدى شموليتها لكافة الأنشطة، إلا أن اهتمام المفتش ينصب بالدرجة الأولى على محاولة تقييم أعمال المصرف بشكل شامل بهدف الوصول إلى كافة الحقائق وذلك بالاعتماد على وجود نظام للتدقيق والرقابة الداخلية لدى المصرف على درجة عالية من الخبرة والكفاءة بما ييسر عمل المفتش ويوفر

عليه الوقت للقيام بتدقيق بعض العمليات بشكل تفصيلي. (**عبد الفتاح، 1987، ص123؛ الهندي، 1987، ص37**)

وفي هذا الإطار يتم التركيز على البنود التالية أثناء عملية التفتيش: (**عبد الفتاح ، 1987، ص123-124؛ الهندي ،1987، ص38**)

- **النواحي الإدارية :**

تهدف عملية التفتيش إلى التأكد من وجود وسائل الضبط والتدقيق والرقابة الداخلية بشكل كافٍ والوقوف على نقاط الضعف فيها بغرض تلافيها، إلى جانب التأكد من مدى وجود تعليمات لوصف الأعمال حيث يتم تدقيق مختلف العمليات طبقًا لهذه التعليمات، بالإضافة إلى ملاحظة كفاية عدد الموظفين سواء من حيث الكم أو الكيف ومدى وجود خطط تفصيلية لتوزيع العمل عليهم بما يضمن عدم تفرد موظف واحد بالقيام بعملية واحدة،كما يتم تدقيق سجلات حملة المفاتيح للتأكد من توفير الحماية الكافية لقاصات وخزائن المؤسسة وتوفير وسائل الرقابة الثنائية.

- **التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة :**

ويتم ذلك من خلال تدقيق وفحص أعمال المؤسسة التي يتم تفتيشها إذ يتأكد فريق التفتيش من عدم مخالفة أحكام القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة، كما يتم تضمين التقرير أية مخالفات إن وجدت.

- **دراسة التسهيلات الائتمانية الممنوحة :**

يتم اختيار عينة ممثلة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة ليتم دراستها من مختلف الجوانب وتُعد المطالعات حول السياسة الائتمانية للجهة موضع التفتيش، إذ يتم التأكد من أن ملفات العملاء مستكملة لكافة الوثائق الضرورية لتبيان مدى كفاية المعلومات والبيانات المتوافرة لدى المصرف عن كل عميل من عملائه سواء من حيث مركزه الأدبي أو المالي إضافة إلى إجمالي أخطاره ومدى قدرته على الوفاء بشكل كافٍ مع بيان الغاية الممنوح من أجلها التسهيلات،كما يتم التأكد من تحديد سقوف مسبقة لتسهيلات العملاء ومدى وجود الضمانات الكافية اللازمة لتغطيتها ودراسة حركة

التسهيلات لتصنيفها إلى ما هو جيد أو ضعيف أو جامد الحركة ويتم التأكد من وجود برامج تسديد للحسابات غير المتحركة وأنها متابعة بشكل جيد، وبناء على ذلك يقرر المفتش بالنسبة للتسهيلات غير الجيدة ما إذا كانت بحكم الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها أو الديون الضعيفة التي تتطلب عناية واهتمام أكثر من المألوف من قبل إدارة المصرف، كما يُبدي المفتش ملاحظاته حول الديون التي استحقت و لم تدفع بعد أو الديون التي تتطلب قدرًا من الاهتمام.

وبالنسبة لكافة أنواع التسهيلات يتم التأكد من التقيد بنسب الفوائد والعمولات المقررة بموجب تعليمات المصرف المركزي والحصول على موافقته المسبقة على منح التسهيلات الائتمانية التي تتطلب أحكام القوانين والتعليمات أخذ الموافقة المسبقة عليها.

وبعد فحص المفتش للديون ومقابلته لإدارة المصرف للحصول على المعلومات والبيانات التي لم يستطع الحصول عليها من واقع الملفات المقدمة إليه، يستطيع إبداء رأيه في سياسة المصرف التسليفية ومدى تقيد إدارة المصرف بها خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأصول على أوجه الاستثمار المختلفة والتسهيلات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والحدود المقررة لأنواع التسهيلات المتعددة.

- **التفتيش على الودائع :**

أثناء تدقيق وفحص ودائع العملاء يتم التأكد من التقيد بالتعليمات النافذة المتعلقة بها خاصة نسب الفوائد المدفوعة عليها، كما تُدقق بطاقات/كشوفات مختلف أنواع الودائع وتجري مطابقتها مع السجلات الإجمالية، وتتم دراسة حسابات الودائع المكشوفة والتأكد من عدم كشفها إلا بموافقة الجهات المفوضة بذلك، إلى جانب دراسة حسابات الودائع غير المتحركة مع ملاحظة فصلها عن بقية الحسابات المتحركة ووضعها تحت الرقابة، كما يؤخذ بعين الاعتبار مدى انتشار أو اتساع قاعدة الودائع أو تركزها بعدد من العملاء.

- **الإيرادات والمصروفات :**

يتم تدقيق معظم أهم البنود في هذا الجانب لاسيَّما الفوائد والعمولات والتثبت من صحتها، كما تُدرس طريقة تغطية مصاريف التأسيس وأية مصاريف أو خسائر لا تقابلها موجودات عينية،

ويُلاحَظ عدم القيام بتوزيع أرباح على المساهمين قبل اقتطاع المصاريف بالكامل إلا بالاتفاق مع المصرف المركزي.

- **دراسة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين :**

تعد دراسة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين وتزويد المصرف المركزي بنسخ عن تقاريرهم التي يعدونها عن أعمال مؤسسات الجهاز المصرفي والمكلفين بتدقيقها من مهام التفتيش الأولى، حيث يتم متابعة أهم الملاحظات الواردة في هذه التقارير ومقارنتها بتقارير مفتشي المصرف المركزي.

أخيرًا فإنه مهما اتُبع من إجراءات وطُبِّق من وسائل واتُخذ من أساليب للوصول إلى الغاية المرجوة من الرقابة بمضمونها الشامل، لابد ولكي تعطي هذه الأساليب نتاجها الفعال، من الاعتماد أساسًا على الإدارات الجيدة لمؤسسات الجهاز المصرفي وعلى حسن تقديرها للأمور لأنه وبخلاف ذلك ستبقى هناك ثغرات لا يمكن للإجراءات متابعتها والتيقن منها وسدادها إذا كانت هناك نية مسبقة لسوء التصرف أو التهرب منها.(**عبد الفتاح، 1987، ص125**)

ثالثًا: الرقابة بالتركيز على المخاطر (Risk–Focused Supervision)

مع تزايد حجم ومستوى تعقيد المنظمات المصرفية الضخمة وتطور أعمالها ونشاطاتها تبنى الاحتياطي الفيدرالي منهج الرقابة بالتركيز على المخاطر التي تعتبر الرقابة عملية مستمرة بدلاً من أن تكون عملية تفتيش في نقطة زمنية معينة.

يعود منشأ مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر إلى الطبيعة الخاصة بالعمل المصرفي، إذ وكما هو شائع تقوم المصارف بدور الوسيط ما بين المقرض والمقترض من خلال منح تسهيلات إلى المقترضين من أجل تحقيق عائد يعود بالنفع على المستثمرين على شكل إيرادات وهو ما يمثل العمل الأساسي لأي مصرف، ومن المتعارف عليه أن مفهوم المخاطر/ العائد يتجسد بشكل أوضح في عملية منح التسهيلات الائتمانية حيث تحصل المصارف على تعويض نتيجة للمخاطر التي قد تنشأ عن تقديم هذه التسهيلات للعميل وبالتالي فإنه كلما زادت المخاطر كلما زادت العوائد، وعليه عند دراسة الوضع المالي للمصرف لابد من التركيز بشكل كبير على استراتيجية المصرف في اتخاذ المخاطر وبالتالي تحقيق الأرباح، وهذا ما

أخذ يعرف بالرقابة بالتركيز على المخاطر (Risk-Focused Approach). (**الكراسنة، 2006، ص46**)

تختلف الرقابة بالتركيز على المخاطر عن الرقابة التقليدية للمصارف التي تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات المصرف للتأكد من سلامة إجراءاته، حيث أنه ونتيجة لتغير طبيعة أعمال المصارف وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثًا بفضل الابتكارات المالية والعولمة و التقدم التكنولوجي أصبح التوجه في الرقابة على المصارف يتمثل في التركيز على المخاطر المصرفية ومعرفة الاتجاه الذي تسير إليه وبالتالي محاولة الرقابة عليها بدلاً من تفتيش المصارف على أساس البيانات التاريخية، وهنا سيكون دور السلطات الرقابية استباقيًا (Proactive) بدلاً من دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه (Reactive). (**الكراسنة، 2006، ص 47**)

1- مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر:

يتمثل مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر في الفهم الصحيح لخصائص المصرف المعني وتعريف وتلخيص المخاطر الرئيسة لديه وبالتالي إعداد استراتيجية رقابية للتعامل معها تستند إلى ما يلي : (**الكراسنة ، 2006، ص 47– 49**)

أ- فهم المصرف (Understanding the Institution):

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في مدخل الرقابة بالتركيز على المخاطر وهي خطوة أساسية لوضع برنامج رقابي يتناسب مع الصفات التي يتصف بها المصرف وذلك من خلال مراجعة بعض المعلومات المحددة الخاصة به مما يسمح للمفتش بالوصول إلى فهم للمخاطر التي تواجه المصرف وكذلك الظروف المحيطة به، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من التقارير المتوفرة لدى المصرف المركزي أو الجهة الرقابية أو من خلال أنظمة المعلومات والنقاشات مع إدارة المصرف والمصادر العامة.

ب- مصادر المعلومات (Sources of Information):

يمكن للمفتش الحصول على معلومات عن المصرف الذي ينوي تفتيشه من المصادر التالية :

- التقارير الإحصائية أو المكتبية(Off-Site Reports):

يتوفر عادة لدى السلطات الرقابية الكثير من البيانات الإحصائية عن المصارف كالميزانيات الدورية وتقارير التفتيش السابقة التي تسهم في إثراء معرفة المفتش بالمخاطر التي تحيط بالمصرف الذي ينوي تفتيشه وبالتالي مساعدته في رسم ووضع خطة التفتيش لهذا المصرف.

- أنظمة المعلومات الإدارية (Management Information Systems):

تعد التقارير الداخلية لدى المصرف من المصادر المهمة لمعرفة وضعه ومخاطره وهي تتضمن عادة معلومات عن مخاطر الإقراض والقروض المتعثرة وغير العاملة وتصنيف القروض ومعلومات عن وضع السيولة المصرفية والربحية وغيرها.

- النقاش مع إدارة المصرف (Discussion With Management):

تعد هذه الطريقة من أفضل الطرق في الحصول على معلومات عن المخاطر المصرفية، إذ أن هناك عادة ما يسمى ضابط الارتباط بين السلطات الرقابية والمصرف يكون على اتصال مع إدارته ولديه معلومات وفيرة عن نشاطاته ومخاطره.

كما يمكن الحصول على معلومات حديثة عن منتجات جديدة ونشاطات الدمج المصرفي وقضايا التنافسية من هذا المصدر، ومن أجل مساعدة الإدارة في تقييم ومعرفة مخاطر المصرف فإن لدى العديد من المصارف وحدات منفصلة لإدارة المخاطر يمكن أن تشمل التدقيق الداخلي ومراجعة القروض والالتزام بالأنظمة والقوانين وغيرها، ومن المعروف أنه يجب أن يكون هناك فصل في الوظائف بين الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر والأشخاص الذين يقومون بتحملها.

- المصادر العامة (Public Sources):

تمثل هذه المصادر المعلومات المتوفرة لدى هيئة الرقابة على الأسواق المالية والصحف والمجلات وشركات الجدارة الائتمانية وجميع هذه المصادر يكون لديها معلومات عن الأوضاع المالية للمصارف تمكن المفتش من الحصول على ما يلزمه منها.

2- أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر:

تهدف عملية الرقابة بالتركيز على المخاطر إلى تحديد المخاطر التي تتعرض لها المنظمات المصرفية وتقييم قدرة إدارتها على تحديد وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر، وفي ظل هذا المنهج يركز المفتشون على أنشطة العمل التي قد تُعرِّض المصارف لمخاطر ذات مستوى أعلى، إذ يخصصون موارد للتفتيش الميداني تبعًا لمدى وحجم تعرض كل مصرف للمخاطرة، وتلعب الرقابة المكتبية دورًا في هذا المجال وذلك بمساعدة المفتشين على إجراء هذا التخصيص بشكل فعال من خلال تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام فوري وتحديد نوع المخاطرة الذي يتطلب عمليات تفتيش عاجلة ومجدولة بانتظام، لذلك تُطالب المصارف بتقديم تقارير ربعية عن وضع كل مصرف تعرف بالتقارير الدورية (Call Reports) يستخدمها المفتشون في مراقبة وضع المصارف بين عمليات التفتيش.(**Gilbert et al., 2000, p.7- 8**)

ويمكن القول بأن الهدف الرئيسي لإطار عمل الرقابة المرتكزة على المخاطر يتمثل في تحقيق عملية كفوءة وفعالة لتقييم سلامة وأمان المؤسسات المالية من خلال ما يلي : (**Bank of Tanzania , 2010 , p.6**)

1. تقييم مستويات واتجاهات المخاطرة المرافقة للأنشطة الجارية والمخططة للمؤسسات المالية.
2. تقييم عمليات الإدارة المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر المصرفية.
3. تقييم الأوضاع المالية للمؤسسات.
4. تقييم مدى التقيد والالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة.

5. نقل النتائج والتعليمات والاقتراحات بطريقة واضحة ومناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتصحيح أوجه القصور الخطيرة .
6. متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية لضمان تقويم وتصحيح كافة أوجه الخلل بالأسلوب الصحيح والتوقيت المناسب.

وبموجب منهج الرقابة بالتركيز على المخاطر تم تطوير أهداف الرقابة الميدانية التي تستند إلى الإجراءات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن تُمارس هذه الإجراءات بما يتناسب مع وضع كل مؤسسة مالية من حيث حجمها ودرجة تعقيدها ومستوى مخاطرها: (**الشاهد، 2001، ص 264**)

- تقييم الوضع المالي للمصارف بوجه عام.
- إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وحجم كل نوع منها ومدى تناسبها مع رأس المال.
- تقييم مدى إلمام المصرف بهذه المخاطر ونظم إدارتها.
- تحديد المستويات غير المقبولة من المخاطر ونقاط الضعف في إدارتها.
- إلزام المصرف بوضع أو مراجعة خططه بشأن التغلب على أية نقاط ضعف يتم اكتشافها ومتابعة مدى التزام المصرف بتنفيذ هذه الخطط.

رابعًا: الرقابة المصرفية في سورية والتعليمات المتعلقة بها

1) تطور الرقابة المصرفية في سورية :

كانت المصارف السورية قبل صدور قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002 بعيدة كل البعد عن أي رقابة مصرفية أو قواعد تنظم عملها، إذ كانت تتمثل في المصارف العامة التي تعامل كمؤسسات حكومية ترتبط إداريًا بوزارة الاقتصاد ويقتصر دور مصرف سورية المركزي بالنسبة لها على جمع بعض البيانات الكمية عنها بغرض نشر بعض الإحصاءات النقدية والمصرفية، ولكن مع تولي مجلس النقد والتسليف عملية الرقابة المصرفية أصبحت المصارف العامة تخضع لرقابة جهة ثالثة تمارس الرقابة المصرفية التي تهدف إلى تنظيم العمل المصرفي وتحقيق سلامة أوضاع المصارف وبالتالي الوصول إلى استقرار النظام المصرفي والسلامة المصرفية، إلى جانب جهتين تمارسان الرقابة الحكومية المالية والإدارية تتمثلان في الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وهذا يعني إخضاع المصارف العامة للرقابة المالية والإدارية والمصرفية من قبل أجهزة رقابية حكومية.

ومع ضرورة تطوير وتوسيع نطاق العمل المصرفي وتأسيس المصارف الخاصة بموجب القانون رقم /28/ لعام 2001 برزت حاجة ماسَّة لتطور موازي في عملية الرقابة المصرفية من خلال تعميق دور مفوضية الحكومة لدى مصرف سورية المركزي.[4]

بالتالي توسعت أعمال مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف لتغطي الرقابة على كافة جوانب العمل المصرفي كمًا ونوعًا بحيث أصبحت السلطة الرقابية تمارس الرقابة المصرفية بدءًا من نشأة المصرف ومنحه الترخيص اللازم مرورًا بأعمال المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني على أعمال المصارف بغرض الوقوف على سلامة أوضاعها ومراكزها المالية والتأكد من الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة السارية واكتشاف المخالفات الإدارية والمصرفية المرتبطة بأدائها والعمل على تشخيص المخاطر التي ترافق أعمالها ومن ثم متابعة الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك بهدف

[4] وتم ذلك ضمن إطار الخطة الاستراتيجية لتحديث مصرف سورية المركزي المنبثقة عن الخطة الخمسية العاشرة الصادرة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (187 / م ن / ب1) تاريخ 2/2/14 2006 والمصادق عليه من قبل رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 27/ 2/ 2006.

إيجاد نظام مصرفي سليم قادر على تقييم وإدارة المخاطر التي أصبحت تشكل أحد التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية وما تستتبعه من انعكاسات على طبيعة العملية الرقابية. (الخجا،**2010**، ص**119**)

2) هيكلية مفوضية الحكومة لدى المصارف :

يتولى حاليًا مجلس النقد والتسليف (السلطة النقدية) عملية الرقابة المصرفية من خلال مصرف سورية المركزي ممثلًا بمفوضية الحكومة لدى المصارف التي تمارس مهامها وفق أحكام الباب الرابع من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002 وتعمل وفق توجيهات مجلس النقد والتسليف وتشكل جزءاً من ملاك مصرف سورية المركزي، وقد حُدّدت مهام مفوضية الحكومة لدى المصارف على أنها الجهة المسؤولة عن ترخيص وتسجيل المصارف والمؤسسات المالية (شركات الصرافة ومؤسسات التمويل الصغير) مع تأديتها لدورها الرئيسي الذي يتمحور في الرقابة والإشراف على هذه المؤسسات والتأكد من الالتزام بأحكام القانون المشار إليه أعلاه وبأحكام المراسيم والقرارات الصادرة بموجبه بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على نظام مصرفي سليم داعم لعملية النمو الاقتصادي، إضافة إلى قيامها بمتابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية وتجميع معلومات عن المخاطر الائتمانية الخاصة بزبائن المصرف بشكل دوري والقيام بجميع الدراسات وتنظيم جميع الإحصاءات المتعلقة بوضعية المصارف وبالفعاليات المصرفية في الدولة. (الخجا، **2010**، ص**118**)

استكمالاً لمسيرة تطوير وتحديث عملية الرقابة المصرفية في سورية وحرصًا على ممارستها بفعالية من قبل السلطة الرقابية تم تبني الهيكلية الحالية لمفوضية الحكومة لدى المصارف بموجب تبويب وظيفي ينسجم مع مهامها المحددة بالقانون رقم /23/ ويراعي مبدأ التخصص والتكامل(الخجا، **2010**، ص**120**) وذلك بغرض التعرف على الآلية التي تعمل من خلالها بعد أن مرت هيكليتها بتغييرات عدة كان من أهمها استحداث أقسام ودوائر جديدة أو إلغاء أقسام ودوائر أخرى وذلك لمواكبة كل ما هو حديث في عالم التطور المصرفي القائم بالدرجة الأولى على تنوع المخاطر المصرفية ودخول

كيانات جديدة إلى ساحة العمل المصرفي سواء كانت مصارف (مصارف إسلامية) أو مؤسسات مالية (شركات صرافة أو مؤسسات التمويل الصغير).

تتألف الهيكلية الحالية لمفوضية الحكومة لدى المصارف من الأقسام التالية: (**مجلس النقد والتسليف قرار رقم 45/ م ن/ ب3، شباط 2004**)

1. قسم التسجيل والتراخيص.
2. قسم الرقابة الميدانية.
3. قسم الرقابة المكتبية.
4. قسم المتابعة.
5. قسم المصارف الإسلامية.
6. قسم المؤسسات المالية.
7. قسم الأخطار المصرفية[5].
8. قسم البحوث والدراسات.

3) التعليمات الرقابية:

في ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس النقد والتسليف في مجال تطوير عملية الرقابة المصرفية بصفته الممثل للسلطة الرقابية على المصارف في سورية، فقد عمل على إصدار مجموعة واسعة من القرارات الرقابية وتحديثها بشكل دوري كلما اقتضت الضرورة بحيث تعكس حرصه الدائم على تقوية وتحصين القطاع المصرفي من خلال تنظيم عمل هذا القطاع وتشكيل إطار لضبط عمل المصارف، يُضاف إلى هذه القرارات فرض مجموعة متكاملة من الضوابط والمعايير الاحترازية للعمل المصرفي التي يعد إصدارها من أولى مهام السلطة الرقابية والتي ستسهم بشكل فاعل في تعزيز البيئة التشريعية لعملها بما يضمن تحقيق أهداف إحداث هذه المصارف في ظل ظروف عمل

[5] تنفيذًا لأحكام الفقرة (1) من المادة 106 والفقرة (5) من المادة 118من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002، التي ضمنت مهام مفوضية الحكومة متابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية وتجميع معلومات عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بزبائن المصرف بشكل دوري وإبلاغها بطريقة سرية وسريعة للمصارف المعنية.

ميسرة وبما يجنبها المغالاة في تحمل المخاطر التي قد تكبدها الخسائر إن لم تؤدِ إلى إفلاسها، وتحرص السلطة الرقابية في سورية أن تكون هذه الضوابط منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال والتي تعد تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية جزءاً لا يتجزأ منها، فقد أصبح تطبيقها ضرورة يفرضها العرف المصرفي العالمي مع مراعاة خصوصية القطاع المصرفي والمالي في سورية، الأمر الذي يتطلب من مجلس النقد والتسليف القيام بعملية المراجعة المستمرة لهذه الضوابط وتعديلها على ضوء المستجدات بما يضمن الانسجام الدائم والفاعلية المستمرة.

لقد شملت القرارات المذكورة أعلاه تعليمات للمصارف بخصوص كفاية رأس المال، ومخاطر السيولة وإدارتها، والتركزات الائتمانية، والتعليمات الخاصة بمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، والتعليمات الخاصة بتصنيف الديون وتكوين مؤونات الديون غير المنتجة، واعتماد البيانات المالية والإحصائية الخاصة بمراقبة أوضاع ونشاطات كافة المؤسسات المالية من مصارف وشركات ومكاتب الصرافة ومؤسسات التمويل الصغير، والتعليمات الخاصة بمراكز القطع وتكوين الاحتياطي الإلزامي وغيرها، ومن الجدير بالذكر أنه ستتم الإشارة إلى أغلب هذه التعليمات في الإطار النظري لموضوع البحث.

وبما أن الرقابة على الجهاز المصرفي تقتضي تقييم أداء الوحدات المصرفية التابعة له نظرًا لاعتبار تقييم الأداء عملية جزئية في نطاق نشاط إداري أوسع وأشمل هو الرقابة مما يجعل عملية التقييم إحدى خطوات العمل الرقابي،كان لابد من دراسة الإطار العام لتقييم الأداء المصرفي وأهم نقاط الضعف في الأساليب التقليدية المستخدمة لإجرائه إلى جانب التطورات التي طرأت على مؤشرات قياسه وصولاً إلى مبرر استخدام منهجيات وأدوات حديثة في التقييم.

المبحث الثاني

تقييم أداء المؤسسات المصرفية

تمهيد

انطلاقًا من الأهمية التي تحتلها المصارف في الاقتصاد الوطني كونها تمثل قطاعًا هامًا فيه، وتلعب دورًا رئيسًا في دعمه وتطويره ووسيطًا أكثر أمانًا بين المدخرين والمستثمرين من خلال إيداع الأموال وإعادة استثمارها إلى جانب ما يشهده هذا القطاع من تطورات وما تعترضه من تحديات، ترى الباحثة ضرورة في تقييم الأداء المصرفي على اعتبار أن هذه العملية أساسية لتحديد مهارة المصارف في إدارة أصولها بالشكل الأمثل ولإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية الخدمات التي تقدمها إضافة إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي الحاصل في البلاد.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهميته

بدايةً وقبل الخوض في مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهميته وأساليبه لابد من الإشارة إلى مفهوم الأداء بشكل عام ومن ثم الانتقال إلى تعريف الأداء المصرفي وصولاً إلى مفهوم الأداء المالي للمصارف.

1. تعريف الأداء المصرفي والأداء المالي للمصارف :

يعبر مفهوم الأداء عن نشاط شمولي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل. (**عبادة، 2008، ص 160**)

وتشير كلمة الأداء (Performance) إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، كما تعني درجة أو مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ. (**سلام، 2004، ص 245**)

ويقصد البعض بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ويعرفه البعض الآخر بأنه العلاقة بين المنجزات المحققة والجهد المبذول لتحقيقها حيث تشمل المنجزات وحدات المخرجات من

إنتاج أو خدمات تم تقديمها في حين يمثل الجهد وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق المخرجات، لذلك يكون قياس الأداء بالمقارنة بين مدخلات فترة معينة ومخرجاتها. (**سلام، 2004، ص 245**)

وبذلك يُعبِّر قياس الأداء عن قياس كفاءة المنظمة وتحليل وتقييم مستويات أدائها ككل. (**السرايري، 2008، ص 128**)

بالاستناد إلى مفهوم الأداء بشكل عام يُعرَّف الأداء المصرفي بأنه الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة بها لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف. (**سلام، 2004، ص 245**)

وبالنسبة لمفهوم الأداء المالي للمصارف فهو ينطوي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز المصرف لأهدافه ومساهمته في إتاحة الموارد المالية وتزويده بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للمصرف بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية وهو يعبر عن أداء المصرف من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المصرف، ويتطلب القياس المالي لأداء المصارف النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطرة.(**عبادة، 2008، ص 161**)

2. ماهية تقييم الأداء المصرفي ووظائفه وأهدافه :

بعد التعرف على مفهومي الأداء والأداء المالي للمصارف لابد من التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المصرفي الذي يُعرَّف بأنه مجموعة من الإجراءات التي تُقارَن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة. (**زيود، أمين والمهندس، 2005، ص163**)

بالتالي يسهم هذا التعريف في توضيح مظهرين هما: (**زيود وآخرون، 2005، ص164**)

الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويعرف بتقييم فعالية الأداء.

الثاني: يتعلق بمدى ملاءمة وكفاءة الأساليب التي اتُبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة الأداء.

وعملية تقييم الأداء المصرفي تتطلب التقيد بالمظهرين معًا فعالية وكفاءة الأداء، لأن السعي نحو تحقيق الأرباح وزيادتها يحتاج إلى تقييم الكفاءة، أما تحقيق أهداف السيولة وغيرها من الأهداف المتعلقة بالنشاط المصرفي فيحتاج إلى تقييم الفعالية، وبذلك فإن عملية تقييم الأداء تسعى لتطوير القطاع المصرفي بأكمله بتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من جهة ورفع ثقة المتعاملين معه بتحقيق أفضل الموارد المالية لهم وأقل الأعباء والالتزامات المترتبة عليهم من جهة أخرى.(**زيود وآخرون، 2005، ص164**)

ولإنجاز عملية تقييم الأداء لابد من التقيد بمجموعة من الأسس الواجب تطبيقها والتي تشكل حجر الزاوية في عملية التقييم ومن ثم الانتقال إلى الجانب العملي لتطبيق هذه الأسس من خلال مجموعة من الإجراءات وصولاً إلى النتائج المرجوة من عملية التقييم، وفيما يلي عرض لهذه الأسس مع شرح مبسط لكل منها : (**زيود وآخرون ، 2005، ص 164**)

1- **تحديد الأهداف** :

وهي الخطوة الأولى للبدء في عملية التقييم، ويعد تنمية نشاط المصرف وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي الهدف الأساسي للعمل المصرفي.

2- **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:**

بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي وذلك برسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة شاملة ومتكاملة لإنجاز العمل.

3- تحديد مراكز المسؤولية:

تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسة في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء، حيث يقوم تحديدها على أساس مبادئ التقسيم الإداري التي يخضع بموجبها كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.

4- تحديد معايير الأداء:

تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خُطِّط له، وتعد مرحلة تحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقييم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

وفيما يخص الجانب التطبيقي لعملية تقييم الأداء فإن تنفيذ أي عملية يتطلب مجموعة من النواحي الإجرائية التي تعد بمثابة الخطوات الأساسية للإنجاز، بمعنى أنه يتم تمثيل الأسس العامة لعملية تقييم الأداء على أرض الواقع من خلال عدد من الخطوات تتمثل في الآتي: (**سلام، 2004، ص 224**)

1- الالتزام بأسس تقييم الأداء الواردة أعلاه.

2- اختيار وتطبيق النظام الذي يتم استخدامه لقياس الأداء.

3- مقارنة نتائج قياس الأداء الفعلي بالمعايير السابق تحديدها.

4- تحديد الانحرافات وتحليلها بغرض تشخيص أسبابها.

5- اتخاذ إجراءات التصحيح ومتابعتها.

يُلاحَظ مما سبق أن الخطوات السابقة التي تمثل النواحي الإجرائية (الوظيفية) لعملية تقييم الأداء ليست مستقلة عن بعضها البعض، وإنما متكاملة ومترابطة تمامًا فيما بينها بمعنى أن أيًّا منها يلعب دور المؤثر والمتأثر بآن واحد في عملية التقييم مما يجعل أي خلل أو قصور في إحداها يؤثر في باقي الخطوات وفي نظام تقييم الأداء ككل ويؤدي إلى عدم دقة وموضوعية عملية التقييم لذا يجب مراجعة هذه الخطوات بصفة مستمرة والتأكد من الالتزام بها. (**سلام، 2004، ص 235**)

بالاستناد إلى الخطوات السابقة لعملية تقييم الأداء يمكن استنتاج تعريف لتقييم أداء المصرف بأنه السياسة التي تُتخذ لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية في المصرف الأهداف المحددة مقدمًا والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة، وما مؤشرات الأداء إلا وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء واكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها، وتعمل على تشجيع الاتجاهات الموجبة فيه وتصحيح الانحرافات السالبة. (**اللوزي، زويلف والطراونة، 1997، ص192**)

أخيرًا يمكن القول بأن أهمية تقييم أداء المصرف تنبع من النتائج التي تحققها هذه العملية والتي تدفع الإدارة المصرفية لوضع عملية التقييم على رأس قائمة أولويات العمل المصرفي وتتمثل هذه النتائج بالآتي: (**الشعار، 2005، ص 271**)

أ- تزود عملية التقييم الجهات المنظمة لعمل المصارف (Bank Regulators) بالقدرة على تحديد تلك المصارف التي تعاني من مشاكل شديدة الوطأة عليها بما يسمح بمد يد العون لها للعمل على معافاتها وإعادتها إلى مسارها الصحيح.

ب- تساعد حملة الأسهم في الوصول إلى قرارات دقيقة بشأن بيع أو شراء أسهم المصرف.

ت- تمنح المحللين الاستثماريين القدرة على تقديم النصح والمشورة اللازمَيْن للمستثمرين المستقبليين فيما يتعلق بالمصارف التي سيستثمرون فيها.

يتضح مما سبق تعدد الجهات المستفيدة من عملية التقييم مما يعني اختلاف الأهداف المأمول تحقيقها من هذه العملية بحسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلاً على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة المصرف بقدرته على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين لأخطار يمكن تفاديها. (**قريشي، 2004، ص89-90**)

وبغض النظر عن الأهداف الخاصة بكل مستفيد من هذه التقارير فإن تقييم الأداء المصرفي هو عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للمصرف قد استخدمت بشكل كفء. (**قريشي، 2004، ص90**)

وبالتركيز على الجانب الكمي لعملية التقييم فإن تقييم أداء المصرف هو عملية شاملة تُستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة. (**قريشي، 2004، ص90**)

وعلى المستوى الاستراتيجي يمكن تعريف تقييم الأداء المصرفي بأنه عملية تشخيص نقاط القوة والضعف في أداء المصرف بما يسهم في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصوله وخصومه، وهو بذلك يعد وسيلة من وسائل الترشيد والتحسين من خلال ما يوفره من معلومات عن نقاط القوة والضعف من فترة لأخرى فيسعى إلى تعظيم نقاط القوة وتضييق نقاط الضعف أو محوها. (**قريشي، 2004، ص 90** ؛ **السرايري، 2008، ص 128**)

ثانيًا: نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي

1- تهمل الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي وجود العميل في الحكم على سلامة أداء المصرف.

إذ يجب أن يتجه التركيز في تقييم الأداء المصرفي نحو تحقيق قيمة للعميل من خلال علاقته المباشرة مع المصرف والعاملين فيه بما يسمح بتحقيق رضاه كاستجابة عاطفية لهذه القيمة وإقران ذلك بارتفاع مستوى أداء المصرف وتحقيق الربحية له، ولعل تحقيق مستويات من رضا العملاء يتطلب أيضًا الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة إليهم ومتابعة مستوى أدائهم والربحية المحققة من أعمالهم.

من هنا برزت الأساليب والمناهج الحديثة التي تركز على العميل بالدرجة الأولى في تقييم الأداء المصرفي ومن أمثلتها بطاقة النقاط المتوازنة (Balanced Score Card) والقيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added, EVA) التي تهدف إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة لمساهمي المصرف وإثبات التزامه بتقديم عوائد متميزة لهم بالتركيز على رضا العميل كوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

2- تغفل الأدوات التقليدية دور عنصر الإدارة المصرفية في التقييم الشامل للأداء المصرفي.

ففي إطار تركيز هذه الأدوات على الجانب الكمي المعتمد على النسب والأرقام يُلاحظ إغفالها للجانب النوعي في التقييم الذي يعتبر دور الإدارة المصرفية في الأداء ومدى فاعليتها في تسيير العمل المصرفي ومواكبة نشاطه من أبرز ملامح هذا الجانب، إذ تعد الإدارة المصرفية من الركائز الأساسية لنجاح أو فشل أي مصرف بدلالة الارتباط الوثيق بين الوضع المالي للمصرف وبين كفاءة القائمين على إدارته.

3- لا تأخذ الأدوات التقليدية في الحسبان عنصر المخاطرة في تقييم الأداء المصرفي.

فمع التطور الذي شهده النشاط المصرفي في مختلف المجالات وتوسع مفهوم المخاطرة المصرفية أصبحت المنهجيات التقليدية لا تفي بغرض تقييم أداء كثير من المصارف على المستوى العالمي، لذا برزت الحاجة لمفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية سيتم ذكرها لاحقًا.

4- ونظرًا لكون التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية الأداة الأكثر شيوعًا واستخدامًا من بين الأساليب والمنهجيات التقليدية لتقييم الأداء المصرفي، فإن النقاط التالية تشكل أهم محددات استخدام التحليل المالي وتشير إلى نقاط الضعف فيه: (**الشماع وعبد الله،1990 ، ص 21-23**)

أ- يقود اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية إلى تقييم المصارف خلال الفترة الزمنية الماضية فقط.

وهي الفترة التي تسبق تاريخ إعداد هذه القوائم وعادة ما تكون سنة مالية واحدة مما يجعل هذه القوائم غير قادرة على تقييم أداء المصارف في الوقت الذي يجري إعدادها فيه وفي المستقبل مما لا يعطي صورة ديناميكية مستمرة عن أدائها الفعلي .

ب- يرتكز تقييم الأداء المصرفي بالاستناد إلى القوائم المالية المصرفية على أرقام ونسب مستخرجة تتسم بالجمود والسكون.

إذ يعد التحليل المالي المعتمد على النسب ساكنًا نظرًا لافتراضه توقف المصرف عن العمل في لحظة زمنية معينة هي لحظة إعداد القوائم المالية وقيامه بقياس كفاءة أدائه وربحيته في تلك

اللحظة مما لا يعطي صورة حركية مستمرة تعبر عن هذا الأداء، كما أن التحليل بالنسب يتسم بالجمود فعلى الرغم من أن مظهر النسبة كرقم رياضي يوحي بأنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعو إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركز المالي للمصرف إلا أن النسبة في حد ذاتها رقم بدون دلالة ما لم يُقارَن بغيره، كما أنه من الصعب تحديد أسباب التغير فيها بدقة فقد يكون ناتجًا عن زيادة البسط وثبات المقام أو العكس أو تغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة أو تغير كلاهما معًا بمقادير مختلفة.

ت- لا تأخذ القوائم المالية المصرفية بعين الاعتبار العوامل المتغيرة المحيطة بالمصرف التي تؤثر في أدائه بشكل مباشر أو غير مباشر.

حيث تتجاهل هذه القوائم وجود عوامل خارجة عن إرادة المصرف تتعلق بالظروف العامة المحيطة به ولا يمكنه التأثير أو السيطرة عليها كالظروف السياسية والاقتصادية وغيرها لصعوبة التعبير عنها كميًا، كما أن إعداد هذه القوائم في لحظة زمنية معينة لا يسمح برصد التغيرات الحاصلة في هذه الظروف وأثرها في أداء المصرف.

ث- لا يأخذ التحليل المالي بعين الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على النشاط المصرفي في المستقبل.

حيث تعجز التقارير المالية المعتمدة في التحليل المالي عن تحديد مؤشرات استشرافية لنشاط المصرف في المستقبل وذلك من خلال تقدير الاحتمالات المستقبلية لما يمكن أن يطرأ من تغيرات على عمل المصرف مستقبلاً، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تركيز معدي هذه التقارير على الماضي وهذا ما شجع على ظهور جماعات من المهتمين بالتوقعات المستقبلية لنشاط المصارف هم محللو الأسهم ومدراء المحافظ الاستثمارية ومؤسسات التصنيف الائتماني والاستشاريين ومدراء المصارف أنفسهم.

ج- تعتبر نتائج التحليل المالي غير دقيقة كونها تعتمد على المعلومات والبيانات المنشورة فقط مما لا يتيح للمحلل المالي أن يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به تلك المعلومات علمًا بأن هناك الكثير من المعلومات القيِّمة التي يمكن أن تساعد في التحليل المالي لكنها غير قابلة

للنشر مراعاة للسرية المصرفية التي يجب عدم اطّلاع الغير عليها، وهذا ما يؤكد العبارتين (ح-خ) التاليتين.

ح- يعتبر اختصار البيانات المالية في القوائم المالية أحد أسباب الحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

خ- تقود ضآلة كمية المعلومات المتاحة والشك حول نوعيتها إلى صعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة للتحليل، وهذا يؤكد الدور الفعال الذي يلعبه نظام الإفصاح المتبع لإعداد التقارير المالية المصرفية في نجاح التحليل المالي.

د- ليس للمحلل المالي إلمام ودراية بكافة نواحي العمل المصرفي كونه شخص من خارج المصرف.

فعندما يكون المحلل المالي شخصًا من خارج المصرف يتم تعيينه بناء على طلب من أطراف خارجية يهمها التعرف على نواحٍ محددة في عمل المصرف دون سواها، فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على ما يُتاح له من البيانات والمعلومات المنشورة فقط مما يعني عدم إلمامه ودرايته بكافة نواحي العمل داخل المصرف وهذا ما يقود إلى نتائج تحليل غير دقيقة ويستدعي دعوة المصارف إلى تسهيل مهمة المحللين الماليين من خارجها وتزويدهم بالبيانات والمعلومات اللازمة لأداء مهماتهم، وعلى العكس عندما يكون المحلل المالي شخصًا يعتمد عليه المصرف نفسه (داخل المصرف) فيمكنه تناول كافة الجوانب المتعلقة به نتيجة لمعرفته وإلمامه ودرايته بها وبالتالي تخدم نتائج تحليله سائر الأطراف المستفيدة من القوائم المالية سواء كانت داخل المصرف أو خارجه.

ذ- يثير دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية المصرفية الشك حول مدى تمثيلها للواقع وبالتالي حول النتائج المستخلصة من تحليلها، إذ يتجلى العامل الذاتي في إعداد هذه القوائم بتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي كتلك الخاصة بتحديد

الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات اللازمة لها واحتياطيات إعادة تقييم الأصول وغيرها.

ر- يعد استعمال التقديرات في تقدير بعض الأصول أحد نقاط الضعف في البيانات المستعملة في التحليل المالي حيث تشير إلى تحكم العامل الشخصي في تقييم بعض الأصول كالأصول الثابتة والذمم المدينة وغيرها مما يثير الشك حول دقة تمثيل هذه البيانات للواقع وحول النتائج المستخلصة من تحليلها.

ز- يؤدي تغير الأساليب والقواعد المحاسبية إلى مقارنة غير سليمة للقوائم المالية للمصرف مع المصارف الأخرى، حيث أن الإخلال بمبدأ الاستمرار باتباع الأساليب والقواعد المحاسبية نفسها في إعداد القوائم المالية يؤدي إلى عدم إمكانية إجراء تحليل النسب عبر سنوات مختلفة للمصرف نفسه وكذلك عدم إمكانية مقارنة نتائج المصارف المتماثلة في النشاط، إذ أن تغير الأساليب المتبعة سيؤدي إلى تغير النتائج وبالتالي لن يكون لمقارنة القوائم المالية للمصرف مع المصارف الأخرى أو حتى للمصرف نفسه عبر سلسلة من الزمن أي معنى دون أن تُوَّحَد المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بها، لذا لابد من أن يوضع لكافة المصارف في الدولة قواعد ومبادئ وأسس محاسبية موحدة تتبعها في معالجة البيانات الفعلية والمخططة وهذا ما يبين ضرورة الالتزام بالمبادئ المحاسبية الدولية المقبولة عمومًا عند إعداد القوائم المالية بهدف الوصول إلى نتائج تحليل دقيقة ومعبرة بشكل حقيقي عن المركز المالي الصحيح للمصرف.

س- لا تظهر البيانات المالية أية ملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعدادها خاصة تلك التي تقوم على الاجتهاد الشخصي والعامل الذاتي.

ش- لا تظهر القوائم المالية المصرفية أية معلومات عن نشاطات الإدارة المصرفية في الوقت الحالي وخططها في المستقبل وطبيعة علاقاتها مع أطراف مختلفة (الموظفون والعملاء والمساهمون..)

وهذا ما يؤكد الصبغة الأساسية للقوائم المالية المتمثلة بالجانب الكمي المعبّر عنه بصورة رقمية .

ص- لا تعكس قائمة المركز المالي القيم الحالية للأصول والخصوم كونها تعد على أساس القيم التاريخية التي لا تراعي القيم المقابلة في السوق.

ض- تخفي الميزانية الختامية الصورة الحقيقية لجميع الأحداث والعمليات المصرفية مما لا يظهر أثرها، إذ تعد الميزانية الختامية بيانًا تاريخيًا بالأرصدة النهائية الناجمة عن سلسلة العمليات والأحداث التي تجري قبل إعدادها وبالتالي فهي لا تعطي الصورة الحقيقية لجميع ما حدث خلال الفترة التي تسبق الإعداد مما لا يظهر أثر تلك العمليات على نتائج العمل.

ط- يقود إعداد الميزانية في كثير من الحالات في فترة النشاط الأدنى للمصرف إلى صورة غير مطابقة للواقع، ويعود ذلك إلى إعداد الميزانية الختامية بنهاية السنة المالية التي تمثل وضعية النشاط الأدنى للمصرف نظرًا لانشغاله بتصفية حساباته في تلك الفترة مما يجعل نتائج التحليل الخاصة بها غير دقيقة.

ظ- لا يأخذ التحليل المالي في الحسبان الكثير من الأصول لصعوبة تقييمها كالعنصر البشري الذي يتمثل في الموارد البشرية العاملة لدى المصرف (إدارة وعاملين) والتي تعد عاملاً أساسيًا في أداء النشاط المصرفي ويتوقف عليه تحقق الكفاية الإنتاجية مما يتطلب وضع معايير لنشاط هذا العنصر بما يساعد في الحكم على كفاية إنتاجه.

ع- لا تعكس القوائم المالية المصرفية بشكل صريح بعض العمليات التي تؤثر في المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله لصعوبة التعبير عنها بصورة نقدية على الرغم من الاعتراف بتكلفتها في هذه القوائم كالاستراتيجيات المصرفية المتبعة لتعزيز عملية تحقيق الربح المستقبلي ومواكبة المنافسة المصرفية بغرض تحقيق والاحتفاظ بحصة سوقية كبيرة ومن أمثلتها تطوير التكنولوجيا المستخدمة في العمل ووسائل دعم العاملين لدى المصرف

والإجراءات الخاصة بطرح المنتجات الجديدة وغيرها وتعتبر هذه البنود مغايرة للبنود التقليدية التي تظهرها القوائم المالية.

غ- يرتكز التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية بالدرجة الأولى على دراسة النسب المالية التي تهيمن عليها الأصول فقط مع تجاهل وجود فقرات خارج الميزانية العمومية تؤثر بصورة ملموسة في إيرادات المصرف مما يجعل النسب المالية المعتمدة على الأصول بشكل ملحوظ تفقد جدواها ولا تعد منطقية في حال تحقق جزء كبير من الإيرادات من منتجات غير ظاهرة في الميزانية، وهذا ما يؤكد الأهمية الموازية للمعلومات التي تُجمع حول هذه المنتجات لتلك التي تُجمع عن المنتجات المصرفية داخل الميزانية.

ف- يقود اختلاف الأساس المحاسبي الذي تُعد على أساسه قائمتي الدخل والتدفقات النقدية إلى عدم تطابق رصيد النقدية الذي يظهر في القائمة الأخيرة مع صافي الربح الذي يظهر في قائمة الدخل وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع والقبض الفعلي بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق أما قائمة الدخل فتقوم على مبدأ الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصاريف بغض النظر عن قبض هذا الدخل أو دفع تلك المصاريف وهذا ما يؤدي إلى جعل الإيرادات والمصاريف غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها وهو أمر يسبب صعوبات جمَّة في استخدام حساب الأرباح والخسائر في تقدير سيولة المصرف على الرغم من تحقيقه للأرباح.

ق- تعتبر قائمة الدخل تلخيصًا لبعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة وبيان آثارها في شكل ربح أو خسارة دون بيان قدرة المصرف على الدفع النقدي.

ثالثًا: تطور مؤشرات تقييم الأداء في المصارف

لقد تطورت مؤشرات الأداء في المصارف بشكل عام تبعًا للتطور التقليدي لشتى فروع المعرفة، إذ يعد تقييم الأداء ودراسة مؤشراته امتدادًا للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث تبلور من خلال الخبرات والتجارب السابقة ويتعلق بمدى تحقيق الأهداف وحسن استخدام الموارد لتحقيقها، وقد اهتم الباحثون في مجال المصارف بمتابعة ما يتعلق بتطورات مؤشرات الأداء، وبشكل تقليدي فقد ظهرت الإيرادات بوصفها مؤشرًا للأداء يقوم على اتخاذ الأرباح المحاسبية سبيلاً للتقييم ومقياسًا لأداء الوحدات الاقتصادية. **(عبادة، 2008، ص162–163)**

ومع ظهور الانتقادات على هذا المؤشر من حيث أنه لم يراعِ الموارد المتاحة (الأصول)، برزت مؤشرات أخرى تتمثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومع استمرار الجدل حول مدى كفاية هذه المؤشرات للحكم على كفاءة المصارف بشكل عام فضلاً عن بقية المنشآت إلى جانب أنها لا تكفي للحكم على مؤسسة أو مصرف معين لاعتمادها الكبير على التقديرات في قياس الأرباح المحاسبية وتأثرها باختلاف الطرق المحاسبية، برز توجه جديد يشير إلى ضرورة استخدام مؤشرات أخرى جديدة، سواء بديلة أو مكملة لمؤشرات الأرباح منها المؤشرات النقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية والمؤشرات ذات العلاقة بالمخاطر والربحية، فمع التطور الذي شهده النشاط المصرفي في الفترة الأخيرة ومازال أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من المصارف خاصة الأمريكية لذا ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية، منها على سبيل المثال تحليل المدة ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط وتخصيص رأس المال استنادًا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة وعائد رأس المال المعدَّل بالمخاطرة ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) الذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية الأخرى **(عبادة، 2008، ص 163؛ قريشي، 2004، ص92)** التي سيتم إدراج بعضها فيما يلي:

- **العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال ,Risk Adjusted Return On Capital) RAROC)**

يُعرَّف على أنه النسبة ما بين الربح (Profit) ورأس المال المعرض للمخاطرة[6] (Capital at Risk , CaR)، ويعد هذا المقياس من أكثر مقاييس الأداء المعدل بالمخاطرة[7] (Risk Adjusted Performance, RAP) شيوعًا وانتشارًا والتي تأخذ بعين الاعتبار الربح الناجم عن عمل المصرف ورأسماله المعرض للمخاطرة.

يمكن احتساب RAROC بالمعادلة التالية :(Saita,2007,p.195)

العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال = الربح / رأس المال المعرض للمخاطرة.

RAROC = Profit / CaR

- **القيمة الاقتصادية المضافة** وتعد أحد مقاييس الأداء المعدل بالمخاطرة وقد حُدّد مفهومها بالنسبة للمصارف على أساس الربح مطروحًا منه تكلفة رأس المال بعد ضربها برأس المال المعرض للمخاطرة ويمكن ترجمة هذا المفهوم بالمعادلة التالية :(Saita,2007,p.195)

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح – (تكلفة رأس المال × رأس المال المعرض للمخاطرة)

EVA = Profit – (cost of equity capital × CaR)

- **العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال المعدل بالمخاطرة Risk Adjusted Return on Risk Adjusted Capital , RARORAC)** ويساوي القيمة الاقتصادية المضافة مقسومة على رأس المال المعرض للمخاطرة ويحتسب بالمعادلة التالية: (Saita,2007,p.209)

العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال المعدل بالمخاطرة = القيمة الاقتصادية المضافة / رأس المال المعرض للمخاطرة .

[6] رأس المال المعرض للمخاطرة هو ذلك المبلغ من رأس المال المخصص لمواجهة المخاطرة المصرفية.

[7] العائد المعدل بالمخاطرة هو أحد مقاييس الأداء أو الربحية المرتبطة بالمخاطرة حيث يتم تحديد العائد وفق هذه المقاييس بعد الأخذ في الاعتبار العلاقة بين المخاطرة المصرفية والربحية.

RARORAC = EVA / CaR

ونظرًا إلى أن رقابة الأداء تمثل فحصًا موضوعيًا تُشَّخَص به السياسات والنظم المختلفة، ويُقارَن من خلاله الإنجاز بالخطط والنتائج وكذلك القواعد والممارسة بالسياسة، فإن مؤشرات الأداء لابد وأن تتسق وهذا الأمر، حتى يمكن الخروج برقابة وتقويم للأداء بصورة وافية. (**عبادة، 2008، ص164**)

في ضوء ما سبق وبعد التعرض لماهية عملية تقييم الأداء المصرفي من حيث المفهوم والوظائف والأهداف إلى جانب أوجه القصور ونقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في التقييم وتطور مؤشرات تقييم أداء المصارف عبر الزمن، وانطلاقًا من التحديات والصعوبات الكبيرة التي تواجهها منظمات الأعمال نتيجة لأسباب مختلفة يعود بعضها إلى الظروف البيئية الداخلية والأخرى الخارجية والتي قد تؤدي إلى حدوث نوع من الأزمات تختلف أسبابها ومستوياتها وشدة تأثيرها وفقاً للظروف السائدة، ونظرًا إلى أن المؤسسات المصرفية تعد أكثر هذه المنظمات حساسية وتأثرًا بهذه التغيرات وذلك بسبب قابليتها للتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية وانعكاساتها على فعالية وكفاءة أدائها، لم يكن من مناص أمام السلطات الرقابية على المصارف سوى البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات المصرفية التابعة لها بما يعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي ومدى نجاعة الإجراءات الرقابية المطبقة في الكشف عن نقاط الضعف والتنبيه لها قبل استفحالها وتعذر علاجها.

من هنا برزت أهمية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات المعروف باسم CAMEL في تقييم الأداء المصرفي ليقدم تحليلاً شاملاً لنقاط القوة والضعف في أداء المؤسسات المصرفية بما يؤدي إلى دعم نظام التفتيش المصرفي المطبق عليها ويحقق أهدافه وذلك من خلال تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في عمليات المصرف المالية والتشغيلية والإدارية والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر،كما يفيد هذا النموذج في تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية بإجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية التي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها.

وبغرض الدراسة المعمقة لهذا النموذج خُصِّص الفصل الثاني للبحث فيه بشيء من التفصيل وذلك بتقديم لمحة مبسطة للتعريف به كأحد المنهجيات الحديثة في تقييم الأداء المصرفي وتسليط الضوء على مكوناته الأساسية والبحث في معايير وأسس تصنيفها في الصفحات القادمة.

الفصل الثاني

الإطار النظري لنموذج تصنيف السِّمات (CAMEL)

المبحث الأول: التعريف بنموذج تصنيف السِّمات

المبحث الثاني: تقييم كفاية رأس المال في إطار نموذج تصنيف السِّمات

المبحث الثالث: جودة الأصول المصرفية من منظور نموذج تصنيف السِّمات

المبحث الرابع: استخدام نموذج تصنيف السِّمات في تقييم كفاءة الإدارة المصرفية

المبحث الخامس: تحليل الربحية المصرفية في إطار نموذج تصنيف السِّمات

المبحث السادس: استخدام نموذج تصنيف السِّمات في تقييم السّيولة المصرفية

الفصل الثاني

الإطار النظري لنموذج تصنيف السِّمات (CAMEL)

مقدمة

شهدت البيئة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة من أهمها تحرير تجارة الخدمات والتقدم التكنولوجي الكبير، وازدياد حدة المنافسة سواء بين المصارف بعضها البعض أو بينها وبين غيرها من المؤسسات الأخرى، وما نجم عن ذلك من تزايد المخاطر المصرفية وتوسع مفهومها، الأمر الذي فرض ضرورة تطوير الفكر المصرفي ليتكيف مع البيئة الجديدة ومتغيراتها ويواكب الثورة التكنولوجية والخدمات المصرفية المستحدثة، فكان من الضروري متابعة المخاطر المصرفية التي تكتنف البيئة الجديدة وكيفية قياسها وإدارتها والإجراءات المتخذة للحد منها.

وفي ظل التطورات والتحديات السابقة تنامى دور المؤسسات والمنتديات الدولية لتلعب دورًا فعالًا في التصدي للتحديات التي تتعرض لها المصارف والسعي نحو خفض المخاطر المصرفية المتولدة عنها بخطوات عديدة توزعت جهودها على أربعة محاور رئيسية تم التوصل إليها بعد دراسة أسباب الأزمات المصرفية والمخاطر الناجمة عنها وذلك في أعقاب الأزمات المالية العالمية خصوصًا أزمة دول جنوب شرق آسيا وكانت النتيجة وضع الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى خفض درجة المخاطر المصرفية وتحقيق استقرار القطاع المالي والمصرفي من خلال العمل وفق المحاور التالية : (الخطيب ،2005، ص75)

1) تقوية النظام المالي والمصرفي.
2) قضايا حساب رأس المال.
3) الشفافية والمعايير الرقابية.
4) إشراك القطاع الخاص في منع الأزمات المالية والمصرفية.

كانت ثمرة العمل وفق المحاور السابقة ترجمة عملية وخطوات تطبيقية عززت المشاركة الدولية في تقوية ودعم النظام المالي والمصرفي على المستوى العالمي لتجنيبه الأزمات أو التخفيف من آثارها السلبية عند حدوثها وقد تمثلت هذه الخطوات في الآتي: (**الخطيب، 2005 ، ص76**)

أ- إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة.

ب- برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program, FSAP).

ت- إنشاء منتدى الاستقرار المالي(Financial Stability Forum) في شباط عام 1999لضمان تحقيق سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي على المستوى العالمي من خلال العمل على تعزيز التعاون بين السلطات الرقابية المحلية والدولية والمؤسسات المالية، وقد تم توسيع دائرة أعضائه وإعادة هيكلته في نيسان عام 2009 وأطلق عليه مجلس الاستقرار المالي.

ويأتي استخدام نموذج تصنيف السمات في مجال تقييم الأداء المصرفي في إطار تطبيق برنامج تقييم القطاع المالي الذي بدأ تفعيل عمله منذ عام 1999من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطبقه حاليًا 53 دولة منها دول عربية كالإمارات وتونس واليمن ولبنان ومصر، ويهدف البرنامج إلى: (**الخطيب، 2005، ص76-77**)

- مساعدة الدول في إيجاد إطار عام لسياسة جيدة نحو تقوية ودعم القطاع المصرفي والمالي.
- جعل القطاع المالي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وجعل تأثيراتها السلبية أقل ما يمكن.
- تطوير القطاع المالي والمصرفي بغرض زيادة كفاءته وعمقه وزيادة قدرته على المساهمة بدرجة أكبر في النشاط الاقتصادي.

وبغرض تحقيق أهداف البرنامج يعتمد تطبيقه على نوعين من المؤشرات :(الخطيب، 2005، ص77-78)

1) مؤشرات خاصة بالقطاع المالي والمصرفي يطلق عليها مؤشرات الحيطة الجزئية تتمثل في عناصر نظام CAMELS، وتأتي تسميتها بمؤشرات الحيطة الجزئية كونها تخص مصرف ما دون غيره، إذ يمكن أن تؤدي تداعيات إخفاق إحدى المصارف على السوق المصرفية إلى إهدار السلامة المصرفية ولكن ليس على المستوى العام.

2) مؤشرات الاقتصاد الكلي وتسمى مؤشرات الحيطة الكلية كمؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات نمو كل قطاع اقتصادي ومؤشرات ميزان المدفوعات ومعدل التضخم ودرجة التقلبات فيه وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من المؤشرات الأخرى.

المبحث الأول

التعريف بنموذج تصنيف السِّمات

تمهيد

يعتبر استقرار ومتانة النظام المصرفي مسألة ذات اهتمام عالمي، نظرًا للدور الحيوي والجوهري الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية، ونتيجة للتعقيد المصرفي المتزايد أصبحت عملية الرقابة على نشاط القطاع المصرفي ضرورية جدًا وجديرة بالاهتمام والملاحظة وذلك للحفاظ على حسن تطبيق الأنظمة التي يخضع لها هذا القطاع وإنجاز الوظائف التي تقع على عاتقه والتأكد من تحقيقه للأهداف المرسومة له مما يعزز دور الرقابة المصرفية في بناء قطاع مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد .

ولتحقيق سلامة القطاع المصرفي ككل يجب أن تتمتع كل وحدة من وحداته بموقف مالي سليم ومعافى ويكون لديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة أصولها و خصومها بفعالية والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من الربحية.

وفي سبيل بناء قطاع مصرفي سليم ومتين يتم الاعتماد على عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تُستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي وتأخذ في الاعتبار مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والربحية وإدارة الأصول والكفاءة الإدارية وذلك بهدف تقييم أداء المصارف و تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقًا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني التي يطلق عليها (CAMELS) وهي ما يعرف بمؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء المصارف والتي تقوم على حساب ست مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع وأداء المؤسسات المالية والمصرفية، وإلى جانب نموذج CAMELS توجد مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشرات الحيطة

الكلية (مؤشرات الاقتصاد الكلي) ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة ومعيار مجلس الخـــدمات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال لدى المصارف الإسلامية وغيرها من المعايير الأخرى .

يضم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS مؤشرات تفصيلية تتباين وفقًا لظروف كل دولـــة والنظام المصرفي المتبع فيها ، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي مما يتيح القول بأن أي نظام للإنذار المبكر أو المؤشرات الرائدة يتطلب وضع قاعدة من البيانات التي يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية لإعداد تقارير سنوية أو ربع سنوية تساعد في احتساب هذه المؤشرات.

تنبع أهمية نظم الإنذار المبكر والمؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف من قيمتها بأنهـــا أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض المصرف لأزمة ما وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلـــزم مـــن سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

وجدير بالذكر أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية لذا اهتمت بعض الدراسات بتطوير هذه النظم والمؤشرات لتلائم ظروف الـــدول النامية واختيار مؤشرات أكثر صدقًا وتعبيراً عنها.

ويمكن القول بأن نظم الإنذار المبكر تساعد عمومًا في تحقيق الآتي: (**Sahajwala et al.,2000, p.4**)

1- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية باستخدام إطار محدد للتقييم عند إجراء عملية التفتيش أو بين فترات التفتيش.

2- التعرف على المؤسسات (أو الوحدات داخلها) التي تعاني من مشاكل أو يحتمل وقوعهـــا في مشاكل.

3- المساعدة في تحديد أولويات التفتيش والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والرقابية والتخطيط المسبق لعملية التفتيش.

4- توجيه الاهتمام نحو المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام رقابي خاص وتحديد التوقيت السليم للإشراف والتفتيش المصرفي.

وفي هذا الإطار كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933وأعلنت بموجبها عن إفلاس أكثر من أربعة آلاف مصرف محلي مما تسبب في تعرض النظام المصرفي الأمريكي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم وكان ذلك أحد أسباب إنشاء المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع المصرفية، وإلى جانب انهيار عام 1933 حدث انهيار مماثل في عام 1988 ما أدى إلى فشل 221 مصرف. (**أحمد، 2005، ص1**)

أولاً: تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي

1- لمحة تعريفية عن النموذج:

تبنَّى مجلس الرقابة على المؤسسات المالية الفيدرالية، (Federal Financial Institutions Examination Council , FFIEC) في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1979 نظامًا موحدًا لتصنيف المؤسسات المالية (Uniform Financial Institutions Rating System)، يطلق عليه اختصارًا (UFIRS)، وقد أثبت طيلة سنوات تطبيقه أنه أداة رقابية فعالة لتقييم مدى سلامة ومتانة المؤسسات المالية وفق أساس موحد وشامل وتحديد تلك المؤسسات التي تعاني من نقاط ضعف مالية وتشغيلية و اتجاهات سلبية في عملياتها مما يجعلها تتطلب اهتمامًا وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية وهذا ما يستدعي تركيز الاهتمام الرقابي عليها، وبناء عليه يعد نظام (UFIRS) أداة مفيدة في تحديد المؤسسات المالية المتعثرة وتصنيف تلك التي تعاني من عجز أو قصور في أي عنصر من عناصره ومن ثم تقييم سلامة ومتانة الصناعة المالية والمصرفية على نحوٍ كلي وشامل، وبذلك يمكن القول أن نظام (UFIRS) يسهم مساهمة فعالة في الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المالي للدولة (**Schemering,2001, p.3**).

وعليه تعد السلطات الرقابية الأمريكية من خلال استخدامها لنظام (UFIRS) الأولى في إدخال التصنيفات الخاصة بالرقابة الميدانية للمؤسسات المصرفية في الثمانينات، فقد كانت ثمرة هذا الجهد نظامًا موحدًا لتصنيف المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية يرتكز على تقييم المفتش لها في ضوء معايير رقابية محددة ومتبعة من قبل ثلاث وكالات رقابية أمريكية متمثلة في البنك الاحتياطي الفيدرالي ومكتب مراقب حسابات النقد أو العملة (Office of Currency Comptroller, OCC) ومؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية (Federal Deposit Insurance Corporation , FDIC)، حيث يتم تقييم كل مؤسسة مصرفية خاضعة للرقابة الميدانية على أساس خمسة أبعاد أساسية (حاليًا ستة) تخص أداءها وعملياتها المصرفية يشار إليها بالعوامل المكوِّنة أو المركِّبة (Component Factors) وتشكل ما يسمى بنموذج تصنيف (CAMEL) الذي يحدد تصنيفًا مركبًا للمصرف الخاضع للتقييم بناء على تصنيفات تم تحديدها لكل عامل من العوامل المركبة بحيث تعكس أداء المؤسسة المصرفية ووضعها المالي وسلامتها التشغيلية ومدى التزامها الرقابي بالقوانين والأنظمة النافذة.

وفي عام 1996 وفي محاولة لجعل نظام التقييم أكثر تركيزًا على المخاطرة ونتيجة لحدوث عدد من التغيرات في الصناعة المصرفية وفي سياسات وعمليات الوكالات الرقابية الفيدرالية كان لابد من إعادة النظر في نموذج تصنيف عام 1979 ومراجعته وتعديله بإضافة عنصر سادس يطلق عليه الحساسية لمخاطرة السوق حَوَّل نموذج CAMEL إلى CAMELS، إلا أن معظم البلدان المتطورة ما زالت تستخدم النموذج الأصلي قبل تعديله (**Sahajwala et al.,2000,p.7-8,Schemering ,2001, p.3**)

لقد أضاف هذا التعديل إشارة صريحة وواضحة إلى أهمية جودة وكفاءة عمليات إدارة المخاطر بالتركيز على عنصر الإدارة وتحديد عناصر المخاطرة لكافة مكونات النظام ضمن التصنيف المركب أو الكلي للمؤسسة المصرفية (Composite Rating) والتصنيف العائد لكل عنصر من عناصر النموذج على حدة (Component Rating) .

ومن الجدير بالذكر أن التعديل الذي طرأ على النظام الموحد لتصنيف المؤسسات المالية لم يكن لمجـــرد زيادة العبء الرقابي على هذه المؤسسات ولا لفرض إجراءات وسياسات إضافية وإنما لدعم وتطـــوير واستكمال عمليات الرقابة الفعالة من خلال تحديث النظام مع الحفاظ على إطار العمل الأساسي الخاص به. (**Schemering,2001, p.3**)

وللتأكيد على شيوع استخدام هذا النظام وأهميته أوصت لجنة بازل للرقابة المصـــرفية باســـتخدامه لتقييم المؤسسات المالية في عام 1988 ،كما اعتمد البنك الدولي بموجبه مجموع المؤشـــرات الخاصـــة بالمؤسسة المالية من أجل تقييم سلامة النظام المالي للدول الأعضاء كجزء من عمله الإشرافي (الرقابي)، كذلك فقد تبنت السلطات الرقابية في بعض الدول كإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيـــا ورومانيـــا إلى جانب معظم المصارف المركزية في الاتحاد الأوروبي نموذج التصنيف CAMEL كمعيار رقابي لتقيـــيم المؤسسات المالية والمصرفية.

بعد عرض التطور التاريخي لتطبيق نموذج تصنيف السمات يمكن تعريفه بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الوضع المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني. (**أحمد، 2005، ص3**)

وبالنسبة لآلية العمل التي يعتمدها النموذج يمكن القول بأنه نموذج حسابي يســـتخدم الميزانيـــات العمومية والتقارير الدورية التي توفرها المؤسسات المصرفية للمصارف المركزية بغرض دراسة الوضـــع المالي لهذه المؤسسات أثناء التفتيش الميداني وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لهـــا عقـــب فتـــرة التفتيش.

يدرس نموذج CAMEL خمسة عناصر رئيسية تشير الأحرف المكونة له إلى اسم كل عنصر من هـــذه العناصر وهي : (**أحمد، 2005، ص3**)

1. كفاية رأس المال C.
2. جودة الأصول A.

3. كفاءة الإدارة M .

4. الإيرادات والربحية E.

5. السيولة L.

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر المصرفية والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الأصول الهالكة (الرديئة) أو المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي لديها إضافة إلى مدى وجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرًا الحرف L الذي يرمز لقياس سلامة موقف السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة .(**أحمد، 2005، ص3**)

وجدير بالذكر أن بعض الدول كرومانيا تطلق على نموذج التصنيف CAMEL الذي تستخدمه في تقييم أدائها "CAMPL" بحيث يشير الحرف P إلى الربحية (Profitability) بدلاً من (Earnings) E ,.

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الدارسين والباحثين في مجال المصارف توصلوا إلى الترجمة العربية لنموذج CAMEL بأنه نموذج تصنيف السمات كونه يقدم وصفًا شاملاً للوضع المالي للمنشأة المصرفية بعد دراسة خصائص وسمات كل عنصر من العناصر الخمسة المؤلِّفة له ومن ثم تحديد درجة الاهتمام الرقابي المطلوب لكل منها.

2- أسس تقييم الأداء المصرفي وفق النموذج:

عند التعريف بنموذج التصنيف CAMEL تم التوصل إلى أنه نظام متطور تستخدمه السلطات الرقابية بالتطبيق على عناصر نشاط المصارف لدراسة وتقييم أوضاعها المالية والإدارية وفق أسس معينة ومن زوايا شاملة ومن ثم إعطاء المصرف درجة من واحد إلى خمسة بحيث يشير الرقم 1إلى أفضل مستوى والرقم 5 إلى أسوأ مستوى، ومن هنا تكمن أهمية استخدام هذا النموذج على اعتبار أنه يلخص وضع المصرف برقم واحد بعد دراسة أوضاعه المختلفة بالاعتماد على أسلوبي الرقابة المكتبية والميدانية والمعايير النوعية والكمية لتقييم الأداء مع تدخل الخبرة المهنية والرؤية الشخصية في التصنيف.

يعتمد نموذج التصنيف المدروس على تقييم 44 مؤشرًا منها عشر مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية إضافة إلى 34موشرًا نوعيًا آخر تؤخذ جميعًا في الحسبان بغرض الوصول للتصنيف النهائي لكل مصرف. (**أحمد ،2005، ص4**)

يرتبط التصنيف النهائي (الكلي) للمصرف بعلاقة وثيقة بالتصنيفات المخصصة لكل عنصر من عناصر النموذج على حدة والتي تقوم على دراسة كل عنصر من عناصر التقييم وتثقيلها بأوزان معينة تعتمد على الأهمية النسبية لكل منها، وهذا يعني أنه قد تُمنح بعض العناصر المدروسة وزنًا أعلى من العناصر أخرى بالاعتماد على وضع المؤسسة المصرفية وحالتها. (**Schemering,2001, p.3-4**)

ويمكن تحديد الأوزان الممنوحة لعناصر نموذج التصنيف التي تأخذها السلطات النقدية بعين الاعتبار على النحو التالي مع التأكيد على أن تقدير هذه الأوزان يقوم على البعد الذاتي (الشخصي) للمفتش ويرتكز على خبرته السابقة. (**Sarker, p.10**)

1. كفاية رأس المال :20%
2. جودة الأصول : 20%
3. الإدارة : 25%
4. الربحية والإيرادات : 15%

5. السيولة : 10%

6. الحساسية لمخاطر السوق : 10%

وبشكل عام فإن تحديد التصنيف المركب (الكلي) للمؤسسة المصرفية من شأنه إدخال أي عامل من العوامل التي يمكن أن تؤثر في الوضع الكلي لهذه المؤسسة وسلامتها، دون أن يُشتَق هـــذا التصـــنيف بحساب المتوسط الحسابي للتصنيفات الخاصة بالعناصر مجتمعةً والتي يرتكز تحديدها على التحليل النوعي للعوامل المؤثرة في كل عنصر وعلاقته المتداخلة بالعناصر الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبـــار التحليـــل الكمي لكافة العناصر. (**Schemering,2001, p.4**)

وفي صدد الحديث عن تحديد التصنيف النهائي للمؤسسة المالية تجدر الإشارة إلى أن قـــدرة الإدارة على الاستجابة للتغيرات والمستجدات على الساحة المصرفية وتحديد المخاطر التي قد تنجم عن ظروف العمل المتغيرة أو عن البدء باستحداث منتجات أو القيام بأنشطة جديدة تعد عاملاً مهمًا في تقييم درجة المخاطرة الكلية للمؤسسة المالية ومستوى الاهتمام الرقابي المطلوب لها وذلك بغرض تلبية الاحتياجات الرقابية اللازمة من قبل السلطات الرقابية، كما تؤخذ في الحسبان أيضًا قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر عملياتها عند تحديد التصنيف الإفرادي لكل عنصر من عناصر هذه العمليات، لذا يُعطى عنصر الإدارة أهمية خاصة عند تحديد التصنيف المركب للمؤسسة المالية، ولكن يجب التنويـــه إلى أن الممارسات الإدارية السليمة والملائمة تختلف كثيرًا بين المؤسسات المالية وذلك بالاعتماد على أحجام هذه المؤسسات ومستوى تعقيدها ودرجة مخاطرتها، فبالنسبة للمؤسسات الصغيرة الأقل تعقيـــدًا الـــتي يقتصر عملها على الأنشطة المصرفية التقليدية البسيطة والتي يُعنى مجلس إدارتها والإدارة العليا بعملياتهـــا اليومية ومراقبتها على أساس يومي تكون أنظمتها الأساسية للإدارة والضبط كافية نسبيًا، في حين تحتاج المؤسسات الكبيرة ذات مستوى التعقيد الأعلى أنظمة إدارة وضبط تتسم بالدقة والمنهجية بحيث تتناسب مع المدى الأوسع للأنشطة المالية التي تمارسها وبالتالي تزويد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا كـــل حسب اختصاصه بالمعلومات اللازمة لإدارة النشاطات اليومية ومراقبتها.

وبشكل عام ليس من الضروري أن تحصل المؤسسات المالية ذات مستوى التعقيد الأقل الـــتي تمـــارس أنشطة تتسم بحجم مخاطرة منخفض ودرجة متدنية من التعقيد على تقييم أداء قوي أو مرضٍ في كل من التصنيفات المركبة والإفرادية على الرغم من أنها قد تتبنى أنظمـــة إدارة وضـــبط دقيقـــة ومنهجيـــة. (**Schemering,2001, p.3-4**)

أخيرًا وبعد تحديد التصنيفات الإفرادية والمركبة يتم الإفصاح عنها عادة للمسؤولين الإداريـــين والإدارة العليا من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن وتحديد تقييم الأداء الملائم.

وفيما يلي الجدول رقم (1) الذي يلخص المعايير التي يقوم عليها نموذج تصنيف السمات والـــدرجات الرقابية لتصنيف كل عنصر من عناصره مُشار إليها برقم بحيث يقود هذا الجدول إلى تعريف شامل لآلية استخدام هذا النموذج.

الجدول رقم (1)

معايير نموذج CAMEL والدرجات الرقابية لتصنيف عناصره

البيانات الكمية (Quantitative data)	المعايير النوعية (Qualitative criteria)	الإنذار المبكر (Early Warning) + نظام التصنيف (Rating System)	الدرجات الرقابية (Supervisory Classes)	الأنشطة الرقابية المطلوبة لكل درجة (Supervisory Activities)
رأس المال (Capital)	C		1	
الأصول (Assets)	A		2	
الإدارة (Management)	M		3	
الإيرادات (Earnings)	E		4	
السيولة (Liquidity)	L		5	
الحساسية (Sensitivity)	S		6	

المصدر : من إعداد الباحثة

بعد التطرق للإطار العام للنظام الموحد لتصنيف المؤسسات المالية لابد من تسليط الضوء بشـــيء مـــن التفصيل على التصنيفات المركبة لهذه لمؤسسات والمعايير التي تقوم عليها وأهم الخصائص التي تميز كلاً منها.

2-1) التصنيفات الكليّة (المركبة):

بموجب نظام التقييم الموحد للمؤسسات المالية يُخصّص لكل مؤسسة مالية تصنيف كلي (مركب) يعتمد على التقييم الدقيق لأدائها على كافة المستويات الإدارية والتشغيلية والمالية والتنفيذية من خلال تصنيف المكونات الأساسية الستة لعملياتها ووضعها المالي والتي تتحدد بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجدارة الإدارة ونوعية ومستوى الإيرادات والربحية وكفاية السيولة والحساسية لمخاطرة السوق، ومن الجدير بالذكر أن تقييم هذه العناصر أو المكونات يأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ودرجة تطورها وطبيعة ومستوى تعقيد نشاطاتها وأعمالها ودرجة مخاطرتها. (**الكراسنة،2006، ص19**)

كما سبق القول يرتكز نظام التقييم باستخدامه لنموذج CAMEL على تقييم العوامل المؤثرة والخاصة بكل عنصر من عناصره على حدة بالاستناد إلى مقياس من 1 إلى 5 بحيث يمثل الرقم 1 الأداء الأفضل في حين يشير الرقم 5 إلى الأداء الأسوأ لتشكل تصنيفات هذه العوامل بدورها التصنيف الكلي أو المركب الذي يعد معيارًا مختصرًا يحدد التصنيفات الإفرادية بشكل موجز ويؤخذ به كمؤشر أساسي للوضع المالي الحالي للمصرف ولكنه ينطوي على جانب معين من التقدير الشخصي (Subjectivity) في التقييم الكلي للمفتش في ضوء التصنيفات الإفرادية الخاصة بكل عنصر (**Sahajwala et al.,2000, p.8**)

يمكن ذكر التصنيفات المركبة للمؤسسات المالية وفق النموذج المدروس على النحو التالي : (**أحمد،2005، ص3**)

- التصنيف رقم 1 قوي (Strong).
- التصنيف رقم 2 مرضي (Satisfactory).
- التصنيف رقم 3 معقول أو متوسط (Fair).
- التصنيف رقم 4 هامشي أو خطر (Marginal).
- التصنيف رقم 5 غير مرضي (Unsatisfactory).

فيما يلي شرح مفصل يوضح الخصائص والمعايير التي تنتسب بموجبها المؤسسات المالية إلى كل تصنيف من التصنيفات السابقة. (**Schemering,2001, p.4-6**)

1) التصنيف رقم (1) قوي :

- تعتبر المؤسسات المالية المنتمية إلى هذه المجموعة سليمة وتتصف بالمتانة في كل ناحية من نـــواحي عملها.
- تأخذ عناصر نموذج CAMEL بشكل عام التصنيف رقم 1 أو 2.
- تكون نقاط ضعفها في حال تواجدها بسيطة للغاية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية مـــن قبـــل الإدارة ومجلس الإدارة.
- تتصف هذه المؤسسات بأنها قوية وأكثر قدرة على الصمود في وجه تقلبات ظـــروف العمـــل ومقاومة التأثيرات الخارجية كوجود حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في محيط العمل.
- تلتزم هذه المؤسسات بشكل كبير بالقوانين والأنظمة.
- لديها أنظمة كفوءة لإدارة المخاطر تتناسب مع حجم المؤسسة ومســـتوى تعقيـــدها ودرجـــة المخاطرة لديها.
- تظهر أداء قويًا لدرجة كبيرة ولا يوجد ما يبرر الحاجة للاهتمام الرقابي بها وبالتالي فهي لا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

2) التصنيف رقم (2) مرضي :

- تكون المؤسسات المالية في هذه المجموعة سليمة.
- لا يتجاوز التصنيف الإفرادي لكل عنصر من عناصر أدائها الرقم 3.
- تعاني من نقاط ضعف محدودة الأثر (متوسطة) وقابلة للتصحيح حيث تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة.

- تكون هذه المؤسسات مستقرة وقادرة على مقاومة تقلبات ظروف العمل كالتقلبات الاقتصادية.
- تلتزم هذه المؤسسات بشكل كبير بالقوانين والأنظمة .
- تكون الممارسات الكلية لإدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات مرضية إلى حد ما مقارنة بحجم المؤسسة ومستوى تعقيد عملياتها ودرجة مخاطرها.
- لا تحتاج إلى اهتمام رقابي ملموس مما يجعل تدخل السلطات الرقابية فيها محدودًا وغير رسمي.

3) التصنيف رقم (3) معقول أو متوسط:

- تظهر المؤسسات المالية التي تقع ضمن هذه المجموعة حاجتها لدرجة من الاهتمام الرقابي في واحد أو أكثر من عناصر أدائها.
- تعاني هذه المؤسسات من بعض نواحي الضعف التي تتراوح ما بين المتوسطة إلى الخطيرة لكنها لا تستوجب منح أي عنصر من عناصر أدائها تصنيفًا يتجاوز الرقم 4.
- قد تكون الإدارة غير قادرة أو غير مستعدة لتحديد نقاط الضعف والتعامل معها ضمن إطار زمني محدد.
- تكون هذه المؤسسات أقل قدرة على مقاومة تقلبات العمل وأكثر عرضة للتأثيرات الخارجية مقارنة بالمؤسسات ذات التصنيف المركب 1 أو 2.
- عدم الالتزام الكامل بالقوانين والأنظمة.
- تكون أنظمة و ممارسات إدارة المخاطر أقل من المستوى المرضي مقارنة بحجم المؤسسة ومستوى تعقيدها ودرجة مخاطرها.
- تحتاج إلى مستوى من الاهتمام الرقابي يفوق المستوى الطبيعي المطلوب بحيث يتضمن إجراءات تنفيذية رسمية وغير رسمية.
- إن فشل هذه المؤسسات غير مؤكد في ضوء السلامة والمتانة التي تتمتع بها.

4) التصنيف رقم (4) هامشي أو خطر:

- تُبرز المؤسسات المالية التي تقع ضمن هذه المجموعة ممارسات غير سليمة وغير آمنة.
- تعاني من نواحي ضعف إدارية و مالية خطيرة قد تؤدي إلى أداء غير مقبول (غير مرضٍ).
- تتراوح المشكلات التي تواجهها ما بين خطيرة (حادَّة) إلى حرجة.
- تكون نقاط الضعف والمشكلات التي تعاني منها غير محددة على نحو مقبول كما لا يمكن معالجتها بشكل مباشر من قبل الإدارة العامة ومجلس الإدارة.
- تتسم بعدم القدرة على مقاومة تقلبات العمل والتعامل معها.
- لا تتقيد هذه المؤسسات بالقوانين والأنظمة.
- تكون ممارسات وأنظمة إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات غير مرضية بشكل عام مقارنة بحجم المؤسسة ومستوى تعقيدها ودرجة المخاطرة لديها.
- تتطلب هذه المؤسسات اهتمامًا كبيرًا من قبل السلطات الرقابية يستوجب في معظم الأحيان ضرورة قيام هذه المؤسسات بإجراء تنفيذي رسمي (بخطوات إجبارية) لتحديد المشكلات وتصويب الوضع بناء على طلب السلطات.
- تشكل هذه المؤسسات نوعًا من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع (إن وُجدت).
- تكون إمكانية انهيار هذه المؤسسات كبيرة ما لم يتم تحديد المشكلات ومعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها على نحو مرضٍ ومقبول.

5) التصنيف رقم (5) غير مرضي:

- تُبرز المؤسسات المالية التي تقع ضمن هذه الفئة ممارسات غير آمنة وغير سليمة إلى أقصى درجة مع ضعف كبير في الأداء.
- يشمل أداؤها عادة ممارسات غير كفوءة لإدارة المخاطر مقارنة بحجم المؤسسة ومستوى تعقيدها ودرجة مخاطرها لذلك فهي تظهر حاجة ماسَّة للاهتمام الرقابي وبالتالي تشكل قلقًا كبيرًا للسلطات الرقابية.
- إن حجم ومستوى خطورة المشكلات التي تعاني منها ودرجة حدتها تقع خارج نطاق قدرة الإدارة على ضبطها وتصحيحها.
- يقتضي وضع هذه المؤسسات حاجتها لمساعدات مالية خارجية طارئة إذا ما أُريد لها الاستمرار.
- تحتاج هذه المؤسسات أيضًا إلى رقابة مستمرة وتكون إمكانية فشلها كبيرة ومعرّضة في أي وقت لأمر رقابي من السلطات الرقابية بالامتناع والتوقف عن العمل.
- تشكل هذه المؤسسات تهديدًا كبيرًا لمؤسسة ضمان الودائع (إن وُجدت).

ويمكن بيان التصنيفات الرقمية المركبة ومداها والدلالة الخاصة لكل منها في الجدول التالي رقم (2) الذي يلخص النتيجة النهائية التي يتوصل إليها نموذج CAMEL لكل تصنيف.

الجدول رقم (2)

التصنيفات المركبة ومداها ودلالة كل منها

مقياس التصنيف (Rating Scale)	مدى التصنيف (Rating Range)	تحليل التصنيف (Rating Analysis)
1	1.0 – 1.4	قوي (Strong)
2	1.6 – 2.4	مرضي (Satisfactory)
3	2.6 – 3.4	معقول أو عادل (Fair)
4	3.6 – 4.4	هامشي (Marginal)
5	4.6 – 5.0	غير مرضي (Unsatisfactory)

(**Sarker,p.10**)

وبالنظر إلى الأهمية التي يشغلها نموذج التصنيف المدروس في ميدان الرقابة المصرفية تجد الباحثة ضـــرورة في التعرض لبعض المزايا التي يحققها.

3- ميزات نموذج تصنيف السِّمات:

يمكن تلخيص أهم ميزات نموذج CAMEL في الآتي: (**أحمد، 2005، ص4**)

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنـــود غير ضرورية أو غير مؤثرة في سلامة الموقف المالي للمصرف.

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيًا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيًا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها أعلاه للجهاز المصرفي ككل.
- يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للمصرف المركزي ومدى مصداقية عمليات الفحص والتفتيش.
- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية نظرًا لاعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش الميداني.

ثانيًا: استخدام نموذج CAEL في تقييم الأداء المصرفي (Sahajwala et al.,2000, p.8-9)

في منتصف الثمانينات تبنت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية نظام تقييم ربع سنوي يعتمد على أسلوب الرقابة المكتبية في التقييم يطلق عليه CAEL وهو نظام خبير يستخدم التحليل البسيط للنسب المالية المستمدة من التقارير الدورية لتحديد تقييم وتصنيف مكتبي ربع سنوي للمؤسسة المصرفية بناء على مقياس يتراوح ما بين 0.5 (الأداء الأفضل) و 5.5 (الأداء الأسوأ).

يشمل نموذج التقييم المكتبي CAEL أربعة من العناصر الخمسة لنموذج CAMEL المتمثلة في كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة، أما عنصر الإدارة فلا يعد جزءاً من CAEL بسبب عدم توفر المعلومات المكتبية اللازمة والكافية لتقييم إدارة المؤسسة المصرفية.

وفيما يتعلق بالآلية التي يعتمدها نموذج CAEL في التقييم فهو يقسم المصارف إلى مجموعات متماثلة بالاعتماد على حجم الأصول ويقوم بحساب درجات مئوية لمجموعات أربعة من النسب المالية لعناصره الأربعة ليتوصل أخيرًا إلى تصنيف كل عنصر من عناصره كمتوسط مرجح للنسب المالية المحسوبة له ومن ثم يحتسب التصنيف الكلي ل CAEL كمتوسط مرجح للتصنيفات الأربعة للعناصر المكونة له، ويقوم مجموعة من المفتشين بتحديد النسب المستخدمة في تحديد التصنيفات التي ينطوي حسابها على تسعة عشرة نسبة مالية تمثل العناصر الأربعة إضافة إلى الأوزان الخاصة بكل نسبة على حدة ويتم مقارنة تقييم CAEL مع التقييم الميداني الأكثر حداثة ل CAMELS لفترة سابقة وفي حال تبين أن التقييم المكتبي CAEL أسوأ من التقييم الميداني الفعلي المقارن به (CAMEL) يتم إخضاع المصرف لفحص آخر.

يمكن القول بأن السلطات الرقابية درجت على الأخذ بنتائج نموذج تصنيف CAMEL أكثر من CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية كونها تعكس الواقع الحقيقي لوضع المصرف، إلا أن بعض المصارف المركزية في بعض الدول مثل كينيا ونيبال تستخدم النموذج الأخير بدلاً من الأول نظرًا لصعوبة قياس عنصر الإدارة المصرفية الذي يعد علامة مميزة لنموذج تصنيف السِّمات.

1- ميزات نموذج CAEL:

يحقق هذا النموذج كغيره من النماذج الرقابية الأخرى مجموعة من الميزات تبرر استخدامه و تتلخص في الآتي: (**أحمد، 2005، ص5**)

- يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في أداء المصرف ومؤشرًا للتفتيش الميداني القائم على نموذج CAMEL وبالتالي فهو مكمل لنظام التفتيش الميداني وليس بديلاً له.
- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حال مضى ثلاثة أرباع المدة أو أكثر على تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغيير المتوقع حدوثه في الموقف المالي للمصرف المعني خلال تلك المدة.

- يمكن من إجراء تقييم موحد للمصارف مجتمعة في تاريخ محدد على عكس نمـــوذج CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للمصارف في تاريخ محدد مغاير لتاريخ التفتيش.

ثالثًا: عيوب وانتقادات نموذجي CAMEL و CAEL

بالرغم من أن استخدام أي منهج من المناهج الرقابية في تقييم الأداء المصرفي ينطوي أساسًـــا علـــى تحقيق مجموعة من المزايا المستهدفة إلا أنه لابد وأن يعاني من مجموعة من الانتقادات يمكن ذكرها على الشكل التالي : (**أحمد ، 2005، ص3**)

1- يقوم اختيار النسب المالية التي يُبنى عليها النموذجان على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيًا، إذ توصلت بعض البحوث العلمية إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف مقارنة بتأثير النسب المستخدمة حاليًا من قبل هذين النموذجين لذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو الاستعانة بالاثنين معًا مما قد يحسن من كفاءة استخدام النموذجين .

2- أعطى كل من النموذجين أوزانًا ثابتة للعناصر المكوِّنة لكل منهما بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة النموذج ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.

3- بُنيت الأوزان المستخدمة في النموذجين المدروسين على التقدير الشخصي و لم يتم إثباتها إحصائيًا.

4- من الصعوبة بمكان تثبيت الأوزان الخاصة بكل عنصر طوال فترات التقييم دون اعتبار للمتغيرات المحتمل حدوثها وهذا يقلل أيضًا من دقة النموذج المستخدم وأهمية نتائجه حتى لو تم التوصل إلى أوزان مناسبة لكل عنصر.

5- يعتمد كل من النموذجين على تقسيم المصارف لمجموعات متماثلة حسب حجم الأصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبِّر عن المجموعة ككل بالرغم من أن هذا المتوسط يختلف اختلافًا ملحوظًا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

6- يعتمد كل من النموذجين أيضًا على قياس الأداء استنادًا إلى أداء المصارف الأخرى المكونة للمجموعة المماثلة وعندما يطرأ أي تغيير هيكلي على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام المصرفي ككل لا يتم تغيير مؤشرات التقييم المستخدمة وفقًا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

7- في حال حدوث تغيير كبير في حجم أصول مصرف معين مما يؤدي إلى ضمه لمجموعة مماثلة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته المماثلة السابقة فقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات أو أوزان تقييم وتصنيف المصرف المعني وفق نموذجي التصنيف المستخدمين بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغيير في حجم أصوله فقط.

بعد التعرض للإطار النظري لنموذج CAMEL لابد من دراسة مكوناته الأساسية بشيء من التفصيل وتقييم كل منها وفق معايير وعوامل هامة يفرضها النظام الموحد لتقييم المؤسسات المالية مع تحديد أسس تصنيف المصرف بالاستناد إلى مدى توفر هذه المعايير، حيث سيتم في الصفحات القادمة تسليط الضوء على كل عنصر من عناصر النموذج باعتباره أحد الركائز الأساسية للنشاط المصرفي وأحد الدعائم الرئيسية للعمليات المصرفية ومن ثم تقييمها وفقًا لسياسة التقييم المرّكب القائمة على تقييم كل عنصر على حدة مع التأكيد على العلاقة المتبادلة بين العناصر المدروسة.

المبحث الثاني

تقييم كفاية رأس المال في إطار نموذج تصنيف السِّمات

تمهيد

لقد اكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال المصارف أهمية كبرى خلال السنوات الأخيرة في ضوء التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، والتحرك باتجاه التكتلات الاقتصادية الواسعة والقوية، وانفتاح الأسواق في الدول الصناعية التي عملت على توحيد أنظمة الرقابة لديها، ووضع الحدود الدنيا لرؤوس أموال المصارف في محاولة للحد من المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المصرفية العالمية من قبل المصارف اليابانية تجاه المصارف الأمريكية والأوروبية.

في هذا الشأن قامت معظم الدول بالفعل بضخ أموال جديدة إلى المصارف لتدعيم قواعدها الرأسمالية حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة المحتدمة على الساحة المصرفية العالمية ولتحقيق التناسب الأمثل بين حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك المصارف بمنحه.

وهذا ما دفع العديد من الأطراف ذات الصلة بالعمل المصرفي والمتمثلة بأعضاء مجلس الإدارة ومدراء المصارف والعملاء والسلطات الرقابية إلى الاهتمام بمدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برأس مال كافٍ ومتين، وبذلك تتركز واحدة من أهم المشكلات المصرفية المعاصرة في تعبئة رأس المال المصرفي الكافي والمحافظة عليه.

ويمكن القول بأن ضرورة الاهتمام بموضوع كفاية رأسمال المصرف تبرز في حقيقة العمل المصرفي الذي يتعرض في ضوء طبيعة مصادر أمواله واستخداماتها للعديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته، أو عوامل خارجية تنشأ عن تغير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها، وفي ضوء ذلك اعتادت المصارف على التحوط ضد هذه المخاطر بسبل عديدة لعل أهمها الاحتفاظ بقدر كافٍ من الموارد الجاهزة للاستخدام، بما في ذلك رأس المال والاحتياطيات ويطلق على

كفاية هذه الموارد عادة كفاية رأس المال التي تستند أهميتها إلى ضرورة تأمين الضمان والأمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين، مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين وذلك من خلال تغطية المخاطر التي تواجه المصرف. (**النابلسي، 1993، ص 101**)

من هنا تنبع أهمية الرقابة على رأس المال المصرفي بمتابعة حجمه من قبل السلطات الرقابية مع التركيز بالدرجة الأولى على العلاقة بينه وبين المخاطر التي يتحملها المصرف إضافة إلى تحديد نوع الفقرات التي تدخل في حسابه .

أولاً: الإطار العام لكفاية رأس المال

1- مفهوم رأس المال المصرفي وأهميته:

يعني رأس المال المصرفي ذلك الجزء من مصادر الأموال الذي قدمه المالكون والذي يتألف أساسًا من الأسهم والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وهو يلعب أدوارًا عديدة في تدعيم العمليات التشغيلية اليومية وضمان ديمومة المصرف في الأجل الطويل (**الشماع، 2006، ص348**)، وعليه فهو يخدم مجموعة من الأغراض أو الوظائف تتمثل في الآتي: (**الشماع ،1993، ص70-71 ؛ حماد،2005، ص519**)

أ- الوفاء بمتطلبات تأسيس المصرف الجديد من خلال شراء الأصول الثابتة اللازمة لبدء عمله واستمراره فيه.

ب- تمثيل المالكين في إدارة المصرف.

ت- يعتبر رأس المال منظمًا لنمو المصرف، إذ يساعد في ضمان النمو المتوافق مع متطلبات الأجل الطويل، فهو يعد المحدد النهائي للطاقة الإقراضية للمصرف إذ لا يمكن التوسع في الميزانية العمومية لمصرف ما على شكل ودائع أو قروض أو أي من الأصول الأخرى ذات المخاطرة بما يتجاوز المستوى الذي تحدده نسبة كفاية رأس المال الخاصة به.

ث- يعد رأس المال واحدًا من العوامل الرئيسية في تقييم أمن وسلامة مصرف ما، إذ تعمل القاعدة الرأسمالية الكافية بمثابة شبكة أمان ضد مجموعة متنوعة من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة المصرفية أثناء عملها وهي بالتالي تمتص الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر.

ج- تدعيم ثقة الجمهور بالمصرف بما فيهم المودعين والدائنين.

2- مفهوم كفاية رأس المال والتطور التاريخي له:

تعتبر كفاية الأموال الخاصة لأي مصرف مطلبًا أساسيًا وعنصرًا ضروريًا لوجود نظام مصرفي فعال فهذه الأموال تشكل حماية لأموال المودعين والدائنين كما أن كفايتها وملاءتها يعززان ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، إلا أنه وعلى الرغم من أهمية وجود أموال خاصة كافية في أي مصرف، فإن الحاجة تبقى ضرورية لمعرفة نوعية هذه الأموال ومصدرها ومدى تحملها لمواجهة واستيعاب أية خسائر محتملة. (**الشريف، 2010، ص4-5**)

وفي هذا المجال تواجه السلطات الرقابية والمصارف عادة أسئلة جوهرية تتمثل في الآتي :

- كيف يمكن تعريف كفاية رأس المال المصرفي؟
- كيف يمكن قياسها ؟
- ما هو الحد الأدنى المناسب لهذه الكفاية؟

وبذلك يمكن التطرق لمفهوم كفاية رأس المال من خلال المفارقة التي قدمها الدكتور خليل الشماع مبينًا الفرق بين الكفاية والملاءة أو المتانة، فالكفاية (Efficiency) تعني بشكلها العام الحصول على أعلى النتائج من موارد محددة (تعظيم العائد) أو تدنية الموارد للحصول على نتائج محددة (**الشماع،1993، ص71**)، في حين أن المقصود هنا بكفاية رأس المال هو الملاءة (Solvency) وهي المصطلح العلمي الأفضل من الكفاية أو ما يسمى في لغة العمل المصرفي بالمتانة (Adequacy) لتفادي الاختلاط بين كفاءة العمل المصرفي وملاءة رأس المال.

ومن الناحية المحاسبية والمالية يقصد بعدم الملاءة (Insolvency) أن الخصوم أكبر من الأصول (أو الأصول أقل من الخصوم)، بعد أن يكون رأس المال قد تآكل واختفى وأصبح سالبًا (متمثلاً بالخسائر

المتراكمة)، وفي هذه الحالة لا يستطيع المصرف تسديد الديون (الودائع بالدرجة الأولى) التي تستحق عليه تباعًا وعليه أن يخضع للتصفية القانونية. (**الشماع ،1993، ص87**)

يمكن تلخيص المفهوم السابق بالتعريف الشامل الذي قدَّمه أحمد الرضي والذي عرَّف الملاءة بمدى القوة المالية للمصرف على دفع التزاماته ومدى تناسب أمواله الخاصة مع حجم وأنواع المخاطر التي يتعرض لها (**الرضي ،2006، ص1**)، في حين أن كفاية رأس المال وفق تعريف الدكتور خالد أمين عبد الله تشير إلى حاجة المصرف إلى مبلغ كافٍ كرأسمال خاص لحمايته من خطر الإعسار وبالتالي حماية ودائع عملائه. (**عبد الله ،2006، ص69**)

وبذلك يمكن استخلاص التعريف البسيط لدرجة الملاءة بأنها احتمال إعسار المصرف (the likelihood of insolvency)، بمعنى أن ارتفاع احتمال الإعسار يعني انخفاض درجة ملاءة المصرف وهكذا.

وفيما يتعلق بالتطور التاريخي لمفهوم كفاية رأس المال يمكن القول بأن الخيار الخاص بالمستوى الأمثل لرأس المال المصرفي حتى فترة السبعينات كان قرارًا داخليًا يُتخذ من قبل إدارة المصرف، حيث لم تكن متطلبات الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف مرتبطة بالمخاطر التي يواجهها المصرف الفرد، وكان السعي وراء تحقيق أمن وسلامة النظام المصرفي في حينه يتم من خلال مراقبة مستوى المنافسة فيه عن طريق فرض القيود على دخول المنافسين الجدد إلى السوق المصرفي أو على تطوير شبكات الفروع للمصارف القائمة دون أن يحظى جانب كفاية رأس المال المصرفي بأهمية كبرى في تحقيق السلامة المصرفية بشكل عام، إلا أنه وفي ظل التحول التدريجي باتجاه أنظمة مالية متداخلة دوليًا حازت الجهات المنظِّمة (السلطات الرقابية) على دور بالغ الأهمية في مجال تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. (**Saita,2007,p.8**)

من هذا المنطلق بدأت فكرة فرض حدود دنيا لرأس المال المصرفي في أيلول/سبتمبر عام 1981 في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تستخدم قبل ذلك معايير انتقائية اشتملت بوجه خاص على المعايير الأساسية لقياس كفاية رأس المال والتي سيتم ذكرها لاحقًا.

وبذلك فقد تزايد الاهتمام بضرورة وضع معايير موحدة تمثل الحد الأدنى لرأس المال ، خاصة بعد فشل الكثير من المصارف في العالم بسبب ما يتعلق بكفاية رؤوس أموالها الخاصة. (**الشماع، 2006، ص370-371**)

وفي إطار التوجه نحو الربط بين رأس المال المصرفي ومستويات المخاطرة نظرًا لوجود علاقة وطيدة بينهما، تم التوصل إلى إطار عمل معتمد لكفاية رأس المال القائم على المخاطرة وقد كان المدعم الأساسي لهذا الإطار تبني لجنة بازل لمعايير رأس المال المرتكزة إلى المخاطرة من خلال اقتراحها للاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية بازل (1) لعام 1988 التي سيتم التطرق لها لاحقًا بشيء من التفصيل.

وبذلك يمكن القول بأن قياس كفاية رأس المال يتم بموجب معيارين رئيسيين هما:

- الرفع المالي (Leverage Capital).
- رأس المال القائم على المخاطرة (Risk-Based Capital).

حيث يمثل مدى الأخذ بعنصر المخاطرة أساسًا للمفارقة بينهما رغم وجود معايير أخرى تقيس كفاية رأس المال.

3- معايير كفاية رأس المال المصرفي:

لقد بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحتل أهمية متزايدة خلال النصف الثاني من عقد التسعينات نظرًا لتنامي فعاليات المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض، دون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها وقد أدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر إلى بروز أزمة الديون العالمية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتأثر العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية نحو المزيد من التشدد في إجراءات الرقابة و تطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المنشآت المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الإخفاق وقد شمل هذا التطوير فيما شمل معايير كفاية رأس المال.

فقد كانت غالبية المصارف والسلطات النقدية، حتى بداية الثلاثينات، تعتمد على مفاهيم بسيطة وغير عميقة لكفاية رأس المال، كنسبة رأس المال إلى مجموع الودائع أو نسبة رأس المال إلى الأصول أو إلى الأصول الخطرة (Risk assets).

ولابد من التنويه إلى أن من الصعب تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف وتجنيبها الفشل عن طريق الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال فقط، فعلى الرغم مما لها من أهمية في هذا المجال، إلا أن العديد من الدراسات أوضحت أن مصارف كبيرة في العالم كانت تتمتع بكفاية رأس مال عالية أخفقت لأسباب أخرى لا علاقة لرأس المال بها وكان من أبرزها قصور السيولة لديها عن تلبية سحوبات المودعين غير المتوقعة، وعدم اضطلاع السلطات النقدية بدور المقرض الأخير على النحو المطلوب. (**النابلسي ،1993، ص101– 102**)

وبذلك يعتبر تقدير حجم رأس المال اللازم للمصرف من الموضوعات الجدلية في عالم المصارف والتي تتركز وبشكل كبير في العمل على تحديد المعيار المناسب لرأس المال المصرفي.

وفي سبيل تحديد المعيار الملائم لكفاية رأس المال هناك مجموعة متنوعة من المعايير المكرسة لقياسها يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسية (أو رئيسة) وثانوية (أو مساعدة) على النحو التالي:

3–1) المعايير الأساسية:

3–1–1) معدل قدرة المصرف على رد الودائع من حق الملكية:

أي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، ويقيس هذا المعدل (حق الملكية إلى إجمالي الودائع) قدرة المصارف على رد الودائع من رأسمالها. (**سلطان ، 2005، ص205– 206**)

يعتبر هذا المعدل من أشهر المقاييس وأقدمها انتشارًا في الوسط المصرفي، حيث كان متبعًا في الولايات المتحدة من قبل مكتب مراقب حسابات النقد (OCC) منذ عام 1914ويتلخص في تفادي زيادة مجموع الودائع عن عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي عدم تجاوز نسبة الودائع / رأس المال

الممتلك (10 : 1) كحد أقصى، غير أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، وضرورة قيام مصارفها بتمويل المجهود الحربي عن طريق شراء السندات الحكومية وخلق الودائع بمضاعف عالٍ أدى بالحكومة الأمريكية إلى رفع هذا القيد أو التخلي عنه بعام 1942.

وفي المملكة المتحدة ما زالت النسبة (16 : 1) تعتبر تقليدًا مصرفيًا معروفًا، وتسير على هذا النهج العديد من الدول التي تساير منطلقات وتقاليد المدرسة الانجليزية في الصيرفة، من بينها بعض الأقطار العربية.

أما المنطق وراء استخدام هذا المعيار فهو أن زيادة الودائع فوق مضاعف معين من رأس المال الممتلك يعني زيادة مخاطر رأس المال، إذ يغدو غير كافٍ لامتصاص الخسائر العاملة المحتملة، ومنع تسريبها إلى حقوق المودعين. (**الشماع ،1993، ص 72**)

تُطرَح هذه النسبة عادة بأحد الشكلين التاليين : (**الشماع ،1993، ص 72**)

الودائع / رأس المال الممتلك = عدد مرات ، أو مضاعف (10: 1) مثلاً.

رأس المال الممتلك ×100 / الودائع = 10% مثلاً.

مما يؤخذ على هذا المعيار إهماله مجموع ونوعية محفظة أصول المصرف التي تُوظف فيها الودائع، فالودائع ورأس المال الممتلك ينعكسان في الجانب الأيمن من الميزانية العمومية على شكل أصول مختلفة، وبذلك يكون الهدف من قياس كفاية رأس المال هو الوقوف على مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر الناجمة عن الأصول التي يستثمر فيها أمواله وليس قدرته على تغطية الودائع، لذلك هناك من يعتقد أن النسبة المذكورة لا معنى لها. (**الشماع ،1993، ص73 ؛ الهندي ، 2006، ص186**)

3-1-2) نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول:

وهي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الأصول، أو نسبة (عدد مرات) مجموع الأصول إلى رأس المال الممتلك (مجموع حقوق الملكية)، وهي تشير إلى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل الأصول. (**سلطان، 2005، ص206 ؛ الهندي، 2006، ص180**)

يُبَوب هذا المعيار أيضًا ضمن مجموعة المعايير التقليدية، وقد برز استعماله بسبب عيوب المعيار السابق المشار إليه أعلاه، فهو يمتاز عليه بكونه يربط رأس المال الممتلك بالأصول التي يمتص رأس المال أية خسارة كاملة قد تنشأ عن توظيف الودائع فيها، أي أنه يستخدم للدلالة على مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي تحدث في قيم هذه الأصول دون المساس بأموال المودعين، غير أنه يؤخذ عليه اعتماده على مجموع الأصول دون التمييز بين أنواعها المختلفة من حيث درجة المخاطرة ولو كانت كل الأصول متساوية في مستوى المخاطرة لكانت النسبة موضوع البحث مقياسًا صحيحًا لكفاية رأس المال الممتلك، لذلك فكر الخبراء باستخدام نسبة جديدة هي نسبة الأصول الخطرة. (**الشماع ،1993، ص73 ؛ سلطان، 2005، ص206– 207**).

وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها المصرف المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال، إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف إليه المصرف المركزي، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية مما يلحق الضرر بالملاك كما أنها لا تكفي للحكم على مدى كفاية رأس المال باعتباره خط دفاع لحماية أموال المودعين، فتساوي نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول لمصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضون لنفس القدر من المخاطر، إذا ما تباينت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهما أو تباينت درجة التقلب في الودائع، وكنتيجة لهذه الانتقادات بدأت الأنظار تتجه إلى مقاييس بديلة لكفاية رأس المال . (**الهندي ، 2006، ص 180– 181**)

يُطرَح هذا المقياس بصيغتين على النحو التالي : (**الشماع ،1993، ص 73**)

مجموع الأصول / رأس المال الممتلك = عدد مرات

رأس المال الممتلك × 100 / مجموع الأصول = %

ومما يُذكر في هذا المجال أن المصارف الأمريكية أُلزمت بتطبيق هذا المعيار في عام 1987 وقد أطلق عليه معيار الرفع الذي يستند حسابه إلى المعادلة الآتية : (**الشماع ، 2006، ص372**)

نسبة الرفع = رأس المال الأساسي / مجموع الأصول.

= (القيمة الدفترية للأسهم العادية)+(الأسهم الممتازة الدائمة)+(حقوق الأقلية في الشركات التابعة ذات القوائم المالية الموحدة) / مجموع الأصول.

3-1-3) نسبة الأصول الخطرة أو نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة:

في ضوء العيوب المثارة حول المعيارين المذكورين أعلاه، بُذلت جهود كبيرة للتمييز بين أنواع الأصول، لغرض تبويبها إلى شرائح حسب درجة مخاطرتها، وبالتالي ربط الأصول ذات المخاطرة برأس المال الممتلك، وهكذا وُلد هذا المعيار الجديد الذي يستثني من مجموع الأصول تلك التي تعتبر عديمة المخاطرة، أو ذات مخاطرة قليلة، وتطور تدريجيًا في الولايات المتحدة إثر إيقاف العمل بالمعيار الأول عام 1942. (**الشماع ،1993، ص 74**)

يمكن تعريف الأصول الخطرة بشكل عام بأنها الأصول التي قد يواجه المصرف بسببها بعض الخسائر الرأسمالية كالقروض التي لا يمكن تحصيلها واستردادها وتلك التي يتم إعدامها والخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية[1] للمصرف نتيجة انخفاض القيمة السوقية لبعض الأسهم والسندات الحكومية للمحفظة مما يترتب عليه خسائر رأسمالية للمصرف. (**غنيم ،1998، ص 31**)

وبذلك يمكن القول بأن هذه النسبة تقيس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف في محفظة الأوراق المالية إذا ما انخفضت القيمة السوقية لهذه الأوراق، أو إذا ما فشل المصرف في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء، لذا يطلق على هذه النسبة هامش الأمان (Safety Margin) المتاح لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة.

ومما يذكر في هذا الصدد أنه وفقًا لمقررات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى فإن معدل كفاية رأس المال مقاسًا بنسبة الأصول الخطرة ينبغي أن يكون 8%. (**الهندي ،2006، ص 182**)

[1] تتمثل الخسائر الرأسمالية في محفظة الأوراق المالية للمصرف في الفرق بين القيمة الدفترية لمكونات المحفظة وقيمتها السوقية (البيعية) في توقيت التخلص منها بالبيع.

تعد نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة نسبة منطقية ذلك لأن حق الملكية هو الحارس الأخير ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في أصوله لا في ودائعه، فالودائع بحد ذاتها لا تحوي خطورة إلا إذا استخدمت في القروض و التسليف والاستثمارات. (**سلطان ،2005 ، ص 209**)

وعلى الرغم من أن هذه النسبة تزود بمؤشر عن مدى كفاية رأس المال لتغطية الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذ كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرًا أفضل عن كفاية رأس المال، إلا أنها تعاني من انتقاد رئيسي مؤداه أنها تعتمد على مجموع الأصول ذات المخاطرة وتربطها برأس المال الممتلك دون التمييز بين أنواع هذه الأصول، وهي بالتالي لا تزال قاصرة عن الإجابة عن شكاوى المصارف من أنها تُعامل سوية بموجب هذا المعيار، رغم تفاوت محافظها من الأصول ذات المخاطرة، (**الشماع ،1993،ص 75**) وعليه فلا تزال الحاجة قائمة لمعيار يعتمد على تمييز أدق بين الأصول المصرفية المختلفة.

تُكتَب النسبة السابقة بصيغتين على الشكل التالي: (**الشماع ،1993،ص 75**)

الأصول ذات المخاطرة / رأس المال الممتلك = عدد مرات

رأس المال الممتلك × 100 / الأصول ذات المخاطرة = %

Risk - asset Ratio = Qualified Capital / Weighted risk based - assets.

3-1-4) احتساب رأس المال الممتلك اللازم تخصيصه لأنواع مختلفة من الأصول مبوبة حسب درجة مخاطرها:

يعتمد هذا المعيار الذي ابتدعه المصرف الاتحادي لمنطقة نيويورك منذ عام 1952 (Federal Reserve Bank Of New York) على التمييز بين الأصول من حيث درجة مخاطرها، فيحدد لكل منها حسب درجة مخاطرته مقدارًا من رأس المال الممتلك ويجمع هذه المقادير ويقارنها برأس المال الممتلك الفعلي، ومن ثم يتوصل إلى ما إذا كان الأخير كافيًا لإسناد تلك الأنواع المختلفة من الأصول أم أنه أقل من المبلغ المطلوب لسلامة المصرف مما يستدعي العمل على زيادته.

وينبغي لحساب هذا المعيار تبويب الأصول في مجموعات متجانسة نوعيًا بموجب تعريفات محددة وواضحة ومنح كلاً منها نسبًا مئوية بالاستناد إلى درجة مخاطرها حسبما تشير لذلك خبرة الماضي، أو خبرة القطاع المصرفي، أو المصارف الأنداد (Peers).

وطبيعي أن تُبوب هذه الأصول في مجموعات تعتمد على الظروف المحلية لكل قطر، وبسبب استخدام هذا المعيار من قبل السلطات النقدية في الرقابة على كفاية رأس المال المصرفي، فقد بُذِلت جهود كبيرة لصياغة الحد الأدنى من رأس المال الممتلك لكل نوع من أنواع الأصول.(**الشماع ،1993، ص75–76**) وبموجب التبويب الذي اعتمده البنك الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأميركي) منذ مطلع الستينات تُبوب الأصول في ست مجموعات على الشكل التالي: (**الشماع ، 2006، ص358–360**)

- **المجموعة الأولى : مجموعة الاحتياطيات الأولية والثانوية**، وهي تأخذ نسبة تتراوح بين الصفر و 4% من مبلغها كرأس مال بحسب نوع كل منها فيكون للاحتياطيات الأولية نسبة الصفر وللاحتياطيات الثانوية نسبة 4%.
- **المجموعة الثانية : مجموعة الأصول ذات المخاطرة الدنيا** وهي الأصول التي تقل مخاطرها عن المعدل المعتمد للمخاطرة الائتمانية (Standard Credit Risk) أو الأصول القابلة للبيع أو الرهن بتكلفتها أو بخصم طفيف عن التكلفة، وهي تحتاج إلى رأسمال يعادل 5% من تكلفتها الدفترية.
- **المجموعة الثالثة : الأصول المتوسطة أو أصول المحفظة** (Intermediate or Portfolio- assets) وهي الأصول ذات المخاطرة المصرفية الاعتيادية أو النموذجية أو النمطية (Standard) ، وتأخذ نسبة 12%من تكلفتها كرأس مال لازم لإسنادها.
- **المجموعة الرابعة : الأصول دون الاعتيادية أو دون النموذجية أو دون النمطية** (Substandard) وهي تلك الأصول التي تتضمن مخاطرة أعلى من المخاطرة الاعتيادية للمصرف بسبب ضعف المركز الائتماني للمقترض أو بسبب انخفاض قيمة الأصول المستخدمة في ضمان القروض، وهي تحتاج إلى نسبة 20% من تكلفتها كرأسمال لازم لإسنادها.
- **المجموعة الخامسة : الأصول الناجمة عن التسويات** وتضم العقارات التي يحصل عليها المصرف أثناء تصفية بعض الديون أو حجز أموال المدين، والسندات التي عجز مُصْدِرها عن الدفع والأسهم

والأصول الأخرى المحصلة قضائيًا والتي لا يجوز للمصرف امتلاكها في الأحوال الاعتيادية، وهي تتطلب نسبة 50% من تكلفتها كرأسمال.

- **المجموعة السادسة** : وتتمثل في مباني المصرف وأثاثه ومعداته وركائزه التي لا تعتبر من استثماراته بل من أدوات وتسهيلات العمل التي يترتب على المالكين تجهيزها، وهي تتطلب نسبة 100%من تكلفتها كرأس مال.

وجدير بالذكر أن من أهم الصعوبات المرافقة لاستعمال هذا المعيار تحديد النسبة المطلوبة كرأس مال من مبلغ كل مجموعة لأن ذلك يعتمد على خبرة المصارف. (**الشماع ،2006، ص 361**)

3-2) المعايير الثانوية :

بالإضافة إلى المعايير الأساسية المشار إليها أعلاه، هناك مجموعة من المعايير الثانوية أو المساعدة لقياس كفاية رأس المال تُلقي الأضواء الإضافية عليه، إما من خلال تحليل مكوناته أو هيكله الداخلي، أو بدراسة المزيد من علاقاته مع مقادير مهمة أخرى في الميزانية العمومية، من أهم هذه المعايير ما يلي:
(**الشماع ،1993، ص 78-81**)

3-2-1) هيكل حقوق المساهمين:

يستند هذا المعيار إلى تحليل المكونات الأساسية لحقوق المساهمين متمثلة برأس المال المدفوع والاحتياطيات المتنوعة، ومن خلال معرفة تركيبة أو هيكل رأس المال الممتلك يمكن الاستدلال على مدى كفاية رأس المال.

3-2-2) نمو حقوق المساهمين ومكوناتها عبر الوقت :

حيث تؤخذ سلسلة زمنية متعاقبة من مبالغ مكونات حقوق المساهمين، ومجموعها وتجري متابعة سرعة نموها باستخدام مؤشرات عديدة منها:

أولاً: مقارنة رأس المال الممتلك عبر السنين بنسبة أساس يُنطلق منها.

ثانيًا: مقارنة نسب النمو في سنة معينة قياسًا بسابقتها، وهكذا (نسبة النمو تمثل مجموع النمو المتحقق خلال مدة معينة مقسومًا على عدد سنوات تلك المدة).

ثالثًا: حساب المتوسطات والمتوسطات المتحركة للنمو (Moving leverage) .

3-2-3) الأصول المربحة إلى رأس المال الممتلك أو (رأس المال الممتلك إلى الأصول المربحة):

تُعرَّف الأصول المربحة أو كما يسميها بعض الباحثين الأصول العاملة بأنها تلك الأصول التي تعمل على توليد الأرباح أو الإيرادات ويُحتمل أن تحقق خسائر معينة، وبذلك يعكس هذا المؤشر مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المتوقع تحقيقها من الأصول العاملة.(**الحسيني والدوري ،2006، ص 85-86**)

والمنطق وراء استخدام هذا المعيار هو أن أموال المصرف لا تُوظف كلها في أصول مربحة، وأن المخاطرة تنشأ أساسًا من التوظيف في هذه الأصول والتي تساوي بناء على التعريف السابق (الاحتياطيات الثانوية + القروض + الاستثمارات) أو الأصول – (الاحتياطيات الأولية + الموجودات الثابتة والأخرى) (**الشماع ،1993، ص80**)

يأخذ هذا المعيار أحد الشكلين التاليين: (**الشماع ،1993، ص80**)

الأصول المربحة / رأس المال الممتلك = عدد مرات

رأس المال الممتلك × 100 / الأصول المربحة = %

3-2-4) رأس المال الممتلك الصافي إلى الودائع، وإلى الأصول (مجموع ومكونات):

يقصد برأس المال الممتلك الصافي أو كما يسميه البعض رأس المال الحر مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية المتاحة، ويُستخرَج بطرح الأصول الثابتة من رأس المال الممتلك، وبالتالي فهو يمثل الأموال التي يمكن توظيفها أو استخدامها في أنشطة استثمارية مربحة. (**الحسيني وآخرون ،2006 ، ص 86**)

أي أن رأس المال الممتلك الصافي (الحر) = رأس المال الممتلك – الأصول الثابتة.

والسبب وراء استبعاد الأصول الثابتة من رأس المال الممتلك هو أنها لا تُستخدم كعنصر حماية وضمان للدائنين والمودعين إلا في حالات التصفية وبالتالي في حال تضمينها في رأسمال المصرف تقل قدرته على

حماية الودائع باعتباره مالاً مجمدًا في أصول ثابتة تصعب تصفيتها. (**حنفي وأبو قحف ،1991** ، ص **205**؛ **الشماع ،1993، ص81**)

يمكن طرح المعيار السابق بالصيغ التالية :

رأس المال الممتلك الصافي (الحر) × 100 / الودائع = %

رأس المال الممتلك الصافي × 100 / مجموع الأصول = %

رأس المال الممتلك الصافي × 100 / الأصول ذات المخاطرة = %

رأس المال الممتلك الصافي × 100 / الأصول المربحة = %

(أو أن تحسب المؤشرات أعلاه بالعكس وذلك بوضع المقام مكان البسط وتحويلها إلى عدد مرات)

3-2-5) المقارنة بين أداء المصرف في بناء رأس المال الممتلك وأداء القطاع المصرفي، أو بالمقارنة مع المصارف الأنداد.

تعتبر المجموعة أعلاه من بين المعايير المهمة لقياس كفاية رأس المال، لأنها تؤشر إلى وضع المركز في السوق قياسًا بالمصارف الأخرى، وبالتالي يمكن تحديد الابتعادات وتشخيص مسبباتها والتصدي لها بغرض معالجة سلبياتها وتدعيم إيجابياتها، وقد تكون المقارنة مع القطاع المصرفي ككل، أو مجموعة المصارف المشابهة في حجمها (مقاسًا بمجموع الأصول، أو مجموع الودائع) أو مع بالعمليات المصرفية التي تقوم بها.

ويمكن للمصرف المركزي أن يلعب دورًا مهمًا في تجميع البيانات حول أداء المصارف في مجال رأس المال الممتلك ومعالجتها ونشرها دوريًا للاسترشاد بها. (**الشماع ،1993، ص81**)

3-3) أسلوب فوجتا لاختبار مدى كفاية رأس المال:

اقترح جورج فوجتا (George Vojeta) في عام 1973 أسلوبًا لقياس مدى كفاية رأس المال يقوم على أساس أن وظيفة الحماية لرأس المال تشغيلية فقط عندما تحدث خسائر أو يدخل المصرف في مرحلة التصفية، أما إذا كان مستمرًا في نشاطه في ظل الظروف العادية فإنه يغطي خسائر التوظيف (في القروض والاستثمارات) من أرباح العمليات، ويَفترض في هذه الحالة أن الأرباح كافية لتغطية هذه المخاطر وإجراء توزيعات مناسبة على الملاك وفي ظل هذه الظروف فإن المصرف باحتجازه لجزء من الأرباح سنويًا يضيف المزيد إلى هيكل رأس المال. (**حنفي وآخرون ،1991، ص 205-206**)

وفقًا لرأي فوجتا فإن وظيفة رأس مال المصرف هي تشكيل الهيكل اللازم للحفاظ على استمرار المصرف و تغطية الخسائر غير المتوقعة، لذلك يقترح فوجتا نوعين من الاختبارات أو المعايير لقياس مدى كفاية رأس المال هما: (**حنفي وآخرون ،1991، ص 206**)

- اختبار تشغيلي (Earning Test): أي اختبار مدى إمكانية تغطية خسائر التوظيف من الأرباح .
- اختبار مدى استيعابية رأس المال للخسائر (Capital Cushion Test).

يختص النوع الأول من الاختبارات بالتأكد من أن الأرباح الحالية بعد حسم الضريبة وإجراء التوزيعات المناسبة تبلغ ضعف الخسائر المتوقعة من التوظيف، في حين يهدف النوع الثاني إلى قياس مدى قدرة المصرف على مقابلة الخسائر غير المتوقعة لذلك يُشترط في هذه الحالة أن يبلغ رأس المال 40 مرة من الخسائر التي من المتوقع مواجهتها والتي تُقدّر بناء على الخبرة خلال فترة الخمس سنوات الماضية، وبصفة عامة تعد المعايير السابقة حكمية. (**حنفي وآخرون ،1991، ص 206**)

ثانيًا: معيار كفاية رأس المال في ضوء مقررات لجنة بازل

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه المصارف نحو تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف وذلك في إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية بما يتماشى مع التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية كالتحرك نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الواسعة والقوية، وظاهرة انتشار الفروع والمصارف خارج الدولة الأم، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بكفاية (أو متانة) رأس المال المصرفي أو ما يسمى الملاءة المصرفية خلال السبعينات والثمانينات لدرجة كبيرة، بحيث أصبحت من القضايا المعاصرة في الحياة المصرفية خاصة مع تصاعد المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة للتطورات المذكورة أعلاه مما دفع إلى التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر في ظل الاتجاه المتصاعد نحو تطبيق عولمة النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من إزالة كافة القيود أمام تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود، وفي ضوء هذه التطورات التي تعد بمثابة تحديات تواجه العمل المصرفي المعاصر بات الاستقرار المالي والمصرفي من القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من قبل جميع الأطراف على رأسها المؤسسات المالية الدولية خاصة بعد التجارب المريرة التي هزت الاستقرار العالمي، وهددت بنشوب فوضى اقتصادية عارمة. (**عبد المجيد، 2005، ص79 ؛ الشماع، 1993، ص41 ؛ السيسي، 2005، ص13**)

فقد شهد كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى وقد بلغت ذروتها بحلول الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، إلا أن أزمة دول جنوب شرق آسيا التي حدثت في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998كانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة فقد أثرت تأثيرًا ملحوظًا على الاقتصاد العالمي وخصوصًا على القطاعات المالية والمصرفية. (**حشاد1، 2004، ص27**)

كانت تلك الأزمات المالية والمصرفية بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية وأظهر سلبياتها بوضوح، إذ أن حدوث هذه الأزمات في بعض الدول أثر سلبًا على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى كما عصف بأفكار كانت راسخة عن قوة اقتصاديات هذه الدول قبل أن تعصف بعملات وأسواق مالية محلية، وامتدت إلى كبريات أسواق المال الدولية لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تأثير

المشاكل التي تواجه النظام المالي والمصرفي في بلد ما لم يعد مقصورًا على الحدود القطرية لهذا البلد بل أصبح يمتد إلى أسواق العالم الخارجية. (**حشاد1، 2004، ص27** ؛ **السيسي، 2005، ص13**)

لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) والدول العشر الكبرى (Group Of Ten G-10) مكتوفة الأيدي حيال تلك الأزمات خصوصًا أن تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجعها، وأن تلك الأزمات المالية والمصرفية تؤثر سلبًا في العولمة وتمثل حججًا واضحة يستشهد بها المناهضون لها، الأمر الذي قاد هذه المؤسسات والدول نحو تكثيف مجهوداتها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي لتجنب تلك القطاعات الأزمات المالية والمصرفية وتساعدها في تخفيف آثارها السلبية في حال حدوثها من خلال إيجاد وسائل لتلافي انتقال مخاطر العمل المصرفي، وخلق ترتيبات رقابية تحكمها معايير دولية موحدة لتعزيز الرقابة المحلية وعلاج قصور النظم المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي (**حشاد1، 2004، ص27** ؛ **الحجا، 2010، ص59**)، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال (بازل) بسويسرا Bank Of International Settlements (BIS) وقد عملت اللجنة عدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في تموز (يوليو) عام 1988 وكانت تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل السويسرية برئاسة كوك Peter (Cooke) وهو حاكم مصرف انكلترا المركزي الذي بُنيت توصيات اللجنة على مقترحاته ومن هنا أتت التسمية بلجنة بازل أو بال أو كوك كما أُطلق على نسبة الملاءة المصرفية التي حددتها اللجنة نسبة كوك (Cooke Ratio) نسبةً له.

لقد أرست اللجنة عددًا من المبادئ التي تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلاً عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة الحذرة، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفي العالمي، (**مفاهيم مالية، ما هي بازل2، ص1**)، لذا سميت هذه اللجنة لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية (Committee On Banking Regulations And Practices)

وفي عام 1988 أقرت لجنة بازل معيارها الموحد بشأن متطلبات كفاية رأس المال الذي عُرِف باسم اتفاقية بازل (Basel Accord) لعام 1988(بازل1) والتي استهدفت وضع معايير مالية دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها لدى المصارف لمواجهة مخاطر الائتمان فقط، حيث تبين وبنتيجة الدراسات الأولية أن أحد الأسباب الأساسية لحالات التعثر المصرفي هو عدم سداد التسهيلات الائتمانية من قبل مديني المصرف وهذا ما استندت إليه اللجنة بدايةً، وفي عام 1992 بدأ العمل بالاتفاقية داخل مجموعة الدول العشر العظمى، باستثناء اليابان التي مُنحت فترة انتقالية أطول. (**مفاهيم مالية، ما هي بازل2، ص1**)

لم يقتصر الهدف من هذه الاتفاقية على دعم النظام المصرفي العالمي فحسب، بل سعت أيضًا إلى تحقيق التقارب بين معايير كفاية رأس المال المطبقة في مختلف الدول وإزالة الفوارق التنافسية الناتجة عن اختلاف هذا المعيار بين المصارف، وتتمثل العناصر الأساسية للاتفاقية في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول المصرفية ، وفقًا لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية التي أغفلتها المعايير الأولى لكفاية رأس المال) ووضع حد أدنى 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها (**مفاهيم مالية، ما هي بازل2، ص1–2**)، وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار.

وبذلك أصبح اتفاق بازل لعام 1988 حدثًا بارزًا في عالم المصارف المعاصرة بوجهٍ عام، وفي العمل المصرفي الدولي بوجهٍ خاص، فقد انصب على بعث أهمية كفاية رأس المال من جديد، والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنًا أساسيًا في الصيرفة السليمة والرصينة، مع التركيز على دور الاتفاق بشكل عام في تنسيق وتوحيد نظم الرقابة المصرفية على العمل المصرفي (**الشماع، 1993، ص5**)، إذ تعتبر المقررات الأولى للجنة نقلة نوعية وكمية في مجال الإشراف والرقابة على المصارف وفق منهجية موحدة على المستوى الدولي تمكن من التمييز بين المصارف سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

1- المكوِّنات الأساسية للإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي (اتفاقية بازل):

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب لعلَّ من أهمها : (عبد المجيد،2005، ص 83-86)

أ- التركيز على المخاطرة الائتمانية.

ب- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

ت- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية.

ث- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول (داخل وخارج الميزانية).

ج- وضع معاملات تحويل للبنود أو الفقرات خارج الميزانية العمومية (Off-balance sheet Items) أو الالتزامات العرضية.

ويقصد بهذه البنود الالتزامات الناشئة عن إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتعامل بالمشتقات. (حماد، 2005 ، ص507)

ح- تحديد مكوِّنات كفاية رأس المال المصرفي (رأس المال الأساسي والمساند).

2- حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقًا لمقررات لجنة بازل:

يمكن تعريف معيار كفاية رأس المال بأنه أداة رقابية تحليلية تشير إلى مدى كفاية رأس المال ومتانته، وتهدف إلى تقويم كفاءته في مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأصول المصرفية، وقد كان للجنة بازل الفضل في التوصل إلى هذا المعيار. (عبادة، 2008، ص199)

كما سبق القول فإن كفاية رأس المال في ضوء معايير لجنة بازل تحددت بنسبة 8% كحد أدنى وتحتسب وفقًا للمعادلة التالية : (جلال، 2005، ص1)

رأس المال التنظيمي / الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها ≤ 8%

حيث أن رأس المال التنظيمي = (رأس المال الأساسي Tier 1 + رأس المال المساند Tier 2) – التنزيلات .

ولتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في المصارف وفقًا لمعايير لجنة بازل يتوجب على إدارة كل مصرف أن تتبع أربع خطوات أساسية كما يلي : (**حماد، 2005 ، ص507**)

1) تبويب الأصول في مجموعات حسب درجة المخاطرة التي تتعرض لها والتي تتراوح ما بين صفر للأصول النقدية و100% للقروض والأصول الثابتة.
2) تبويب البنود خارج الميزانية حسب درجة المخاطرة أيضًا.
3) تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة السابق تحديدها في الخطوتين السابقتين من خلال ما يأتي :

قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = قيمة الأصول × أوزان المخاطرة المناظرة لها.

4) تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال باستخدام الصيغة التالية:

قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة × النسبة المئوية للحد الأدنى لرأس المال (8%).

3- الانتقال من بازل (1) إلى بازل (2) :

منذ تطبيق اتفاقية بازل الأولى عام 1988 والتعديلات اللاحقة لها ازدادت نسب رأس المال لدى معظم المصارف النشطة عالميًا مما عزز متانة النظام المصرفي العالمي، إذ أدى التطبيق الواسع للاتفاقية في بلدان العالم إلى تحسين عدالة المنافسة فيما بينها، إلا أنه وفي السنوات العشر التالية للتوقيع عليها شهد العالم تطورات مالية هامة إلى درجة جعلت من نسبة رأس المال المحسوبة وفق قواعد هذه الاتفاقية مؤشرًا غير دقيق دائمًا على الوضع المالي للمصرف. (**الشعار، 2005، ص 472**)

لذا وخلال السنوات القليلة السابقة لعام 1999 قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بعمل جاد لإصدار اتفاق بازل2 الخاص بمعيار كفاية رأسمال المصارف، بحيث يعكس التغيرات الحديثة في بيئة العمل المصرفي وهيكل وممارسات الأسواق المالية والمصارف، وقد تمثلت هذه التغيرات في التطورات التكنولوجية والتقدم الكبير والمتواصل في الصناعة المصرفية، وبروز مخاطر جديدة واتباع المصارف لأساليب متطورة في تحليل المخاطر المصرفية وإدارتها، وتوفر أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية كاستخدام عقود المشتقات المالية (Derivatives) لأغراض التغطية والتي تشمل المستقبليات

(Futures) والخيارات (Options)، وظهور عمليات توريق القروض[2](Securitizations) التي تمكن المصارف من تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها سعيًا للتخلص من مخاطرها الائتمانية ونقلها للمستثمرين. (**حشاد1، 2004، ص30 ؛ الخجا، 2010، ص77 ؛ الشريف، 2010، ص7**)

وفي إطار هذا التوجه قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول في محاولة لوضع أسس للحد من حصولها مستقبلاً واتضح من تلك الدراسات التحليلية أن أهم أسباب هذه الأزمات هي عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة النظر في قياس المتطلبات الحقيقية لكفاية رأس المال، حيث لم يعد من السهل الحكم على الملاءة المالية للمصارف بتلك النظرة المبسطة التي وضعتها (بازل1) والتي هي أقرب للعلاقة الديناميكية بين حجم الائتمان والحد الأدنى لرأس المال، كما أنها مجرد نسبة كمية (Quantitative Ratio) تُطبَق على جميع المصارف مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها ومدى تنوعها وتوسعها الجغرافي إلى جانب طبيعة إدارتها على وجه الخصوص بمعنى أنها تقوم على مبدأ (One Size Fits All)، وقد نتج عن ذلك وضع إطار معدل لكفاية رأس المال أُطلِق عليه اتفاقية (بازل2) التي لم تقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بحيث يتم احتساب نسبة الملاءة المصرفية كميًا فقط من خلال فرض أموال خاصة لمواجهة المخاطر كحجم وإنما لتغطية جانب نوعية الإدارة وقدرة المصرف على تحليل المخاطر وإدراكه لها، وبذلك شكلت الاتفاقية الجديدة محاولة لربط العملية الرقابية بتقنيات إدارة المخاطر والتزويد بمجموعة من الحوافز لتشجيع زيادة الوعي بالمخاطر المصرفية وبالتالي الارتقاء بأساليب إدارتها، كما سعت لجنة بازل من خلال هذا الإطار الجديد لوضع منظومة متكاملة في الرقابة المصرفية وتوسيع أهدافها لتشمل استقرار النظام المالي في مجموعه. (**حشاد1،2004، ص30 ؛ الخجا ،2010، ص77-78**)

وحول الحاجة لضرورة إعادة صياغة إطار جديد لاتفاقية بازل وتغيير النظرة في التعامل مع المخاطر وتبني أساليب جديدة في إدارة المصارف والرقابة عليها وفي محاولة لتدعيم موضوع إدارة المخاطر المصرفية الذي بات يعتبر من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين وتستحوذ على جل اهتمامهم

[2] توريق القروض يعني تحويلها إلى سندات وأوراق دين قابلة للتداول.

على المستوى العالمي خصوصًا في السنوات القليلة الماضية، جاء التعديل الجوهري على اتفاقية بازل1 في عام 1996 التي كانت تطالب المصارف بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال مناسب نسبته (8 %) لتغطية نوع واحد من المخاطر هو مخاطر الائتمان، وقد تمثل هذا التعديل في التأكيد على ضرورة وأهمية احتفاظ المصارف برأس مال يغطي نوعًا آخر من المخاطر حيث تبين وبنتيجة الدراسات المستمرة لحالات التعثر المصرفي أنه أحد أسبابها بعد أن تم أخذ مخاطر الائتمان بعين الاعتبار ويتمثل هذا النوع من المخاطر بمخاطر السوق التي تتكون أساسًا من أربعة أنواع فرعية من المخاطر، هي مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (الملكية) ومخاطر تقلبات أسعار السلع ،على أن تلتزم المصارف بهذه الإضافة اعتبارًا من عام 1998 لذا أطلق البعض على هذا التعديل اتفاقية بازل 1.5 (اتفاقية بازل واحد ونصف) لكونه يعتبر تعديلاً جوهريًا نجم عن تزايد تعرض المصارف لهذا النوع من المخاطر بسبب تزايد سرعة العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي. (**حشاد2، 2005، ص19– 20**)

بناءً على التعديل السابق استحدثت لجنة بازل مفهوم الشريحة الثالثة لرأس المال (Tier 3 Capital) للسماح للمصارف استنادًا إلى ما تراه الجهات الرقابية الوطنية، بمواجهة جزء من مخاطرها السوقية عن طريق إصدار دين من الدرجة الثانية قصير الأجل تنص القيود القانونية المفروضة عليه ألا تقل مدة استحقاقه عن عامين وأن يكون خاضعًا إلى حكم عدم جواز تسديد فائدة الدين أو أصله إذا نتج عن مثل هذا السداد انخفاض رأس المال الإجمالي للمصرف عن الحد الأدنى المطلوب.(**حماد،2005،ص 526**)

وبذلك تم تعديل تعريف رأس المال بعد تكوين شرائحه الثلاثة وأصبح من الضروري عند احتساب نسبة رأس المال الإجمالي للمصرف أن يبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في مقامها عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية ب 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي تصبح القاعدة الرأسمالية المطلوبة بعد أخذ المخاطرة السوقية في الحسبان على الشكل التالي: (**عبد المجيد ،2005، ص 103**)

إجمالي رأس المال [الشريحة (1) + الشريحة (2)+ الشريحة (3)] / [الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + (مقياس المخاطرة السوقية × 12.5)] ≤ 8 %.

وللتأكيد على مضمون اتفاقية بازل وما طرأ عليها من تعديلات فقد ورد في المبدأ السادس من المبادئ الأساسية الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة المتعلق بكفاية رأس المال والذي يندرج تحت المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة أنه " يجب أن يضع المشرفون المصرفيون حدًا أدنى من المتطلبات الحصيفة والملائمة لكفاية رأس المال لجميع المصارف، وينبغي أن تعكس هذه المتطلبات المخاطر التي يأخذها المصرف على عاتقه كما يجب أن يحددوا مكونات رأس المال مع الإبقاء في الأذهان قدرتها على امتصاص الخسائر، وبالنسبة للمصارف النشطة دوليًا على أقل تقدير يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك التي وُضعت في اتفاقية بازل الخاصة برأس المال وتعديلاتها". (**Basel,Sep2000, p.12**)

في هذا الإطار يمكن التعرض لجهود السلطة الرقابية في سورية ممثلة بمجلس النقد والتسليف بخصوص مشروع تعليمات خاصة بكفاية الأموال الخاصة لدى المصارف السورية بما ينسجم إلى حد كبير مع متطلبات مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والتعديلات التي طرأت عليها، فقد دخل هذا المشروع طور المناقشة وكانت ثمرته القرار رقم (253/ م ن/ ب4) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 23/ 1/ 2007 والمتضمن تحديد نسبة الملاءة المصرفية مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى لرأس المال الذي فرضته المادة (6) من القانون رقم /28/ لعام 2001 وتعديلاته الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة والتي تنص على ضرورة التزام كل مصرف عامل في الجمهورية العربية السورية بالاحتفاظ بمبلغ 1.5 مليار ليرة سورية كحد أدنى لرأس المال، كما حدد القرار مكونات رأس المال بشقيه الأساسي والمساند ومعدلات تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والتي تنسجم بمضمونها إلى حد كبير مع متطلبات بازل2 لكفاية الأموال الخاصة.

ولابد من الإشارة إلى أن القرار المذكور طرأ عليه إضافات بسيطة في قرارات متلاحقة بغرض جعله أكثر ملاءمة للتطبيق كان آخرها بعام 2010.

4- اتفاق بازل (3) ، توجه عالمي جديد :

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي يشهدها العالم منذ عام 2008 والتي كان سببها الجوهري النظام المصرفي بشكل خاص، كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية المنظِّمة لعمل المصارف، لذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخرًا بتحديث توجيهاتها للوائح التنظيمية المصرفية استجابة للأزمة الأخيرة التي كشفت عن خلل في النظام المصرفي ككل كان نتيجته حدوث أزمة مالية عالمية تجاوزت آثارها القطاع المالي إلى اقتصادات دول العالم بشكل كامل، خصوصًا اقتصادات الدول الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أثبتت معايير بازل الأولى والثانية فشلها في تأمين أسس متينة للأنظمة المالية لتجنب الوقوع في أزمات مستقبلية محتملة وهذا ما ظهر بصورة جليّة خلال فترة الأزمة، من هنا صدرت اتفاقية بازل(3) في أيلول/سبتمبر عام 2010 كمعيار تنظيمي دولي جديد للمؤسسات المالية العالمية ترمي إلى تعزيز صلابة النظام المصرفي بوجه الأزمات المالية المحتملة وذلك من خلال معالجة الكثير من العيوب التي كشفت عنها الأزمة، حيث يطرح الاتفاق الجديد بصفته المرحلة الثالثة من معايير بازل التنظيمية التي تختص بكفاية رأس المال لدى المصارف معايير جديدة لرأس المال والسيولة والمديونية لتعزيز صلابة الأنظمة المالية وممارسة رقابة مشدّدة على المخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي على المستويين المحلي والعالمي، وهي بذلك تسعى إلى تحسين نوعية رأس المال ومستوى القروض وتجديد التركيز على أهمية إدارة السيولة الأمر الذي سيحفز قدرات المصارف على إدارة مخاطرها، كما سلّط الاتفاق الجديد الضوء على الحاجة الملحة لتطوير أسواق رأس المال الإقليمية في ظل شح موارد التمويل نظرًا لقلة البدائل عن التمويل المصرفي.

ومن أهم الإجراءات التي وردت في نص الاتفاقية الجديدة تعزيز نسبة الموارد الذاتية للمصارف التي تعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس المتانة المالية للمؤسسات المصرفية، ويمكن القول بأن المصارف تستطيع مواكبة الزيادة الكبيرة المطلوبة في رؤوس أموالها من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو توزيع أرباح على المساهمين في شكل أسهم مجانية تزيد من حصصهم الرأسمالية أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل أو التقليل من حجم قروضها.

وبالنسبة لإطار تطبيق الاتفاق ركزت لجنة بازل على منح فرصة طويلة الأجل لكافة المصارف لتطبيق المعايير كليّة بشكل تدريجي ابتداء من الأول من كانون الثاني / يناير من عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل الفعلي في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019، حيث سيتوجب على المصارف رفع الشريحة الأولى من رؤوس أموالها التي تشكّل احتياطياتها الصلبة المؤلفة من الأسهم والأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 4.5% وتخصيص شريحة إضافية بمعدل 2.5% من رأس المال لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي الصلب إلى 7% بدلاً من 2% حاليًا، كما ستتم زيادة نسبة الأصول الذاتية للمصارف إلى 6% بعد أن كانت 4%.

وجدير بالذكر أن الكثير من دول العالم بدأت تستعد لتطبيق المعايير الجديدة وتحاول توفير الإطار العملي اللازم لذلك من خلال تنظيم أمورها وإعادة رسم سياساتها المالية وفقًا للمستجدات الحاصلة على الساحة العالمية بما يتلاءم مع التوجه الجديد، كما أن هناك عددًا من الدول أصبحت جاهزة للتطبيق من بينها دول عربية.

ثالثًا: تقييم عنصر كفاية رأس المال باستخدام نموذج تصنيف السِّمات

تعد كفاية القاعدة الرأسمالية واحدة من العناصر التي يجب أن تخضع للتقييم وذلك للتوصل إلى تصنيف مركب لها تماشيًا مع النظام الموحد لتصنيف المؤسسات المالية، ويعتبر هذا الاتجاه بمثابة عملية تقدير واجتهاد شخصي من قبل المفتش تقتضي أن يأخذ في حسبانه كافة المتغيرات الموضوعية والذاتية إلى جانب المبادئ والتوجيهات الخاصة برأس المال.

وانطلاقًا من العلاقة بين رأس المال والمخاطرة لابد من التأكيد على ضرورة احتفاظ المؤسسة المالية برأسمال يتناسب مع طبيعة ودرجة المخاطر التي تتعرض لها إلى جانب قدرة الإدارة على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم بها، إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أثر كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر الأخرى على الوضع المالي للمؤسسة عند تقييم كفاية رأس المال حيث يحدِّد نوع وحجم المخاطرة الملازمة لأنشطة المؤسسة الدرجة التي سيكون عندها من الضروري الاحتفاظ

بمستويات من رأس المال تزيد عن الحدود الرقابية الدنيا المطلوبة لتعكس تمامًا الآثار أو التبعات المعاكسة المحتملة التي من الممكن أن تحدثها هذه المخاطر على رأسمال المؤسسة. (**Capital,2005, p.16**)

وبالنسبة لتقييم كفاية رأس المال المصرفي وفق نموذج تصنيف السمات يشير نظام (UFIRS) إلى ارتكازه على مقياس (Scale) من واحد إلى خمسة، فالمصارف التي يكون تصنيف رأسمالها (1) أو (2) تمتلك رأسمال كافٍ في الوقت الحاضر ومن المتوقع أن تستمر في الاحتفاظ بالقاعدة الرأسمالية ذاتها في المستقبل، وعلى الرغم من أن كُلاً من التصنيفين (1) ، (2) يشيران إلى امتلاك رأسمال كافٍ إلا أن المصارف التي تأخذ التصنيف رقم (1) لرأسمالها سيكون لديها نسب رأسمال تفوق تلك النسب في المصارف ذات التصنيف الثاني لرأس المال الذي يدخل في تقييمه العوامل النوعية والكمية إلى حد مقبول نوعًا ما مقارنة بالمصارف ذات التصنيف الأول لرأس المال التي تلم بكافة هذه العوامل في تقييم قاعدتها الرأسمالية، في حين يُخصص التصنيف رقم (3) لرأس المال عندما تكون علاقة الهيكل الرأسمالي بالعوامل الكمية والنوعية المتباينة والمؤلّفة للتحليل غير متسقة أو أنه من المتوقع أن تصبح كذلك في المستقبل القريب نسبيًا (من 12 إلى 24 شهر) حتى لو مُنحت الإدارة أهمية في هذا المجال، وبالنسبة للمصارف ذات التصنيف (4) أو (5) يكون رأسمالها غير كافٍ بشكل كبير لذا تكون ملاءتها ضعيفة وقابلية استمرارها في وضع حرج للغاية. (**Capital,2005, p.16**)

1) معايير تقييم كفاية رأس المال المصرفي:

تُصنَّف كفاية رأس المال المصرفي وفقًا لنموذج تصنيف CAMEL بالاستناد إلى عوامل التقييم التالية: (**Capital,2005, p.15-16** ؛ شاهين ،**2005**، ص **20**)

1- مستوى ونوعية(جودة) رأس المال والوضع المالي الكلي للمصرف.

2- قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات كرأسمال إضافي .

3- طبيعة واتجاه وحجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال وكفاية مخصصات خسائر القروض (Allowances of loans losses) واحتياطيات إعادة التقييم الأخرى.

4- مكونات ميزانية المصرف بما فيها طبيعة وحجم الأصول غير الملموسة ومخاطر السوق والتركز والمخاطر المتعلقة بالنشاطات غير التقليدية.

5- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية.

6- أداء الربحية ودورها في نمو رأس المال ومدى معقولية توزيع الأرباح.

7- توقعات مستقبل النمو لدى المصرف إضافة إلى تجربته السابقة في إدارة النمو.

8- المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل اللازم والاعتماد على مصادر رأسمال أخرى بما فيها الدعم من قبل الشركة القابضة الأم التي يتبع لها المصرف.

9- تطور شبكة العمل والفروع.

10- مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.

وفيما يلي شرح مبسط لمعظم عوامل التقييم السابقة كل على حدة: (**Capital,2005, p.15-16**)

1- مستوى ونوعية (جودة) رأس المال والوضع المالي الكلي للمصرف :

يلعب الوضع العام للمصرف دورًا حيويًا وهامًا في تقييم كفاية رأس المال، حيث يمكن لمشكلات جودة الأصول مثلاً أن تؤثر سلبًا في رأس المال وتستنزفه بشكل سريع إلى جانب أن الأداء الضعيف للربحية من حيث الجودة والنوعية قد يحد من التكوين الداخلي للقاعدة الرأسمالية وغير ذلك من العوامل الأخرى المرتبطة بالوضع العام للمصرف والتي تؤثر سلبًا أو إيجابًا في رأس المال، ولهذا السبب

يقوم رأي المفتش واجتهاده الشخصي فيما يتعلق بكفاية رأس المال على تقييم الكفاية الرأسمالية بالارتباط مع الوضع العام للمصرف.

2- قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الإضافية من رأس المال :

تعتمد قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الطارئة من رأس المال كرأسمال إضافي على الكثير من العوامل منها أداء الأرباح من حيث القوة والنوعية واحتمالات النمو في أعمال المصرف وكفاءة مجلس الإدارة في إدارة العمليات المصرفية وقوة الشركة القابضة التي يتبع لها المصرف وغيرها من العوامل الأخرى، ويتطلب تحديد عامل التقييم هذا مزيجًا من تحليل النسب والتقدير الذاتي للمفتش واجتهاده الشخصي.

3- طبيعة واتجاه وحجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال وكفاية مخصصات خسائر القروض واحتياطيات إعادة التقييم الأخرى.

تعد طبيعة واتجاه وحجم الأصول المتعثرة (متضمنة الأصول خارج الميزانية) وكفاية مخصصات خسائر القروض عوامل جوهرية وأساسية في تحديد كفاية رأس المال، إذ يجب على المفتش أن يراجع مسبقًا تقارير الرقابة ونسب تقرير الأداء الموحد للمصرف لإجراء تحليل الاتجاه والمستوى.

وفي فحص كفاية مخصصات خسائر القروض يقوم المفتش بمراجعة وفحص منهجية المصرف الخاصة بهذه المخصصات وفقًا للمبادئ المحاسبية والرقابية القائمة والمعمول بها.

4- مكونات ميزانية المصرف بما فيها طبيعة وحجم الأصول غير الملموسة ومخاطر السوق والتركز والمخاطر المتعلقة بالنشاطات غير التقليدية.

تعتبر جودة ومستوى ودرجة تنويع البنود (العناصر) داخل وخارج الميزانية عاملًا مهمًا في تقييم كفاية رأس المال، إذ يجب على المفتشين ومن خلال عملهم الرقابي ضمان قيام الإدارة المصرفية بتعريف وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الميزانية مع إدارتها بشكل ملائم سواء كانت هذه المخاطر ناجمة عن عناصر داخل الميزانية أو خارجها، ويمكن القول بأن المزيج من استخدام نسب رأس المال المرجح بالمخاطرة مع اجتهاد المفتشين وتقديرهم الشخصي مطلوب لتحديد كفاية رأس المال بشكل سليم وعلى نحوٍ ملائم.

بمعنى أنه قد يتساوى مستوى المخاطرة من حيث الحجم في مصرفين في حين يكون الاختلاف بينهما في درجة تحمل الإدارة لهذه المخاطرة وهذا ما يمكن الحكم عليه من خلال رأي المفتش وتقديره الشخصي، إذ أن نسب رأس المال التنظيمي لا تبرر بمفردها كلاً من مخاطر التركز والسوق والمخاطر المرتبطة بالأنشطة غير التقليدية في الميزانية وبالتالي يعد رأي المفتش وتقديره الشخصي متممًا في تقييم كلاً من مستوى المخاطرة وقدرة الإدارة على إدارتها على نحوٍ كافٍ وملائم.

5- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية :

يختلف مدى التعرض للمخاطرة الناجمة عن الأنشطة خارج الميزانية بين المصارف وهو من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم رأس المال.

وعلى الرغم من أن حجم وطبيعة العمل القائم على الصفة الائتمانية (العمل التقليدي للمصرف) قد يكون مفيدًا في تقييم الاحتياجات الرأسمالية للمصرف، إلا أن الأحداث الطارئة سواء في العمل المصرفي الائتماني (التقليدي) أو غير التقليدي (الاستثنائي) قد تُعرِّض المصرف لأعباء ثقيلة تستدعي وجوب إعادة تقييم العمليات والضوابط والتعرضات المحتملة للمخاطر بحذر ومن هذه العمليات ما يخص كفاية رأس المال المصرفي، وبشكل عام تشير المخاطر المتعلقة بالعمليات خارج الميزانية إلى الحاجة لمستوى أعلى من الحماية الرأسمالية.

6- أداء الربحية ودورها في نمو رأس المال ومدى معقولية توزيع الأرباح :

يعد سجل المصرف للأرباح الحالية والمحققة في سنوات سابقة أحد العناصر الأساسية في تقييم كفاية رأس المال، إذ يساعد الأداء الجيد لأرباح المصرف من حيث القوة والجودة في تمويل نمو الأصول والمحافظة على المنافسة في السوق المصرفية وبنفس الوقت احتجاز حقوق ملكية كافية للاحتفاظ بمركز رأسمالي قوي، كذلك فإن لسياسة المصرف في توزيع الأرباح ذات الأهمية إذ أن توزيعات الأرباح الإضافية المبالَغ فيها ينتج عنها مركز رأسمالي ضعيف وبالمقابل تقلل توزيعات الأرباح المنخفضة بشدة من جاذبية الاستثمار من قبل الجمهور لدى المصرف نظرًا لاستخدام الجزء الأكبر من الأرباح في زيادة رأس المال على شكل رأس مال إضافي دون الاهتمام بتوزيع أرباح معقولة.

بشكل عام يتركز الاستخدام الأول للربحية في الحد من الخسائر وتشكيل الاحتياطيات الضرورية وتأمين المستويات الحصيفة من رأس المال ومن ثم توزيع الأرباح بمبالغ معقولة.

7- المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل اللازم والاعتماد على مصادر رأسمال أخرى بما فيها الدعم من قبل الشركة القابضة الأم التي يتبع لها المصرف.

تعتبر قدرة الإدارة على الوصول إلى مصادر رأس المال بما فيها الاستعانة بدعم الشركة القابضة التي يتبع لها المصرف عاملاً جوهريًا وأساسيًا في تحليل كفاية رأس المال، لذا قد يحتاج المفتش للتوسع في تحليل النسب المصرفية لتقييم مدى وصول الإدارة لمصادر رأس المال.

8- توقعات مستقبل النمو لدى المصرف إضافة إلى تجربته السابقة في إدارة النمو:

تعتبر قدرة الإدارة على التخطيط بشكل ملائم لإدارة النمو في حجم أعمال المصرف عاملاً هامًا في مجال تقييم كفاية رأس المال، ويفيد في هذا الإطار مراجعة الأداء السابق للمصرف في إدارته للتوسع في حجم أعماله والاحتمالات المستقبلية لحدوث النمو من خلال مراجعة ميزانية العام الحالي ومقارنتها بميزانية العام الماضي مع تتبع الخطة الاستراتيجية لتحقيق هذا التوسع.

ومن خلال التحليل السابق يكون المفتش قادرًا على تقييم قدرة الإدارة على التنبؤ بالنمو وإدارته.

بدراسة العوامل المذكورة أعلاه يمكن استنتاج العلاقة المتبادلة والبارزة بين عنصر كفاية رأس المال كأحد العناصر المؤلِّفة لنموذج تصنيف السمات وباقي عناصره ويمكن الإشارة إليها بالنقاط التالية :

1. تقود الأصول الرديئة إلى انخفاض رأس المال وضعف ملاءة المصرف حيث سيضطر للجوء إلى رأس ماله لتعويض خسائره من هذه الأصول إذا بلغت درجة عالية من الحدة مما قد يؤدي إلى استنزاف رأس المال وتآكله والعكس صحيح في حالة الأصول ذات الجودة العالية .
2. تؤثر الإدارة في كافة عناصر النموذج منها كفاية رأس المال، إذ تقود الإدارة الجيدة للمصرف إلى أمنه وسلامته وكفاية رأسماله من خلال تأثيرها الإيجابي على أرباحه وسيولته ونوعية أصوله، في حين تضع الإدارة السيئة رأس مال المصرف في مخاطر عديدة.
3. تعد الأرباح المصدر المستقبلي لرأس المال وتدعيمه، فوجود مستوى جيد من أرباح العمليات يدعم نمو رأس المال في المستقبل من خلال الأرباح المحتجزة.

4. يؤثر عنصر السيولة في كفاية رأس المال من خلال تأثيره في الأرباح إذ أن مشكلات السيولة تعرض المصرف بالكامل للمخاطر وتزيد من اعتماده على مصادر أموال عالية التكلفة وبالتالي تنخفض أرباحه مما يؤثر في رأس ماله.

وبذلك يمكن استنتاج أن كفاية رأس المال تتوقف على عدة اعتبارات يتعلق بعضها بالظروف الاقتصادية العامة السائدة والمتوقعة للاقتصاد بصفة عامة وللأنشطة الاقتصادية والمناطق التي يعمل فيها المصرف بصفة خاصة ،كما يتعلق البعض الآخر بنوعية أصول المصرف وسيولتها وكفاءة إدارته إذ لا يغني القياس الكمي لكفاية رأس المال المصرفي عن ضرورة حصر ومراجعة كفاية وجودة وملاءمة العناصر المتعلقة بنوعية الإدارة وسيولة الأصول وتطور الربحية وشكل الملكية والأعباء الثابتة وإمكانية الاعتماد على الودائع ونوع العمليات المصرفية والإجراءات المتبعة بشأنها وقدرة المصرف على مواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع. (**السيسي ،2005، ص10–11**)

2) تصنيف كفاية رأس المال:

وفق نموذج CAMEL يُصّنف رأس المال كما يلي: (**الكراسنة ،2006 ، ص23– 24؛ شاهين ،2005، ص21–22**)

- يشير **التصنيف الأول** لرأس المال المصرفي (**Rating–1**) إلى رأسمال قوي مقارنة بحجم المخاطر لدى المصرف الذي يتصف بأداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول مع حجم منخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها وخبرة جيدة للإدارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة من رأس المال اللازم لها، إلى جانب معقولية توزيعات الأرباح[3] على المساهمين مع المحافظة على قدرتهم وقدرة الشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة.
- يشير **التصنيف الثاني** لرأس المال المصرفي (**Rating–2**) إلى رأسمال مرضٍ مقارنة بحجم المخاطر لدى المصرف الذي يتمتع بنفس خصائص المصرف الذي يُصنف رأسماله (1) إذ

[3] معقولية توزيع الأرباح تعني منح المساهمين عائدًا مناسبًا دون أن يسبب ذلك إعاقة النمو المطلوب لرأس المال.

تتجاوز نسبة كفاية رأس المال لديه المتطلبات القانونية المفروضة ولكنه يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من عوامل تقييم كفاية رأس المال المذكورة أعلاه، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيًا فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات أعماله ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف التي يعاني منها من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

- يشير **التصنيف الثالث** لرأس المال المصرفي (**Rating-3**) إلى مستوى أقل من المستوى المرضي لرأس المال بحيث لا يدعم بشكل كامل حجم المخاطر لدى المصرف، كما يُبرز الحاجة إلى تحسين مستوى رأس المال حتى ولو كان يزيد عن الحد الأدنى المقرر(المتطلبات القانونية والتنظيمية الدنيا) فهو يعاني من نقاط ضعف رئيسة في عامل أو أكثر من عوامل التقييم المذكورة أعلاه مما يتطلب إشرافًا تنظيميًا لضمان المناقشة السليمة للقضايا ذات الشأن من قبل الإدارة والمساهمين واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين الملاءة المصرفية، ومن سمات التصنيف أيضًا وجود مستوى مرتفع من الأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله وجميعها بمثابة عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة في رأس المال مما ينعكس سلبًا على قدرة المصرف والمساهمين على تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيمه.
- يشير **التصنيف الرابع** لرأس المال المصرفي (**Rating-4**) إلى مستوى ضعيف من رأس المال مما يجعل المصرف يشهد مشاكل حادة في ضوء حجم المخاطر لديه بسبب عدم كفاية رأسماله الخاص لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة التي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله كما يعاني من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية وتحقيق نتائج سلبية في ربحيته، وسواء واجه المصرف صعوبات في تلبية المتطلبات القانونية لرأس المال أو لم يواجه، إلا أنه من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمون

إجراء فوريًا لتصحيح الاختلالات فإنه يُتوقع الإعسار الوشيك للمصرف مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

- يشير **التصنيف الخامس** لرأس المال المصرفي (**Rating-5**) إلى مستوى ضعيف وبدرجة كبيرة من رأس المال مما يهدد قابلية استمرار المصرف لذا يكون الدعم الفوري من قبل المساهمين أو من أية مصادر خارجية أخرى مطلوبًا، إذ تعتبر المصارف التي يصنف رأسمالها (5) معسرة و تتطلب إشرافًا رقابيًا قويًا لتلافي خسائر المودعين والدائنين حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

أخيرًا يمكن القول بأن كفاية رأس المال المصرفي لا تعني مجرد ضخامته وإنما وجود رأس مال بالقدر الذي يعطي الانطباع لدى المتعاملين مع المصرف وجهات الرقابة بل والعامّة أيضًا بأن المصرف قادر على الاستمرار في العمل مهما كانت العقبات التي تقابله (**السيسي، 2005، ص10**)، بمعنى أن كفاية رأس المال تقوم على مجموعة من الاعتبارات النوعية والكمية الداعمة لها والتي يمكن ملاحظتها في عوامل التقييم التي سبق الحديث عنها.

المبحث الثالث

جودة الأصول المصرفية من منظور نموذج تصنيف السِّمات

تمهيد

تعد جودة الأصول المصرفية واحدة من القضايا الأكثر أهمية في تحديد الوضع العام للمصرف ككل، وفي هذا المضمار وبغرض التحديد الدقيق للأصول الخاضعة للتقييم الذي يقود إلى الحكم النهائي على نوعيتها وجودتها يمكن القول بأن جودة محفظة القروض وبرنامج إدارة الائتمان يعتبران العامل الأساسي المؤثر في جودة الأصول الكلية وذلك ناجم عن أن القروض تمثل عادة القسم الأكبر والأهم من عناصر الأصول وهي بذلك تتحمل الجزء الأكبر من المخاطرة المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها حساب رأسمال المصرف، وإلى جانب القروض فإن الأوراق المالية قد تمثل جزءًا كبيرًا من الأصول في بعض المصارف وتنطوي على مخاطر قابلة للتحديد، أما العناصر الأخرى التي تدخل في الفحص الشامل لجودة الأصول فهي العقارات والنقدية والحسابات المستحقة (الذمم المدينة) والأصول الثابتة والأصول الأخرى والبنود أو العمليات خارج الميزانية. (**Asset Quality, 2005, p.1**)

أولاً: مفهوم جودة الأصول المصرفية

تشير جودة الأصول إلى درجة القوة المالية والمخاطرة في أصول المصرف المتمثلة عمومًا بالقروض والاستثمارات، ويعد التقييم الشامل لجودة الأصول واحدًا من أكثر العناصر الهامة في تقييم الوضع الحالي للمصرف وقابلية استمراره في المستقبل.

تنبع أهمية دراسة جودة الأصول المصرفية من تأثيرها وبدرجات متفاوتة على كافة عناصر الأداء المالي للمصرف حيث يكون للمستويات المرتفعة من الأصول المصنفة أثرًا سلبيًا على الإيرادات يتمثل في دخل الفائدة المنخفض والمخصصات المرتفعة لاحتياطي خسائر القروض والتكاليف الإدارية المتزايدة لإدارة وتحصيل تلك الأصول، كذلك تؤدي مشكلات جودة الأصول إلى تخفيض سيولة محفظة القروض

وتكون ذات أثر سلبي على كفاية رأسمال المصرف كما تعكس جودة الأصول الضعيفة أيضًا نقص كفاءة الإدارة مما يجعل قيام مجلس الإدارة بوضع سياسات للحد من المخاطرة الائتمانية للمصرف ومراقبته من حيث التزامه بتلك السياسات أمرًا هامًا ولازمًا. (**Insights for Bank , 2006, p.1**)

ونظرًا للحيز الهام الذي تشغله محفظة القروض من مجمل أصول المصرف إلى جانب التأثير الواضح بشكل عام لجودة الأصول على النواحي الأخرى من العمليات المصرفية، فإن المشكلات التي تحدث ضمن هذه المحفظة تنقص من قدرة الإدارة على إدارة الدوائر الأخرى بنجاح في المؤسسة المالية أو المصرفية وبما يحقق لها الربحية (**Asset Quality, 2005, p.1**) مما يقود إلى استنتاج الأثر الهام لجودة الأصول على عناصر نموذج CAMEL.

وللتأكيد على أهمية موضوع جودة الأصول المصرفية يمكن الاسترشاد بالمبدأ الثامن من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول/سبتمبر عام 1997 والذي ينص على ما يلي: (**Basel , Sep2000, p.12**)

" يجب على المراقبين المصرفيين التأكد من أن المصارف تتبنى وتتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطيات لمواجهة الخسائر المحتملة، حيث يجب على المراقبين المصرفيين طبقًا لهذا المبدأ تقييم سياسة المصرف بشأن تصنيف الأصول وتكوين المخصصات مع التأكد من مراجعة هذه السياسات دوريًا ".

يشير هذا المبدأ صراحة إلى أن المصارف مسؤولة عن وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لتقييم نوعية أصولها وكفاية المؤونات والمخصصات لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تنجم عن تسهيلاتها الائتمانية.

وبالنظر إلى أن الأصول المصرفية تمثل الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات وتوليد دخل أكبر والوصول إلى تقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال في حال كانت هذه الأصول جيدة، تنبع الأهمية الخاصة التي تحتلها عملية تقييم جودة الأصول في نموذج CAMEL والتي تقوم على الخطوات التالية التي سيتم التطرق لها لاحقًا بشكل مفصل:(**شاهين ، 2005 ، ص34-35**)

1) تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المحيطة بها .

2) استخدام نسبة التصنيف المرجح ونسبة إجمالي التصنيف للحكم على مدى جودة الأصول التي تعتبر مؤشرًا على قيمة المخاطرة في محفظة المصرف.

3) مقارنة المعدلات الناتجة في الخطوة السابقة مع فئات جودة الأصول (Benchmarks) التي وضعتها وكالة التنمية الدولية الأمريكية (United States Agency for International Development ,USAID) للتعرف على مدى خطورة انخفاض هذه المعدلات في حال حدوثه ودرجة التصنيف الخاصة بالمصرف.

ثانيًا: تصنيف الأصول (Assets Classification)

على اعتبار أن الحفاظ على جودة الأصول يعد من المبادئ العامة في العمل المصرفي، تهتم المصارف والسلطات الرقابية بتطبيق هذا المبدأ في معظم الدول، إذ تتبع هذه السلطات قواعد عامة وأساليب ملزمة للمصارف لتصنيف الأصول، وتجنيب الفوائد وحساب المخصصات اللازمة، يمكن إيجازها في الآتي: (**السيسي ، 2004، ص59-60**)

- تهدف هذه القواعد إلى تصنيف الأصول طبقًا لدرجة جودتها، وتحديد المستوى المناسب لمخصصات القروض واحتياطيات تدني قيم الأصول الأخرى، وكذلك المعالجة المحاسبية للفوائد المستحقة وغير المحصّلة على الأصول التي لا تدر عائدًا (أي الأصول غير المنتظمة).
- أن يحتوي ملف الائتمان على البيانات التي تمكن من إجراء تقييم لقدرة المقترضين على السداد كتدفقاتهم النقدية والضمانات المقدمة من قبلهم والنسب المالية التي تقيس أداء رأس المال العامل لديهم.
- شمول التصنيف بوجه عام لكافة العمليات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، إذ تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة القروض والتسليفات والحسابات الجارية المدينة والاستثمارات في الأوراق المالية وأي شكل من أشكال الإقراض في حين يبوب ضمن التسهيلات غير المباشرة

الالتزامات العرضية على شكل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والمشتقات الائتمانية وغيرها.

- يتم تجنيب الفوائد المتعلقة بكافة القروض غير المنتظمة بحيث لا تدرج في حساب الأرباح والخسائر إلا إذا تم تحصيلها فعلاً، بمعنى أنها تعامل على أساس نقدي وليس على أساس مبدأ الاستحقاق، وبالتالي تُلغى الفوائد المتعلقة بالقروض غير المنتظمة التي استحقت و لم تحصّل من الإيرادات وتضاف إلى ح/ الفوائد المعلقة.

بعد التعرض لأهم قواعد ومبادئ تصنيف الأصول يمكن القول بأن التصنيف يُعبِّر عن عملية يتم بمقتضاها تحديد درجة مخاطر الائتمان في ضوء احتمال خدمة التزامات الدين وتسييله طبقًا لشروط عقده، فالتأكيد الأولى لقواعد التصنيف ينصب على قدرة المقترض وإرادته بخصوص سداد القرض بما في ذلك إجمالي مبلغ القرض وفائدته من منظور تدفقاته النقدية من أنشطته التشغيلية، وبالتالي يمكن اعتبار تصنيف الأصول أداة أساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في المصرف. (**حماد ، 2005، ص 592-594**)

وفيما يتعلق بتوقيت عملية التصنيف يمكن الإشارة إلى أن تصنيف الأصول يتم في الوقت الأصلي لحدوث العملية ثم يعاد مراجعته كلما تطلب ذلك (طبقًا لدرجة مخاطر الائتمان) عدة مرات كل سنة، ويجب عند القيام بعملية المراجعة النظر إلى أداء خدمة القرض والظروف المالية للمقترض والاتجاهات الاقتصادية والتغيرات في الأسواق المماثلة وأسعار السلع.(**حماد ، 2005، ص 592**)

وبالنسبة للجهة التي تحدد التصنيف يمكن القول بأن المصارف هي التي تتولى هذا الموضوع بنفسها حيث تحدد التصنيفات المناسبة للأصول باتباع معايير توضع عادة من قبل السلطات الرقابية، لذلك يطلق على هذه التصنيفات تسمية التصنيفات الرقابية للأصول أو أنظمة تصنيف مخاطرة الائتمان.

1- تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المحيطة بها:

تستخدم السلطات الرقابية مقياسًا شائعًا لتصنيف المخاطرة الائتمانية بغرض تحديد القروض المتعثرة وهي بذلك تحدد التعريفات الرقابية للتصنيف من أجل كل أنواع الائتمان كالائتمان التجاري والقروض بالتجزئة وتلك التي تنشأ خارج دوائر الإقراض كأسواق رأس المال مثلاً وغيرها.

تُحدِّد التصنيفات الرقابية للأصول درجات مختلفة لضعف الائتمان وتدهوره وبالتالي تعد الأصول التي لا تغطيها تلك التعريفات أصولاً جيدة أو مقبولة أو عادية لا يوجد بخصوصها تعريف رقابي اصطلاحي محدد. (**Rating Credit Risk , 2001, p.15**)

ومن الجدير بالذكر أن هناك تسميات مختلفة للتصنيفات الرقابية للأصول فقد تكون التسهيلات الائتمانية منتجة للفوائد أو غير منتجة وقد تكون منتظمة أو غير منتظمة، مصنفة أو غير مصنفة وهي في الحقيقة تسميات مختلفة لمضمون واحد.

1-1) تصنيف الأصول طبقًا للمعايير الدولية:

تُصنّف الأصول طبقًا للمعايير الدولية في الفئات التالية :

1. الأصول الجيدة (Pass Assets):

تسمى أيضًا الأصول العادية (Normal Assets) أو المنتظمة أو المقبولة وهي تشمل الأصول النقدية أو شبه النقدية (كأذون الخزانة وشهادات الإيداع والأوراق التجارية وغيرها) إلى جانب الأصول والقروض المضمونة بالكامل سواء بالنسبة لأصل الدين أو فوائده. (**السيسي ، 2004، ص60**)

ويمكن تعريفها بأنها الأصول التي يُحتمل تحصيلها بدرجة كبيرة من قبل المصرف باستلام مبلغ الأصل وفائدته وفقًا للشروط التعاقدية لهذا الأصل وبذلك تكاد تكون درجة مخاطرة عدم سدادها معدومة، أما الأصول التي لا تدخل ضمن هذه الفئة فتسمى الأصول المصنّفة (Classified Assets). (**Insights for Bank , 2006, p.1**)

2. **الأصول التي تحتاج إلى اهتمام خاص (عناية أو متابعة وتسوية خاصة):**

(**Special Mention Assets ,SM**) وهي أصول ذات نقاط ضعف محتملة تستحق اهتمامًا شديدًا من قبل الإدارة لذلك تسمى الأصول تحت المراقبة، ويمكن تفسير ضرورة هذا الاهتمام بأن نقاط الضعف التي تعاني منها قد تؤدي إلى تراجع تقديرات سداد الأصل أو تدهور في الوضع الائتماني للمؤسسة المالية في المستقبل في حال تُرِكت دون تصحيح أو معالجة، ومن الأسباب التي تستدعي إدراج الأصول ضمن هذه الفئة منح الائتمان لمقترض ما يعمل في ظل ظروف اقتصادية أو سوقية قد تؤثر سلبًا عليه في المستقبل أو أن يعاني من تدهور أو تراجع في عملياته (كتناقص الإيرادات أو هوامش الربح) أو عدم تحقيق توازن في ميزانيته بسبب وجود مخزون متزايد لديه مثلاً دون أن يقابله زيادة في المبيعات أو رافعة مالية عالية أو سيولة نادرة إلا أن هذا الوضع لم يصل بعد إلى نقطة تُعرِّض السداد للخطر، وإلى جانب الأسباب الخاصة بالمقترض هناك أسباب أخرى تتمثل في عدم كفاءة اتفاقيات القروض ونقص الرقابة على الضمان ووجود مشكلات لدى الإدارة و قضايا معلقة غير مبتوت فيها والابتعاد عن الأساليب الحكيمة في الإقراض .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأصول لا تُصنَّف كونها لا تُعرِّض المؤسسة لمخاطرة كافية تبرر خضوعها للتصنيف، أما الأصول المصنفة إما أن تكون دون المستوى أو مشكوك في تحصيلها أو رديئة وهي بذلك لا تشمل الأصول الجيدة أو تلك التي تحتاج إلى اهتمام خاص على الرغم من أن الأخيرة لديها احتمال تعثر أكبر من الأولى إلا أن تعثرها ليس قريب الحدوث (**Rating Credit Risk , 2001, p.16**) مما يؤجل إدراجها ضمن الأصول المصنفة لحين بروز إشارات واضحة تقود إلى ذلك.

3. **الأصول دون المستوى (Substandard Assets) :**

تسمى أيضًا الأصول غير العادية وهي الأصول التي لا تتوفر لها الحماية الكاملة القائمة على التقدير الصحيح للضمان المرهون أو إمكانية الدفع لدى المدين (الملتزم) وتكون ذات نقاط ضعف ائتمانية محددة بدقة تُعرِّض تسديد الدين للخطر، لذا فهي تتصف باحتمال واضح

بالتخلف عن الدفع (السداد) مما يجعلها تتطلب رقابة مكثفة من قبل إدارة المصرف، وبشكل عام تظهر هذه الأصول نتيجة لعمليات المدين الجارية أو المتوقعة غير المربحة مما ينجم عنها التغطية غير الكافية لخدمة الدين نتيجة عدم كفاية المصادر الأولية للسداد والسيولة القليلة، وبالتالي فإن على المصرف أن يبحث عن مصادر ثانوية للسداد كالضمان أو بيع أصل ثابت أو إدخال رأسمال جديد. (**Rating Credit Risk,2001,p.17** ؛ **حماد، 2005، ص 593**)

ويمكن القول بأنها تشمل الأصول التي لا تدر عائدًا لمدة 90 يومًا (متوقفة) وتحمل درجة عالية من المخاطرة نتيجة للنقص في البيانات والمعلومات المالية الحديثة أو عدم كفاية الضمان. (**السيسي ، 2004، ص60**)

4. **الأصول المشكوك في تحصيلها (Doubtful Assets):**

تسمى أيضًا الأصول غير الجيدة، وتشمل تلك الأصول التي تظهر فيها كل نقاط الضعف الأساسية التي تعاني منها الأصول دون المستوى والتي تجعل إمكانية التحصيل أو سداد الدين بالكامل على أساس الوقائع أو الأحداث القائمة (Outstanding Facts) والظروف المحيطة الخاصة بهذه الأصول غير محتمل أو مشكوكًا فيه لدرجة كبيرة كونها غير مضمونة ضمانًا جيدًا كما لا تدر عائدًا لمدة 180 يومًا (متوقفة).

تكون الأصول المشكوك في تحصيلها ذات احتمال كبير بتحقيق خسارة كاملة إذ يكون المقترضون المشكوك في تحصيل قروضهم في حالة تعثر ناجمة عن نقص في السيولة الكافية أو رأس المال أي نقص الأموال اللازمة للاستمرار ككيان عامل.

ولكن وبسبب أحداث مرتقبة أو متوقعة قريبة الحدوث (Pending Events) محيطة بالمصرف يمكن أن تزيد من قوة هذه الأصول يؤجل تصنيفها كأصول رديئة، ومن هذه الأحداث الاندماج والاستحواذ والتصفية وإدخال رأسمال جديد وغيرها. (**Rating Credit Risk,2001,p.17**)

5. الأصول الرديئة (Bad Assets):

تسمى أيضًا الأصول الموّلدة للخسائر (**Loss Assets**) ، إذ تعتبر غير قابلة للتحصيل وذات قيمة ضئيلة لا تبرر استمرارها كأصل من أصول المصرف، أي أن هناك احتمالاً ضعيفًا بإمكانية تحصيل مبلغ الأصل أو فائدته إلا أن هذا لا يعني أنه لن يحقق نهائيًا قيمة مستردة أو مسترجعة منه، ومع ذلك يعد تأجيل شطب (إعدام) الأصل الرديء غير مرغوب فيه على الرغم من إمكانية تحصيل جزء منه في المستقبل.

في هذه الفئة من الأصول يكون المقترضون في حالة إفلاس ناجمة عن توقف عملياتهم التشغيلية العادية المختلفة وكذلك الأمر بالنسبة لتسديدات ديونهم وعوائدها بمعنى أنها لا تدر عائدًا لمدة تقارب عامًا على الأقل ويتم تسجيل الخسائر الناجمة عنها في الفترة التي يصبح فيها الالتزام غير قابل للتحصيل. (**Rating Credit Risk,2001,p.18**)

2-1) التصنيفات الجزئية للأصول (Split Ratings) :

تدعو الحاجة أحيانًا إلى استخدام أكثر من تصنيف لوصف المخاطرة في التعرض الائتماني الواحد، فقد يكون من غير المناسب في بعض الأحيان إدراج المبلغ الكامل للدين ضمن فئة واحدة تعبر عن جودته وهذا ما يشار إليه بالتصنيف الجزئي الذي يكون ملائمًا في حالات محددة خصوصًا عند وجود مستوى أعلى من الثقة في تحصيل جزء من الدين بدرجة أكبر من جزء آخر. (**Rating Credit Risk ,2001 ,p.18, Asset Quality Classifications,1997,p.3**)

وفي سياق الحديث عن هذه التصنيفات يمكن الإشارة إلى ثلاث تصنيفات جزئية شائعة هي : (**Rating Credit Risk,2001,p.18-19**)

1) دون المستوى/مشكوك في تحصيله/رديء(Substandard–Doubtful – Loss):

يُخصَّص هذا التصنيف للقروض الممنوحة بضمان قيمته غير محددة أي تقع ضمن مجال من القيم، حيث يصنف جزء القرض المضمون بالقيمة الأدنى للضمان بأنه دون المستوى أما الجزء

المضمون بالقيمة الأعلى فهو مشكوك في تحصيله في حين يعتبر أي جزء مضمون بقيمة تقع خارج مجال القيم رديئًا.

2) **جيد / مصنَّف (Pass – Adverse Classification)**:

يُخصص هذا التصنيف عندما يكون لجزء من الائتمان مصدر سداد مؤكد في حين يُظهر الجزء المتبقي منه نقاط ضعف محددة بدقة، وينطبق هذا التعريف على القرض المضمون جزئيًا بنقد أو بأي ضمان سائل آخر إذ يعتبر الجزء المضمون بالنقد جيدًا في حين يخضع الجزء المتبقي من القرض للتصنيف.

3) خاسر جزئيًا (Partial Charge-off):

يُخصَّص هذا التصنيف عندما يكون جزء من القرض في طريقه إلى التحصيل من مصدر سداد مؤكد وموثوق ومن المتوقع أن يتم السداد بالكامل في حين يكون الجزء المتبقي منه مجهول المصير فقد يكون جيدًا أو يحتاج إلى عناية خاصة أو يخضع لتصنيف يتناسب مع نقاط الضعف المحتملة أو المحددة فيه بدقة.

3-1) تقرير الأصول السَّامة (Impaired Assets Reporting) :

تُصنَّف الأصول السَّامة في واحدة من الفئات التالية :

(Asset Quality Prudential ,1995,p.2)

أ- الأصول التي تتطلب اهتمامًا خاصًا.

ب- الأصول المعاد جدولتها.

ت- أصول أخرى محصَّلة عن طريق الضمانات المرهونة بما فيها العقارات المستملكة.

وفيما يلي شرح مبسط لفئات الأصول السامة على النحو الآتي :

أ- الأصول التي تتطلب اهتمامًا خاصًا (Nonaccrual Assets):

وهي التسهيلات التي يوجد شك من قبل المصرف في التحصيل النهائي لمبالغها وفوائدها خلال إطار زمني محدد على ألا يتجاوز هذا الإطار مدة التسهيل الأصلي، وبذلك فهي تتضمن جميع

التسهيلات التي يتم تشكيل مخصص محدد مقابلها أو يتم شطبها حتى لو لم يكن التسهيل مخالفًا للشروط التعاقدية. (**Asset Quality Prudential ,1995,p.2**)

يمكن تعريف هذه الأصول بأنها التسهيلات التي لم يحن موعد استحقاقها بعد إلا أن التحصيل الكامل لمبالغها مع الفوائد مشكوك فيه لدرجة كبيرة بسبب ظهور مؤشرات تدل على تدهور أو تراجع في الأداء المالي للمقترض خلال أجل التسهيل (المدة السابقة لتاريخ الاستحقاق) مما لا يمكنه من السداد في موعد الاستحقاق.

ب- الأصول المعاد جدولتها (Restructured Assets):

تسمى أيضًا الأصول المعاد التفاوض عليها (Renegotiated Assets)

يعرّف الأصل المعاد جدولته بأنه الأصل الذي خضع لتعديل شروطه التعاقدية الأصلية لبيان التزامات الفائدة أو المبلغ الأساسي للتسهيل وذلك لأسباب متعلقة بالصعوبات المالية للعميل.
(**Asset Quality Prudential,1995, p.5**)

و يمكن القول بأن الأصل خضع لإعادة الجدولة في الحالات التالية:
(**Asset Quality Prudential,1995, p.5**)

- تخفيض قيمة مبلغ التسهيل أي المبلغ الواجب دفعه بتاريخ الاستحقاق والمسجل في الاتفاقية الأصلية للتسهيل.
- عندما يكون معدل الفائدة السوقي منخفضًا.
- تخفيض قيمة الفائدة المترتبة على التسهيل التي لم يحن موعد سدادها (Accrued Interest) أو الإعفاء من دفعها.
- تأجيل أو تمديد مدفوعات مبلغ التسهيل و/أو الفائدة (أي إطالة المدة التي تُسدَّد خلالها هذه المدفوعات) أو رسملة الفائدة.
- تمديد أجل الاستحقاق عندما يكون معدل الفائدة المحدد أو المصرح به منخفضًا عن المعدل السوقي الجاري لدين جديد بمخاطرة مماثلة.

تُصنَّف الأصول المعاد جدولتها عادة في فئة الأصول دون المستوى إلا في حالات معينة يُعتبر فيها ضم هذه الأصول إلى الفئة التي تحتاج إلى عناية خاصة مناسبًا وذلك في حال استمرار بقاء نقاط الضعف المحتملة فيها بعد إعادة الجدولة، كما أن وجود نقاط ضعف محددة بدقة تُعرِّض السداد المنتظم للدين للخطر في ظل الشروط المعدلة يستوجب إخضاع الدين المعاد جدولته للتصنيف. (**Rating Credit Risk,2001, p.34**)

وفيما يتعلق بالحالات التي تقضي بإعادة تصنيف الأصل المعاد جدولته كأصل يحتاج إلى اهتمام خاص يمكن ذكرها على النحو التالي: (**Asset Quality Prudential,1995,p.6**)

- عندما يخضع التسهيل لشروط إعادة الجدولة لفترة محدودة بسبب العسر المالي المؤقت الذي يعاني منه العميل ومن المتوقع أن يقوم بالسداد الكامل للتسهيل لاحقًا.
- في حال لم يُولِّد التسهيل المعاد جدولته معدل فائدة مساوٍ أو أكبر من متوسط تكلفة أموال المصرف بتاريخ إعادة الجدولة.
- في الحالة التي يبقى فيها شك كبير حول استرداد أو تحصيل مبلغ التسهيل و/أو فائدته بعد إعادة الجدولة.

ت– أصول أخرى مُحصَّلة عن طريق الضمانات المرهونة بما فيها العقارات المستملكة:

(Other Assets Acquired Through Security Enforcement Including Other Real estate Owned or OREO).

وهي الأصول التي يتم تحصيلها من خلال فرض المصرف سيطرته على الضمانات المرهونة في تسويته لكل أو جزء من الدين بما فيها العقارات المستملكة عن طريق الرهن ويتم تسجيل هذه الأصول وفق المعايير المحاسبية المتبعة بقيمتها العادلة (Fair Value). (**Asset Quality Prudential,1995,p.7**)

في نهاية الحديث عن تصنيف الأصول يمكن تعريف الأصول المتعثرة (Problem Assets) بأنها الأصول التي حصل عليها العميل و لم يقم بسدادها في موعدها فتحولت من أصول جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة لا تدر عائدًا وبمرور الوقت تصبح متعثرة. (**السيسي ، 2004 ، ص51**)

وللتأكيد على ضرورة تحقق السلطة الرقابية من أن المصارف تملك سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة الأصول وتصنيفها والقيام بالمراجعة الدورية لأصولها المتعثرة بالإضافة إلى تقييم كفاية المخصصات والاحتياطيات المكونة بما يعكس المخاطر الائتمانية، قام مجلس النقد والتسليف ووعيًا منه بمسؤولياته في المحافظة على نظام مصرفي سليم يعمل ضمن أطر واضحة من الإجراءات والسياسات السليمة التي تنسجم مع المبادئ والمعايير المصرفية الدولية بإصدار القرار رقم (94/ م ن/ ب4) تاريخ 12/19/ 2004 الذي حدد معايير تصنيف مخاطر الديون والطرق الواجب اتباعها لتكوين المؤونات والمخصصات مقابل الديون المشكوك بتحصيلها يليه القرار رقم (597/ م ن / ب4) بتاريخ 2009/12/9 الذي كان ثمرة تعديل القرار السابق والذي يستند إلى أحكام القانون رقم /23/ لعام 2002 ومبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول عام 2000 والإجراءات السليمة الصادرة عن اللجنة ذاتها في حزيران عام 2006 والخاصة بتقييم القروض والمخاطر الائتمانية إضافة إلى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن اللجنة المذكورة في أيلول عام 2006، وهو بذلك يشكل في جوهره انسجامًا هامًا مع أهم الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية الهادفة إلى تحصين القطاع المصرفي وتحسين آليات إدارة المخاطر لديه، لاسيما أن الائتمان هو محور عمل المصارف وبالتالي تشكل المخاطر المتأتية منه الحجم الأكبر قياسًا بباقي أنواع المخاطر المصرفية، الأمر الذي يفرض ضرورة إيلاء التحوط لها العناية الخاصة حيث كانت هذه المخاطر في معظم الحالات السبب الرئيسي لحالات تعثر وإفلاس الكثير من المصارف في العالم.

تهدف التعديلات التي تضمنها مشروع القرار الجديد (القرار رقم 597/م ن/ب4) إلى تحسين إدارة المصارف للمخاطر الائتمانية والمتأتية من محفظة تسهيلاتها الائتمانية من خلال ضمان كفاية المخصصات والاحتياطيات اللازمة للتحوط لمواجهة أي خسائر مع الأخذ بعين الاعتبار خضوع هذا القرار مباشرة بعد صدوره بفترة قصيرة لبعض التعديلات وذلك بموجب القرار رقم (650/ م ن / ب4) تاريخ

2010/4/14، وتتمثل أهم التعديلات في القرار الجديد في الآتي: (**www.banquecentrale.gov.sy**)

1- تعديل صياغة القرار بطريقة أوضح من القرار السابق وإضافة بعض المواد التي تراعي خصوصية المصارف الإسلامية.

2- تحديد دقيق للأساس الزمني لتصنيف الدين والأسس والمعايير الأخرى التي يتم على أساسها تصنيف الديون ضمن الفئات الخاصة بها.

3- تمييز أنواع مخاطر الائتمان كافة ضمن محفظة التسهيلات والتمويلات.

4- إضافة فئة جديدة إلى فئات تصنيف الديون هي فئة الديون متدنية المخاطر وعدم فرض أي مخصصات أو احتياطيات عليها.

5- إعادة تحديد المخصصات بما يتناسب مع مخاطر مكونات محفظة التسهيلات والتمويلات.

6- تحديد أنواع الضمانات المقبولة لأغراض تخفيض مخاطر الديون وتكوين مخصصات التدني للديون غير المنتجة وآلية المعالجة في حال عدم القدرة على تسييلها.

7- إضافة المتطلبات الخاصة بإعادة الجدولة وشروطها.

بعد التطرق لأسس تصنيف الأصول طبقًا للمعايير المصرفية الدولية تجد الباحثة من الأهمية بمكان ضرورة إسقاطها واقع على الأصول لدى المصارف السورية للتعرف على مدى تطبيقها والتزامها بهذه المعايير من خلال تطبيق أسس تنسجم قدر الإمكان مع المعايير الدولية، وفي هذا السياق تتضمن المادة الأولى من القرار المذكور أعلاه تصنيفًا للتسهيلات الائتمانية يمكن عرضه على النحو الآتي: (**مجلس النقد والتسليف قرار رقم 597/م ن/ب4، كانون أول 2009**)

تُصنّف التسهيلات الائتمانية بين تسهيلات منتجة للفوائد وتسهيلات غير منتجة لها وذلك حسب درجة مخاطرة سدادها، وتُعتمد في التصنيف الفئات التالية طبقًا للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه.

1- **الديون المنتجة:** وتقسم إلى ثلاث فئات أساسية :

أ- **ديون متدنية المخاطر:**

وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

1) الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

2) الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة / العائد.

3) الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة[1].

4) الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (483/ م ن / ب4) تاريخ 8/4/ 2009 وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق.

ب- **ديون عادية / مقبولة المخاطر:**

وهي الديون التي تنطبق عليها كافة الحالات التالية:

1) التزام المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية.

2) حركة حساب نشطة للجاري مدين.

3) التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد / العوائد بالتواريخ المحددة.

4) مركز مالي قوي للعميل تعكسه استعلامات وبيانات حديثة.

5) الديون موثقة بعقود أصولية.

6) تدفق نقدي كاف يوفره المشروع الممول من الديون.

7) إدارة جيدة من قبل العميل.

8) تصنيف (في حال توفره) جيد للعميل من قبل شركات تصنيف معترف بها.

9) التزام العميل بالسداد لدى المؤسسات المالية الأخرى.

[1] الكفالة الصادرة عن مصارف محلية أو الصادرة عن مصارف خارجية لا يقل تصنيفها الائتماني عن تصنيف (BBB)، حسب تصنيف Standards &Poors (S&P) أو ما يعادله حسب شركات التصنيف العالمية الأخرى .

كما تصنف ضمن هذه الفئة الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتمامًا خاصًا وتم تصويبها ومعالجة سبب تصنيفها ضمن تلك الفئة.

ت- **ديون تتطلب اهتمامًا خاصًا:**

وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية :

1) الديون العادية التي تمت إعادة هيكلتها[2].
2) الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.
3) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر ولمدة تزيد عن 60 يومًا وتقل عن 90 يومًا.
4) الجاري مدين ضعيف الحركة[3].
5) عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده لمدة تزيد عن 60 يومًا وتقل عن 90 يومًا.
6) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة تزيد عن 30 يومًا وتقل عن 90 يومًا.
7) التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن 60 يومًا وتقل عن 90 يومًا و لم يتم تجديدها.
8) عدم توفر بيانات مالية (سنوية على الأقل) (مدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها إعداد مثل تلك البيانات وفق أحكام قانون الشركات رقم 3 لعام 2008).
9) قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها أكثر من 30 يوم وأقل من 90 يومًا و لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

[2] يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل أقساطها أو إطالة عمرها أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ...

[3] يعتبر الحساب ضعيف الحركة إذا لم يبلغ دورانه مرتين على الأقل في السنة ، أو لم يصل رصيده إلى 10% أو أقل من السقف الممنوح لمرة واحدة على الأقل في السنة.

10) الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها وإلى أن يلتزم العميل بثلاث أقساط على الأقل، يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.

11)الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات (أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة 10% من السقف الممنوح (وبحيث لا يبقى أي تجاوز على السقف الممنوح) على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المسددة)، علمًا بأنه يسمح بهذا الإجراء مرة واحدة خلال السنة، وفي حال انخفاض تصنيف الديون مرة ثانية خلال السنة إلى فئة الديون دون المستوى لا يجوز إخراجها إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية.

12)عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين.

13)الديون غير الموثقة بعقود أصولية.

14)ظهور خلل وضعف في إدارة الشركة إذا كان المدين شخصًا معنويًا أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد.

15)تدني في درجة تصنيف المدين (في حال توفره) من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو عالمية معترف بها.

2- الديون غير المنتجة:

وهي الديون التي تنطبق عليها إحدى الحالات التالية :

أ- مضى 90 يومًا فأكثر على أي مما يلي:

- استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.
- جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.
- التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة.

- قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
- التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

ويُراعى أن يتم التصنيف حسب الجدول التالي رقم (3): (**مجلس النقد والتسليف قرار رقم 597/ م ن/ ب4، كانون أول 2009**)

الجدول رقم (3)

تصنيف الديون غير المنتجة حسب عدد أيام التأخر عن السداد

رقم الفئة	الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
1-	ديون دون المستوى	90 يوم إلى 179 يوم
2-	ديون مشكوك في تحصيلها	180 يوم إلى 359يوم
3-	ديون رديئة	360 يوم فأكثر

ب- بالإضافة إلى ما سبق، تُصنَّف الديون غير منتجة إذا توفرت فيها إحدى المؤشرات التالية، على أن يكون لدى المصرف المبررات الواضحة لقيامه بالتصنيف ضمن فئة دون أخرى :

1) التسهيلات التي خضعت للهيكلة مرتين خلال العام الواحد و لم يلتزم العميل بشروطها.
2) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
3) اعتماد المصرف على تسييل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسييل هذه الضمانات.

كما لابد من الإشارة إلى أن القرار رقم (597/م ن/ب4) تطرق لجانب جدولة الديون غير المنتجة، فحدّد الشروط التي تقضي بإخراج ما خضع للجدولة منها (لمرة أو مرتين فقط) من إطار الديون غير المنتجة مع مراعاة أحكام التشريعات الخاصة بالتسوية (الجدولة) بالنسبة للمصارف العامة وتتمثل هذه الشروط في الآتي : (**مجلس النقد والتسليف قرار رقم 597/م ن/ب4، كانون أول 2009**)

1. تسديد دفعة نقدية أولى من مصادر العميل الخاصة (غير ناتجة عن تسييل الضمانات الخاصة بالدين، وغير ممولة بتسهيلات ائتمانية من المصرف نفسه) لا تقل نسبتها عن 10% من رصيد الدين القائم أو كامل قيمة المستحقات في حال الجدولة الأولى، وترتفع هذه النسبة إلى 20% في حال الجدولة للمرة الثانية (على ألا تقل الدفعة في الحالتين عن قيمة الفوائد/ العوائد والعمولات المحفوظة).
2. إجراء الجدولة على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية كحد أقصى، وبحيث لا تزيد فترة سداد المديونية المجدولة عن 10 سنوات (باستثناء الجدولة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التي تزيد مدة تعاقدها الأصلية عن 10 سنوات مع مدة متبقية للسداد تزيد عن ذلك)، وعدم منح العميل فترة سماح تزيد عن 6 أشهر.

2- سياسة مخصصات خسائر القروض (Loan Loss Provisions Policy):

يعد تصنيف الأصول أساسًا لتحديد المستوى الكافي من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة في القروض وهذه المخصصات مع مخصصات المخاطر أو الخسائر العامة (أي غير المخصصة لأصول معينة) والتي تحسب عادة من الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) تشكل الأساس لتحديد قدرة المصرف على استيعاب الخسائر، وعند تحديد المخصص الكافي فإن كافة العوامل المؤثرة في إمكانية تحصيل محفظة القروض يجب أن تؤخذ في الحسبان، وتشمل هذه العوامل نوعية سياسات الائتمان وإجراءاته ونمو القرض وكفاءة الإدارة في مجال الإقراض وسياسات تحصيل القرض وممارسات الاسترداد والتغيرات في الظروف القومية والاقتصادية المحلية والأعمال والاتجاهات الاقتصادية العامة.

ومن الجدير بالذكر أن السياسات الخاصة بمخصصات خسائر القروض تتراوح بين إلزامية إلى تقديرية ويعتمد ذلك على النظام المصرفي القائم، ففي بعض الدول المتقدمة يُترك للمصرف تحديد

مستوى المخصصات، وقد يكون من العملي وضع مستوى المخصصات المطلوب على أساس كل فئة تصنيف على حدة، وفي كثير من الدول وخاصة ذات الاقتصادات الضعيفة يحدد السلطات الرقابية مستويات إلزامية للمخصصات تستند إلى تصنيف الأصول يتم بناؤها باستخدام إحصائيات معينة.(**حماد، 2005 ، ص 597-598**)

ويمكن القول بأن تحليل مخصصات خسائر القروض يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الآتية:

1) التغيرات في إجراءات الإقراض والتوظيف.

2) التغيرات في طبيعة وحجم القروض.

3) اتجاهات القروض المتأخرة عن سدادها والقروض المصنفة.

4) وجود التركزات الائتمانية.

5) التغيرات في الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية.

بالعودة إلى القرار رقم (597 /م ن/ ب4) وتعديلاته للحديث عن أهم ما تضمنه عن سياسة مخصصات خسائر القروض في إطار محاولة التكيف والانسجام مع المعايير المصرفية الدولية بهذا الخصوص، فقد أشار في المادة الثانية منه إلى المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية بما يتناسب مع وضع وجودة محفظة التسهيلات مع مراعاة اختلاف أنواعها والضمانات المقبولة المرهونة مقابلها ودرجة المخاطرة الائتمانية المرافقة لها.

أخيرًا يمكن القول بأن مشروع القرار رقم (597/م ن/ب4) وتعديلاته شكّل الإطار العام لآلية تقييم وضع وجودة ونوعية محفظة التسهيلات الائتمانية بتحديد أسس تصنيف الديون وتكوين المخصصات لدى المصارف العاملة بهدف تطوير هذه الأسس وجعلها أكثر قابلية للتحديد وصولاً إلى قياس أكثر دقة لقيمة محفظة التسهيلات والتمويلات ولحجم المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة أي خسائر محتملة أو انخفاض مستقبلي في جودة محفظة التسهيلات الائتمانية.

ثالثًا: النسب المالية المستخدمة في الحكم على جودة الأصول المصرفية وفق نموذج تصنيف السِّمات (Insights for Bank ,2006,p.1)

1) نسبة إجمالي التصنيف (The Total Classification Ratio , TCR):

تتمثل هذه النسبة في الأصول المصرفية المصنفة مقسومة على الشريحة الأولى من رأس المال مضافًا إليها الاحتياطيات، وبخصوصها يمكن القول :

- ✓ تحتسب هذه النسبة بقسمة إجمالي الأصول المصنفة على الشريحة الأولى من رأس المال مضافًا إليها مخصص خسائر القروض.
- ✓ تقيس هذه النسبة حجم الأصول المصنفة بالنسبة لرأس المال المستخدم لامتصاص الخسائر الأساسية في هذه الأصول.
- ✓ تمثل قيم هذه النسبة التي تزيد عن 40% إلى 50% جودة أصول ذات تصنيف أقل من المستوى المرضي.

2) نسبة التصنيف المرجح (The Weighted Classification Ratio ,WCR):

تعد هذه النسبة مقياسًا مفيدًا لجودة الأصول وهي تستخدم من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي في حين تستخدم الوكالات الأمريكية الأخرى كمؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية ومكتب مراقب حسابات النقد نسبة إجمالي التصنيف لقياس جودة الأصول، وبخصوص هذه النسبة يمكن القول:

- ✓ تحتسب بقسمة التصنيفات المرجحة (مجموع إجمالي كل فئة تصنيف- دون المستوى أو مشكوك في تحصيلها أو رديئة- مضروبًا بعامل تثقيلها أو ترجيحها) على الشريحة الأولى من رأس المال مضافًا إليها مخصص خسائر القروض .
- ✓ يمثل بسط هذه النسبة الأصول المصرفية المصنفة مرجحة بمخاطرة كل فئة تصنيف وتستخدم الأوزان 20% للقروض دون المستوى و50% للقروض المشكوك في تحصيلها و 100% للقروض الرديئة.
- ✓ تقيس هذه النسبة خطورة التصنيفات بالنسبة لرأس المال و مخصص خسائر القروض.

✓ تمثل قيم نسبة التصنيف المرجح التي تزيد عن 15% جودة أصول غير مرضية.

وفيما يلي الجدول رقم (4) يبين كيفية احتساب هاتين النسبتين على الشكل التالي: (**Insights for Bank,2006,p.2**)

الجدول رقم (4)

احتساب نسبتي إجمالي التصنيف (TCR) والتصنيف المرجح (WCR)

فئة التصنيف (بالمقدار) (Classification Category)	**عوامل الترجيح (Weighted Factors)**
إجمالي الأصول دون المستوى	إجمالي الأصول دون المستوى × 20%
إجمالي الأصول المشكوك في تحصيلها	إجمالي الأصول المشكوك في تحصيلها × 50%
إجمالي قيمة الأصول السامة	إجمالي قيمة الأصول السامة ×100%
إجمالي الأصول الرديئة	إجمالي الأصول الرديئة ×100%
إجمالي العناصر المصنّفة	إجمالي التصنيفات المرجحة
بالقسمة على الشريحة الأولى من رأس المال + مخصص خسائر القروض	
= نسبة إجمالي التصنيف	= نسبة إجمالي التصنيف المرجح

في هذا الإطار عندما تكون نسبة إجمالي التصنيف أقل من 40% ونسبة التصنيف المرجح أقل من 15% تصنف جودة الأصول في المستوى المرضي، إلا أن بقاء هاتين النسبتين أقل من تلك المعدلات لن

يؤدي بالضرورة إلى تصنيف مرضٍ للأصول المصرفية حيث تؤخذ في الحسبان عوامل نوعية أخرى عند تقييم جودة الأصول كاتجاه الأصول المتعثرة والقدرة على إدارة محفظة القروض بالشكل المطلوب وقدرة الإدارة على العمل بنجاح في حال وجود القروض المتعثرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المصرف الذي يمتلك حجمًا كبيرًا من القروض دون المستوى يكون ذا نسبة تصنيف إجمالي أعلى، في حين تكون النسبة المرجحة أقل من مصرف آخر يمتلك قروضًا مشكوكًا في تحصيلها وقروضًا رديئة بمقدار أكبر. (**Insights for Bank,2006,p.2-3**)

وبمقارنة المعدلات السابقة الناتجة عن حساب النسبتين الآنف ذكرهما مع فئات جودة الأصول التي حددتها وكالة التنمية الدولية الأمريكية يمكن الحكم على مدى جودة أصول المصرف وفق الجدول التالي رقم (5): (**شاهين،2005، ص 35**)

الجدول رقم (5)

فئات جودة الأصول حسب نسبتي TCR,WCR

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة نسبة التصنيف المرجح	نسبة إجمالي التصنيف
1	قوية	أقل من 5 %	أقل من 20 %
2	مرضية	من 5 – 15 %	20 – 50 %
3	جيدة بعض الشيء	من 15– 35 %	50 – 80 %
4	حدية	من 35– 60 %	80 – 100 %
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

كما سيتم دراسة نسبة القروض المتأخرة عن موعد سدادها (Past-due ratio) ونسبة صافي خسائر الأصول إلى متوسط الأصول (Net losses to Average Total Assets) كأحد النسب المالية المعتمدة في تقييم جودة الأصول على الشكل التالي: (**Insights for Bank , 2006 , p.3-4**)

- **نسبة القروض المتأخرة عن موعد سدادها:**

تعكس هذه النسبة جميع القروض التي مضى على استحقاقها أكثر من 30 يوم (وهي تتضمن القروض التي مضى على استحقاقها 30 إلى 89 يوم و القروض التي مضى على استحقاقها 90 يوم أو أكثر إضافة إلى القروض التي تحتاج عناية خاصة) كنسبة مئوية من إجمالي القروض، وعندما تقترب قيم هذه النسبة من 4% تصبح بحاجة لمزيد من البحث والدراسة بالتعاون مع الإدارة.

- **نسبة صافي خسائر الأصول إلى متوسط الأصول:**

يمثل صافي خسائر الأصول الخسائر الناجمة عن الفترة الحالية ناقصًا الاستردادات من خسائر الفترة الماضية (ما يمكن تحصيله) (أي أن صافي الخسائر= الخسائر الحالية – الاستردادات)، وبما أن بعض الخسائر حتمية (لابد منها) في العمل المصرفي فمن المتوقع أن يعاني المصرف من بعض الخسائر في القروض، وهنا يمكن الإشارة إلى أن النسبة الأعلى من 1% لصافي خسائر الأصول/ متوسط الأصول تعني أن الخسائر قد تكون جسيمة، لذا تقوم الإدارة بتحري أسبابها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ أي إجراء تصحيحي.

وفيما يلي الجدول رقم (6) الذي يشير إلى بعض النسب المستخدمة في الحكم على جودة الأصول المصرفية والمؤشرات التي تُقارن بها على النحو التالي: (**Insights for Bank,2006,p.6**)

الجدول رقم (6)

بعض النسب المالية المستخدمة في الحكم على جودة الأصول وفق نظام CAMEL والمؤشرات المرجعية التي تُقارن بها

وصف النسبة	المؤشر المرجعي (Benchmark)
صافي خسائر القروض إلى إجمالي القروض	نسبة أكبر من 1% تحتاج إلى تفسير
مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض	نسبة أقل من 0.75% تشير إلى ضعف
نسبة إجمالي القروض المتأخرة عن موعد سدادها إلى إجمالي القروض	نسبة أعلى من 4% تعني حدوث مشكلات

رابعًا: التحليل النوعي لجودة الأصول المصرفية

1- مفهوم المنهج النوعي في التحليل المالي:

ينهج المحللون الماليون حاليًا منهجًا جديدًا في دراسة الوضع المالي للشركات أو المصارف يختلف من حيث المضمون عن المنهج التقليدي الذي طالما اعتادوا عليه في ذلك المجال ويطلق على هـذا المنـهج مصطلح التحليل النوعي (Qualitative Analysis Approach) الذي يقوم على ركيزة أساسـية تتمثل في أن الأرقام التي تظهر في البيانات المالية المنشورة ليست في حقيقة الأمر سوى نتاج لسياسات إدارية تحدد كلاً من نوع وطبيعة المبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد تلك البيانات، وبناء عليه فإن الاعتماد على تلك الأرقام في استخلاص المؤشرات المالية الملائمة لتقييم أداء الشركة أو المصرف بمعزل عن تقييم نوعية السياسات والمبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية يسـلب تلك الأرقام مقومات مصداقيتها ويجعلها غير صالحة لاستخلاص المؤشرات التي يسعى إليهـا المحلـل المالي.

وباستخدام المنهج النوعي في التحليل المالي لم يعد اهتمام المحلل المالي محصورًا فقط بالمحتوى الكمـي للأرقام الدفترية التي تُظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى اهتمامه إلى البحث عما وراء تلـك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل من ربحيـة الشـركة أو المصـرف ومركزهما المالي. (**مطر، 2003، ص411**)

حيث يجد المحلل المالي نفسه أمام وضع جديد يتطلب منه ألا يعتبر الأرقام التي تفصح عنها البيانـات المالية المنشورة حقائق مسلمًا بها يعتمد عليها فقط في اشتقاق النسب المالية أو الاتجاهات التي يسـعى عادة للحصول عليها، بل أصبح لزامًا عليه أن يقوم بمهام جديدة ربما لم تكن ضمن نطاق اهتماماتـه السابقة حيث يكون ملزمًا عند الضرورة بإجراء تعديلات جوهريـة (Material Adjustments) على تلك الأرقام تجعلها صالحة لاشتقاق مؤشرات موضوعية عن أداء الشركة أو المصرف ووضعهما المالي. (**مطر، 2003، ص413**)

2- تحليل جودة الأصول المصرفية باستخدام التحليل النوعي:

وفقًا للمنهج النوعي في التحليل المالي يُفترض بالمحلل المالي أن يتخطى الأرقام التي تظهر بها الأصول في ميزانية المصرف ليدرس طبيعة الأسس والسياسات المتبعة في إثباتها وقياسها وتكوين المخصصات اللازمة لها، ومع أن هذه الدراسة ينبغي أن تشمل جميع بنود الأصول، إلا أن تركيزه يجب أن ينصب بدرجة كبيرة على البنود الرئيسة منها وهي : (**مطر، 2003، ص421**)

1. محفظة القروض والتسليفات.
2. محفظة الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى.
3. الكمبيالات والكفالات .

1. بالنسبة لمحفظة القروض والتسليفات:

يجب أن يولي المحلل المالي اهتمامًا كبيرًا بنوعية السياسات الائتمانية ليصل من خلال دراسته لها إلى تقييم مخاطر الائتمان المحيطة بالمحفظة، وكلما ازدادت تلك السياسات تشددًا، كان ذلك عاملاً مدعمًا لنوعية محفظة القروض وبالتالي علامة إيجابية تدعم نوعية أرباح المصرف ومركزه المالي، والعكس بالعكس. (**مطر، 2003، ص421**)

في هذا الصدد يمكن عرض إطار متكامل لمعايير تقييم محفظة القروض المصرفية على اعتبار أنها تمثل الجزء الأكبر من أصول المصرف كما يلي: (**غنيم، 1998، ص 111-113؛ السيسي، 2005، ص52**)

1) **التنوع :**

وهو أحد المعايير الهامة في تقييم جودة محفظة القروض، ويعني التنوع على أكثر من محور ما يلي:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة الممنوحة للعملاء.

- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير،كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات .
- تحليل المحفظة جغرافيًا.
- تحليل المحفظة وفق نوع الضمانات المقدمة.
- تحليل المحفظة وفق أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

وكلما تمتعت المحفظة بدرجة جيدة من التنوع كلما خفض ذلك من درجة المخاطر التي تواجهها.

2) **العائد** :

ويقصد به أن تحقق المحفظة عائدًا يتناسب مع حجم الاستثمارات فيها ومع تكلفة مصادر الأموال اللازمة لتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء، كما تؤخذ في الحسبان معدلات العائد التي يستهدف المصرف تحقيقها وما تحققه المصارف المنافسة من عوائد على محافظ القروض لديها.

3) المخاطر :

تواجه أي محفظة للقروض درجات متفاوتة من المخاطر، وترتبط تلك المخاطر بمعيار التنوع السابق الإشارة إليه، إلا أنه توجد مخاطر لا يكفي معها التنويع وهي المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها كافة الوحدات الاقتصادية داخل السوق منها وحدات الجهاز المصرفي وذلك بتأثير المتغيرات الكلية للاقتصاد القومي التي يصعب السيطرة عليها أو التنبؤ بها وتشكل المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة ما يسمى بالمخاطر الكلية، ولربط معيار المخاطر بالمعيار السابق (العائد) يمكن التأكيد على ضرورة أن تتناسب المخاطر مع معدلات العائد التي تحققها المحفظة.

4) **التوازن :**

يرتبط هذا المعيار بالمعايير الثلاثة السابقة وبشكل خاص معيار التنوع الذي يمكن من خلاله تحقيق درجات متفاوتة من التوازن بين مكونات المحفظة من وقت لآخر، ويرتبط التوازن بتوزيع مكونات المحفظة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتركيبة أو هيكل الاستحقاقات لآجال التسهيلات القائمة وحجم العملاء الممنوح لهم التسهيلات ونوع العملة ما بين تسهيلات ممنوحة بالعملة المحلية وبعض العملات الأجنبية الرئيسية ونوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة والضمانات المرتبطة بها.

5) جودة الضمانات :

تمثل الضمانات معيارًا هامًا من معايير تقييم جودة محفظة القروض وبشكل خاص درجة جودة هذه الضمانات من حيث قابليتها للتسييل دون خسائر وتكلفة إدارة المصرف لها وسيطرته عليها وقيمتها منسوبة إلى حجم المحفظة، وبذلك ينخفض تقييم جودة المحفظة في حال كانت الضمانات المقدمة والمتاحة للمصرف عرضة لانخفاض قيمتها السوقية كما يصعب تسييلها أو عند وجود قيود على قدرة المصرف وحريته في استيفاء حقوقه منها دون اللجوء إلى نزاع قانوني يمتد لفترات زمنية طويلة تتآكل معها قيمة الضمانات المتاحة نتيجة فوائد التأخير.

6) النمو :

لا بد أن يعمل المصرف على تنمية حجم أعماله ورفع معدلات النمو في محفظة القروض باعتبارها المصدر الرئيسي لإيرادات المصرف، والمحفظة الجيدة هي تلك المحفظة التي تتوافر لها المعايير السابقة مع نمو مضطرد في حجمها.

7) حجم المخصصات :

يمثل ارتفاع حجم المخصصات منسوبًا إلى حجم المحفظة وكذلك نمو المخصصات سنويًا بمعدل أكبر من نمو حجم المحفظة مؤشرًا سلبيًا يخفض من درجة تقييمها.

8) حجم الديون المعدومة.

9) حجم الحسابات أو التسهيلات غير المنتظمة (المتأخرات).

إذ يتعين تحليل مكونات المحفظة للوقوف على حجم التسهيلات الائتمانية الجيدة والمنتظمة وكذلك التسهيلات غير المنتظمة والتي تمثل قيمة المتأخرات والتجاوزات عن الحدود الائتمانية المصرح بها.

ولغرض القياس الكمي لنوعية محفظة القروض والتسليفات يتم مقارنة حجم القروض والتسليفات الممنوحة حاليًا مع حجمها في الفترات السابقة وشرح أسباب الارتفاع أو الانخفاض إلى جانب مقارنة حجم المؤونات والمخصصات المكونة لقاء الديون غير المنتجة للفوائد مع حجمها في الفترات السابقة وشرح أسباب الارتفاع أو الانخفاض أيضًا. (**الرضي، 2006، ص1**)

ويمكن ترجمة المعايير السابقة لتقييم محفظة القروض كميًا من خلال مجموعة من النسب المالية يقوم المصرف باحتسابها للحكم على سلامة محفظة القروض المصرفية.

2. محفظة الأوراق المالية والاستثمارية الأخرى :

من أهم العوامل التي تستوجب اهتمام المحلل المالي بالنسبة لمحفظة الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى عنصر السيولة والقابلية لتسويق (Liquidity and Marketability) الأوراق المالية المتواجدة في المحفظة، وكذلك مخاطر تقلب أسعار الصرف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية مما يتطلب من المحلل المالي تقييم مدى نجاح الإدارة في بناء المحفظة المثلى (Optimum Portfolio) التي تتمتع بتنويع متوازن يخفض مخاطرها المرجحة إلى حدها الأدنى. (**مطر، 2003، ص422**)

وبالنسبة لقياس جودة محفظة الأوراق المالية يُنظر إلى حجم المحفظة لتجري مقارنته من فترة لأخرى مع دراسة هيكلية المحفظة وتوزيعها على محافظ أوراق مالية للمتاجرة ومتوفرة للبيع وتلك المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق. (**الرضي، 2006، ص 18**)

ويمكن قياس جودة محفظة الأوراق المالية كميًا باستخدام النسبتين التاليتين كمثال : (**الرضي، 2006، ص 18**)

- نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول.
- نسبة كل محفظة من الأوراق المالية إلى إجمالي محفظة الأوراق المالية.

3. الكمبيالات والكفالات :

يتطلب الأمر هنا دراسة الأسس والسياسات المتبعة في خصم الكمبيالات وإصدار الكفالات ومعدلات العمولة التي يتقاضاها المصرف مقابل ذلك بالمقارنة مع تلك السائدة في القطاع المصرفي إضافة إلى دراسة القيم السوقية أو العادلة للأصول الموفرة كتأمين للكفالات الممنوحة للعملاء والمراكز الائتمانية لهم ولعملاء الكمبيالات المخصومة. (**مطر، 2003، ص422**)

خامسًا: تقييم جودة الأصول باستخدام نموذج تصنيف السِّمات

1- معايير تقييم جودة الأصول المصرفية :

يعكس تصنيف جودة الأصول حجم المخاطرة الائتمانية الحالية والمحتملة المرتبطة بمحافظ القروض والاستثمارات والعقارات الممتلكة والأصول الأخرى إضافة إلى العمليات خارج الميزانية،كذلك تنعكس في هذا التصنيف قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.

يجب أن يراعي تقييم جودة الأصول كفاية مخصص خسائر القروض إضافة إلى جميع المخاطر الأخرى التي قد تؤثر في قيمة أو قابلية تسويق أصول المؤسسة المالية والتي تشمل مخاطر التشغيل والسوق والسمعة والالتزام والمخاطر الإستراتيجية وغيرها، وفي ظل هذا التقييم وقبل تحديد تصنيف لجودة الأصول لابد أن تؤخذ في الاعتبار عوامل متعددة يجب أن تُفحَص ضمن محيط أي من الظروف الإقليمية أو المحلية التي قد تؤثر في أداء المصرف. (**Asset Quality,2005,p.1**)

وفيما يلي قائمة بالعوامل الأساسية المؤثرة في تقييم المفتش لجودة الأصول المصرفية والتي تتعدى الحساب البسيط للنسب الرقمية الخاصة بتقييم الاتجاهات في الأصول المصنفة والقروض المتأخرة الدفع

والتركزات الائتمانية لتركز بالدرجة الأولى على مدى قدرة الإدارة على إدارة وضمان هذه الأصول بطريقة سليمة وحصيفة، ويمكن عرض بعض هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي: (شاهين، 2005، ص 22؛ **Asset Quality,2005,p.1**)

1) كفاية معايير الضمان وسلامة أساليب إدارة الائتمان وملاءمة الإجراءات المتبعة في تحديد المخاطر .
2) مستوى خطورة واتجاه كلاً من الأصول المتعثرة والمصنفة وتلك التي تحتاج إلى عناية خاصة والمعاد جدولتها والمتأخرة الأداء أو الدفع (Delinquent Assets) وغير العاملة (Nonperforming Assets) وذلك بالنسبة للعمليات داخل الميزانية وخارجها مقارنة بإجمالي رأس المال.
3) كفاية مخصصات خسائر القروض واحتياطيات تدني قيم الأصول.
4) المخاطرة الائتمانية الناجمة عن العمليات خارج الميزانية كالمشتقات الائتمانية وخطابات الائتمان التجارية وبدائل خطابات الائتمان.
5) تنويع محافظ القروض والاستثمارات ومدى جودتها.
6) حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
7) حجم القروض الممنوحة للموظفين ومعاملة الإدارة لها.
8) النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات ، ملاحقة المقترضين ...)
9) التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.
10) فعالية إدارة محفظة القروض والاستثمارات بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

11) قدرة الإدارة على إدارة أصولها بالشكل المناسب وأساليبها المتبعة في ذلك بما فيه التحديد الملائم للأصول المتعثرة وتحصيلها سواء كانت هذه الأصول ثابتة أو كمبيالات أو استثمار في الأوراق المالية.

12) كفاية الرقابة الداخلية وأنظمة معلومات الإدارة.

2- تصنيف جودة الأصول المصرفية :

تقوم أسس تصنيف جودة الأصول على تحديد درجة تصنيف ترتكز على مقياس من 1 إلى 5 يقابلها سمة للتصنيف تبدأ من التصنيف القوي لتنتهي بالتصنيف الضعيف لدرجة خطيرة، ويمكن ذكر هذه التصنيفات على النحو التالي:

1) التصنيف الأول / قوي:

يشير التصنيف رقم (1) إلى جودة أصول قوية وأنظمة محكمة لإدارة الائتمان (القروض)، وتعد نقاط الضعف المحددة التي تعاني منها الأصول ضمن هذا التصنيف بسيطة بطبيعتها ويكون تعرضها للمخاطرة طفيفًا مقارنة بحجم رأس المال المتوفر وكفاءة (قدرات) إدارة المصرف.

وبذلك تكون جودة الأصول في مثل هذه المؤسسات بحاجة إلى أدنى درجة من الاهتمام الرقابي. (**Asset Quality,2005,p.1**)

وفي ضوء عوامل تقييم جودة الأصول المشار إليها آنفًا يتصف المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) بالمؤشرات التالية: (**شاهين ،2005 ، ص23**)

- حجم الأصول المتعثرة لا يتجاوز نسبة محددة من رأس المال .
- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها.
- الضبط الجيد للتركزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يحقق حدًا أدنى من المخاطرة.
- الضبط الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة بهذا الخصوص.

- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية اللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- يكون وضع الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعيًا ولا يثير أي تهديد بالخسائر.

2) **التصنيف الثاني / مرضي:**

يُظهر التصنيف رقم (2) خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة (1)، فجودة الأصول وأنظمة إدارة الائتمان في هذا التصنيف مرضية نوعًا ما، إلا أن مستوى وخطورة تصنيفات الأصول ونقاط الضعف الأخرى التي تعاني منها في واحد أو أكثر من عوامل تقييمها تبرر الحاجة إلى درجة محدودة من الاهتمام الرقابي، ووفق هذا التصنيف يكون التعرض للمخاطرة المصرفية متوافقًا مع حجم رأس المال وكفاءة الإدارة التي يمكنها معالجة نقاط الضعف في الأصول بنفسها .

(**شاهين ، 2005، ص23 ؛ Asset Quality,2005,p.1**)

وللإلمام بوضع المصرف الذي تُصنَّف جودة أصوله (2) يمكن التطرق للخصائص التي يتصف بها على الشكل التالي: (**شاهين ،2005، ص23**)

- حجم الأصول المتعثرة لا يتجاوز عادة 25 % من إجمالي رأس المال.
- يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها وفي مستوى مخصص الخسائر المكون لمواجهتها.
- توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
- تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعة بشأنها.
- انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية التي تعكس أخطارًا تجاوز الأخطار الطبيعية ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

3) **التصنيف الثالث / أقل من المرضي:**

يُخصص التصنيف رقم (3) عندما تكون جودة الأصول وأنظمة إدارة الائتمان أقل من المستوى المرضي، فقد تكون الاتجاهات في جودة الأصول مستقرة أو تعاني من تدهور مع زيادة في التعرض للمخاطرة، لذلك يتطلب مستوى وخطورة كل من الأصول المصنفة ونقاط الضعف الأخرى والمخاطرة درجة عالية من الاهتمام الرقابي لضمان اتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب وإلا يؤدي ذلك إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف إلى جانب الحاجة لتطوير إدارة الائتمان وأنظمة إدارة المخاطر. (**شاهين ،2005، ص23؛ Asset Quality,2005,p.1**)

وللتوسع في المؤشرات التي يتصف بها المصرف في هذا التصنيف يمكن ذكر الخصائص التالية: (**شاهين، 2005، ص24**)

- زيادة حجم الائتمان المتعثر بما لا يتجاوز 40 % من رأس المال الإجمالي.
- استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثر التي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
- تتجاوز الأصول المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما يثير تهديدات لرأس المال.
- تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

4) **التصنيف الرابع / غير مرضي :**

يُخصص التصنيف رقم (4) للمؤسسات المالية التي تعاني ضعفًا في جودة الأصول وأنظمة إدارة الائتمان نتيجة ضعف عام في العديد من عناصر التقييم المذكورة آنفًا مما يُبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية أوضاع المؤسسة وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين والدائنين، وفي هذا التصنيف تكون مستويات المخاطرة عالية والأصول المتعثرة خطيرة وغير مسيطر عليها بشكل كافٍ فقد

يصل حجمها إلى 60 % من إجمالي رأس المال مما يُعرِّض المؤسسة المالية لخسائر محتملة قد تهدد قابلية استمرارها في حال تُركت دون ضبط أو معالجة، ورغم ذلك يوجد احتمال قبول ونجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة تلك الأصول.

(**Asset Quality,2005,p.1** ؛ شاهين ،**2005**، ص**24**)

5) **التصنيف الخامس / ضعيف لدرجة خطيرة :**

يمثل التصنيف رقم (5) جودة أصول وأنظمة إدارة ائتمان ضعيفة لدرجة خطيرة تهدد قابلية استمرار المؤسسة المالية في المستقبل القريب، إذ يُظهر التصنيف مستوى عالٍ من الأصول المتعثرة يتجاوز نسبة 60 % من إجمالي رأس المال مما يقود إلى تآكله بصورة حادة وبالتالي تحقيق مركز رأسمالي سلبي للمؤسسة، الأمر الذي يستدعي وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال لدرجة أعلى وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة الأصول. (**شاهين ،2005، ص24** ؛ **Asset Quality, 2005 ,p.2**)

المبحث الرابع

استخدام نموذج تصنيف السِّمات في تقييم كفاءة الإدارة المصرفية

تمهيد

أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي والتقلبات المستمرة في الأسواق المالية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية إلى تعرض المصارف لمخاطر عديدة وتحديات جديدة استلزمت قيامها بتبني طرق ابتكارية لإدارة أعمالها ومتابعة المخاطر المصاحبة لها حتى تستطيع المحافظة على نصيبها في السوق وتستمر في المنافسة .

من هنا تنبع أهمية التطرق لجانب نوعية وقدرة العناصر البشرية المطلوبة لإدارة المؤسسات المصرفية كونها تمثل العامل الأساسي في نجاحها، لذا أصبح من الضروري أن تعمل السلطات الرقابية على تحديد الشروط والمؤهلات الواجب توفرها في العناصر البشرية التي تتولى إدارة المصرف.

تقع مسؤولية إدارة المؤسسة المصرفية بشكل أساسي على مجلس الإدارة الذي لا يقتصر اهتمامه على المساهمين فقط، وإنما يشمل أيضًا الأطراف الأخرى المرتبطة بالمصرف وتتمثل مهام مجلس الإدارة برسم السياسات وإقرار النظم واللوائح والتأكد من سلامة تطبيقها إضافة إلى اختيار وتعيين جهاز إداري كفء تتوفر فيه القدرة والخبرة والمصداقية، في حين تقوم الإدارة التنفيذية بتسيير شؤون المصرف وفقًا للسياسات التي يضعها مجلس الإدارة. (**القائمون على إدارة المصرف ، 1997، ص34**)

يستحوذ موضوع هذا المبحث على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية في الوقت الراهن، فقد تم إصدار عدة أوراق دولية تتضمن معايير وأدلة وأطر للإدارة الفعالة للمؤسسات المالية، على رأسها ما صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ولجنة بازل بجانب ما طرحته بعض المؤسسات والهيئات الإقليمية، كذلك تولي بعض السلطات الإشرافية العربية وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي عناية كبيرة لهذا الموضوع في الوقت الحالي.

يعود سبب الاهتمام الكبير بموضوع الإدارة السليمة للمؤسسات المالية خاصة من قبل السلطات الإشرافية، إلى الارتباط الوثيق بين تفعيل إشراف هذه السلطات على المؤسسات المالية الخاضعة لها، وبين وجود إدارة عليا وتنفيذية جيدة على رأس هذه المؤسسات، تحكم وتسيطر على أدائها، وتعمل في إطار هيكل تنظيمي متكامل وملائم في ضوء مجموعة من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية والرقابية التي تحكم وتقيم أداء المؤسسة وتحدد وتنظم المسؤوليات والواجبات والصلاحيات والعلاقات المتداخلة بين جميع الأطراف داخلها وخارجها بما يساعد من جانب السلطة الإشرافية على أداء مهامها الإشرافية والرقابية على النحو المنشود، ويزيد من جانب آخر تجاوب المؤسسة المالية مع السلطة الإشرافية بشكل فعال بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة وأهداف السلطة الإشرافية في المحافظة على حقوق المودعين وحقوق جميع الأطراف ذات العلاقة على نحو متوازن بما يتماشى مع التشريعات والقوانين الإشرافية وينسجم مع السياسة النقدية والاقتصادية للدولة بشكل عام. (**الإدارة السليمة للمؤسسات المالية ،2002 ، ص1**)

وانطلاقًا من أن الإدارة المصرفية تقوم بالدرجة الأولى على إدارة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي في مضمونه فقد أصبحت مسؤولية المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إدارة المخاطر المصرفية مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسية التي تدير أبعادًا مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل يطلق على هذه المسؤولية شراكة إدارة المخاطر (Risk Management Partnership).

وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح لدى كثير من المصارف خصوصًا المصارف الكبرى تحديدًا واضحًا ودقيقًا لمسؤولية ومحاسبة كل طرف رئيسي في المجال أو البعد المحدد له في مجال إدارة المخاطر. (**حشاد2، 2005، ص24**)

يمكن تحديد إطار الشراكة في إدارة المخاطر بصورة مختصرة على النحو الآتي: (**حشاد2، 2005، ص24–25**)

- الجهات الإشرافية (التنظيمية) أو السلطات الرقابية (Supervisors Or Regulators).
- المساهمون (Shareholders).

- مجلس الإدارة (Board Of Directors).
- الإدارة التنفيذية (Executive Management).
- لجنة التدقيق (Audit Committee) والتدقيق الداخلي (Internal Audit).
- المدققون الخارجيون (External Auditors).
- الجمهور العام (Public) أو المتعاملون مع المصرف.

وتأكيدًا على ما ينطوي عليه النشاط المصرفي من مخاطر تعتبر إدارتها من أولى أولويات عمل الإدارة المصرفية، يمكن الاستشهاد بالمبدأ الثالث عشر من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الذي ينص على ما يلي : (**Basel,Sep2000, p.17**)

" على السلطة الرقابية أن تتأكد أن لدى المصارف إجراءات عمل شاملة وفعّالة لإدارة المخاطر (بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على هذه المخاطر) وتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة الأخرى، حيثما تدعو الحاجة، والاحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطيتها ".

في هذا السياق وبغرض مواكبة مدى سعي النظام الرقابي في سورية نحو الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية، تطرّق العديد من قرارات مجلس النقد والتسليف باعتباره الممثل للسلطة الرقابية في البلاد لموضوع إدارة المخاطر المصرفية وما تشمله من مخاطر سيولة ومخاطر ائتمانية ومخاطر تشغيلية ومخاطر السوق، وقد اشتملت هذه القرارات على التعليمات التالية: (**الرضي، 2005، ص12**)

1. القرار رقم (120/م ن/ب 4) تاريخ 2005/3/15 الذي حدّد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العامة في إدارة المخاطر.
2. القرار رقم (74/م ن/ب4) تاريخ 2004/9/19 الذي حدّد التوصيات والتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وواجبات مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة في هذا المجال.
3. القرار رقم (93/م ن/ب4) تاريخ 2004/12/19 الذي حدّد المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية وواجبات إدارة المصرف في هذا الشأن لناحية مسؤوليتها في وضع وتحديد

إستراتيجية وسياسة واضحة لإدارة مخاطر الائتمان ومقدرة الإدارة العامة على إدارة هذه المخاطر وقياسها ومتابعتها.

4. القرار رقم (106/م ن/ب4) تاريخ 2005/2/13 الذي حدّد مسؤوليات وواجبات مجلس إدارة المصرف لجهة إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك الأمر بالنسبة لمسؤوليات وواجبات الإدارة العامة ومقدرتها على تحديد وتقييم ومراقبة والعمل على التخفيف من هذه المخاطر. كما حدّد هذا القرار الطرق الممكن اتباعها لقياس المخاطر التشغيلية.

5. القرار رقم (107/م ن/ب4) تاريخ 2005/1/13، الذي بيّن واجبات ومسؤوليات مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة في إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرق المتّبعة لقياس هذه المخاطر.

في ضوء ما أصدرته الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية بشأن موضوع الإدارة السليمة للمؤسسات المالية وعلى رأسها لجنة بازل، يمكن التعرض بشكل عام وموجز لتعريف الإدارة السليمة للمؤسسات المالية ومقومات نجاحها من خلال استعراض عناصرها الرئيسية .

أولاً: مفهوم الإدارة السليمة للمؤسسات المالية

تُعرِّف الورقة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإصدارات لجنة بازل الإدارة السليمة للمؤسسات المالية بأنها " مجموعة مترابطة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف ذات العلاقة بها." (**الإدارة السليمة للمؤسسات المالية ،2002 ، ص2**)

ولتحقيق سلامة وكفاءة وقوة الإدارة في المؤسسات المالية ينبغي أن تضع هذه المؤسسات وكخطوة أولى هيكل تنظيمي ينسجم مع أهدافها بما في ذلك آليات لتحقيق تلك الأهداف وآليات للرقابة وتقييم الأداء إلى جانب العمل على تحفيز وتوحيد جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتنسيق بينهما لتحقيق أهداف المؤسسة ومصلحة المساهمين وتفعيل وتسهيل آليات الرقابة للعمل على الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة. (**الإدارة السليمة للمؤسسات المالية ،2002 ، ص2**)

ويمكن القول بأن الهيكل التنظيمي الجيد والملائم لحجم وطبيعة وأهداف المؤسسة المالية يعد نقطة البداية واللبنة الأولى في بناء إدارة سليمة وتحقيق رقابة فعالة عليها، ويتكون هذا الهيكل بشكل عام من

مجلس الإدارة والإدارة العامة وما يتفرع عنها من إدارات تنفيذية إضافة إلى الأجهزة الرقابية، ويتم في ضوء هذا الهيكل تحديد وتوزيع الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات بدءاً من تحديد الأهداف ورسم السياسات وتحديد سلطات اتخاذ القرار إلى وضع إجراءات وآليات التنفيذ والمحاسبة وإيجاد آليات الإشراف والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، وبالرغم من عدم وجود هيكل إداري وتنظيمي واحد يمكن أن يُتفق عليه فيما بين المؤسسات المالية وفيما بين الدول بسبب الاختلافات الكثيرة بين أشكال وأحجام وأهداف تلك المؤسسات وكذلك اختلاف التشريعات والقوانين والنظم التي تحكم هيكلة المؤسسات المالية شكلاً ومضمونًا من بلد لآخر، حددت لجنة بازل أربعة عناصر ينبغي أن تتوفر في الهيكل التنظيمي الجيد للمؤسسة المالية من أجل ضمان تحقيق مراقبة وموازنة فعالة وهي : (**الإدارة السليمة للمؤسسات المالية ،2002 ، ص3-4**)

- إشراف ورقابة من قبل مجلس الإدارة.
- إشراف ورقابة مستمرة من قبل أفراد داخل المؤسسة لا تربطهم علاقة بتنفيذ المعاملات اليومية في جميع إدارات وأقسام المؤسسة.
- خط إشرافي مباشر ومتواصل مع جميع جهات العمل داخل المؤسسة.
- استقلالية وحياد إدارة المخاطر ومهام التدقيق في المؤسسة.

هذا بالإضافة إلى أهمية توافر الكفاءة والقدرة الفنية المناسبة للأفراد القائمين بتلك المهام.

بعد التطرق لمفهوم الإدارة السليمة للمؤسسات المالية يمكن إيجاز الدور المنوط بها من خلال تضافر جهود مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية بشكل أساسي في الآتي: (**الإدارة السليمة للمؤسسات المالية، 2002، ص2**)

1- وضع أهداف وخطط وسياسات المؤسسة مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم لمالكيها.

2- تسيير العمل اليومي وفق برامج وإجراءات عمل محددة وملائمة.

3- التزام المؤسسة بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والآمنة ومدى تقيدها بالقوانين والتشريعات والتعليمات الإشرافية.

4- حماية حقوق ومصالح كل من المساهمين والمودعين والمتعاملين مع المصرف.

بناء على ما تقدم وبعد الخوض في الدور المنوط بالإدارة السليمة للمؤسسات المالية لا بد من تحديد السياسات والمهام التي تعتمدها الإدارة للقيام بهذا الدور بالاستناد إلى الإصدارات العديدة بشأن إدارة أنشطة المصارف ومخاطرها المختلفة وهي تتمثل في النقاط التالية: (**الإدارة السليمة للمؤسسات المالية ،2002 ، ص3**)

- وضع قيم ومبادئ ومعايير لضبط سلوكيات العمل والأداء ووضع آلية لضمان الالتزام بها.
- وضع خطط وسياسات وآليات لتقييم أداء المؤسسة والعاملين فيها .
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات وسلطات اتخاذ القرار من مستوى مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الأدنى.
- إيجاد آلية للتنسيق والتعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين.
- وضع نظام قوي للرقابة الداخلية ووسائل الوقاية والضبط الداخلي بحيث يتضمن تدقيق داخلي وخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر وفحص وموازنة ورقابة مستمرة للمعاملات.
- تقوية الرقابة والتحكم بالمخاطر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة وذات المصالح المتداخلة من كبار المقترضين والمساهمين وغيرهم ومن المديرين وأصحاب سلطة اتخاذ القرار في المؤسسة.
- وضع نظام حوافز مالي وإداري للعاملين بكافة قطاعاتهم.
- إيجاد نظام لتوفير وحفظ وتدفق المعلومات داخليًا وخارجيًا.

وفي سبيل أداء الدور المنوط بالإدارة السليمة للمؤسسات المالية وبشكل خاص المؤسسات المصرفية يجب على المصرف اعتماد أصول إدارة المؤسسات المصرفية استرشادًا بمبادئ تعزيز هذه الأصول الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول عام 1999 واستنادًا إلى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن اللجنة المذكورة في الشهر نفسه من عام 1997لاسيَّما المبدأ الرابع عشر منها القاضي بما يلي : (**Basel,Sep2000,p.17**)

" على السلطات الرقابية والإشرافية التأكد من أن لدى المصارف نظمًا رقابية داخلية تتناسب وطبيعة وحجم نشاطها وأعمالها ويجب أن تشمل هذه النظم ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطات

والمسؤوليات والفصل بين الوظائف والمهام التي ينشأ عن أدائها التزامات على المصرف واستخدام أمواله وكذلك المتعلقة بالحسابات وإجراء التسويات والحفاظ على أصول المصرف إلى جانب ضمان وجود نظام مستقل ملائم للمراجعة الداخلية أو الخارجية للحسابات فضلاً عن نظم لاختبار مدى التقيد والالتزام بإجراءات ونظم وقواعد الرقابة النافذة ".

وفي سبيل التأكيد على الالتزام بمبادئ تعزيز أصول الإدارة المصرفية وفق المعايير الدولية يمكن الرجوع إلى التعليمات الخاصة بها الصادرة عن مجلس النقد والتسليف الممثل للسلطة الرقابية في سورية بالقرار رقم (121/ م ن/ ب4) تاريخ 2005/3/15 بغرض التعرف على الممارسات السليمة للإدارة المصرفية وطرق تأديتها كجزء من تعليمات الرقابة المصرفية الخاصة بمصرف سورية المركزي والتي تنص على ما يلي: (**مجلس النقد والتسليف قرار رقم 121/م ن/ ب4، آذار 2005**)

المادة 1– قيام مجلس الإدارة بوضع الأهداف الإستراتيجية وتحديد سياسة ومبادئ العمل وإبلاغها إلى كافة المستويات الإدارية في المصرف والتأكد من أن الإدارة العامة والإدارة التنفيذية تقوم بتنفيذ هذه الأهداف والسياسات وتعمل على:

- ✓ تجنب تركز السلطات.
- ✓ مناقشة المشاكل التي تواجه المصرف بصراحة في حال حدوثها.
- ✓ تجنب التضارب بين مصالح المصرف ومصالح المتعاملين معه.
- ✓ تجنب التداخل في المهام.
- ✓ منع حدوث أفضلية في التعامل مع الجهات المقربة والجهات المرتبطة.

المادة 2– تحديد خطوط واضحة للمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق كافة المستويات داخل الهيكل التنظيمي للمصرف ووضعها موضع التنفيذ.

المادة 3– التأكيد على أهمية كفاءة أعضاء مجلس الإدارة الذين يتولون مهام محددة في المصرف وعلى وعيهم التام بأصول إدارة المصرف وعدم تأثرهم بأية عوامل أو ضغوطات داخلية وخارجية، وعلى مجلس إدارة المصرف أن يقوم دوريًا بتقييم إنجازه والتعرف على الصعوبات التي تواجهه والخلل الذي يؤثر في هذا الإنجاز، وهذا الأمر يتطلب الاجتماع دوريًا مع الإدارة العامة وأفراد التدقيق الداخلي في

المصرف والتعرف منهم على مدى التقيد بالقوانين والتعليمات والسياسات المفروضة واستعراض الصعوبات والمشاكل التي تواجه المصرف.

المادة 4– قيام الإدارة العامة بالمراقبة اللازمة لأعمال المصرف والتأكد من أن القرارات الهامة تؤخذ بموافقة أكثر من شخص بما ينسجم والمعايير الأربعة لأسس الضبط الداخلي التي تشمل :

- ✓ فصل المهمات.
- ✓ إجراء الفحص المزدوج أو الفحص المعاكس.
- ✓ الرقابة المزدوجة.
- ✓ التوقيع المزدوج.

المادة 5– الاستفادة من نتائج أعمال المدققين الداخليين والمفتشين الخارجيين وذلك عن طريق تعزيز استقلالية عمل هؤلاء واتخاذ الإجراءات المناسبة والفعالة في الوقت المناسب لتصحيح الأوضاع التي يلحظونها إن لجهة مدى فعالية أنظمة الضبط الداخلي أم لجهة نتائج التدقيق.

المادة 6– تطبيق مبدأ أصول العمل المؤسساتي بشفافية ووضوح وذلك عن طريق توفير القدر الأكبر من الإفصاح الذي يوضح :

- ✓ الهيكلية الإدارية للمصرف وعلاقة الإدارات والأقسام بعضها مع بعض.
- ✓ هيكلية مجلس الإدارة وما تشمله من عدد أعضاء المجلس ، خبراتهم ومهامهم.
- ✓ هيكلية الإدارة العامة ومسؤولياتها وواجباتها وخبرات ومهارات أعضائها .
- ✓ حدود التعامل مع الجهات المقربة والشركات المرتبطة وطبيعة هذا التعامل.

ثانيًا: تقييم الإدارة المصرفية باستخدام نموذج تصنيف السمات

سبقت الإشارة إلى أن مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية والوكالات الأعضاء الأخرى في مجلس الرقابة على المؤسسات المالية الفيدرالية تبنت نظامًا موحدًا لتقييم وضع وسلامة المصارف المحلية يقوم على تقييم ست جوانب أساسية لعمليات المصرف متمثلة في عناصر نموذج CAMEL، وتعد الإدارة والإشراف الإداري واحدة من تلك الأبعاد الهامة.

في هذا الصدد يعد أداء المصرف المتمثل بإدارة مختلف عملياته الأساسية الخاصة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وتحقيق الإيرادات والربحية وإدارة السيولة والتمويل وغيرها نتيجة حتمية للقرارات المتخذة من قبل الإدارة، وبناءً عليه تعتبر النتائج المتعلقة بهذه العمليات (بالعناصر الأربعة الأخرى للنموذج) محددات رئيسية لتقييم الإدارة التي يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق التوافق والملاءمة بين العناصر الرئيسية التي يقوم عليها أداء المصرف، ومما تجدر الإشارة إليه أنه وعلى الرغم من اعتبار الوضع الكلي للمصرف في الوقت الراهن مؤشرًا على فعالية الإدارة في الماضي إلا أنه لا يجب أن تُعتمد هذه الفعالية كعامل وحيد في تقييم الإدارة إلا في حالات خاصة عندما تكون الإدارة جديدة أو عندما يتأثر وضع المصرف بالعوامل الخارجية في اتخاذه للقرارات الداخلية. (**Management,2005,p.16-17**)

ويمكن القول بأن تقييم الإدارة قائم على الاعتبارات التالية: (**Management,2005,p.16-17**)

- وجود سجل لأداء الإدارة في الماضي يمكن الاسترشاد به من قبل المصرف.
- مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية في الماضي.
- قدرة الإدارة على تطوير وتنفيذ الخطط الملائمة لتحليل المشكلات التي تعترضها.
- الاعتراف بخسائر القروض ونقاط الضعف الأخرى بطريقة ملائمة.

يعكس تقييم عنصر الإدارة قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا، كل حسب اختصاصه، على تحديد وقياس وضبط المخاطر المتعلقة بأنشطة المؤسسة المالية والرقابة عليها وضمان أمان وسلامة وفعالية عملياتها مع الالتزام بالقوانين والأنظمة السارية كما يعكس أيضًا وبالدرجة الأولى الكفاءة في إدارة كافة

جوانب العمليات المصرفية بما فيها نشاطات الخدمات المالية الأخرى التي يعنى بها المصرف، ونظرًا للأهمية القيادية التي يتمتع بها مجلس الإدارة بشكل عام يُفترض ألا يكون منخرطًا بالأعمال اليومية للمصرف بل يجب أن يقدم الخطوط العريضة والإرشادات العامة لمستويات المخاطرة المقبولة والتأكد من وضع السياسات والإجراءات والأنظمة الملائمة، في حين تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير وتنفيذ هذه السياسات والإجراءات والأنظمة التي تترجم أهداف وغايات مجلس الإدارة إلى ممارسات صحيحة وسليمة.

وبالاستناد إلى أهداف وطبيعة وحجم أنشطة المصرف فإن ممارسات الإدارة قد تحتاج إلى التعامل مع بعض أو كل المخاطر المتمثلة في مخاطر التشغيل أو العمليات ومخاطر الائتمان والسوق والسيولة والسمعة والمخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر الالتزام وغيرها، ويمكن الاستدلال على الممارسات الإدارية السليمة من خلال الإشراف الفعال من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وكفاية السياسات والعمليات والضوابط إلى جانب وجود موظفين مؤهلين من ذوي الكفاءة والاختصاص مع الأخذ في الاعتبار حجم ودرجة تعقيد المصرف واستمرار النظام الملائم للتدقيق والحفاظ على بيئة الضبط الداخلي ومدى فعالية مراقبة إدارة المخاطر وأنظمة معلومات الإدارة. (**Management,2005,p.18**)

1. معايير تقييم صحة وسلامة الإدارة المصرفية :

يستند تقييم كفاءة وجدارة القائمين على الإدارة المصرفية إلى العوامل التالية التي تتضمن الجانبين الإداري والفني في التقييم:

(**الكراسنة، 2006، ص26-27 ؛ شاهين، 2005، ص 25-36 ؛ مصرف سورية المركزي، 2008، ص57-58 ؛ Sarker, p.7**)

1- مستوى رقابة ودعم مجلس الإدارة والإدارة العليا لكافة نشاطات المصرف.

2- وجود هيكل تنظيمي مُعتَمد لدى المصرف يبين بوضوح الصلاحيات وخطوط الاتصال.

3- الفصل ما بين الملكية والإدارة التنفيذية.

4- الحوكمة (Governance) المتمثلة بجودة أداء مجلس الإدارة لوظائفه من خلال مؤهلاته وكفاءته الإدارية وتنوع خبرته المهنية ومقدرته القيادية والفنية واستقلاله عن الإدارة التنفيذية وقدرته على اتخاذ القرارات بمرونة وفعالية.

5- تمتع أعضاء الإدارة العليا بالكفاءة والمقدرة الإدارية والفنية ومدى خبرتهم ومعرفتهم بالسوق المصرفي.

6- قدرة مجلس الإدارة والإدارة العليا كل حسب اختصاصه على التخطيط والتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ عن تغير ظروف العمل في السوق المصرفي أو عن البدء باستحداث نشاطات ومنتجات جديدة.

7- وجود دائرة لإدارة المخاطر لدى المصرف.

8- توقيت ودقة وفعالية معلومات الإدارة وأنظمة ضبط المخاطرة الملائمة لحجم المصرف ومستوى تعقيده ودرجة مخاطرته مع وجود نظام معلومات آلي لدى المصرف.

9- وجود استراتيجية واضحة لدى المصرف وتطوير الخطط وتنفيذ السياسات والإجراءات والالتزام بضوابط العمل.

10- قوة أنظمة التدقيق والضبط الداخلي وكفايتها لدعم وتطوير فعالية العمليات بما فيها عملية رفع التقارير الرقابية والمالية وحماية الأصول وضمان التقيد بالقوانين والأنظمة والسياسات الداخلية.

11- وجود لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة ومدى فاعليتها إضافة إلى وجود دائرة تدقيق فعالة مزودة بكادر وظيفي كافٍ مؤهل ومدرب مع تمتعها بالاستقلالية بحيث يجب أن ترفع تقاريرها إلى رئيس مجلس الإدارة مباشرة أو إلى لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عنها.

12- كفاءة واستقلالية التدقيق الخارجي.

13- وجود لجان مختلفة لدى المصرف كلجنة إدارة الأصول والخصوم ولجنة الاستثمار ولجان منح التسهيلات وغيرها ودورية اجتماعاتها والموضوعات التي يتم بحثها.

14- الالتزام بتشريعات وأنظمة المصرف المركزي السارية المفعول.

15- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة الرقابية.

16- الاستجابة لمعالجة ملاحظات المدققين والسلطات الرقابية (البنك المركزي) والتجاوب مع توصياتهم واقتراحاتهم.

17- مدى خضوع الإدارة ومجلس الإدارة للتأثير الخارجي ولتركز السلطة.

18- مدى الاتجاه نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف على البعد الذاتي من خلال تجنب التعامل الشخصي البعيد عن الحياد والموضوعية (Self-dealing).

19- مدى استعداد الإدارة لرعاية المصالح القانونية للمصرف وخدمة المجتمع.

20- التسهيلات للأطراف ذات العلاقة.

21- الأداء المالي الكلي للمصرف بالنظر إلى جودة الأصول وكفاية رأس المال والأرباح والسيولة إلى جانب حجم المخاطر المرافقة لها، وهذا يعني أن يعتمد تقييم الإدارة المصرفية على نتائج فحص كافة عناصر الأداء المصرفي التي يتم تفتيشها.

22- درجة التفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين .

23- عقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة منتظمة وانتظام حضور أعضائه فيها.

24- كفاءة الإدارة في الرقابة على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

25- وجود خطط واضحة للتعيين الوظيفي ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

26- وجود وصف وظيفي معتمد ومقر من مجلس الإدارة.

27- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرات والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي.

28- مدى معقولية سياسات الحوافز والمكافآت.

29- مدى توافر برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وضمان عملها بدرجة عالية من الجودة.

1) تصنيف الإدارة المصرفية :

(شاهين ،2005، ص25-26؛ Management,2005 , p.18)

أ- التصنيف الأول / قوي :

يشير التصنيف الأول للإدارة إلى أداء قوي من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة وإدارة قوية للمخاطر تتناسب مع حجم ومستوى تعقيد ودرجة المخاطر الكلية للمصرف، إذ يتم تحديد وقياس وضبط ومراقبة جميع المخاطر الأساسية بشكل ملائم وفعال، وبذلك يبرهن كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا على الكفاءة في التحديد الفوري والناجح للمخاطر والمشكلات القائمة والمحتملة .

وفي ضوء عوامل تقييم الإدارة المشار إليها أعلاه تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية:

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات.
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.
- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.
- دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.
- مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر.
- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية.
- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة للمساهمين معًا بصورة وثيقة.
- التعمق الإداري والتناوب (الإحلال) والتدريب المعقول.
- تجاوب الإدارة والهيئة العامة للمساهمين مع توصيات المصرف المركزي.

ب- **التصنيف الثاني / مرضي:**

يشير التصنيف الثاني إلى أداء مقبول لكل من الإدارة ومجلس الإدارة، إذ تتمتع الإدارة المصرفية بموجب هذا التصنيف بخصائص مشابهة لتلك الواردة في التصنيف (1) إلى جانب إجراءات كافية لإدارة المخاطر تتناسب مع حجم المصرف ومستوى تعقيده ودرجة مخاطرته كما تعتبر مراعية للأنظمة والقوانين بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى لتقييم الإدارة، إلا أنه وفقًا لهذا التصنيف توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية إضافة إلى بعض نقاط الضعف البسيطة المتعلقة بواحدة أو أكثر من المجالات المذكورة أعلاه ولكنها ليست ذات أثر ملموس يمكن أن يهدد سلامة المصرف وأمنه، حيث تقوم الإدارة المصنفة (2) بتحديد المشكلات والمخاطر الأساسية وقياسها ومراقبتها وضبطها بفعالية، ومع ذلك يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف المصرفية المرتبطة بأعمال المصرف.

ت- **التصنيف الثالث / أقل من المرضي:**

يشير التصنيف الثالث إلى حاجة أداء الإدارة ومجلس الإدارة لنوع من التطوير والتحسين وتكون إجراءات وأنظمة إدارة المخاطر أقل من المستوى المرضي مع الأخذ بالاعتبار طبيعة أنشطة المصرف، كما تكون قدرات وكفاءات الإدارة ومجلس الإدارة غير كافية ولا تتناسب مع حجم وطبيعة وظروف المصرف إلى جانب عدم كفاية إجراءات تحديد وقياس ومراقبة وضبط المشكلات والمخاطر الأساسية، وبالنسبة لعوامل تقييم الإدارة المذكورة أعلاه تُظهر الإدارة التي يتم تصنيفها (3) نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من هذه العوامل حيث تتصف عادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة الصعوبات الاقتصادية والأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ث- **التصنيف الرابع / ضعيف:**

يشير التصنيف الرابع إلى أداء ضعيف للإدارة ومجلس الإدارة وأنظمة غير ملائمة لإدارة المخاطر بحيث لا تتناسب مع طبيعة أنشطة المصرف، وفي ظل هذا التصنيف يكون مستوى المشكلات والتعرض للمخاطر متزايدًا إلى جانب عدم كفاية إجراءات تحديدها وقياسها ومراقبتها وضبطها مما يتطلب إجراءًا فوريًا من قبل القائمين على إدارة المصرف لحماية سلامته وقد يكون من الضروري تعزيز موقف الإدارة الحالية أو استبدالها فهي تظهر ضعفًا عامًا في عدد من العوامل المشار إليها أعلاه مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل المصرف المركزي خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي للمصرف لدرجة احتمال أن يواجه الإعسار.

ج- **التصنيف الخامس / ضعيف لدرجة خطيرة:**

يشير التصنيف الخامس إلى ضعف كبير في أداء الإدارة ومجلس الإدارة فهي غير فاعلة على الإطلاق وكذلك الأمر بالنسبة لإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر، إذ لا يُبدِ القائمون على الإدارة أي رغبة أو مقدرة على تصحيح الأوضاع أو تطبيق أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر ويتضح ذلك في عدم تحديد وقياس ومراقبة وضبط المشكلات والمخاطر الأساسية على نحوٍ ملائم وكافٍ مما يهدد قابلية استمرار المصرف في الوقت الراهن، لذا فهي تتطلب إجراء رقابيًا فوريًا لتلافي العيوب التي تظهرها في معظم العوامل المذكورة أعلاه كما يستوجب الأمر من المصرف المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الأصول و تدعيم مركز الإدارة أو التغيير الفوري لها.

2. قياس عنصر الإدارة (Management Factor Measurement):

تعد الإدارة أكثر عناصر نموذج تصنيف السمات صعوبة في القياس ويرتبط تقييمها بتقييم عناصره الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن قياس وتقييم الإدارة المصرفية من قبل المفتشين يركز بشكل خاص على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا لأن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن الوضع العام للمصرف وتقع على عاتقه المسؤولية تجاه المساهمين والمودعين والمجتمع.

تعتبر الإدارة السليمة مؤشرًا رئيسًا على سلامة أداء المصارف والمؤسسات المالية إلا أنها تعد معيارًا كيفيًا أكثر من كونها معيارًا كميًا مما يزيد التعقيدات والصعوبات في حسابه أثناء تقييم أداء هذه الجهات، لذلك تقوم بعض الدول بتطبيق نموذج CAEL المصغر عن نموذج CAMEL تفاديًا للوقوع في الأخطاء الناتجة عن العجز في قراءة وحساب تقدير لمعيار الإدارة السليمة.

ولتسهيل قياس هذا المعيار تم تضمين العديد من المفاهيم والعوامل في عملية حساب قيمة اسمية له يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها كمؤشر لتقييم عنصر الإدارة، حيث تتضمن هذه العوامل والمفاهيم استخدام مؤشرات كمية يتمثل بعضها في معدلات الإنفاق (Expenses Ratios) ونسبة الإيرادات لكل موظف (Earnings per Employee) والحجم الوسطي للقروض المقدمة (Average Loan size) وحساب كلفة كل وحدة مالية مقدمة كقروض (Cost per unit of money lent) وكلفة كل قرض ممنوح (Cost per Loan) (**Baral ,2005 , p.44**)، إضافة إلى نسبة عدد العملاء إلى إجمالي الموظفين وعدد العملاء إلى عدد موظفي القروض.

المبحث الخامس

تحليل الرِّبحية المصرفية في إطار نموذج تصنيف السِّمات

تمهيد

في إطار دراسة أهم مؤشرات تقييم الأداء المصرفي والرقابة عليه، يعتبر موضوع الربحية المصرفية من الموضوعات الهامة في مجال الرقابة والتفتيش على المصارف، وتنبع هذه الأهمية من علاقة الربحية بالأداء والمخاطرة، من هنا جاء هذا المبحث ليلقي الضوء على الجوانب الأساسية لهذا المؤشر.

يعد عنصر الربحية أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف، فمن المؤكد أن قدرة المصارف والمؤسسات المالية على تحقيق نسب أعلى من الأرباح يرفع من درجة تقييمها، إذ أن زيادة الأرباح تعكس مركزًا ماليًا متحسنًا أو مستقرًا كحد أدنى إلى جانب إسهامها في زيادة ثقة العملاء والمساهمين في الجهات التي تخضع للتقييم (المصارف والمؤسسات المالية).

ونظرًا للأهمية التي يشغلها موضوع الربحية المصرفية في مجال الرقابة وتقييم الأداء المالي للمصارف والمؤسسات المالية، كان لا بد من الخوض في هذا الموضوع للكشف عن أهمية الربحية كأحد عناصر نموذج تصنيف السّمات.

أولاً: مفهوم الربحية المصرفية وقياسها

1) تعريف الربحية ووظائفها:

تعد الربحية النتيجة النهائية للأداء التي توضح وتُظهر الآثار الصافية لسياسات المصرف وأنشطته واتجاهات نموه واستقراره خلال عام مالي محدد، (**حماد، 2005، ص494**)كما تمثل الهدف الأساسي الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه على اعتبار أن للأرباح وظائف اقتصادية وأنه من الضروري إحداث توازن بينها وبين السيولة نظرًا لوجود تعارض قائم بينهما.

ويمكن تعريف الربحية بشكل عام بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح . (**عبادة ، 2008، ص 178**)

في حين يُعرَّف الربح المصرفي بأنه الفائض من أموال المصرف الناجم عن طرح المصروفات من إيرادات عملياته وهو يتكون من عدة بنود أو مصادر: (**عبادة، 2008، ص 178**)

أ- ربح العمليات المالية وهو حاصل طرح الفائدة المدينة من الفائدة الدائنة.

ب- ربح الخدمات المصرفية المقدمة لقاء عمولات، ويتم حسابه عن طريق جمع العمولات التي يحصل عليها المصرف مقابل أدائه هذه الخدمات ويُطرح منها مصروفات العمليات الإدارية المتعلقة بأداء هذه الخدمات.

ت- ربح الاستثمار في الأوراق المالية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية وتجارة المعادن الثمينة والعملات الأجنبية، ويتم حسابه من خلال جمع الإيرادات التي تم الحصول عليها من هذه المصادر ثم طرح ما يتعلق بها من مصروفات.

وتفسيرًا للعلاقة بين الإيرادات والمصروفات في توليد الربحية المصرفية يمكن القول أن التغير في صافي الربح يرتبط بالتغير في الإيرادات والمصروفات، إذ ترتبط زيادة الإيرادات بزيادة نشاط المصرف في توظيف الأموال المتوفرة لديه من خلال زيادة استثماراته، كما يؤشر النقص في الإيرادات إلى زيادة حجم المصروفات أو تقليص المصرف لأنشطته في توظيف أمواله، لذا تهتم الإدارة العليا للمصرف بالتنسيق بين مصادر أمواله الداخلية والخارجية لرسم سياسة توظيف أموال تهدف إلى توجيه استثماراته للمجالات الأكثر ربحية بما يحقق أعلى عائد ممكن للملاءمة بين السيولة والربحية، من هنا لابد من معرفة سبب التغير في صافي الربح بالزيادة أو النقص والعوامل التي أدت لحدوثه. (**الفرا، 2010، ص 83**)

وبالنسبة للهدف الأساسي للأرباح سواء كانت جارية (قابلة للتوزيع) أو مُجمَّعة (محتجزة) (Cumulative) فهو يتمثل في امتصاص الخسائر وزيادة رأس المال وهي بذلك تعد الحماية الأولية

من المخاطر الناجمة عن مزاولة العمل المصرفي إذ تمثل خط الدفاع الأول في وجه استنزاف رأس المال الناجم عن هبوط قيمة الأصول. (**Earnings,2005,p.1**)

ونظرًا للأهمية التي يستأثر بها الربح المصرفي كونه يعد الهدف الأساسي لإنشاء أي مصرف فإن له وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها تتمثل في الآتي : (**سلطان، 2005، ص 466– 468**)

1- تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، حيث يتوجب على المصرف أن يحقق أرباحًا لا ليغطي كافة المخاطر فحسب، وإنما ليغطي المخاطر التي لم تتمكن الإدارة من التغلب عليها، وأصبحت بذلك خارجة عن إرادتها فلا يمكن تصور أن يكون الربح ضروريًا ليغطي ضعف الإدارة مثلاً وإنما يكون ضروريًا ليغطي المخاطر المترسبة بعد قيام الإدارة باتخاذ مختلف الاحتياطات اللازمة لكل نوع من أنواع المخاطر.

2- إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك عن طريق :

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة وهذا يشكل أحد وسائل التمويل الذاتي.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله إذا كان مسموحًا به قانونًا.
- إعطاء المساهم عائدًا مقبولاً على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

3- تقيس الأرباح الجهود التي بُذلت في سبيل تحقيقها، فبصفة عامة يمكن القول بأنه كلما زادت الأرباح كلما دل ذلك على فاعلية الجهود التي بذلتها الإدارة في سبيل تحقيقها، وهذا يقود إلى أن نجاح الإدارة المصرفية في تحقيق أرباح معقولة يزيد من ثقة كلاً من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الودائع وهو أمر بالغ الأهمية لاسيما في المصارف التجارية التي تعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لأموالها.

في هذا الإطار يمكن تبسيط الوظائف الاقتصادية للأرباح في النقاط الأساسية التالية :

- الربحية عنصر أساسي لاستمرارية المصرف ونموه وتعزيز أمواله الخاصة كما تمثل عنصر أمـــان للدائنين بشكل خاص وللقطاع المصرفي بشكل عام.
- تساعد الربحية في التأكد من كفاية العائد على الأصول المنتجة لها.
- تساعد الربحية في التأكد من كفاية العائد على الأموال الخاصة بالمصرف.
- تساعد الربحية في تحديد سياسة توزيع الأرباح لدى المصرف.
- تساعد الربحية في التأكد من مدى كفاءة إدارة المصرف في استثمار موارده المالية.

ولكي تقوم المصارف بوظيفتها على الوجه الأكمل يجب أن تحقق ربحًا لتغطية الوظائف الاقتصـــادية السالفة الذكر مع مراعاة اختلاف المفهومين الاقتصادي والإداري للربح عن المفهوم المحاسبي فالربح لا يقتصر على كونه نتيجة حسابية قائمة على طرح المصروفات من الإيرادات فحسب، وإنما يجـــب أن يُخطط له بشكل رقمي لا إنشائي. (**سلطان، 2005، ص 468**)

2) تحليل الربحية المصرفية (Earnings Analysis):

بدايةً وقبل تناول جانب تحليل الربحية تجدر الإشارة إلى مـــا يســـمى تحليـــل المســـتوى (Level Analysis) وتحليل الاتجاه (Trend Analysis) في القوائم المالية، إذ يُعرّف تحليل المســـتوى بأنـــه عملية فحص ودراسة القوائم المالية باستخدام الأرقام المطلقة والنسب في تاريخ محدد بهدف التوصـــل إلى مستوى الأداء في ذلك التاريخ ومن ثم مقارنته مع معايير الصناعة أو بيانات المصارف المماثلة، في حين يُعرَّف تحليل الاتجاه أو التحليل الاتجاهي بأنه عملية تقييم الاتجاه العام للنسب التشغيلية سواء كان مستقرًا أو متزايدًا أو متناقصًا لفترات زمنية مختلفة عادة ما تكون خمس سنوات بالاســـتعانة بتحليـــل المستوى لكل فترة.

وفيما يتعلق بتحليل الأرباح المصرفية فإنه يشمل تحليل كافة العمليات والأنشطة المصرفية الأساسية التي تعد جزءًا من العمل المصرفي الاعتيادي الذي يتصف بالاستمرار والديمومة بالإضافة إلى الأنشطة

والأعمال الاستثنائية التي لا يتكرر حدوثها وهي تلك الناجمة عن العمليات المصرفية غير التقليدية التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا في أداء أرباح المصرف مما يستوجب تضمين أثرها في الأداء الكلي لهذه الأرباح عندما يقوم المفتشون بتحليلها، وبذلك تكون هذه الأنشطة وأعمال أخرى تقوم بها الإدارة ولا تعتبرها جزءًا من العمليات المصرفية الاعتيادية مثالاً هامًا على العوامل التي تؤثر في الربحية إضافة إلى عوامل أخرى سيتم ذكرها لاحقًا.

ومن أجل بناء صورة حقيقية صادقة عن واقع الأداء المصرفي لابد من استبعاد الأعمال الاستثنائية من تحليل الأرباح حيث لا تعد جزءًا من النشاط الاعتيادي الذي يمارسه المصرف، وهذا يسمح للمفتش بتحليل ربحية العمليات الأساسية بدون الانحرافات التي تسببها الأعمال الاستثنائية مما يجعله أكثر قدرة على مقارنة الأداء الحالي للأرباح مع أدائها السابق للمصرف نفسه ومع معايير الصناعة عبر الزمن. (**Earnings,2005,p.1**)

هذا يعني أنه حينما يحقق المصرف دخلاً غير عادي، يجب على المفتش خصم هذا الدخل من إجمالي الإيرادات قبل تقييم أداء المصرف حتى تظهر الصورة الواقعية للأداء ويتم تقييمه وفق أسس سليمة. (**عبد الرحيم، 2008، ص227**)

وفي سبيل إجراء تحليل سليم للربحية يمكن للإدارة اتخاذ بعض الخطوات من خلال القيام بما يلي: (**Earnings,2005.p.7-8**)

- مقارنة الاتجاهات الحديثة للأرباح بنسبها إلى حقوق الملكية والأصول وغيرها من المقاييس الاسترشادية الشائعة الاستخدام في الصناعة المصرفية مع النتائج السابقة لأرباح المؤسسة المصرفية ونتائج مثيلاتها من المؤسسات.
- تقييم كفاية الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار حجم ومستوى تعقيد ودرجة مخاطرة أصول المؤسسة المصرفية وعملياتها.
- تقييم مصادر الأرباح ودرجة تقلبها ومدى ثباتها مع الأخذ في الحسبان أثر الإيرادات والنفقات الاستثنائية غير متكررة الحدوث (Recurring).

- اتخاذ الخطوات التي تضمن كفاية الأرباح وذلك لضمان كفاية رأس المال والاحتياطيات بعد الأخذ بعين الاعتبار جودة الأصول ومعدل النمو.
- إعداد التقارير الدورية للأرباح وتوفير المعلومات الكافية الملائمة لكل من الإدارة ومجلس الإدارة لتقييم أداء الربحية.

2-1) تحليل نوعية الأرباح بتطبيق المنهج النوعي في التحليل المالي :

بدايةً يمكن تعريف نوعية الأرباح المصرفية بأنها قدرة المصرف على الاستمرار في تحقيق أداء قوي للأرباح ومعرفة ما إذا كانت مستويات الأرباح الحالية ستبقى بالمستوى نفسه مستقبلاً أم لا وهو ما يعرف بالثبات، أي أن مفهوم النوعية يقترن بالاستمرارية والثبات في تحقيق الأرباح، فقد تأخذ إدارة المصرف على عاتقها منح قروض تحقق أعلى عائد ممكن لكنها ليست بالنوعية والجودة الكافية التي تضمن استمرار خدمة القرض أو سداد أصله من قبل العميل في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن جودة الأصول المصرفية ذات علاقة وثيقة بتحليل نوعية الأرباح حيث تقتضي جودة الأصول المتدنية كالقروض مثلاً زيادة في مخصص خسائرها لتحقيق كفايته والمستوى الملائم منه على شكل اقتطاع من الأرباح وبالتالي التأثير في إمكانية الاستمرار في تحقيق أرباح عالية الجودة مستقبلاً. (**Earnings,2005,p.6-7**)

وبتطبيق المنهج النوعي في التحليل المالي فإن تحليل نوعية الأرباح المصرفية يهدف إلى التحقق من أن الرقم الدفتري لصافي الربح الظاهر في قائمة الدخل يعطي صورة صادقة وعادلة عن النتيجة السنوية لأعمال المصرف وبأن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة بل يُتوقع لها الاستمرار لتمكن المصرف من تحقيق معدلات نمو معقولة على مدار الأعوام القادمة. (**مطر، 2003، ص414**)

حيث لم يعد مجرد ارتفاع الرقم الذي يظهر به صافي الربح في قائمة الدخل دليلاً يقنع المحلل المالي بأن أداء المصرف يسير في الطريق السليم، بل لا بد لتأكيد هذه القناعة من توفر عوامل أخرى تعطي لهذا الرقم المعنى والمدلول الصحيح، تتمثل هذه العوامل في البحث عن إجابات مقنعة لمجموعة من

التساؤلات يتوجب على المحلل المالي الوصول إليها من خلال دراسة انتقادية يقوم بها لسلسة متتالية من البيانات المالية التاريخية للمصرف، وكذلك البيانات المالية التاريخية لقطاع الصناعة المصرفية الذي يعمل فيه وتشمل هذه التساؤلات ما يلي: (**مطر، 2003، ص412**)

- هل تتوفر لأرباح المصرف سمة الاستمرارية (Continuity) أم أن ارتفاعها لهذا العام كان مؤقتًا أو طارئًا ؟
- هل يتسم الاتجاه العام (Trend) لصافي الربح الدفتري للمصرف بسمة الثبات (Stability) أم أنه يتقلب بالصعود أحيانًا والهبوط الفجائي في أحيان أخرى؟
- هل المبادئ والمفاهيم والأساليب المحاسبية التي وظفتها إدارة المصرف في قياس الربح تتماشى مع المبادئ و المعايير المحاسبية المتعارف عليها، أم أن فيها خروجًا واضحًا وكبيرًا عن تلك المبادئ والمعايير؟

ووفقًا للمنهج النوعي في تحليل الربحية المصرفية توصف أرباح المصرف بأنها عالية الجودة أو النوعية (High Quality) إذا ما اقتنع المحلل المالي بأن المبادئ والأساليب المتبعة في إثبات وقياس عناصر إيرادات المصرف ومصروفاته من النوع المتحفظ، بينما على العكس من ذلك توصف أرباح المصرف بالجودة أو النوعية المتدنية (Low Quality) إذا ما تبين للمحلل المالي بأن المبادئ والأساليب المتبعة في إثبات وقياس عناصر إيرادات المصرف ومصروفاته من النوع المتساهل أو المتراخي. (**مطر، 2003، ص414**)

وحيث أن المصدر الرئيسي للإيراد السنوي للمصرف هو العمولات والفوائد المقبوضة كما أن المصدر الرئيسي لمصروفاته السنوية هو العمولات والفوائد المدفوعة وكذلك المخصصات المكونة لمحفظة القروض، يتوجب على المحلل المالي أن يولي عناية خاصة ومركزة نحو دراسة الأرقام التي تظهر بها تلك البنود في قائمة الدخل وذلك للتحقق من مدى موضوعيتها ومن ثم تعديلها إذا استلزم الأمر باستخدام ما لديه من أدوات ومؤشرات يكون قد كونها من خلال خبرته السابقة في تحليل البيانات المالية

المنشورة سواء للمصرف نفسه أم البيانات المالية المنشورة على مستوى القطـــاع المصـــرفي. (**مطـــر، 2003، ص414**)

ومن هذه الأدوات والمؤشرات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (**مطر، 2003، ص415**)

1- نسبة الفوائد المقبوضة / جملة القروض.

2- نسبة العمولات المقبوضة / جملة الكفالات.

3- نسبة الفوائد المدفوعة / جملة الودائع.

4- نسبة مخصص الديون المشكوك فيها / جملة القروض.

5- نسبة مخصص الديون المشكوك فيها / جملة القروض المتعثرة.

بناءً على ما سبق يجب ألا يأخذ المحلل المالي الأرقام المستخلصة من البيانات المالية المنشورة لمصرف ما كما هي بل يتوجب عليه إخضاعها لدراسة انتقادية تكشف عما بينـــها مـــن علاقـــات ســـببية (Causal Relationships) قبل أن يستخلص منها المؤشرات والاتجاهات التي يسعى إليها المصرف، لذا ووفقًا لهذا المنهج عليه أن يأخذ عناصر الإيرادات كل على حدة ويدرسها في ضوء مجموعة المعايير أو المؤشرات المتوفرة لديه سواء عن المصرف نفسه أو عن المصارف المنافسة أو عن القطاع المصـــرفي جميعه كوحدة واحدة. (**مطر، 2003، ص 415-416**)

من هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالي في إطار استخدام المنهج النوعي في التحليل المالي :

❖ كيف يستخدم المحلل المالي المنهج النوعي في تحليل نوعية أرباح المصرف؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال بالتعرض لكل جانب من الجوانـــب الرئيســـة لإيـــرادات المصـــرف ومصروفاته على النحو التالي: (**مطر، 2003، ص 416-419**)

1- بالنسبة للعمولات والفوائد المقبوضة:

بشأن هذين البندين اللذين يشكلان المصدر الرئيسي لإيرادات المصرف يجب على المحلل المالي أن يقوم بدراستهما بالتركيز على عاملين أساسيين هما:

يتمثل **العامل الأول** في توقيت إثبات (Timing Of Recognition) هذين البندين في السجلات المحاسبية، بمعنى دراسة السياسات التي تنتهجها الإدارة في تخصيص العمولات والفوائد للفترات المحاسبية ومدى التزامها في ذلك بأساس الاستحقاق (Accrual Basis) ذلك لأن إثبات عمولات أو فوائد دائنة قبل استحقاقها أو على العكس من ذلك تأجيل إثباتها بعد استحقاقها إلى فترات لاحقة يترك آثارًا جوهرية على رقم صافي الربح الدفتري بإظهاره مضخمًا في الحالة الأولى ومنكمشًا في الحالة الثانية، ومع أن الاحتمالين واردان إلا أن الاحتمال الأول هو الأكثر ترجيحًا خاصة في المصارف ذات الأداء الضعيف، إذ تعمد تلك المصارف عن طريق إثبات عمولات وفوائد غير مكتسبة إلى تضخيم صوري لأرباحها السنوية في سياق ما يعرف بسياسة التحسين المصطنع لربحية المصرف (Window Dressing).

أما **العامل الثاني** الذي يجب أن ينتبه إليه المحلل المالي فهو بخصوص الفوائد المقبوضة أي الفوائد التي يتقاضاها المصرف على محفظة القروض، فبالنسبة لهذا البند عليه بالإضافة إلى التأكد من الالتزام بإثباتها وفقًا لأساس الاستحقاق أن يصل إلى قناعة معقولة بأن الرقم الدفتري الذي يظهر في قائمة الدخل يخلو من فوائد تم احتسابها على القروض المتعثرة ذلك لأن تصنيف هذه القروض على أنها متعثرة يعني بأن احتمالات تحصيل أصل القرض (Principal) تكاد تكون معدومة لذا من باب أولى اعتبار الفوائد المحتسبة عليها إيراد ميؤوس من تحققه، ومن هذا المنطلق على المحلل المالي أن يتفحص بند فوائدها إن وجدت، وكلما ارتفعت نسبة هذه الفوائد بالمقارنة مع جملة الفوائد المحتسبة للمحفظة اعتُبر ذلك دليلاً على تدني نوعية أرباح المصرف على أساس أن هذه الأرباح ستفتقد في هذه الحالة سمة الاستمرارية المطلوب توفرها فيها كي توصف بأنها ذات نوعية مرتفعة أو عالية.

وفقًا لما تقدم وبعد أن يقوم المحلل المالي باختبار السياسات والأسس التي يتبعها المصرف في إثبات العمولات والفوائد المقبوضة في إطار المنهج النوعي للتحليل يمكنه استكمال الجانب الكمي باستخدام ما لديه من أدوات ومؤشرات كمية.

2- بالنسبة للعمولات والفوائد المدفوعة:

بشأن هذين البندين اللذين يشكلان الجانب الرئيسي من مصروفات المصرف يتوجب على المحلل المالي أن يختبر الأسس والسياسات المتبعة في إثباتها محاسبيًا وهذا كما ذُكر سابقًا يشكل الجانب النوعي من التحليل فإذا ما كشف هذا الاختبار عن أن الإدارة ملتزمة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في هذا المجال ووفقًا لأساس الاستحقاق يمكن اعتبار ذلك علامة صحة، أما إذا ما ثبت له العكس يمكنه المضي قدمًا بتنفيذ الجانب الكمي من التحليل.

3- بالنسبة لمخصص الديون المشكوك فيها:

يلاقي هذا البند اهتمامًا متزايدًا من قبل المدققين والمحللين الماليين وذلك بسبب التزايد المضطرد في قيم القروض المتعثرة، لذا يجب على المحلل المالي في إطار الجانب النوعي من التحليل أن يدرس السياسة الائتمانية للمصرف في ضوء عاملين أساسيين:

أولهما: هل درجت الإدارة على تصنيف قروض المحفظة وفقًا لأسس ومعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تحققها (Realization Risks) ليتم بناء على هذا التصنيف فرز القروض الجيدة من القروض المتعثرة؟

وثانيهما: هل راعت الإدارة لدى تكوين مخصص الديون المشكوك فيها مخاطر التحقق المشار إليها أعلاه وكذلك النسب المتعارف عليها في الوسط المصرفي لتكوين هذا المخصص؟

بناءً على ما تقدم وفي ضوء الدراسة الانتقادية التي أجراها المحلل المالي على البنود الرئيسة للإيرادات والمصروفات يستوجب الأمر إجراء التعديلات اللازمة على الرقم الدفتري لصافي الربح الذي أظهرته قائمة الدخل كي يكون ملائمًا لأغراض التحليل المالي.

3) مؤشرات قياس الربحية :

يجد المعنيون والمهتمون بأداء المصارف في الدول التي لا تتمتع عمومًا بأسواق مالية منظمة ونشـــطة وذات سيولة عالية في نسب الربحية أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء المصـــرفي بحيـــث يستندون إلى هذه النسب مع غيرها من النسب المعمول بها في التحليل المالي للمصارف من أجل إقرار ما يرونه مناسبًا في تعاملهم مع المصرف المعني (**الربحية في المصارف،2001، ص51**)، ولكي يتم بنـــاء هـــذه النسب والاستفادة منها لا بد من إجراء تحليل للربحية المصرفية باستخدام الأدوات المختلفـــة اللازمـــة لذلك.

يبدأ تحليل الربحية بشكل عام بقيام المفتش بفحص العناصر التي يتكون منها مسار التحليل كل على حدة وذلك بعزل كل عنصر من عناصر قائمة الدخل للقيام بتحليل مستقل له، إذ تكشف قائمة الدخل باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بربحية المصرف عن مصادر إيراداته وكميتـــها وجودتهـــا وكذلك جودة محفظة قروضه وبؤرة تركز مصروفاته، ويشير هيكل قائمة الدخل أيضًا إلى توجه أعمال المصرف. (**Earnings,2005,p.1-2** ؛ حماد، **2005**، ص **477**)

بذلك يمكن القول بأن مسار تحليل الأرباح يرتكز على عناصر قائمة الدخل التي يتم فحص كل منـــها على حدة والتي تتمثل أساسًا في صافي دخل الفائدة والدخل من غير الفائدة والنفقات باستثناء نفقـــة الفائدة (المصروفات من غير الفوائد) ومخصص خسائر القروض وضرائب الدخل وغيرها، ويتم فحص النسب المبنية على هذه العناصر لتحديد رؤية واضحة وصادقة عن أداء كل عنصر.

يعتمد مستوى تطور مسار تحليل الأرباح على مجموعة من العوامل أهمها اتجاه النسب والتغيرات في النتائج مقارنة بنتائج الفحص السابق ودرجة المخاطرة لدى المصرف، وبما أن الـــتغيرات الأساســـية في هيكل الميزانية تسبب تغيرات في النسب سواء في البسط أو المقام المأخوذين من الميزانيـــة (كمتوســـط الأصول أو متوسط الأصول المربحة) فإن على المفتشين إدراك أن هذه التغيرات قد تؤثر في أداء الربحيـــة بشكل ملموس. (**Earnings,2005,p.1-2**)

مما سبق يتبين أن مصدر البيانات المستخدمة في تحليل الربحية والنسب التشغيلية يتمثل في الآتي:

1. قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) عن الفترة.

2. المركز المالي في نهاية الفترة.

وبغرض القياس الكمي للربحية وحساب بعض مؤشراتها يتم الانطلاق من عدد من العناصر المأخوذة من قائمة الدخل الخاصة بالمصرف التي سبق الإشارة إلى بعضها والتي يمكن إدراجها على الشكل التـــالي : (**الشعار، 2005، ص 271-272**)

1- إجمالي دخل الفائدة (Gross Interest Income).

2- إجمالي مصاريف الفوائد (Gross Interest Expenses).

3- صافي دخل الفوائد (Net Interest Income).

4- الدخل من غير الفوائد (Noninterest Income).

5- مخصص خسائر القروض (Loan Loss Provision).

6- المصاريف من غير الفوائد (Noninterest Expenses).

7- الأرباح أو الخسائر الرأسمالية (Securities Gains Or Losses).

8- الدخل قبل الضريبة (Income Before Tax).

9- الضرائب (Taxes).

10- الدخل الصافي (Net Income).

11- التوزيعات النقدية للأرباح (Cash Dividends).

12- الأرباح المحتجزة (Retained Earnings).

وعلى اعتبار أن هذه العناصر تمثل مقاييس مطلقة للإيرادات والمصروفات لذا يمكن استخدامها في بنـــاء نسب تخضع للمراقبة عبر فترة زمنية معينة لرصد اتجاهاتها، إذ يكشف تحليل التغيرات الحاصلة فيها بمرور الوقت التغيرات الحاصلة في سياسات واستراتيجيات المصرف وفي بيئة أعماله.

ثانيًا: تقييم الربحية المصرفية وفق نموذج تصنيف السمات

يمكن بدايةً وفي سياق الحديث عن تقييم أداء الربحية التعرض لمجموعة من العوامل الرئيسة التي تـــؤثر في الأرباح مما يساعد إلى حد كبير في الحكم على أدائها ويمكن دراسة هذه العوامل على الشكل التالي:

1. الإدارة المصرفية:

يتأثر مستوى الربحية مباشرة بمستوى كفاءة الإدارة ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي المعتمد من قبل المصرف، فالاستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل إدارة جيدة مع وجود نظام فعال ودقيق لإدارة المخاطر يساند هذه الإدارة في رفع مستوى ربحيتها، ومما لاشك فيه أن جميع أنواع المخـــاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحية المصرف ولعل الإفصاح الدقيق والكـــافي عـــن مؤشرات الربحية ومدى تأثير المخاطر المعنية عليها هو أكبر دليل أيضًا على شفافية الإدارة ونظرتهـــا المستقبلية. (**الربحية في المصارف، 2001، ص 49**)

2. الأوضاع الاقتصادية والظروف العامة المحيطة بالمصرف:

يجب أن يأخذ المفتشون بعين الاعتبار الظروف القومية والإقليمية الراهنة والأوضاع الاقتصادية المحلية المحيطة بالمصرف عند تقييم الربحية المصرفية كما يجب أن تتكيف المصارف مع ظـــروف الوســـط المصرفي الذي تعمل فيه لتبقى قادرة على الاستمرار في عملها عبر الوقت، ويمكن أن تتشكل المعرفة بالعوامل والظروف السابقة بمتابعة وإعادة النظر في كل ما يتعلق بها. (**Earnings,2005,p.1**)

3. التغيرات في معدلات الفائدة (Interest Rates Changes):

حيث أن حدوث أي تغير في مستوى معدلات الفائدة من شأنه أن يسبب تغيرات في النسبة المئوية للربح الإجمالي وهذا ما يُبرز تأثير السياسة النقدية على النظام المصرفي من خلال التأثير الذي تحدثه معدلات الفائدة الرسمية في ربحية مصرف ما. (حماد، 2005، ص 495)

4. ظروف المنافسة في القطاع المصرفي (Competition Conditions):

نظرًا لكون المصارف تتأثر بارتفاع مستوى المنافسة في القطاع المصرفي يقوم العديد من المصارف بإجراء استثمارات كبيرة في الأصول ذات الصلة ببنيتها الأساسية خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات كجزء من إستراتيجيتها التنافسية و ينجم عن هذا النوع من الاستثمارات زيادة التكلفة غير المباشرة مما يؤثر سلبًا في ربحية المصرف. (حماد، 2005، ص 495)

5. ضرائب الدخل (Income Taxes):

تعد الضرائب عاملاً مهمًا في التأثير على ربحية المصرف وأعماله وسياساته، لذا يقوم المصرف بالاستفادة من أي ثغرات في قوانين الضرائب ويعدّل قرارات أعماله وسياساته تبعًا لذلك لتقليل الضرائب الواجبة السداد إلى الحد الأدنى، فعلى سبيل المثال يمكن أن تقلل الضرائب على دخل الفائدة من جاذبية الودائع فتضر بالربحية المتوقع تحقيقها، ومن الجوانب الرئيسة الواجب أخذها في الاعتبار عند تقييم بيئة الأعمال وإمكانية تحقيق الأرباح لدى مصرف ما هي ما إذا كانت السلطات المالية تفرض ضرائب على المكاسب غير المحققة ودخل الفائدة وكيفية فرض هذه الضرائب وما إذا كانت تسمح بمخصصات قبل الضرائب أم لا. (حماد، 2005، ص 478-479)

6. توزيعات الأرباح (Dividends):

يتم تقييم الأرباح أيضًا بالاستناد إلى قدرتها على تدعيم رأس المال وزيادته ويمكن دراسة هذه الناحية بتسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين كل من رأس المال والأرباح وتوزيعاتها، فعندما يكون نمو أعمال المصرف منخفضًا والأرباح مرتفعة ورأس المال قويًا مقارنة بالأصول تكون نسبة توزيع

الأرباح المرتفعة نسبيًا ملائمة في هذه الحالة وعلى العكس من ذلك عندما يكون النمـــو متســـارعًا والأرباح منخفضة ورأس المال ضعيفًا تقف النسبة المرتفعة لتوزيع الأرباح عائقًا في طريق الحفـــاظ على رأس المال اللازم وفي هذه الحالة تكون النسبة المنخفضة لتوزيع الأرباح مطلوبة مما يســـاعد في تدعيم رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة بدلاً من توزيعها. (**Earnings,2005,p.5**)

7. العمليات المصرفية غير التقليدية (Extraordinary Items):

وهي عمليات يقوم بها المصرف نتيجة أحداث استثنائية غير متكررة تطرأ على عمله وليس لها علاقة بأنشـــطته العاديـــة أو النمطيـــة ولا يتوقـــع تكرارهـــا دائمًـــا في المســـتقبل القريـــب. (**Earnings,2005,p.6**)

والحقيقة أن نظرة عامة على هيكل أرباح الصناعة المصرفية في الدول الأكثر تقدمًا تكشف عـــن أن الأعمال المصرفية التقليدية مربحة بدرجة هامشية فقط وأن الدخل الناشئ من مصادر أخرى أصـــبح مساهمًا فعالاً في نتائج الأعمال النهائية، ومن الأمثلة على هذه المصادر الدخل من العمليات التجارية والاستثمارات والدخل من الأتعاب والرسوم وغيرها من تلك المصادر التي تشكل إيراداتهـــا نســـبة مئوية مرتفعة بصورة متزايدة من الإيرادات في المصارف الحديثة، ويعني هذا الاتجاه ضمنًا تقلبًا أعلى للإيرادات والربحية كما يعني أيضًا شكل مخاطرة مختلف عن ذلك الخاص بالمصرف التقليدي. (**حماد، 2005، ص 478-479**)

8. الجوانب المحاسبية (Accounting Aspects):

قد يصبح تحليل الربحية معقدًا أكثر عند تبني معايير محاسبية جديدة أو عنـــد حـــدوث تغـــيرات في المنهجيات المحاسبية المتبعة، لذا يجب أن يكون المفتشون الذي يقومون بتحليل الربحية بهدف تقيـــيم أداء المصرف على وعي تام بالتغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية المتبعة التي تؤثر بشكل أساسي في النسب المالية المحسوبة من القوائم المالية المنشورة المعدة وفقًا لهذه المعايير.

(**Earnings,2005,p.6**)

9. المتطلبات الرأسمالية والسياسة النقدية:

قد يكون الدافع والمحرك للتغيرات في هيكل أرباح المصارف ومدى استقرارها في بعض الأحيان هو ما تفرضه السياسة النقدية من تدابير وإجراءات كالاحتياطيات الإلزامية التي تخضع لها المصارف والتي تُقتطَع من ودائعها فتقلل من فرصة تحقيق الأرباح كنتيجة لاستثمار هذه الودائع إلى جانب المتطلبات الدنيا لرأس المال التي قد تدفع المصارف إلى تغيير مزيج أعمالها لمصلحة الأنشطة والأصول ذات المخاطرة الأقل كالأصول الثابتة التي تتطلب حدًا أدنى من رأس المال وهو اتجاه يؤثر سلبًا في الربحية فيحقق عوائد منخفضة ويضر بالأرباح لذا ينبغي أن تتفادى السلطات الرقابية قدر المستطاع القواعد الرقابية التي قد تضر بالربحية. (**حماد، 2005، ص 478**)

1) معايير تقييم الربحية المصرفية :

في ظل النظام الموحد لتصنيف المؤسسات المالية يجب أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار عند تقيـــيم كفاية أداء ربحية المؤسسة المالية أو المصرفية مع الإشارة إلى أنه سبق التطرق لبعض منها سابقًا:

(**شاهين ،2005، ص26-27 ؛ مصرف سورية المركزي ، 2008 ، ص 58؛ Earnings ,2005,p.8**)

1. مدى ثبات ربحية المصرف واستمراريتها (نوعية الأرباح).
2. اتجاهات ربحية المصرف خلال السنوات السابقة والتطورات التي حصلت عليها.
3. مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة.
4. نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
5. حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
6. فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات .
7. كفاية أنظمة معلومات الإدارة بشكل عام.

8. مدى كفاية حجم مخصصات واحتياطيات خسائر القروض وقدرة إيرادات المصرف على تغطية أي نقص فيها.

9. تعرض الإيرادات لمخاطرة السوق المتمثلة بمخاطرة سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي ومخاطر التسعير.

10. مدى الاعتماد على مصادر الدخل غير التقليدية (البنود الاستثنائية) وعمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية.

2) تصنيف الربحية المصرفية : (شاهين ،2005، ص26-27؛ Earnings,2005,p.8-9)

- **التصنيف الأول (Rating-1) :**

تعد الربحية المصنفة في الفئة الأولى قوية وأكثر من كافية (كافية بشكل كبير) لدعم العمليات المصرفية والاحتفاظ بالمستويات الكافية من رأس المال والمخصصات ودفع توزيعات معقولة من الأرباح للمساهمين بعد الأخذ في الاعتبار جودة الأصول والنمو والعوامل الأخرى التي تؤثر في نوعية وكمية واتجاه الأرباح، وبشكل عام فإن الأرباح التي تحققها المصارف في هذه الفئة أفضل وأعلى من متوسطات الأرباح في المصارف المماثلة.

في ضوء عوامل التقييم المشار إليها سابقًا وإضافة إلى ما ذُكر أعلاه يتصف المصرف الذي تُصنف أرباحه (1) بالمؤشرات التالية: (شاهين ، 2005، ص26)

1. سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.

2. الاتجاه الإيجابي لفئات الدخل والنفقات الرئيسة.

3. الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

4. نسبة الربحية عادة 1 %.

- **التصنيف الثاني (Rating-2) :**

تكون الربحية المصنفة في الفئة الثانية مرضية وكافية لدعم العمليات المصرفية والاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال والمخصصات ودفع حصص معقولة من توزيعات الأرباح بعد الأخذ بعين الاعتبار جودة الأصول والنمو وعوامل أخرى تؤثر في نوعية وكمية واتجاه الأرباح، إلا أن المصرف الذي تصنف أرباحه في هذه الفئة يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة على التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية ودراسة نقاط الضعف التي تعاني منها دون أن يستلزم ذلك وجود رقابة تنظيمية، وتكون نسبة الربحية في هذه الفئة 1% أو قريبة منها (بين 0.75% و 1%).

ويمكن القول بأن الأرباح التي تكون ثابتة نسبيًا أو تعاني من انخفاض بسيط يمكن أن تُمنح تصنيف رقم 2 بشرط أن يكون مستوى ربحية المصرف كافيًا في ضوء عوامل التقييم المشار إليها أعلاه.

- **التصنيف الثالث (Rating-3) :**

يُظهر المصرف الذي تُصنف أرباحه (3) نقاط ضعف رئيسة في واحدة أو أكثر من عوامل التقييم المذكورة أعلاه، لذا تحتاج ربحية هذا المصرف للتحسين فقد لا تكون كافية لدعم العمليات المصرفية وتحقيق نمو في مستويات رأس المال والمخصصات مقارنة بالوضع الكلي للمؤسسة المصرفية ونسبة النمو لديها وعوامل أخرى تؤثر في نوعية وكمية واتجاه الأرباح، وتتراوح نسبة الربحية في هذه الفئة ما بين (0.5% و 0.75 %) الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

- **التصنيف الرابع (Rating-4) :**

يشير هذا التصنيف إلى ربحية ضعيفة وغير كافية لدعم العمليات المصرفية والاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال والمخصصات، وتتصف المصارف في هذه الفئة بالتقلبات غير المنتظمة في صافي الدخل وهامش الفائدة الصافي مما يؤدي إلى تطور اتجاهات سلبية واضحة في الأرباح كأن تكون قليلة جدًا أو

غير ثابتة مع تحقيق خسائر دورية مقارنة بالسنوات السابقة مما يتطلب ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع خسائر رأس المال باتخاذ الإدارة إجراءات فورية لتحسين الدخل والرقابة على النفقات كما يتطلب من المصرف المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، فبدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون نسبة الربحية في المصارف المصنفة في هذه الفئة بين 0.25 % و 0.50 % .

- **التصنيف الخامس (Rating–5) :**

يشير هذا التصنيف إلى أرباح ضعيفة لدرجة خطيرة (في وضع حرج للغاية)، وتعاني المؤسسة المصرفية التي تصنف ربحيتها في هذه الفئة من خسائر تشكل تهديدًا واضحًا لقابلية استمرارها في العمل المصرفي مستقبلاً بسبب تآكل رأس المال مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، فبدون اتخاذ أي إجراء فوري قد تتسبب الخسائر بإعسار وشيك، وتبلغ نسبة الربحية لدى المصارف المصنفة في هذه الفئة أقل من (0.25 %) أو أنها لا تحقق أي ربحية لكونها بدأت بالدخول في الخسائر.

المبحث السادس

استخدام نموذج تصنيف السِّمات في تقييم السّيولة المصرفية

تمهيد

يستأثر موضوع السيولة المصرفية باهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات رقابة سلامة العمل المصرفي والسهر على حقوق المودعين.

وتنبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة الاستعداد الدائم من قبل المصارف لاحتمال قيام بعض المودعين لديها بسحب ودائعهم في أي وقت، الأمر الذي يستدعي أن تستجيب المصارف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلبًا على أوجه نشاطاتها وعلى الأهداف المتوخاة منها، وبذلك يمكن اعتبار السيولة المصرفية عنصر حماية وأمان للمصرف فهي تمثل أمان للودائع وحماية لقيمة الأموال غير السائلة التي يمكن أن ينجم عن التصفية الاضطرارية لها خسارة للمصرف.

بالتالي يعتبر تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وبالتوقيت اللازم من أكثر المهمات أهمية بالنسبة لإدارة المصرف، إذ يعتبر المصرف سائلاً إذا كانت لديه حاليًا القدرة على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة وبالتوقيت الدقيق الذي يحتاج فيه إلى السيولة وهذا يعني أن المصرف إما أن تكون لديه الأموال السائلة في الوقت الحاضر أو أن يكون قادرًا على الحصول عليها عند الحاجة بالسرعة المطلوبة وذلك من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض أصوله. (**الشماع، 2006، ص531**)

فالافتقار إلى السيولة الكافية يعتبر أحد المؤشرات الأساسية على تدهور الوضع المالي للمصرف، حيث يواجه المصرف المتدهور ماليًا فقدان الودائع الذي يستنزف النقدية لديه ويجبره على تصفية بعض أصوله الأكثر سيولة كما ستتردد المصارف الأخرى بشكل كبير في إقراض هذا المصرف بدون أخذ الضمانات الكافية وبأسعار فائدة مرتفعة مما يؤدي إلى تناقص متواصل في إيراداته يهدد وجوده أو يعرضه للفشل. (**الشماع، 2006، ص531**)

بذلك يمكن التأكيد على أهمية السيولة أو القدرة على تمويل الزيادات في الأصول ومقابلة الالتزامات عند استحقاقها لاستمرارية صلاحية أي مؤسسة مصرفية، إذ تعد الإدارة السليمة للسيولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارات المصارف للحد من احتمالات حدوث مشاكل خطيرة. (**حشاد1، 2004، ص137**)

كذلك فإن أهمية السيولة تتعدى المصرف الفردي نظرًا إلى أن العجز في سيولة مؤسسة مصرفية واحدة قد ينتج عنه آثار خطيرة على النظام ككل، لهذا السبب فإن تحليل السيولة يتطلب قيام إدارة المصرف بقياس مركزها بصفة منتظمة وفحص نمط تطور احتياجات التمويل لديها في ظل مختلف السيناريوهات بما في ذلك الظروف الصعبة. (**حشاد1، 2004، ص137**)

بدايةً لابد من التطرق لمفهوم السيولة المصرفية التي تعتبر المحور الرئيسي لهذا المبحث على اعتبار أنها تشكل عاملاً هامًا من عوامل تقييم الأداء المالي للمصرف ومن ثم الانتقال إلى أهم النقاط الأساسية فيها.

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية ، تعريفها ، أهدافها

يمكن النظر إلى السيولة من عدة زوايا وتعريفها على النحو التالي:

تعني السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل عرض النقد (M_2) الذي يتكون من النقد والودائع تحت الطلب (M_1) إضافة إلى الودائع المربوطة (الودائع لأجل)، وطبقًا لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من المفهوم الشامل للسيولة. (**عقل، 1992، ص1**)

ويشير المعنى العام للسيولة إلى مدى توفر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير. (**سلطان، 2005، ص141**)

أما السيولة المصرفية فيمكن تعريفها بأنها احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء.(**سلطان، 2005، ص 142**)

يُلاحَظ من هذا التعريف تركيز مفهوم السيولة المصرفية على جانب الأصول إلا أن سيولة المصرف تتبلور بشكل آخر وغير مباشر في جانب الخصوم من حيث الضغوط التي تفرضها الخصوم قصيرة الأجل على مكونات محفظة الأصول لكي تكون أكثر سيولة بما يتواءم مع قصر أجال الخصوم، ونظرًا إلى أن أهم خصوم المصرف هي الودائع فإنه كلما قصر أجلها (أي ازدادت نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع) كلما تدهورت سيولة المصرف (أي ازدادت الضغوط على الأصول). (**الشماع ، 1993، ص 88**)

في ضوء الحديث عن مفهوم السيولة المصرفية لابد من التفريق بين السيولة على مستوى المصرف الفردي والسيولة على مستوى الجهاز المصرفي، إذ تُعرَّف السيولة في الحالة الأولى بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ممثلة بصورة أساسية في تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان ممثلة بالقروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، أي أن السيولة على مستوى المصرف الفردي تؤثر فقط في سيولة المصرف الذي سُحبت منه الودائع، أما السيولة على مستوى الجهاز المصرفي فهي قدرة هذا الجهاز بمجموعه على تلبية طلبات الائتمان جميعها في أي وقت. (**اللوزي وآخرون ،1997، ص 101**)

وفي هذا الإطار يُنظر إلى السيولة من خلال المفهومين الآتيين: (**عقل، 1986، ص1**)

1- المفهوم الكمي (Stock Concept):

ينظر هذا المفهوم للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستنادًا إليه تُقوَّم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.

ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه لاعتماده في تقويم السيولة على كمية الأصول القابلة للتحويل إلى نقد فقط، كما يؤخذ عليه إخفاقه في الأخذ بعين الاعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها.

2- مفهوم التدفق (Flow Concept):

وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الأصول القابلة للتحويل السريع إلى نقد مضافًا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف سواء على شكل فوائد أو أقساط قروض.

ونظرًا للأهمية التي يشغلها موضوع السيولة في المصارف على اعتبار أنها الأساس الفعال للعمل المصرفي القائم بالدرجة الأولى على دور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، بمعنى أن جوهر العمل المصرفي يقوم على إدارة السيولة بشكل أو بآخر، ترى الباحثة من الأهمية بمكان الإشارة إلى أهداف السيولة المصرفية كما يلي : (**عقل، 1992، ص2**)

1. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
2. تعد مؤشرًا إيجابيًا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
3. تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
4. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد يجلبه من سلبيات.
5. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
6. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي وسلبيات ذلك.

ثانيًا: دراسة طبيعة مشكلة السيولة

تتلخص مشكلة إدارة السيولة في المصرف بعاملين مهمين هما: (**Rose & Hudgins , 2005 , p.350**)

1. نادرًا ما تتعادل الطلبات على سيولة المصرف مع عروض السيولة في نقطة زمنية محددة أي أن على المصرف أن يعالج باستمرار إما العجز في السيولة أو الفائض فيها.
2. هناك مبادلة بين سيولة المصرف وربحيته، فكلما جُهِزت الموارد لمواجهة الطلبات المستقبلية على السيولة من خلال تخصيص المبالغ على شكل سائل كلما انخفضت الربحية المتوقعة للمصرف على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعلى ذلك فإن تدبير السيولة المناسبة مشكلة مستمرة

تواجهها إدارة المصرف ولها انعكاسات مهمة على مستويات ربحيته حيث لا يمكن أن تكون قرارات تحقيق ربحية المصرف بمعزل عن قرارات تأمين سيولته وعن تقديم الخدمات الأخرى من قبل إدارته.

لعل الخطوة التالية التي تُعطى أولوية هامة في دراسة موضوع السيولة بعد الحديث عن جوهر مشكلتها تتمثل في تقديم شرح وافٍ للنقطتين السابقتين من خلال التعرض لجانبي الطلب على السيولة المصرفية وعرضها والعلاقة بين ربحية المصرف وسيولته على اعتبار أنهما يشكلان عنصران أساسيان من العناصر المؤلفة للنموذج المدروس.

1)الطلب على السيولة المصرفية وعرضها:

يرتكز موضوع السيولة المصرفية بشكل أساسي على مشكلة تحقيق التوازن بين مصادر أموال المصرف واستخداماتها ويمكن النظر إلى هذه المشكلة في إطار العرض والطلب، حيث يتجسد موضوع إدارة السيولة في كيفية إيجاد التوازن أو التوفيق بين احتياجات المصرف للسيولة ممثلة في الطلبات على الأموال السائلة والمصادر التي يمكنه الاعتماد عليها عندما تنشأ الحاجة إلى الأموال ممثلة في عرض الأموال السائلة، وبالتالي لا بد من إلقاء الضوء على الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة داخل المصرف والمصادر التي يمكنه الاعتماد عليها للحصول على السيولة عندما تنشأ الحاجة إليها.

وفي هذا الإطار يمكن عرض الجدول التالي رقم (7) لبيان مصادر السيولة والطلب عليها داخل المصرف. (**Rose et al., 2005, p.348**)

الجدول رقم (7)

عرض السيولة المصرفية والطلب عليها داخل المصرف

تتولد عروض الأموال السائلة من :	تنشأ الطلبات على الأموال السائلة من :
ورود الودائع من العملاء سواء من الحسابات المفتوحة حديثًا أو من الإضافات للودائع في الحسابات الحالية.	قيام العملاء بسحب ودائعهم.
إيرادات بيع الخدمات غير الإيداعية.	طلبات الاقتراض من العملاء (على شكل قروض جديدة أو تجديدات لقروض على وشك الاستحقاق).
تسديدات قروض العملاء.	تسديدات الالتزامات الناشئة عن الاقتراض المصرفي السابق من الغير كالقروض التي حصل عليها المصرف من المصارف الأخرى أو من المصرف المركزي.
بيع أصول المصرف.	المصروفات وتسديدات الضرائب.
الاقتراض في السوق النقدي.	الأرباح الموزعة نقدًا إلى المساهمين أو المالكين.

ولتحديد المركز الصافي لسيولة المصرف تتقابل مصادر السيولة مع الطلبات عليها لإيجاد علاقة تسمح بالمقارنة بينهما والتوصل إلى طبيعة هذا المركز فيما إذا كان يعاني من عجز أو فائض، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالمعادلة التالية كما يلي : (**Rose et al. , 2005, p.349**)

المركز الصافي لسيولة المصرف =

عروض السيولة المتدفقة إلى داخل المصرف

= (الودائع المتدفقة للمصرف + إيرادات نقدية من الخدمات غير الإيداعية + تسديدات قروض العملاء + بيع أصول المصرف + الاقتراض في السوق النقدي)

- **الطلبات على السيولة المتدفقة إلى خارج المصرف**

= (سحب الودائع + طلبات القروض المقبولة + تسديدات اقتراض المصرف + المصروفات الأخرى وتسديدات الضرائب + تسديدات الأرباح الموزعة نقدًا للمساهمين)

وعندما يفوق مجموع الطلب على سيولة المصرف مجموع عرضها أي أن السيولة < صفر، فإن الإدارة يجب أن تستعد لمواجهة عجز السيولة وبالتالي عليها أن تقرر متى وأين تحصل على السيولة الإضافية للتخلص من هذا العجز، وبالعكس عندما يفوق مجموع عروض السيولة في المصرف الطلبات عليها أي أن السيولة >صفر، فإن الإدارة يجب أن تستعد لفائض السيولة وبالتالي لابد أن تقرر متى وأين تستثمر السيولة الفائضة حتى يحين الوقت المطلوب لتغطية الطلبات عليها. (**Rose et al., 2005, p.349**)

جدير بالذكر أنه من الطبيعي النظر إلى عامل الزمن كأساس جوهري في تحقيق التوازن بين الطلب على السيولة المصرفية وعرضها من خلال المواءمة بين آجال الاستخدامات المالية مع آجال مصادرها، لذا لا بد من التطرق لعلاقة السيولة المصرفية بعامل الزمن.

1-1) البعد الزمني للسيولة :

يلعب الزمن دورًا أساسيًا في إدارة السيولة والتوفيق بين مصادرها والطلبات عليها، بالتالي من المهم التأكيد على أن للسيولة بعدًا زمنيًا قصير وطويل الأجل يتطلب من المصارف أن تخطط بدقة لكيفية الحصول على المطلوب منها وحجمها ومصدرها وتوقيتها، فقد تكون احتياجات السيولة فورية أو لآجال طويلة، وفي الحالة الأولى لابد من اللجوء إلى مصادر السيولة التي يمكن تأمينها فورًا كالاقتراض من المصارف الأخرى بهدف مواجهة الضغوط قصيرة الأجل على السيولة، في حين تقوم المصارف بالاستفادة من مجموعة واسعة من المصادر البديلة للأموال قياسًا بالطلبات الفورية كبيع

الأصول السائلة وبذل الجهود المضافة لتعبئة الودائع والتفاوض على الاقتراض الأطول أجلاً من المصارف الأخرى وذلك في الحالة التي تكون فيها احتياجات السيولة لآجال طويلة. (**Rose et al. , 2005 , p.349-350**)

وبذلك يمكن القول بأن مشكلة السيولة تنشأ أساسًا مما تواجهه معظم المصارف من عدم التوازن بين تواريخ استحقاق أصولها من جهة وبين تواريخ استحقاق خصومها من جهة أخرى ونادرًا ما تكون التدفقات النقدية الواردة من الأصول متوازنة مع التدفقات الخارجة اللازمة لتغطية الخصوم.

يتبين من ذلك أن موضوع السيولة يرتبط بمدى قدرة المصرف على التحكم في بنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية بالنسبة لعامل الزمن مع الأخذ بعين الاعتبار حجم أمواله الخاصة، ويتمثل العنصر الأساسي في هذا الموضوع بطريقة إدارة المصرف لموارده من حيث تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر الناتجة عن التمادي في طلب زيادة الأرباح من جهة، والحفاظ على سلامة الأصول ومتطلبات السيولة من جهة أخرى ويبقى عامل الزمن من المؤثرات الأساسية في تحديد الحاجة إلى السيولة المصرفية. (**السيولة، ص 27**)

2) العلاقة بين السيولة والربحية :

السيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في الوقت نفسه ومبدأ التلازم بينهما ناشئ عن أهمية كليهما لوجود أية مؤسسة واستمرارها، فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية بالمقابل فإن الربحية ضرورية للنمو واستمرار البقاء إذ أن تحقيق الخسارة سيؤدي إلى تآكل حقوق أصحاب المؤسسة وبالتالي تصفيتها. (**عقل، 1992، ص9**)

وبالنسبة للتعارض بين هذين العنصرين فناشئ عن أن تحقق المزيد من أحدهما لا بد أن يكون على حساب الآخر فالسيولة تتطلب الاقتراب من النقد وشبه النقد والربحية تتطلب الابتعاد الأكبر عنهما باعتبار أن دخل الاستثمار في الأصول الأقرب إلى النقد غالبًا ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الأصول الأخرى الأقل سيولة بحكم ما فيه من مخاطر.

إن مثل هذا التعارض موجود أيضًا في المصرف ويظهر بشكل أوضح بين مصالح المجموعتين اللتين قدمتا للمصرف مصادره التمويلية هما حملة الأسهم والمودعون، فالمساهمون يملكون المصرف ويتطلعون إلى ربحية عالية من استثماراتهم فيه، لذا فهم ميالون إلى قليل من التضحية في السيولة لتحسين الربحية، أما المودعون فقد قدموا للمصرف الجزء الأكبر من المصادر المالية التي يستخدمها وهم يتطلعون إلى الأمان وإمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دونما صعوبات لذا فهم ميالون إلى مزيد من السيولة وهذا يتطلب تضحية من المصرف ببعض الأرباح، وبسبب هذا التعارض كانت المهمة الصعبة الملقاة على عاتق إدارة المصرف والمتمثلة بالموازنة بين السيولة والربحية فبدون هذه الموازنة قد يفقد المصرف إحداهما وهو أمر يصعب التعايش معه. (**عقل، 1992، ص 9–10**)

مما تقدم يمكن استنتاج العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة، إذ أن توظيف أو استثمار أي قدر من الموارد المتاحة للمصرف يتم على حساب نقص سيولته وفي الوقت ذاته تضيف ذلك القدر من الاستثمار، وبالتالي فإن المبدأ العام لهذه العلاقة يؤكد أنه كلما انخفضت سيولة الأصل ارتفعت ربحيته والعكس صحيح فكلما ارتفعت سيولة الأصل انخفضت ربحيته، لذا تقع على مسؤولية الإدارة المصرفية الناجحة مهمة تحقيق التوافق بين الربحية التي يسعى إليها المصرف والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها. (**الشمري، 1999، ص 166– 167**)

من خلال العلاقة بين السيولة والربحية يمكن استنتاج علاقة واضحة وأساسية بين كفاية رأس المال والسيولة، إذ ترتبط ملاءة أو كفاية رأسمال المصرف بشكل مباشر وغير مباشر بسيولته لدرجة كبيرة ويظهر ذلك في المجالات التالية : (**الشماع، 1993، ص 88–89**)

1) يؤدي قيام المصرف بتصفية بعض الأصول (بيع جزء من الاحتياطيات الثانوية، عدم تجديد بعض القروض، بيع جزء من الاستثمارات) إلى تضحيته بجزء من الإيرادات التي كان من الممكن أن يحققها فيما لو بقيت الأموال موظفة في تلك الأصول وهذا الانخفاض في الإيرادات الإجمالية يؤدي إلى انخفاض في الأرباح الصافية خاصة أن جزءاً مهمًا من تكاليف المصرف من النوع الثابت (Fixed Costs) مما يترتب عليه عدم نمو حقوق المساهمين باحتجاز جزء من

الأرباح الصافية بنفس النسبة والحجم الذي كانت ستحققه فيما لو أنها استمرت في توظيف الأموال في الأصول المربحة و هذا يشير إلى أن ازدياد الطلب على السيولة يضعف الملاءة.

2) إن صياغة مكونات محفظة الأصول تأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمليات المصرف ونوعية عملائه وضوابط عمله، فإذا كانت الغالبية من ودائعه تحت الطلب وكان جزء كبير من ودائع التوفير متحركًا اضطر المصرف إلى استبقاء نسب أعلى من مجموع الودائع على شكل احتياطيات أولية وثانوية حتى القروض التي يمنحها ستكون من النوع الأقصر أجلاً كذلك الحال بالنسبة لمحفظة الاستثمارات وهذا يفقده مصادر مهمة للإيرادات ويؤدي إلى تخفيض أرباحه الصافية وبالتالي عدم زيادة حقوق المساهمين من خلال احتجاز الأرباح بالشكل الدوري المطلوب.

3) قد يحقق المصرف الخسائر العاملة بسبب مشكلات السيولة، فعندما يواجه انخفاضًا غير متوقع في الودائع فإنه يضطر إلى تصفية بعض أصوله بخسارة وقد يضطر للحصول على مصدر مؤقت لتمويله ولكن بكلفة عالية (إعادة الخصم لدى المصرف المركزي والسلف المباشرة منه ...) تفوق سعر الفائدة الذي أقرض به عملاءه وهذه الفجوة (Gap) في المردود تؤدي إلى الإضرار بالأرباح الصافية التي هي جزء من رأس المال وبالتالي إضعاف الملاءة.

4) قد لا يقوى رأسمال المصرف على مواجهة الخسائر المتواصلة أو المتكررة التي تسببها ضغوط السيولة، كتلك الخسائر التي تنجم عن اندفاع المصرف نحو التصفية المستمرة لأصوله بقيم تقل عن التكاليف الدفترية نتيجة اضطراره للوفاء بمتطلبات السيولة، مما يؤكد أهمية قياس قدرة وكفاية رأس المال لامتصاص هذه الخسائر.

يُلاحَظ مما سبق أن تأثير السيولة على رأس المال يحدث في نطاق تأثيرها على الأرباح مما يؤكد العلاقة المتبادلة بين عناصر تقييم الأداء المصرفي ممثلة بنموذج تصنيف السمات.

ثالثًا: قياس مركز سيولة المصرف (Bank Liquidity Measurement)

تأخذ مقاييس السيولة الطابع التقريبي بالرغم من طبيعتها الكمية التي قد توحي بدقة مطلقة لذا فإن استعمالها لن يؤدي إلى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف ما لم تتوافر معلومات نوعية عن مكوناتها، وبالرغم من هذا التحفظ لا يمكن تجاهل ما تقدمه مقاييس السيولة (في معظم الحالات) من مؤشرات مقبولة عن سياسة السيولة لدى المصرف المعني، وفي هذا السياق يمكن اعتبار أفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائمًا على أساس التدفق النقدي لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالاً ويسمي البعض الأسلوب المعتمد على القياس الكمي للسيولة بأسلوب مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators) الذي تستخدمه بعض المصارف في تقدير احتياجات السيولة بالاعتماد على الخبرات السابقة وعلى متوسطات الأداء المتحققة في الصناعة المصرفية (**عقل ،1992، ص 5؛ الشماع ، 2005، ص23**)

ومن الجدير بالذكر أن أولى المؤشرات المستخدمة لقياس مركز السيولة المصرفية من قبل جميع المصارف عمومًا هي نسبة السيولة التي يسميها البعض نسبة السيولة العامة، وهي تعد أكثر مؤشرات السيولة شيوعًا وتعتبر من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية للمصارف في كافة الدول تطبيقًا لمبدأ مواءمة آجال مصادر الأموال مع استعمالاتها، ويحتسب هذا المعيار بنسبة مجموع الأصول (الاستعمالات) السائلة إلى مجموع الخصوم (المصادر) متوجبة الأداء. (**السيولة، ص27-28**)

أي أن نسبة السيولة تأخذ الصيغة الآتية :

نسبة السيولة = الأصول السائلة / الخصوم متوجبة الأداء.

وبهذا الخصوص حدد مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم (73/م ن/ب4) تاريخ 2004/9/19 نسبة للسيولة بكافة العملات (الليرة السورية والعملات الأجنبية) لا تقل عن 20% يجب أن يحتفظ بها كل مصرف من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية في أي يوم عمل، وتُحتسب بقسمة صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر على

الودائع والالتزامات الأخرى والعناصر خارج الميزانية المرجحة (المثقلة) والمستحقة أيضًا خلال نفس الفترة، وقد طرح المجلس في القرار المذكور تعليمات خاصة بهذه النسبة وفرض التقيد بها من قبل جميع المصارف العاملة في سورية. (**مجلس النقد والتسليف، قرار رقم 73/ م ن/ ب4، أيلول 2004**)

وإلى جانب الأسلوب المعتمد على النسب المالية في قياس السيولة هناك العديد من الطرق البسيطة المستخدمة في هذا المجال كأن يتم قياس السيولة عن فترة سابقة بواسطة فجوة الاستحقاق (Gap Analysis) عن طريق مقارنة استحقاقات عناصر السيولة الواقعة في فترة معينة بالتزامات المصرف المستحقة في نفس الفترة، كذلك يمكن قياس السيولة المتوقعة عن طريق حصر التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها خلال فترة معينة بالتدفقات النقدية المتوقع دفعها خلال نفس الفترة. (**الرضي، 2006، ص 7**)

رابعًا: تقييم السّيولة المصرفية وفق نموذج تصنيف السِّمات

في ظل النظام الموحد لتقييم المؤسسات المالية وفي إطار تقييم كفاية مركز سيولتها لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي والمتوقع لمصادر السيولة بالمقارنة مع احتياجات التمويل إضافة إلى كفاية ممارسات إدارة الأموال بالنسبة لحجم المؤسسة ومستوى تعقيدها ودرجة المخاطرة لديها، وبشكل عام يجب أن تضمن هذه الممارسات قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى كافٍ من السيولة للوفاء بالتزاماتها المالية بالشكل المطلوب وتحقيق الاحتياجات المصرفية لمجتمعها،كما يجب أن تعكس قدرة المؤسسة على إدارة التحولات غير المخطط لها في مصادر التمويل إلى جانب الاستجابة للتغيرات في أوضاع السوق والتي تؤثر في إمكانية تسييل الأصول بسرعة وبأقل خسارة ممكنة كذلك يجب أن تضمن ممارسات إدارة الأموال عدم الاحتفاظ بالسيولة بتكلفة عالية أو الاعتماد غير الضروري على مصادر التمويل التي قد لا تتوافر في أوقات العسر المالي أو الأوقات التي تحدث فيها التغيرات المعاكسة في أوضاع السوق.

وغني عن البيان أن تحديد تقييم لعنصر السيولة يتم في ضوء العناصر المالية الأخرى الممثلة لعناصر نموذج CAMEL التي تمارس دور المؤثر والمتأثر بآن واحد في مجال تقييم الأداء المصرفي ككل، فعلى سبيل المثال تكون المصارف ذات القاعدة الرأسمالية القوية والتي تمتلك مقومات جيدة للربحية قادرة على

تمويل العمليات باستمرار وبسهولة دون أن تواجه أي صعوبة في زيادة السيولة للوقوف بوجه الأحداث العارضة وغير المتوقعة، في حين أن المصارف ذات المستويات المنخفضة من رأس المال والتي تحقق أرباحًا ضئيلة أو تواجه تدهورًا في الأصول قد تجد صعوبة في الحصول على التمويل إما لارتفاع تكلفته أو لأسباب أخرى ناجمة عن الظروف الصعبة التي تمر بها. (**Liquidity,2005, p.18**)

1) معايير تقييم السيولة المصرفية :

على اعتبار أن تقييم عنصر السيولة بالاستناد إلى نموذج CAMEL يستدعي أن يتم وفق مجموعة من المعايير أو العوامل الأساسية، كان لابد من ذكر هذه العوامل والتعرف عليها بشكل مختصر ومبسط بحيث يمكن التوصل إلى أساس يسمح بتقويم مركز السيولة بشيء من الواقعية والمصداقية.

تأخذ السيولة تصنيفًا من 1 إلى 5 وفقًا للعوامل أو المعايير التالية :

(**الفرا ،2010، ص81 ؛ مصرف سورية المركزي ، 2008، ص58-59 ؛ Liquidity,2005,p.18**)

1- مدى توافر الأموال السائلة[1] وحجمها ومصادرها أي مدى جاهزية الأصول القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسارة.

2- مدى استقرار أو تقلب الودائع والطلب على القروض.

3- مدى الاعتماد على الودائع المتذبذبة.

4- درجة الاعتماد على الأموال الحساسة لسعر الفائدة و حجم الأموال المقترضة.

5- طاقة الاقتراض غير المستخدمة من قبل المصرف والتي يشكل مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة أحد عوامل تحديدها.

6- قدرة إدارة المصرف على تحديد وقياس ومراقبة وضبط مركز السيولة بالشكل الملائم وبصورة مستجدة إضافة إلى فعالية استراتيجيات إدارة الأموال وسياسات السيولة وأنظمة معلومات الإدارة وخطط التمويل الطارئة لمواجهة أي مشاكل في السيولة .

7- مستوى أو درجة تنويع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية.

[1] الأصول السائلة هي الأصول القابلة للتحويل بسرعة وبدون خسارة إلى نقد والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية.

8- مدى التنويع في توظيفات الأموال لدى المصرف.

9- مدى ملاءمة توظيفات المصرف لمصادر أمواله بحيث يتحقق التوافق والملاءمة في تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

10- القدرة على توريق وبيع جزء من أصول المصرف.

11- إمكانية رهن الأصول.

12- تأثير الشركات القابضة والشركات التابعة.

13- قدرة المصرف على الدخول إلى الأسواق النقدية لتأمين السيولة في حال وجود أي مشكلة.

14- أداء إيرادات المصرف .

15- المركز الرأسمالي للمصرف.

16- كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومقدرة المصرف على مقابلة الالتزامات دون التأثير في عملياته بشكل سلبي.

2) تصنيف السيولة المصرفية :

(شاهين ، 2005، ص29-30 ؛ Liquidity,2005, p.18)

- **التصنيف القوي :**

يشير التصنيف الأول إلى مستويات ضخمة من السيولة وممارسات متطورة جدًا لإدارة التمويل، لذلك يحقق المصرف وصولاً أكيدًا لمصادر الأموال الكافية بشروط ملائمة للوفاء باحتياجات السيولة الحالية والمتوقعة (المستقبلية).

وفي إطار عوامل تقييم السيولة المشار إليها أعلاه يتصف المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (1) بالمؤشرات التالية: (شاهين ، 2005، ص29)

أ- الفهم الشامل من قبل الإدارة لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية.

ب- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.

ت- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.

ث- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

- **التصنيف المرضي:**

يشير التصنيف الثاني إلى مستويات مرضية من السيولة وممارسات مقبولة لإدارة التمويل، لذا يتمكن المصرف من الوصول إلى مصادر كافية من الأموال بشروط مقبولة للوفاء باحتياجات السيولة الحالية والمتوقعة، إلا أن ممارسات إدارة الأموال قد تعاني من نقاط ضعف بسيطة للغاية، وعلى الرغم من أن المصرف الذي تصنف سيولته (2) له نفس خصائص التصنيف (1) التي سبق ذكرها إلا أنه يشهد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من عوامل التقييم المذكورة ولكن يمكن تصحيحها بتطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة والتخطيط والرقابة والإشراف الفعال للعمليات أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وتتخذ الإدارة رد فعل مناسب لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع تكرار تلك المشكلات أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية (كانخفاض مستوى الأصول السائلة وزيادة تقلب الودائع وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف..)

- **التصنيف الأقل من المرضي :**

يشير التصنيف الثالث إلى مستويات سيولة بحاجة للتحسين، وقد تفتقد المصارف المصنّفة في هذا المستوى للوصول السريع للأموال بشروط مناسبة ومن الممكن أن تبرز نقاط ضعف هامة في ممارسات إدارة الأموال وعدد من عوامل تقييم السيولة المشار إليها آنفًا، لذا تَبرز الحاجة إلى التدارس الفوري من قبل الإدارة للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات التي يكون سببها عدم قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية مع ضرورة وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.

- **التصنيف غير المرضي :**

يشير التصنيف الرابع إلى مستويات ضعيفة من السيولة وممارسات غير ملائمة لإدارة الأموال وتكون المصارف المصنفة في هذا المستوى غير قادرة على الوصول إلى الحجم الكافي من الأموال بشروط مناسبة وميسرة للوفاء بمتطلبات السيولة فهو يشهد مشاكل سيولة حادة تتطلب رقابة تنظيمية مباشرة وقوية وإجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة الأجل وغير المتوقعة.

- **التصنيف الضعيف لدرجة خطيرة :**

يشير التصنيف الخامس إلى عجز في مستويات السيولة وضعف لدرجة خطيرة في ممارسات إدارة الأموال مما يهدد قابلية استمرار المصرف في العمل المصرفي، وتتطلب المصارف المصنّفة في هذا المستوى مصادر دعم تمويلية فورية خارجية منها مساعدة المصرف المركزي لمقابلة الالتزامات المستحقة والاحتياجات الحالية من السيولة ومتطلباتها الأخرى لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين .

في ضوء ما سبق وعملاً بالممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة في شباط عام 2000 واستنادًا للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن اللجنة ذاتها في أيلول عام 1997 لاسيَّما المادة 13 منها، أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (74 / م ن/ ب4) بتاريخ 2004/9/19 الذي حدد التوصيات والتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وواجبات ومسؤوليات مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة في هذا المجال وقد تجسدت هذه التوصيات والتعليمات في سبعة فصول تضم مواد تتعلق بإنشاء وتطوير هيكلية لإدارة مخاطر السيولة وقياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية وإدارة عملية اللجوء إلى السوق والخطط البديلة لذلك إضافة إلى إدارة السيولة بالعملات الأجنبية والضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة ونظام الإفصاح المتبع ليعكس وضع السيولة الحقيقية لدى المصرف بجميع العملات التي يتعامل بها. (**مجلس النقد والتسليف، قرار رقم 74/ م ن/ ب4، أيلول 2004**)

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لكل عنصر من عناصر نموذج تصنيف السمات والبحث في العلاقة المتبادلة بينها، تأتي أهمية صياغة النتيجة النهائية لعمليات التفتيش على المصرف، وذلك بكتابة تقرير واضح يشمل الجوانب الأساسية والتفصيلية لهذه العمليات ويلخص نتائجها تمهيدًا لتحديد التصنيف النهائي للمصرف والتطرق لإمكانية الإفصاح عنه ومن ثم الانتقال إلى استنتاج أهم المقومات والمتطلبات الواجب توافرها في بيئة العمل المصرفي لتحقيق التطبيق الشامل والمتكامل للنموذج المدروس، وهذا ما سيتم عرضه في الفصل الثالث من هذا البحث مع دراسة عملية لواقع التطبيق على المصارف العامة في سورية.

الفصل الثالث

تقييم أداء المصارف السورية العامة بتطبيق نموذج تصنيف السِّمات

المبحث الأول: النتيجة النهائية لعملية التفتيش المصرفي

المبحث الثاني: دراسة ميدانية حول واقع وتحديات تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي في سورية

الفصل الثالث

تقييم أداء المصارف السّورية العامة بتطبيق نموذج تصنيف السِّمات

المبحث الأول : النتيجة النهائية لعملية التفتيش المصرفي

تمهيد

انطلاقًا من الخطوة الأولى للتطبيق العملي لنموذج تصنيف السّمات والقائمة على تضافر أسلوبي الرقابة الميدانية والمكتبية ومن ثم الانتقال لتقييم كل عنصر من عناصر النموذج وتصنيفها وفق أسس ومعايير هامة وصولاً إلى تصنيف مركب للمؤسسة المصرفية الخاضعة للتقييم، كان لا بد من صياغة النتيجة النهائية لعمليات التفتيش المصرفي في تقرير كتابي يلخص النتائج التي توصلت إليها من خلال الإشارة إلى آلية إعداد التقرير النهائي للتفتيش والتطرق لإمكانية الإفصاح عن نتائجه واستنتاج أهم مقوّمات ومتطلبات تطبيق نموذج التصنيف المدروس.

أولاً: إعداد تقرير التفتيش

بعد انتهاء المفتش من أعمال التفتيش على الأقسام المختلفة للمصرف تأتي ضرورة أن يعقد اجتماعًا مع الإدارة المصرفية لاطلاعها على النتائج الأولية للتفتيش، إذ يتضح في كثير من الأحيان أن المدير على علم بأشياء لا يعلم بها موظفوه أو ليس على علم بما يقوم به موظفوه من مخالفات لتعليمات المصرف المركزي أو للسياسة الائتمانية للمصرف، ومن خلال هذا الاجتماع يمكن للمفتش الوقوف على مدى استعداد إدارة المصرف لتصحيح الأخطاء والمخالفات، كما يمكنه الحصول على معلومات وبيانات من مدير المصرف لم يتمكن من الحصول عليها من مصادر أخرى، وفي نفس الوقت الاستفادة من الاجتماع في التيقن من دقة وصحة النتائج التي توصل إليها مما يترك أثرًا طيبًا على إدارة المصرف يساعد المفتش في كسب تعاونها في المستقبل. (**الهندي، 1987، ص41**)

وفي الغالب ينقسم تقرير المفتش إلى جزأين: (**الهندي، 1987، ص41**)

الجزء الأول : يُعرض على المسؤولين في المصرف المركزي ويتضمن الملاحظات التفصيلية للمفتش حول المصرف وانطباعاته وتوصياته.

الجزء الثاني : يُرسل إلى إدارة المصرف، ويكون في الغالب تقريرًا موجزًا بأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها المفتش والطلب من المصرف تصحيح المخالفات والأخطاء التي اكتشفها أثناء عملية التفتيش وضرورة إعلام المصرف المركزي بهذه التصحيحات في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الحقيقة تعد تقارير التفتيش ذات فائدة كبرى لإدارة المصرف لأنها تمثل رأيًا محايدًا عن أوضاعه المالية وعن الأمور الواجب على الإدارة أن تعيد النظر فيها، كما تساعد المسؤولين في المصارف المركزية على رسم السياسات النقدية والمصرفية خاصة عندما يرغبون بمنح تسهيلات ائتمانية للمصارف. (**الهندي، 1987، ص42**)

بعد الانتهاء من إجراءات إعداد تقرير التفتيش تأتي الخطوة الأخيرة لهذه العملية والمتمثلة في البدء بكتابة التقرير وذلك بتفريغ أوراق العمل الخاصة بالتفتيش على شكل ملاحق وملاحظات ومن ثم الشروع في الكتابة.

يمكن تحديد الخطوات الفعلية لعملية الكتابة بالتعرف على الهيكل العام لتقرير التفتيش على الشكل التالي:

1. صفحة التغطية وتتضمن اسم المصرف الذي تم تفتيشه وأسماء فريق التفتيش وفترة التفتيش.
2. صفحة المحتويات.
3. صفحة تتضمن المعلومات العامة عن المصرف وأهمها اسمه ونوع نشاطه وعدد فروعه المحلية والخارجية والدول التي تتواجد فيها ورأس المال المكتتب.
4. صفحة تتضمن معلومات عن الإدارة العليا والإدارة التنفيذية لدى المصرف.
5. ملخص التفتيش الحالي والسابق.
6. التقرير التفصيلي.

يمكن التطرق إلى أهم مكونات هيكل تقرير التفتيش الواردة في البندين (6-5) على النحو التالي:

- **ملخص التفتيش الحالي والسابق:**

أ- ملخص التفتيش الحالي:

يتكون من البنود التالية:

1) أهداف التفتيش:

يُذكر في هذا البند الهدف من التفتيش وهو عادة ما يكون التأكد من سلامة المركز المالي للمصرف ومدى التزامه بالقوانين والتعليمات.

2) نطاق التفتيش :

يتضمن هذا البند الأمور التي تم دراستها أثناء عملية التفتيش ونسبة العينة المدروسة من التسهيلات الائتمانية كما قد يتضمن المحددات والعوائق التي واجهها المفتشون خلال عملية التفتيش.

3) تصنيف المصرف وفق نموذج CAMEL :

في هذا البند يتم ذكر التصنيف الكلي الذي حصل عليه المصرف نتيجة عملية التفتيش حيث يتم مقارنته مع التصنيف الكلي الذي حصل عليه في العام السابق.

كما يتم إدراج التصنيف الإفرادي لكل بند من بنود تصنيف (CAMEL Rating) كما يلي:

- **رأس المال :**

يُذكر التصنيف الإفرادي لهذا العنصر إضافة إلى نسبة كفاية رأس المال بتاريخ التفتيش الحالي مقارنة مع نسبة الكفاية بتاريخ التفتيش السابق مع التعليق المختصر فيما إذا كان هناك تغيرًا جوهريًا واضحًا في نسبة الكفاية، كما يتم ذكر نسبة الرفع المالي التي يجب ألا تقل عن 6%، إلى جانب التطرق إلى أية مخالفات أو ملاحظات جوهرية تخص هذا العنصر.

- **نوعية الأصول :**

يُذكر التصنيف الإفرادي لنوعية الأصول بتاريخ التفتيش الحالي مقارنة مع تصنيفها بتاريخ التفتيش السابق مع ذكر مبررات التصنيف الجديد وأهم المخالفات والملاحظات المتعلقة بهذا العنصر والتي من أهمها حجم الديون غير العاملة ونسبتها إلى الديون العاملة والتطورات التي طرأت على الديون غير العاملة وحجم الديون التي تم تصنيفها تحت المراقبة ونسبتها إلى الديون العاملة إلى جانب أهم المخالفات لقانون المصارف وتعليمات المصرف المركزي الخاصة بنوعية الأصول.

- **الإدارة :**

يُذكر التصنيف الإفرادي للإدارة بتاريخ التفتيش الحالي مقارنة مع تصنيفها بتاريخ التفتيش السابق مع ذكر مبررات التصنيف الحالي كما يتم التطرق لأهم المخالفات والملاحظات على الإدارة وأهم نقاط ضعفها إن وجدت.

- **الربحية :**

يُذكر التصنيف الإفرادي للربحية في التفتيش الحالي مقارنة مع تصنيفها بتاريخ التفتيش السابق مع ذكر مبررات التصنيف الجديد، ويتم ذكر أهم النسب التي تقيس الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول إضافة إلى التطرق لسبب التغيرات الجوهرية في أرباح المصرف في حال حدوثها.

- **السيولة :**

يُذكر التصنيف الإفرادي للسيولة في التفتيش الحالي مقارنة مع تصنيفها بتاريخ التفتيش السابق مع ذكر مبررات التصنيف الحالي، كما يتم التطرق لنسبة السيولة القانونية بالعملة المحلية والأجنبية ومقارنتها مع معدل المصارف ويتم ذكر أية ملاحظات جوهرية على السيولة في حال وجودها.

- **تقييم المصرف حسب (CAMEL Rating) :**

في نهاية ملخص التفتيش الحالي يتم عمل جدول يتضمن التقييم الإجمالي للمصرف لآخر خمس سنوات.

ب- ملخص التفتيش السابق :

في هذا البند يتم ذكر التقييم الإجمالي والإفرادي للمصرف بتاريخ التفتيش السابق مع ذكر أهم المخالفات والملاحظات التي كانت موجودة في هذا التاريخ وأهم التطورات التي طرأت عليها سواء تم تلافيها من قبل المصرف أو مازالت موجودة.

- **التقرير التفصيلي :**

يتكون التقرير التفصيلي من:

1. المقدمة.
2. رأس المال وحقوق المساهمين.
3. نوعية الأصول.
4. الإدارة.
5. الربحية.
6. السيولة.
7. مواضيع أخرى.
8. الملاحق.

وفيما يلي توضيح لأهم مكونات التقرير التفصيلي:

1. المقدمة :

تتضمن المقدمة النقاط التالية:

- أهداف ومحددات ونطاق التفتيش.
- تحليل لأهم التغيرات التي طرأت على المركز المالي للمصرف ما بين فترتي التفتيش الحالي والسابق مع ذكر أسباب التغيرات الجوهرية والتي من أهمها ارتفاع (انخفاض) الأصول

وأسبابها وارتفاع (انخفاض) التسهيلات الائتمانية وأسبابها والتغيرات الجوهرية في حقوق المساهمين.

- التصنيف الإجمالي للمصرف.

2. رأس المال وحقوق المساهمين:

في هذا العنصر يتم التطرق إلى تطور نسبة الكفاية لدى المصرف ومدى قدرة ربحيته على دعم رأس المال وإدراج أية مخالفات على كفايته وأية ملاحظات إن وجدت على نماذج الكفاية من حيث أخطاء التعبئة إضافة إلى إدراج فقرة عن المساهمين وجنسياتهم ونسبة امتلاكهم من رأس المال وأخيرًا تصنيف الكفاية لدى المصرف بناء على CAMEL Rating.

فيما يلي الجدول رقم (8) يدرس كفاية رأس المال بالمقارنة بين فترتي التفتيش السابق والحالي ويتضمن :

الجدول رقم (8)

جدول مُقارَن لنسبة الكفاية والرفع المالي عن فترتي التفتيش السابق والحالي

البيان	نسبة الكفاية للتفتيش الحالي	نسبة الكفاية للتفتيش السابق	Tier1 للتفتيش الحالي	Tier2 للتفتيش السابق	Leverage Ratio للتفتيش الحالي	Leverage Ratio للتفتيش السابق

وجدير بالذكر أن باقي عناصر نموذج CAMEL تُدرس بنفس الأسلوب، وهذا ما أشار إليه الشرح النظري عند الحديث عن تصنيف المصرف في ملخص التفتيش السابق والحالي.

3. نوعية الأصول:

تأخذ نوعية الأصول حيزًا واسعًا من التقرير حيث يتم في البداية ذكر تصنيفها ومن ثم التطرق للأمور التالية بشكل مفصل عند كتابة التقرير:

أ- الأرصدة النقدية.

ب- الاستثمارات.

ت- التسهيلات الائتمانية.

ولإعطاء كل بند من البنود السابقة حقه في التفصيل لابد من عرضها بالشرح الوافي على النحو الآتي:

أ- الأرصدة النقدية:

يتم إيراد فقرة عن حجم الأرصدة النقدية وأهم التطورات التي طرأت عليها خلال فترتي التفتيش مع إدراج المخالفات الخاصة بها وفيما إذا كان هناك قيود عالقة وقديمة مع المصارف المراسلة من خلال المطابقات (إذا كان حجم وعدد القيود العالقة كبيرًا يتم إدراجها في ملحق) إلى جانب التأكد من وجود ودائع غير معززة مع المصارف المراسلة.

ب- الاستثمارات:

يتم التطرق لهذا الجانب من الأصول بالنقاط التالية:

1) إيراد فقرة عن حجم الاستثمارات وأهم التطورات التي طرأت عليها خلال فترتي التفتيش مع ذكر أسباب التغيرات الجوهرية فيها.
2) إدراج جدول يبين تفاصيل الاستثمارات لدى المصرف حسب تصنيفات المعيار المحاسبي المتبع.
3) إدراج مخالفات هذا البند لقانون المصارف.
4) إدراج فقرة عن التغير المتراكم في القيمة العادلة وذكر أية ملاحظات عن ذلك.
5) تحليل ربحية الاستثمارات لدى المصرف واحتساب نسبة هذه الأرباح من إجمالي أرباحه التشغيلية مع التطرق إلى نسبة العائد على الاستثمارات ومدى معقوليتها.

6) تحليل سيولة الاستثمارات لدى المصرف باحتساب قيمة الاستثمارات التي يتوفر لها أسواق فورية كنسبة من إجمالي الاستثمارات.

7) استثمارات المصرف في الشركات التابعة.

ت- التسهيلات الائتمانية:

نظرًا لأهمية هذا النوع من الأصول يتم التعرض له بشكل مفصل في تقرير التفتيش على النحو الآتي:

1) إيراد فقرة عن حجم التسهيلات وأهم التطورات التي طرأت عليه خلال فترتي التفتيش مع ذكر أسباب التغيرات الجوهرية.

2) إيراد أهم المخالفات والملاحظات عن التسهيلات الائتمانية (حدود الائتمان، الأخطار المصرفية، التجاوز عن السقوف الممنوحة، عدم تجديد التسهيلات الائتمانية، عدم وجود بيانات مالية..)

3) إيراد حالات دراسية إذا اقتضى الأمر وبالأخص تلك الحالات التي تحمل مخاطر ائتمانية.

4) التسهيلات الممنوحة للأطراف ذات العلاقة.

5) الديون غير العاملة وحجمها والتطورات التي طرأت عليها خلال فترتي التفتيش.

6) مدى كفاية المخصصات المعدة من قبل المصرف.

7) التزام المصرف باحتساب المخصصات حسب تعليمات المصرف المركزي.

8) قيام المصرف بتعليق الفوائد حسب التعليمات.

9) الديون التي ينطبق عليها تعريف الديون غير العاملة و لم يقم المصرف بتصنيفها.

10) كفاءة المصرف في تحصيل الديون غير العاملة.

11) المخصصات العامة ومدى دقة المصرف في احتسابها.

12) حجم الديون التي قام المصرف بإعدامها سواء على المخصصات أو على الأرباح.

13) أية ملاحظات على كشوفات الديون غير العاملة.

14)الديون تحت المراقبة وحجمها ونسبتها إلى التسهيلات غير العاملة.

4. الإدارة:

في البداية يتم ذكر تصنيف نوعية الإدارة وأهم الملاحظات على هيكلها التنظيمي ومدى كفاءة ومقدرة الإدارة العليا للمصرف إلى جانب أنظمة التحكم المؤسسي لديه التي سبق الإشارة إليها في الجانب النظري لتقييم كفاءة الإدارة المصرفية.

5. الربحية:

في البداية يتم ذكر تصنيف نوعية ربحية المصرف إذ تخضع للتحليل والمقارنة مع الفترات السابقة وتقييم مصادر الإيرادات واستمراريتها والحجم غير التشغيلي منها وبنودها غير المتكررة (الاستثنائية) مع إيراد عدد من المؤشرات الرئيسة للربحية ومقارنتها مع معدلات المصارف المشابهة ومن هذه المؤشرات معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل هامش الفائدة مع الاحتياطي ودونه إضافة إلى نسبة الأصول المدرة للدخل ،كما يتم كتابة فقرة عن الوضع الضريبي المحيط بالمصرف وما إذا كانت هناك التزامات ضريبية عليه ستشكل عبئًا على ربحيته.

6. السيولة:

بداية يتم ذكر تصنيف السيولة ونسبتها القانونية بالعملة المحلية والأجنبية ومقارنتها مع الحد الأدنى المقرر من المصرف المركزي ومعدلات المصارف الأخرى مع التطرق للسيولة حسب سلم الاستحقاق والتعليق عليها إذا كانت خاضعة للملاحظات، كما يتم ذكر نسبة الودائع من مصادر الأموال وتركيبة الودائع من حيث الآجال وأرصدتها لأكبر عشرين مودع بالعملة المحلية والأجنبية ونسبة الودائع المتذبذبة من إجمالي الودائع ومجموع ودائع القطاع العام ونسبتها من إجمالي الودائع وكذلك قيمة ودائع الضمان الاجتماعي ونسبتها من إجمالي الودائع وودائع القطاع العام وأخيرًا التعليق على خطط الطوارئ الموجودة لدى المصرف لمواجهة أي مخاطر تواجه السيولة.

7. مواضيع أخرى:

في هذا البند يتم التطرق لأهم المواضيع العامة منها الدعاوى القضائية المقامة ضد المصرف من حيث حجمها وموقف المصرف منها وتحديد حجم الخسائر التي يمكن أن تنجم عنها إضافة إلى العقارات المستملكة لقاء ديون من حيث حجمها وفترة استملاكها (لفترة تزيد عن سنتين أو أربع سنوات) ومدى انخفاض قيمتها السوقية عن كلفتها وجهود المصرف في التخلص منها كما يتم التطرق لأية مواضيع أخرى يراها المفتش ضرورية.

8. الملاحق :

من الملاحق التي يتم إدراجها الديون غير العاملة التي يتوجب على المصرف تصنيفها والديون تحت المراقبة والحسابات التي انتهى تاريخ سريانها و لم تُجدّد والحسابات المتجاوزة للسقوف والعملاء الحاصلين على تسهيلات ضخمة وتخلو ملفاتهم من بيانات مالية حديثة.

أخيرًا يمكن القول بأن التفتيش الدوري على العمل المصرفي لا يعني دائمًا النجاح في تشخيص المشاكل التي تعاني منها المصارف، إذ تبقى بعض المشاكل عصّية على الملاحظة ولا يتم اكتشافها إلا بعد تفاقمها الأمر الذي يعني أن الوقت قد تأخر، حينئذٍ يصبح من الصعب بل من المستحيل الوصول إلى حل شافٍ للمشكلة.

ثانيًا: الإفصاح عن نتائج تطبيق نموذج تصنيف السِّمات (Disclosure Of Ratings)

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مدى مصداقية نموذج CAMEL في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون في هذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا النموذج في كشف أوجه الخلل في المصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استُخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعًا قبل استخدام هذا النموذج، كما أثبتت الدراسات أيضًا مقدرة النموذج المدروس على تحديد درجة المخاطرة في المصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار بشهور عديدة، لذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم على التقييم واختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، كما رأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل النموذج ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالٍ من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

لكن يوجد خلاف حول مدى إمكانية نشر نتائج تحليل نموذج CAMEL للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية لذلك يجب أن تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور بما يمكنهم من اتخاذ القرار على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره (Systemic Failure). (أحمد، 2005، ص5-6)

ثالثًا: مقوّمات تطبيق نموذج تصنيف السِّمات

أخيرًا وبعد دراسة الخطوات العملية لتطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي وذلك في الجانب النظري من البحث من خلال التطرق لأساليب التفتيش وإجراءاته وإعداد تقرير خاص بالنتائج التي تم التوصل إليها، يمكن التأكيد على أن الإطار العام لهذه الخطوات يقتضي خلق بيئة ملائمة وتهيئة جو مناسب للتطبيق من خلال توافر مجموعة من المتطلبات والمقوّمات تشكل في مجموعها مدخلاً أساسيًا للتطبيق الشامل والمتكامل يمكن عرضها على النحو التالي:

- التواصل المستمر في المعلومات بين المصارف والمراقبين المصرفيين الذين يتولون مهام الرقابة عليها.
- توفر العدد الكافي من المراقبين المصرفيين لإجراء زيارات ميدانية مستمرة إلى مواقع عمل المصارف بحيث يتوفر لهم الوقت الكافي للقيام بذلك إلى جانب عدم وجود تباعد ملحوظ في الفترة الزمنية التي تفصل بين هذه الزيارات.
- تمتع المراقبين المصرفيين بالخبرة والكفاءة العالية في تأدية وظائفهم الرقابية والاستمرار في تأهيل الكادر الرقابي اللازم لذلك بإخضاعه لدورات تدريبية متخصصة في مجال الرقابة المصرفية والاعتماد عليها في تقييم الأداء المصرفي بما يتناسب مع الواقع الرقابي المحلي.
- توافر الإطار القانوني المناسب المشتمل على حماية المراقبين المصرفيين من الدعاوى القضائية المقامة ضدهم بسبب التدابير التي يتخذونها أثناء قيامهم بواجباتهم.
- توافر تكنولوجيا معلومات مرتبطة ببعضها البعض تتمثل بالدرجة الأولى في أنظمة المعلومات الإدارية وأساليب العمل الالكترونية ونظم الحاسب الآلي وتحديثها بحيث تسهل إنجاز المهام الرقابية بأقل وقت وجهد ممكن.
- تحديث نظم التقارير الرقابية الدورية التي يعدها المراقبون المصرفيون كنتيجة لعمليات الرقابة والتفتيش على المصارف.
- توافر نظام للإفصاح عن البيانات المالية الدورية للمصارف بشكل دوري وفعال ومتابعة عملية الإفصاح سواء من قبل السلطة الرقابية أو المصرف نفسه.

- الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية في الإفصاح بشكل سليم عن كافة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بالمصرف.
- متابعة التطورات المستقبلية المستمرة في ممارسات إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومناقشتها في إطار تطورات الصناعة المصرفية.
- تطبيق مقررات لجنة بازل المتضمنة للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والدعائم الثلاثة لمعايير بازل ومتابعة مستجداتها مع التركيز على عنصر مواءمتها للمتطلبات المحلية وخصوصية القطاع المصرفي المطبقة فيه.

ويمكن القول بأن هذه المقومات تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لبيئة مناسبة وأرضية فعالة لتطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي سعيًا نحو تحقيق رقابة مصرفية شاملة ومتكاملة على عمل المصارف.

وجدير بالذكر أن لجنة بازل حددت الإطار العام لعملية الرقابة المصرفية المتطورة من خلال المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة خاصة المبادئ (16-17-18-19-20) التي تشتمل على بعض النقاط الواردة أعلاه يمكن ذكرها على النحو الآتي : (**Basel,Sep2000,p.20**)

- **المبدأ السادس عشر** : ينبغي أن يتألف نظام الرقابة المصرفية الفعال من أسلوبين للمراقبة هما الرقابة المكتبية من خلال البيانات والتقارير الدورية والثاني من خلال الرقابة الميدانية.
- **المبدأ السابع عشر** : ينبغي أن تقوم السلطة الرقابية بإجراء اتصال منتظم مع إدارات المصارف وأن تكون على درجة واسعة من فهم عملياتها المصرفية.
- **المبدأ الثامن عشر** : ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسائل للحصول على التقارير الدورية والإحصائيات الواردة من المصارف على مستوى كل وحدة وعلى مستوى موحد (Consolidated) وأن تعمل على دراسة وتحليل هذه التقارير والإحصائيات.
- **المبدأ التاسع عشر** : ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسيلة للتثبت بصورة مستقلة من صحة المعلومات التي ترد إليها إما عن طريق التفتيش الميداني أو عن طريق استخدام مدققي حسابات خارجيين.

المبحث الثاني

دراسة ميدانية حول واقع وتحديات تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي في سورية.

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى التحقق العملي من الإطار النظري الذي تم التوصل إليه حول واقع تطبيق نموذج تصنيف السِّمات على المصارف السورية العامة والتحديات التي تقف في طريقه والآلية التي تحقق هذا التطبيق بكفاءة وفعالية عالية، وفي هذا الإطار قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى التحقق من إمكانية تطبيق نموذج التصنيف المدروس في تقييم أداء المصارف السورية العامة مع الأخذ في الاعتبار واقع العمل المصرفي في سورية والتحديات التي تعترضه والمقومات المطلوبة لتحقيق تطبيق فعال لهذا النموذج.

وسعيًا نحو تحقيق الغاية من إجراء الدراسة التطبيقية لموضوع البحث قامت الباحثة ببناء دراسة منهجية لواقع التطبيق العملي لمشكلة البحث بغية الوصول إلى معالجة منطقية وموضوعية لها، وذلك من خلال التركيز على النقاط الأساسية لدراسة مشكلة البحث واختبار الفرضيات المتعلقة بها على النحو الآتي:

أولاً– منهج الدراسة :

استندت الباحثة إلى المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوع ومشكلة البحث، إذ يهدف هذا المنهج إلى دراسة ووصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين أو في وضع معين وصفًا دقيقًا ومفصلاً يعبر عنها تعبيرًا كميًا أو كيفيًا يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة المدروسة وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى أسباب ومسببات هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلاً، وبصفة عامة يمكن القول أن كل بحث وصفي يبدأ بخطة بحثية موضوعة وبهدف محدد يتم بناء عليها وعليه تحديد مصادر المعلومات التي يجب اللجوء إليها واستيفاء البيانات المطلوبة منها وتسجيلها وتحليلها وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها سواء لتأييد

أو لنفي فرضيات معينة قام الباحث بفرضها في بداية الدراسة ويجب أن يتم ذلك كله في إطار من الصدق والموضوعية وعدم التحيز وفي حدود التكلفة المحددة للدراسة.(**عوض والخضيري، 1992، ص50-51**)

وجدير بالذكر أن المنهج الوصفي هو أكثر المناهج السائدة في البحوث التي تُعنى بدراسة مشاكل العلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية وذلك لصعوبة استخدام المنهج التجريبي في هذه المجالات.

ثانيًا – أداة الدراسة :

اعتمدت الباحثة في بنائها للجانب العملي التطبيقي للبحث على تصميم استبيان كأداة بحث ميدانية لجمع البيانات والمعلومات تتمثل في مجموعة من الأسئلة المكتوبة روعي فيها أن تكون دقيقة وواضحة وشاملة بما يخدم أهداف البحث واختبار فرضياته، وذلك بهدف توجيهها إلى العينة الخاضعة للدراسة من أجل اختبار إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم أداء المصارف السورية العامة من خلال التعرف على الواقع الحالي لتقييم هذه المصارف والمعوقات التي تحول دون استخدام نموذج التقييم المدروس والمقومات التي تقود نحو بيئة سليمة وآلية فعالة لهذا التطبيق، ومن هذا المنطلق عمدت الباحثة إلى الارتكاز على الخطوات التالية في تصميمها للاستبيان محاولة قدر الإمكان أن تفي بالغرض المطلوب وتحقق الغاية المرجوة من هذا التصميم.

الخطوة الأولى: تحديد المجالات التي يجب أن يشتمل عليها الاستبيان والمعلومات المطلوبة لكل مجال لخدمة أغراض البحث.

لتحقيق ذلك استفادت الباحثة من النتائج التي توصلت إليها في التحليل النظري لمشكلة البحث بدراسة الجوانب الرئيسية التي تتضمنها هذه المشكلة، فقامت بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات قريبة من البحث الحالي والاستبيانات السابقة التي غطت مجال البحث أو جزء منه إلى جانب الكتب ذات الارتباط بموضوعه للاستفادة منها في صياغة أسئلة وعبارات الاستبيان،كما استعانت بالخبرات العلمية والعملية لأصحاب الخبرة والاختصاص من ذوي الاهتمام بالموضوع المدروس وذلك باستشارة بعض أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد بغية الوصول إلى

أداة علمية ملائمة لتحقيق أهداف البحث، وقد كان لآرائهم وملاحظاتهم عظيم الأهمية والفائدة في بناء الاستبيان.

الخطوة الثانية: تصميم الاستبيان

تمثلت هذه الخطوة بتحديد محاور الاستبيان في ضوء المشكلة المدروسة وذلك بالاستناد إلى نتائج الخطوة السابقة وترجمتها إلى مجموعة من العبارات في شكل أسئلة روعي أن تكون شاملة للميدان الذي تدرسه بحيث تغطي كافة جوانب المحاور التي تندرج في إطارها، وفي هذا السياق قسَّمت الباحثة الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: ويتعلق بخصائص العينة المدروسة، إذ يتضمن البيانات الشخصية للمجيبين على الاستبيان والمتمثلة في الجنس والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة الوظيفية والمسمى الوظيفي لكل مجيب.

القسم الثاني: ويتضمن العديد من البنود الخاصة بالمعلومات المطلوب الحصول عليها لاختبار فرضيات البحث وقد تم توزيعها على محورين أساسيين يتمثلان في الآتي:

المحور الأول: يختبر إمكانية تطبيق نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف السورية العامة من خلال ست محاور فرعية تدرس الخمسة الأولى منها مدى تطبيق كل عنصر من عناصر النموذج في تقييم هذه المصارف إلى جانب مدى توافر المقوّمات الأساسية للتطبيق بشكله العام في المحور الفرعي السادس.

المحور الفرعي الأول: ويتكون من 10 بنود تنطوي على العوامل التي تلعب دورًا هامًا في تحديد كفاية رأس المال لدى المصارف السورية العامة.

المحور الفرعي الثاني: ويتكون من 12 بندًا حول أهم العوامل المساعدة في التقييم السليم لجودة الأصول لدى المصارف العامة في سورية.

المحور الفرعي الثالث: ويتكون من 26 بندًا متعلقًا بالمؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء الإدارة المصرفية لدى المصارف السورية العامة.

المحور الفرعي الرابع: ويتكون من 13 بندًا حول أهم العوامل التي تلعب دورًا فعالاً في تقييم ربحية المصارف السورية العامة.

المحور الفرعي الخامس: ويتضمن13 بندًا متعلقًا بأهم العوامل المؤثرة في تقييم مركز سيولة المصارف السورية العامة.

المحور الفرعي السادس: ويتكون من 9 بنود تخص أهم مقومات ومتطلبات آلية التطبيق الأمثل لنموذج تصنيف السمات بشكله العام في تقييم أداء المصارف السورية العامة بغية الوصول إلى أداء يتسم بالقوة والسلامة والمتانة.

المحور الثاني : ويتكون من 23 بندًا حول نقاط الضعف الأساسية في تقييم الأداء المصرفي في سورية باستخدام الأدوات التقليدية في مجال التقييم.

وقد حدَّدت الباحثة الإجابات على أسئلة وبنود الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) الذي يتكون من خمس درجات تتدرج من (1-5) للتعرف على مدى قناعة أو درجة موافقة المجيب على السؤال أو الفكرة المطروحة حول إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم أداء المصارف السورية العامة والسبب وراء السعي نحو هذا التطبيق والمتمثل في نقاط الضعف التي تعاني منها عملية التقييم التقليدية.

ووفق سلّم ليكرت أُعطيت الإجابات الأوزان أو الدرجات الخمسة كما هو موضح في الجدول (أ) أدناه.

الجدول (أ)

أوزان الإجابات على بنود الاستبيان

درجات الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
القيمة الرقمية المقابلة للعبارة	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الباحثة

وهناك عرض لنموذج الاستبيان الذي تم توزيعه في ملحق هذه الدراسة.

الخطوة الثالثة: التأكد من صدق وثبات الاستبيان

ويتحقق ذلك بدراسة ما يلي:

أ- صدق وصحة الاستبيان.

ب- ثبات الاستبيان.

وفيما يلي شرح مبسط لما قامت به الباحثة في الخطوتين السابقتين:

أ- صدق الاستبيان وصلاحيته (Validity):

يعد الصدق من الخصائص المهمة التي يجب الاهتمام بها عند إجراء بحث ما، ويُعرَّف صدق أداة البحث (الاستبيان) بأن تقيس الأداة ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلاً بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعة وتعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية، وعليه يعد الاختبار صادقاً إذا كان يقيس بالفعل ما وُضع أصلاً لقياسه دون أن يقيس جانبًا آخر.

وقد اعتمدت الباحثة للتحقق من صدق الاستبيان على صدق المحتوى (Content Validity) ويطلق عليه أيضًا الصدق المنطقي أو صدق المضمون الذي يشير إلى مدى تمثيل البنود الواردة في الاستبيان للمحتوى الذي تم تحديده في الأصل لكي يتضمنه هذا النوع من أدوات البحث وهو يعد شكلاً من أشكال الصدق الظاهري (Face Validity) الذي حاولت الباحثة أيضًا ومن خلال استخدامها لمفهومه إثبات صدق الاستبيان الذي صممته بالقيام بما يلي:

1. عرض الاستبيان بعد تصميمه وصياغة عباراته على عدد من الخبراء والأساتذة المتخصصين في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق واعتبارهم محكمين من ذوي الصلة بالموضوع المدروس، وذلك للتعرف على آرائهم في محاور الاستبيان والأسئلة التي تندرج في إطارها ومدى اتساق كل محور من هذه المحاور مع الهدف الرئيسي للبحث ومدى ملاءمتها وشموليتها وتغطيتها للموضوع المبحوث، إلى جانب الاطمئنان إلى سلامة المادة العلمية التي يتضمنها البحث والتي تشتمل عليها أسئلة الاستبيان وترتيب هذه الأسئلة وفقًا لأهميتها في المساهمة في اختبار ما يراد قياسه، هذا بالإضافة إلى التعرف على نقاط القوة والضعف فيها، وفي ضوء بعض الآراء

والملاحظات التي أبداها المحكمون تم إجراء بعض التعديلات على الشكل العام للاستبيان وصولاً به إلى الصورة النهائية السليمة سواء من حيث الشكل أو المضمون.

2. إجراء دراسة قبلية (Pilot Study) قامت على تجريب الصورة الأولى للاستبيان على عينة من الأفراد (عينة استطلاعية) اختيرت بشكل عشوائي من عينة البحث بحيث تتوافر فيها نفس الخصائص وذلك للتأكد من وضوح عبارات الاستبيان باختبار مدلولها اللفظي وسلامتها اللغوية وتسلسلها المنطقي ومدى شمولها للعناصر المراد قياسها ومدى تناسبها مع مستوى المجيب بما يمكنه من فهم الأسئلة دون أن يجد صعوبة في الإجابة عليها وإعطاء المعلومات اللازمة، هذا بالإضافة إلى التعرف على الوقت اللازم لجمع بيانات الاستبيان، وبنتيجة هذه التجربة تحققت الباحثة من صلاحية الاستبيان للتوزيع وإيفائه بالغرض الذي أُعِد من أجله مع مراعاة جوانبه الشكلية والمتعلقة بالشكل العام للاستبيان من حيث الدقة في الطباعة وتنظيم الأسئلة والفراغات والمسافات التي توفر تسجيل الإجابات بطريقة منظمة ومريحة.

ب- ثبات الاستبيان (Reliability):

يؤكد التعريف الشائع لثبات الاستبيان بأنه مدى التوافق والاستقرار في نتائجه عند تطبيقه أكثر من مرة في ظروف مماثلة. (**النجار، النجار والزعبي ،2009، ص123**)

وقد اعتمدت الباحثة لاختبار هذا الثبات على المقاييس التالية:

1- الثبات بالاتساق الداخلي:

تم التأكد من الاتساق الداخلي لأداة البحث من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha Coefficient)[1] لكل محور من محاور الاستبيان على حدة، وللاستبيان ككل، وكما هو مبين في الجدول (ب) بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبيان (.938) مما يدل على موثوقية أداة الدراسة،كما كانت جميع معاملات الثبات لمحاور الاستبيان مقبولة

[1] تتراوح قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ما بين 0 و 1 بحيث تشير زيادة هذه القيمة إلى ازدياد موثوقية أداة البحث، كما يجب أن تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0,7 إذا كان عدد البنود أكبر من 10 وأقل من ذلك إذا كان عدد البنود أقل من 10، ولمزيد من المعلومات راجع (Planet-July) Statistical Analysis by SPSS program , p.19-21 باعتماد ترجمة د.خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الجيزة،2007.

إحصائياً لأغراض البحث، حيث بلغت أعلى قيمة لها (.919) في المحور الثاني المتعلق بنقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي في سورية، بينما بلغت أدنى قيمة لها (.761) في المحور الفرعي الثاني الذي تضمنه المحور الأول والمتعلق بالعوامل المساعدة في تقييم جودة الأصول المصرفية في المصارف السورية العامة.

2- الثبات بالتجزئة النصفية (Split-Half Reliability):

للتأكد من استقرار نتائج أداة الدراسة، تم اختبار التجزئة النصفية لبنودها بحساب معامل الارتباط بين البنود الفردية والبنود الزوجية لكل محور من محاور الاستبيان على حدة ثم للاستبيان ككل وذلك باستخدام معامل ارتباط جوتمان (Guttmann Correlation Coefficient)، وكما هو مُلاحظ في الجدول (ج) أن جميع معاملات الثبات مقبولة إحصائياً لأغراض البحث، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي بالتجزئة النصفية حسب معامل ارتباط جوتمان (.799)، وهذا الارتباط ايجابي وقوي يقود إلى الوثوق بالبيانات الخاضعة للتحليل الإحصائي.

الجدول (ب)

قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان الرأي الخاص بالعينة الاستطلاعية

محاور الاستبيان	عدد البنود	معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha Coefficient
تقييم كفاية رأس المال المصرفي	10	.814
تقييم جودة الأصول المصرفية	12	.761
تقييم كفاءة الإدارة المصرفية.	26	.815
تقييم الربحية المصرفية	13	.790
تقييم مركز السيولة المصرفية	13	.836
أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات CAMEL	9	.833
نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي	23	.919
الكلي	106	.938

الجدول (ج)

قيم معامل ارتباط جوتمان بين البنود الفردية والبنود الزوجية للعينة الاستطلاعية

محاور الاستبيان	عدد البنود الفردية	عدد البنود الزوجية	معامل الثبات جوتمان للتجزئة النصفية Split-Half Coefficient Guttmann
تقييم كفاية رأس المال المصرفي	5	5	.899
تقييم جودة الأصول المصرفية	6	6	.707
تقييم كفاءة الإدارة المصرفية	13	13	.739
تقييم الربحية المصرفية	7	6	.625
تقييم مركز السيولة المصرفية	7	6	.755
أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات (CAMEL)	5	4	.721
نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي	12	11	.889
الكلي	**53**	**53**	**.799**

ثالثًا – عينة البحث (Sample of Research):

فيما يلي وصف لعينة البحث بحسب المتغيرات الديمغرافية التالية :

1) وصف العينة حسب الجنس:

الجدول (د)

التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب الجنس

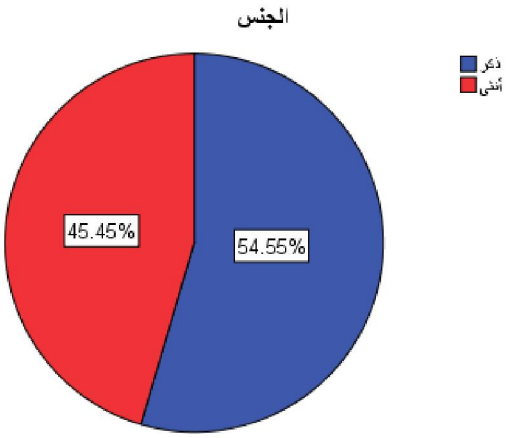
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	42	%54.5
أنثى	35	%45.5
المجموع	**77**	**%100.0**

المصدر : من إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول السابق (د) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بنسبة (54.5%) والإناث بنسبة (45.5%)، والشكل البياني التالي يوضح توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

الشكل البياني (د)

التكرار النسبي لأفراد العينة حسب الجنس



2) وصف العينة حسب المسمى الوظيفي:

الجدول (ر)

التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

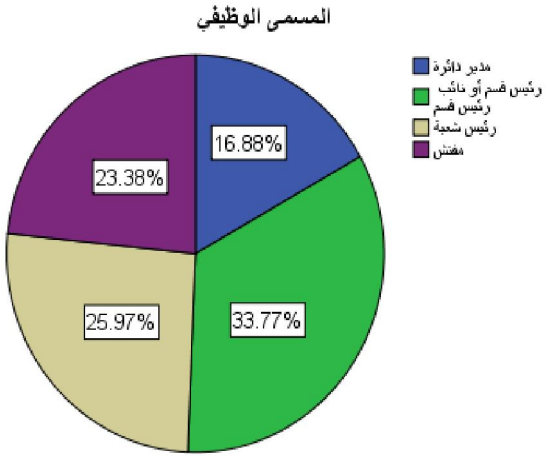
المسمى الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
مدير دائرة	13	%16.88
رئيس قسم أو نائب رئيس قسم	26	%33.77
رئيس شعبة	20	%25.97
مفتش	18	%23.38
المجموع	**77**	**%100.0**

المصدر : من إعداد الباحثة

يشير الجدول (ر) إلى توزع أفراد العينة على مراكز وظيفية مختلفة، حيث بلغت نسبة من يعمل كمدير دائرة (16.9%)، في حين كانت نسبة أفراد العينة الذين يعملون رئيس قسم أو نائب رئيس قسم (33.8%)، ونسبة الذين يعملون رئيس شعبة (26.0%)، كما كانت نسبة أفراد العينة الذين يعملون كمفتش (23.4%) وهي نسبة جيدة من إجمالي عينة الدراسة تعكس تركيز الباحثة على أن يحظى التوزيع على المراقبين الميدانيين (المفتشين) العاملين لدى مصرف سورية المركزي الحيز الأكبر نظرًا لتأثيرهم الكبير في جدوى البحث الذي تشكل دعائمه أساس عملهم وأدائهم، والشكل البياني التالي يوضح توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

الشكل البياني (ر)

التكرار النسبي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي



1) وصف العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (س)

التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

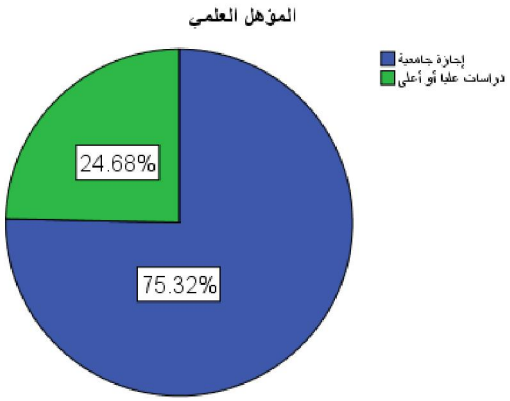
المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
إجازة جامعية	58	%75.32
دراسات عليا أو أعلى	19	%24.68
المجموع	**77**	**%100.0**

المصدر : من إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول (س) أعلاه أن أفراد العينة كانوا جميعهم من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا وهذا مؤشر إيجابي على دقة النتائج التي سيتم التوصل إليها بسبب تمكن أفراد العينة من الفهم الجيد لأسئلة الاستبيان واستيعاب الغاية المقصودة منها والإجابة عليها بجدية، فقد بلغت نسبة حملة الإجازة الجامعية (75.32%)، في حين كانت نسبة الذين يحملون درجة دراسات عليا أو أعلى (24.68%)، والشكل البياني التالي يوضح توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الشكل البياني (س)

التكرار النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي



2) وصف العينة حسب الخبرة الوظيفية:

الجدول (ص)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب الخبرة الوظيفية

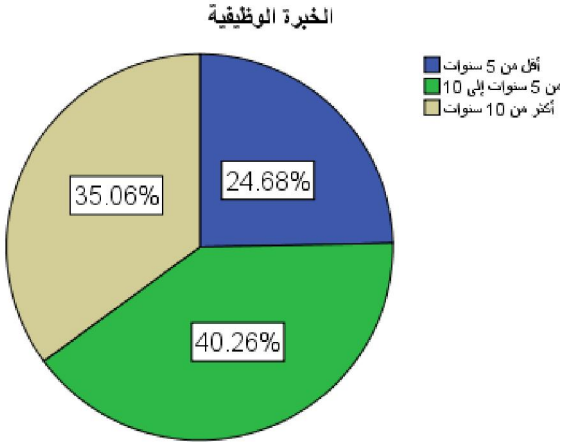
الخبرة الوظيفية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	19	%24.68
من 5 سنوات إلى 10	31	%40.26
أكثر من 10 سنوات	27	%35.06
المجموع	**77**	**%100.0**

المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر إلى الجدول (ص) أعلاه يتبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لديهم خبرة في العمل تتراوح بين الخمس والعشر سنوات وقد بلغت نسبتهم (40.3%)، وبالنسبة للأفراد الذين لديهم خبرة وظيفية أقل من خمس سنوات بلغت نسبتهم (24.7%)، في حين كانت نسبة من لديهم خبرة في العمل تتجاوز العشر سنوات (35.1%) وهي نسبة جيدة من آراء أفراد العينة تعكس الواقع العملي الفعلي لأداء المصارف السورية العامة وتطوره عبر الزمن بما يسمح بالإجابة على أسئلة الاستبيان من واقع هذا الأداء، وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني (ص)

التكرار النسبي لأفراد العينة حسب الخبرة الوظيفية



3) وصف العينة حسب التخصص:

الجدول (و)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة حسب التخصص

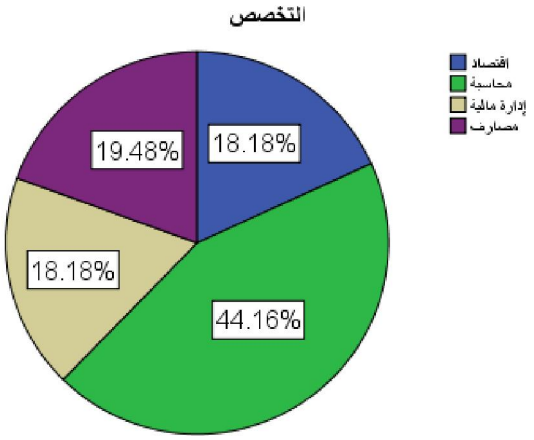
التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
اقتصاد	14	%18.18
محاسبة	34	%44.16
إدارة مالية	14	%18.18
تأمين ومصارف	15	%19.48
المجموع	**77**	**%100.0**

المصدر : من إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول (و) أعلاه تركز النسبة الأكبر من أفراد العينة في تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (44.2%)، في حين تساوت نسبة الأفراد الذين كان تخصصهم العلمي اقتصاد وإدارة مالية حيث كانت (18.2%)، وبالنسبة للعاملين من ذوي الاختصاص تأمين ومصارف بلغت نسبتهم (19.5%)، وهذا ما يبينه الشكل البياني (و) التالي:

الشكل البياني (و)

التكرار النسبي لأفراد العينة حسب التخصص



رابعًا– تفسير النتائج الإحصائية واختبار الفرضيات :

قامت الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V18)[2] لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة باستخدام الحاسب الآلي للبيانات التي حصلت عليها من الدراسة الميدانية، إذ يشكل هذا البرنامج أداة هامة ومتقدمة في مجال تحليل بيانات الأبحاث العلمية في كافة نواحي العلوم الاجتماعية، وفي إطار استخدام هذه الحزمة من البرامج الإحصائية اعتمدت الباحثة على أساليب إحصائية معينة في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها كالمتوسط الحسابي (Arithmetic Mean) الذي يعطي فكرة عامة عن البيانات التي تم جمعها، وقد استفادت الباحثة من هذا المقياس في التحديد الدقيق لدرجة موافقة أفراد العينة على الفكرة المطروحة في كل عبارة من عبارات الاستبيان وذلك بمقارنة متوسط إجاباتهم مع قيمة ثابتة يطلق عليها في برنامج SPSS القيمة الاختبارية (Test Value) وتمثل هذه القيمة في الدراسة الحالية القيمة المحايدة (3) المتخذة على مقياس ليكرت الخماسي والتي تتضمن فكرة المحايدة القائمة على إمكانية أن تأخذ الحالة المطروحة الوجه السلبي أو الإيجابي أي الحد الفاصل بين الموافقة وعدم الموافقة ومن الممكن أن تعبر أيضًا عن عدم فهم السؤال من قبل المجيب أو عدم رغبته بالإجابة لأسباب خاصة، ومن هذا المنطلق ستلجأ الباحثة إلى استخدام اختبار t ستيودنت وتحديدًا اختبار t لعينة واحدة (One Sample T-Test) لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من بنود

[2] Statistical Package for Social Sciences : الحزمة الإحصائية لتحليل العلوم الاجتماعية.

الاستبيان والقيمة (3) التي تدل على محايدة المجيب وذلك اعتمادًا على مستوى الدلالة (Significance Level) كأساس لقبول الفرضيات أو رفضها ،إذ تتم مقارنة مستوى الدلالة (Sig) مع مستوى المعنوية أو قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لاختبار ما إذا كان هناك فروق معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة والقيمة المحايدة (3)، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig) > مستوى المعنوية ($0.05 = \alpha$) فهذا يعني أن العبارة عند مستوى المعنوية (0.05) غير دالة إحصائيًا ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة والقيمة (3) عند مستوى المعنوية (0.05) ويكون اتجاه رأي أفراد العينة حول البند نحو المحايدة، أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05) فهذا يعني أن العبارة عند مستوى المعنوية (0.05) دالة إحصائيًا وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والقيمة المحايدة (3) عندها يتم مقارنة متوسط هذه الإجابات مع القيمة (3) لمعرفة مدى قبول أو رفض أفراد العينة لبنود الاستبيان بشكل دقيق وذلك بالتطرق للحالتين التاليتين:

أ- إذا كان متوسط إجابات أفراد العينة أكبر من (3) يكون اتجاه رأيهم حول البند نحو الموافقة.

ب- إذا كان متوسط إجاباتهم أقل من (3) يكون اتجاه رأيهم حول البند نحو عدم الموافقة، وفي حال كانت قيمة متوسط إجاباتهم قريبة جدًا من 3 يكون اتجاه رأيهم نحو المحايدة.

وبنتيجة المقارنة يتم قبول أو رفض مضمون الفرضيات الابتدائية المحددة للدراسة.

في ضوء ما سبق سيتم خلال الصفحات القادمة تفسير أهم النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الباحثة بنتيجة ما أجرته من اختبارات للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة أو رفضها:

الفرضية الأولى: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن عملية تقييم الأداء في المصارف السورية العامة تعاني من نقاط ضعف كثيرة.

من أجل مناقشة هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار الفرق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بنقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية مع القيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، وفيما يلي الجدول رقم (1-1) الذي يبين نتائج الاختبار:

الجدول (1-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الأولى والقيمة المحايدة (3)

رقم العبارة	نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	قيمة الدلالة Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	تهمل الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي وجود العميل في الحكم على سلامة أداء المصرف.	77	3.88	.725	10.689	.000	دال إحصائياً
2	يغفل تقييم الأداء المصرفي باستخدام الأدوات التقليدية دور عنصر الإدارة المصرفية في التقييم الشامل للأداء المصرفي.	77	3.81	.779	9.074	.000	دال إحصائياً
3	لا تأخذ الأدوات التقليدية في الحسبان عنصر المخاطرة في تقييم الأداء المصرفي.	77	3.90	.926	8.492	.000	دال إحصائياً
4	يقود اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية إلى تقييم المصارف خلال الفترة الزمنية الماضية فقط.	77	3.81	.932	7.577	.000	دال إحصائياً
5	لا يتطرق نظام التقارير المالية المعدة من قبل المصارف للمنتجات المصرفية خارج الميزانية العمومية (غير المسجلة في الدفاتر) والتي تؤثر بصورة ملموسة في إيرادات المصرف.	77	3.58	.894	5.738	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	قيمة الدلالة Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
6	لا تعكس القوائم المالية بعض العمليات التي تؤثر على المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله لصعوبة التعبير عنها بصورة نقدية.	77	3.81	.812	8.704	.000	دال إحصائياً
7	يرتكز التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية بالدرجة الأولى على دراسة النسب المالية التي تهيمن عليها الأصول فقط.	77	2.44	.716	-6.842	.000	دال إحصائياً
8	يرتكز تقييم الأداء المصرفي بالاستناد إلى القوائم المالية على أرقام ونسب مستخرجة تتسم بالجمود والسكون.	77	3.78	.968	7.062	.000	دال إحصائياً
9	لا تأخذ القوائم المالية بعين الاعتبار العوامل المتغيرة المحيطة بالمصرف والتي تؤثر في أدائه بشكل مباشر أو غير مباشر.	77	4.05	.686	13.451	.000	دال إحصائياً
10	لا يأخذ التحليل المالي بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على النشاط المصرفي في المستقبل.	77	4.04	.751	12.137	.000	دال إحصائياً
11	تعتبر نتائج التحليل المالي غير دقيقة كونها تعتمد على المعلومات المنشورة فقط.	77	3.61	.891	6.013	.000	دال إحصائياً
12	ليس للمحلل المالي إلمام ودراية بكافة نواحي العمل المصرفي كونه شخص من خارج المصرف.	77	3.56	1.130	4.338	.000	دال إحصائياً
13	تقود ضآلة كمية المعلومات المتاحة والشك حول نوعيتها إلى صعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة للتحليل.	77	3.97	.843	10.145	.000	دال إحصائياً
14	يثير دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية الشك حول مدى دقة تمثيلها للواقع وبالتالي حول النتائج المستخلصة من تحليلها.	77	3.70	.859	7.161	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	قيمة الدلالة Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
15	يؤدي تغير الأساليب والقواعد المحاسبية إلى مقارنة غير سليمة للقوائم المالية للمصرف مع المصارف الأخرى.	77	3.87	.817	9.348	.000	دال إحصائياً
16	يعتبر اختصار البيانات المالية في القوائم المالية أحد أسباب الحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.	77	3.90	.852	9.229	.000	دال إحصائياً
17	لا تظهر البيانات المالية الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعدادها.	77	3.53	.867	5.387	.000	دال إحصائياً
18	لا تظهر القوائم المالية نشاطات الإدارة وخططها وعلاقاتها مع الأطراف المختلفة.	77	3.84	.650	11.393	.000	دال إحصائياً
19	لا تعكس قائمة المركز المالي القيم الحالية للأصول والخصوم كونها تعد على أساس القيم التاريخية.	77	3.82	.869	8.257	.000	دال إحصائياً
20	يعد استعمال التقديرات في تقدير بعض الأصول أحد نقاط الضعف في البيانات المستعملة في التحليل المالي.	77	3.73	.853	7.483	.000	دال إحصائياً
21	يحذف التحليل المالي الكثير من الأصول لصعوبة تقييمها كالعنصر البشري مثلاً.	77	3.91	.846	9.432	.000	دال إحصائياً
22	تخفي الميزانية الصورة الحقيقية لجميع الأحداث والعمليات لدى المصرف مما لا يظهر أثرها.	77	3.68	.895	6.621	.000	دال إحصائياً
23	يقود إعداد الميزانية في كثير من الحالات في فترة النشاط الأدنى للمصرف إلى صورة غير مطابقة للحقيقة.	77	3.77	.902	7.457	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالتمعن في نتائج الجدول رقم (1-1) يتبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على كافة بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، وذلك لأن قيمة (Sig) لكل بند أقل من (0.05) مما يجعل كافة بنود المحور دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05)، وبغرض التعرف على مدى موافقة أفراد العينة على عبارات هذا المحور يتم مقارنة متوسط إجاباتهم عليها مع القيمة (3)، إذ يتضح أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات هذا المحور ما عدا العبارتين الخامسة والسابعة حيث يتراوح متوسط إجاباتهم على معظم العبارات ما بين [4.05 – 3.53] وهو أكبر من القيمة (3).

فبالنسبة للعبارات (1-2-3) تشير الموافقة عليها إلى قصور الأساليب والمنهجيات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف السورية العامة في تقييم الجوانب النوعية للأداء متمثلة بشكل أساسي في أداء الإدارة المصرفية ووجود العميل إلى جانب عنصر المخاطرة المصرفية كمعايير هامة في تقييم الأداء المصرفي.

ونظرًا لكون التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية الأداة التقليدية الأكثر شيوعًا واستخدامًا في تقييم الأداء المصرفي في سورية، فقد غطت جميع العبارات أوجه القصور ونواحي الضعف في هذه الأداة، حيث اتجهت آراء أفراد العينة نحو الموافقة على العبارات (4-19-22) التي تشير إلى عجز التحليل المالي عن إعطاء صورة ديناميكية مستمرة عن الأداء الفعلي للمصارف نظرًا لاقتصاره على تقييم الأداء في الماضي واعتماده على القيم التاريخية في الميزانية الختامية التي تعد بيانًا تاريخيًا بالأرصدة النهائية الناجمة عن سلسلة العمليات والأحداث التي تجري قبل إعدادها وبالتالي فهي لا تعطي الصورة الحقيقية لجميع ما حدث خلال الفترة التي تسبق الإعداد مما لا يظهر أثر تلك العمليات على نتائج العمل.

وفي العبارات (8-9-10) تأكيد على عدم حركية نتائج التحليل المالي بالانسجام مع كل تغير يطرأ على النشاط المصرفي وبالتالي افتقادها للمرونة واتسامها بالجمود والسكون.

كما أيّد أفراد العينة العبارات (11-12-13-16) مما يدل على ضعف نظام الإفصاح المعتمد من قبل المصارف السورية العامة في إعداد القوائم المالية التي تعاني من محدودية البيانات والمعلومات المتاحة

والتي تقتصر على المعلومات المنشورة فقط وبالتالي اقتصار نتائج تحليلها على الحد الذي تسمح به تلك المعلومات مما يعني عدم دقتها، ويعزى ذلك إلى السرية المصرفية التي تجعل الكثير من المعلومات القيِّمة والتي يمكن أن تساعد في التحليل المالي غير قابلة للنشر ولاطْلاع الغير عليها.

وبالنسبة للعبارتين (14-20) يوافق أفراد العينة على ما جاء فيها مما يؤكد تجلي العامل الذاتي والحكم الشخصي في إعداد القوائم المالية بتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي كتلك الخاصة بتحديد الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات اللازمة لها إلى جانب احتياطيات إعادة تقييم الأصول وغيرها مما يثير الشك حول دقة تمثيلها للواقع وحول النتائج المستخلصة من تحليلها.

كما يوافق أفراد العينة على العبارتين (15-17) للتأكيد على أهمية الاستمرار في اتباع الأساليب والقواعد المحاسبية نفسها في إعداد القوائم المالية ومدى تأثير التغير فيها إلى جانب ضعف الإفصاح عنها بعدم إظهار أية ملاحظات حولها من خلال البيانات المالية الواردة في هذه القوائم.

ونظرًا لكون الجانب الكمي المعبَّر عنه بصورة رقمية يمثل الطابع الأساسي للقوائم المالية يوافق أفراد العينة على العبارات (16-18-21) التي تتضمن جوانب نوعية يصعب قياسها كميًا من خلال الأرقام والمؤشرات الناجمة عن استخدام البيانات المالية لهذه القوائم.

كما عبَّر أفراد العينة عن رأيهم بالموافقة على العبارة رقم 23 التي تشير إلى أن إعداد الميزانية الختامية يتم في كثير من الحالات في فترة النشاط الأدنى للمصرف مما يقود إلى صورة غير مطابقة للواقع، ويعزى ذلك إلى أن إعداد الميزانية عادة ما يتم في نهاية السنة المالية التي تمثل وضعية النشاط الأدنى للمصرف نظرًا لانشغاله بتصفية حساباته في تلك الفترة مما يجعل نتائج التحليل الخاصة بها غير دقيقة.

أخيرًا وبالنظر إلى العبارة رقم (7) القائلة بأن التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية يرتكز بالدرجة الأولى على دراسة النسب المالية التي تهيمن عليها الأصول فقط، يتبين أن متوسط إجابات أفراد العينة عليها بلغ (2.44) بانحراف معياري قدره (0.716)، ويعزى ذلك إلى أن المصارف السورية العامة بدأت تأخذ بعين الاعتبار وجود فقرات خارج الميزانية العمومية تؤثر في نتيجة العمل المصرفي و تستحق الاهتمام، إلا أنها لا زالت تتجنب الاتجاه نحو هذه المنتجات نظرًا لحجم مخاطرها مما يجعلها تؤثر بشكل

ملموس في إيرادات المصرف، وهذا ما دل عليه رأي أفراد العينة بالعبارة رقم (5) التي تفيد بأن نظام التقارير المالية المصرفية لا يتطرق لهذه الفقرات.

بالاستناد إلى الآراء المقدمة حول جميع البنود السابقة المتعلقة بالمحور المدروس، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن مضمون هذا المحور وإجراء اختبار (t) ستيودنت المبيَّن في الجدول رقم (2-1) الذي يشير إلى أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على كافة عبارات المحور والقيمة المحايدة (3)، وهذا ما يجعل هذه العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، كما يُلاحظ أن متوسط الإجابات على كافة البنود بلغ (3.73) بانحراف معياري (0.437) وبالتالي يوجد موافقة على وجود نقاط ضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية، وبموجب ذلك تم رفض الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05) وقبول الفرضية القائلة بأن تقييم أداء المصارف السورية العامة يعاني من نقاط ضعف كثيرة تستدعي ضرورة اعتماد أساليب ومناهج حديثة في التقييم تراعي كافة الجوانب الكمية والنوعية للأداء وتقدم تقييمًا شاملاً لها، وهذا ما يدفع العديد من المحللين الماليين إلى اتباع منهج جديد في دراسة الوضع المالي للمصارف يتلافى أوجه القصور في المنهج التقليدي للتحليل المالي يطلق عليه المنهج النوعي في التحليل المالي.

من هنا برزت أهمية وضرورة استخدام نموذج تصنيف السمات في تقييم أداء المصارف العامة في سورية والرقابة عليها.

الجدول رقم (1-2)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط الإجابات على البنود المتعلقة بالفرضية الأولى والقيمة المحايدة (3)

نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3			
				قيمة (t)	df	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	3.73	.437	14.786	76	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

الفرضية الثانية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم أداء المصارف العامة في سورية.

بغية اختبار الفرضية الثانية والتحقق من صحتها تم تجزئتها إلى ست فرضيات فرعية تؤدي دراستها جميعًا بشكل شامل ومتكامل إلى اتخاذ قرار بخصوص إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم أداء المصارف السورية العامة، وفيما يلي دراسة مبسطة لكل فرضية فرعية على حدة.

ومن أجل مناقشة كل من الفرضيات الفرعية الستة قامت الباحثة باستخدام اختبار (t) ستيودنت المبيَّن في الجداول (2-1) ، (2-2) ، (2-3) ، (2-4)، (2-5) ، (2-6) للمقارنة بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود الاستبيان المتعلقة بكل منها والقيمة (3) التي تدل على محايدة المجيب.

الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تلعب دورًا فعالاً في تقييم كفاية رأس المال المصرفي.

من أجل مناقشة هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار الفرق بين متوسط إجابات أفراد العينة على كافة بنود المحور المتعلق بأهم العوامل المؤثرة في تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف السورية العامة والقيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، وفيما يلي الجدول رقم (2-1) الذي يُظهر أهم النتائج الخاصة بالاختبار:

الجدول رقم (2–1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى والقيمة المحايدة (3)

رقم العبارة	العوامل التي تلعب دورًا هامًا في تحديد كفاية رأس المال لدى المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	الوضع المالي للمصرف ككل.	77	4.23	.872	12.415	.000	دال إحصائياً
2	نوعية مصادر الأموال المتاحة.	77	4.40	.693	17.755	.000	دال إحصائياً
3	قدرة الإدارة على تأمين أموال إضافية.	77	4.21	.767	13.823	.000	دال إحصائياً
4	كفاية مخصصات خسائر القروض.	77	2.06	.908	-9.035	.000	دال إحصائياً
5	حجم الأصول المتعثرة واتجاهها.	77	2.05	.826	-10.077	.000	دال إحصائياً
6	سياسة توزيع الأرباح.	77	3.70	.974	6.317	.000	دال إحصائياً
7	نوع الأرباح من حيث الثبات والاستمرار.	77	2.01	.573	-15.105	.000	دال إحصائياً
8	درجة المخاطرة التي تلازم الأصول المصرفية داخل وخارج الميزانية.	77	4.26	.733	15.086	.000	دال إحصائياً
9	قدرة المصرف على الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة من سوق رأس المال.	77	3.89	.890	17.600	.000	دال إحصائياً
10	التخطيط المستقبلي لنمو حجم أعمال المصرف مع الاستفادة من التجارب السابقة في تحقيق هذا النمو.	77	3.91	.876	9.103	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر إلى نتائج الجدول السابق يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على كافة بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، وذلك لأن قيمة (Sig) لكل بند أقل من (0.05) مما يجعل كافة البنود دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05)، وبغرض التعرف على مدى موافقة أفراد العينة على عبارات هذا المحور تم مقارنة متوسط إجاباتهم عليها مع القيمة (3) فنتج ما يلي:

أ- بالنسبة للبنود (1- 2 – 3– 6– 8- 9-10) يتبين أن متوسط إجابات أفراد العينة عليها يتراوح بين [4.40 - 3.70] ، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على ما ورد فيها.

ب- بالنسبة للبنود (4-5-7) يتبين أن متوسط إجابات أفراد العينة عليها يتراوح بين -2.01) (2.31، وهذا يدل على معارضة أفراد العينة لما جاء فيها.

ويمكن تفسير الموافقة على ما ورد في العبارات (1- 2 – 3– 6– 8- 9-10) بأن المصارف السورية العامة تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الهامة في تقييم كفاية رأسمالها في حين تغفل البعض الآخر منها، إذ تقر الآراء المقدمة بالموافقة حول العبارات (1-2-3-6-9-10) أن المصارف السورية العامة تأخذ في الحسبان عند تقييم كفاية رأسمالها الوضع المالي العام للمصرف المتمثل بجودة الأصول والربحية والإيرادات ومركز السيولة وغيرها من العناصر المؤثرة في الأداء الكلي للمصرف، كما تهتم هذه المصارف بدرجة كبيرة بنوعية مصادر الأموال المتاحة واللازمة لتدعيم مركزها الرأسمالي والمتمثلة بحقوق الملكية والودائع والأرباح وغيرها، وقد بلغ متوسط الإجابات على العبارة الداعمة لهذه الفكرة (4.40) وهو يمثل القيمة الأعلى لمتوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المدروس.

كما يؤكد أفراد العينة على أهمية قدرة إدارة المصارف السورية العامة على تحديد الاحتياجات الطارئة من رأس المال وتأمين أموال إضافية عند الحاجة إليها كعامل مساعد في تقييم مدى كفاية رأس المال فإما أن تقوم بزيادة رأس المال الحالي أو تطرح رأسمال جديد بعد أن تأخذ في الاعتبار بعض العوامل المؤثرة كأداء الأرباح من حيث القوة والنوعية واحتمالات النمو في أعمال المصرف وكفاءة مجلس الإدارة في إدارة العمليات المصرفية وغيرها .

ومن هذا المنطلق تهتم هذه المصارف عند تقييم كفاية رأسمالها بمدى قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة من سوق رأس المال عند الحاجة كأن تطرح أسهمًا للاكتتاب العام مثلاً.

كذلك اتجهت آراء أفراد العينة بالإجماع بمتوسط إجابات قدره (3.70) على أهمية سياسة توزيع الأرباح التي تعتمدها المصارف العامة في سورية في تقييم كفاية رؤوس أموالها، إذ تحاول إدارات هذه المصارف تحقيق التوازن بين الحاجة لرأسمال إضافي وتوزيعات الأرباح فتقوم باحتجاز جزء من أرباحها لتأمين أموال إضافية عند الحاجة إليها مع توزيع جزء آخر على المساهمين بشكل معقول، كما أكد أفراد

العينة على أهمية التخطيط المستقبلي لنمو حجم أعمال المصرف في تحديد كفاية رأسماله، وذلك بمتوسط إجابات قدره (3.91)، حيث تقوم المصارف السورية العامة بدراسة الاحتمالات المستقبلية لتوسع أعمالها والحجم المخطط لهذه الأعمال بما يتناسب مع ظروفها والأوضاع المحيطة بها وتأثير ذلك على كفاية أموالها الخاصة مستفيدة مما حققته من نمو في الماضي.

وانطلاقًا من الحيز الهام الذي شغلته المخاطر المصرفية في العمل المصرفي في الفترة الأخيرة، أيَّد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/ م ن/ ب4) تاريخ 2007/1/23 أهمية أن يقوم تقييم كفاية رأس المال المصرفي على درجة المخاطرة الملازمة لأصول المصرف داخل وخارج الميزانية من خلال العمل بمقررات لجنة بازل المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف، حيث تضمن القرار احتساب نسبة الملاءة المصرفية ومكونات رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصرفية بأنواعها للأصول داخل وخارج الميزانية بتثقيلها بأوزان المخاطرة الخاصة بها ، وقد عبر أفراد العينة عن رأيهم بهذه الفكرة بموافقتهم على العبارة رقم (8) بمتوسط إجابات قدره (4.26).

وبالنسبة للعبارات (4-5-7) لم يوافق أفراد العينة على اعتبار كفاية مخصصات خسائر القروض وحجم الأصول المتعثرة واتجاهها أحد العوامل المؤثرة في تقييم كفاية رؤوس أموال المصارف العامة في سورية، ويعزى ذلك إلى أنه وفي الوقت الذي تُضمِّن فيه هذه المصارف مخصصات خسائر القروض كأحد مكونات رأس المال (رأس المال المساند) في احتساب نسبة الملاءة المصرفية عملاً بتعليمات لجنة بازل بهذا الشأن، لم تراعِ مدى كفاية هذه المخصصات من حيث الحجم للغرض الذي خُصِّصت من أجله، بمعنى أن نسبة كفاية رأس المال لم تأخذ بعين الاعتبار تطور حجم الأصول المتعثرة واتجاهها عبر الزمن وبالتالي مدى كفاية المخصصات المشكَّلة مقابلها سواء بالزيادة أو النقص علمًا بأن نسبة الكفاية حددت ما يلزم من رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الأصول المصرفية.

كما يتجاهل تقييم كفاية القاعدة الرأسمالية للمصارف العامة في سورية موضوع أداء الربحية المصرفية ونوعيتها من حيث الثبات والاستمرارية، فعلى الرغم من أن تقييم الكفاية يستند إلى أهمية تحقيق الأرباح في الاحتفاظ بمركز رأسمالي قوي إلا أنه لا يتطرق للجانب المتعلق بنوعية الأرباح، إذ أن بناء قاعدة رأسمالية كافية لا يتوقف على تحقيق الربحية فحسب، وإنما على الاستمرارية في تحقيقها والتأكد من أنها

ليست مؤقتة أو طارئة بحيث تمكن المصرف من تحقيق معدلات نمو معقولة على مدار الأعوام القادمة إضافة إلى التحقق من أن الأرباح الحالية ستبقى بالمستوى نفسه مستقبلاً بمعنى أن الاتجاه العام لها يتسم بالثبات دون أن تتعرض للتقلب المفاجئ بالارتفاع أو الانخفاض.

بالاستناد إلى الآراء المقدمة حول البنود السابقة المتعلقة بالمحور المدروس، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن تقييم كفاية رأس المال المصرفي، وإجراء اختبار (t) ستيودنت المبيّن في الجدول رقم (2-1-1) على الشكل التالي:

الجدول رقم (2-1-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الأولى والقيمة المحايدة (3)

تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3			
				قيمة (t)	df	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	3.47	0.249	16.676	76	.000	دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثة

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كافة بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، حيث بلغ متوسط إجاباتهم على البنود ككل (3.47) بانحراف معياري قدره (0.249) مما يؤكد إجماع أفراد العينة على أن المصارف السورية العامة تأخذ بعين الاعتبار أهم العوامل في تقييم كفاية أموالها الخاصة وبالتالي تم رفض الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05)، والوصول إلى نتيجة مفادها أن هذه المصارف تعتمد معظم العوامل الواردة في البنود السابقة في تقييم كفاية أموالها الخاصة وتكون النتيجة أن البنود المدروسة تمثل هذه العوامل، على الرغم من أن أسلوب التقييم الذي تتبعه المصارف الخاضعة للدراسة يقوم بالدرجة الأولى على دراسة الملاءة المصرفية كميًا بالاعتماد على الأرقام وذلك باحتساب

نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي والتحقق من توافقهما مع تلك التي حددها مجلس النقد والتسليف في تعليماته الرقابية الخاصة بهذا المجال.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل المؤثرة في تقييم جودة الأصول المصرفية .

من أجل مناقشة هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار الفرق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالعوامل المساعدة في تقييم جودة الأصول المصرفية لدى المصارف السورية العامة والقيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، والجدول التالي رقم (2-2) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (2-2)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية والقيمة (3)

رقم العبارة	العوامل المساعدة في تقييم جودة أصول المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	ممارسات الإدارة المصرفية في إدارة الأصول.	77	4.25	.691	15.827	.000	دال إحصائياً
2	تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.	77	4.38	.670	18.040	.000	دال إحصائياً
3	كفاية مخصصات خسائر القروض واحتياطيات تدني قيم الأصول.	77	4.04	.802	11.368	.000	دال إحصائياً
4	مدى إتباع سياسات ملائمة وإجراءات كافية في إدارة القروض والاستثمارات وغيرها من الأصول.	77	4.27	.641	17.410	.000	دال إحصائياً
5	مدى كفاية معايير الضمان من حيث قابليته للتسييل دون خسائر وتكلفة إدارته ومدى السيطرة عليه.	77	4.05	.944	9.774	.000	دال إحصائياً
6	درجة التنوع في محفظة القروض والاستثمارات على كافة الأصعدة.	77	4.26	.894	12.358	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	العوامل المساعدة في تقييم جودة أصول المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
9	مدى التركز في الأصول المصرفية.	77	3.90	.788	9.981	.000	دال إحصائياً
10	مدى ملاءمة معايير قياس مستوى ودرجة خطورة الأصول المصرفية.	77	3.92	.855	9.466	.000	دال إحصائياً
11	إمكانية تحديد أسباب تعثر الأصول المصرفية واتجاهها.	77	2.14	.869	-8.652	.000	دال إحصائياً
12	إمكانية تحصيل الأصول المتعثرة والجدول الزمني الخاص بذلك.	77	2.09	.798	-10.000	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالتمعن في نتائج الجدول السابق يتضح أن قيمة الدلالة (Sig) لكل بند من بنود المحور المدروس أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه البنود المحور والقيمة المحايدة (3) وهذا ما يجعل كافة العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05)، وبغرض التعرف على مدى موافقة أفراد العينة على العبارات الواردة في هذه البنود تم مقارنة متوسط إجاباتهم عليها مع القيمة (3) وكانت النتيجة موافقة أفراد العينة على البنود (1-2-3-4-5-6-9-10) نظرًا لكون متوسط إجاباتهم عليها يتراوح بين [4.38 - 3.90]، في حين كان متوسط إجاباتهم على البنود ذات الأرقام (7-8-11-12) يتراوح بين [2.14 – 2.00] مما يشير إلى عدم موافقتهم على ما جاء فيها.

فقد أبدى أفراد العينة إجماعهم على أهمية ممارسات إدارة المصارف السورية العامة في إدارة الأصول كمعيار أساسي من معايير تقييم جودتها وذلك بمتوسط إجابات قدره (4.25)، ويعزى ذلك إلى أن إدارة الأصول المصرفية تعتبر أساس العمل المصرفي الذي يقوم على جمع الأموال من مصادرها وإعادة استخدامها وتوظيفها في مجالات مختلفة تتمثل في الأصول المصرفية وبالتالي من البديهي أن يتجه تركيز

إدارة المصارف نحو إدارة هذا الجانب باتباع الممارسات الإدارية السليمة في سبيل تحقيق إدارة فعالة وكفوءة لأصولها.

كما أيَّد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93/م ن/ب4) تاريخ 2004/9/19 الخاص بمعايير إدارة مخاطر الائتمان ما جاء في العبارات (2-4-5-6-9) من خلال رسم الملامح الأساسية لإقامة بيئة مناسبة لإدارة هذه المخاطر وتحديد المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية مع التركيز على اتباع إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف إلى جانب تحقيق رقابة كافية على هذا النوع من المخاطر، فقد اتجه تركيز القرار نحو تحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها وضبطها كونها تشكل المخاطرة المصرفية الأكثر شيوعًا لأنها تمس الجزء الأعظم من استخدامات أموال المصرف إلى جانب الأخذ في الاعتبار مدى ملاءمة وكفاية السياسات والإجراءات المعتمدة في إدارة القروض والاستثمارات وغيرها من الأصول كعامل من عوامل تقييم جودتها ومدى كفاية معايير الضمان من حيث قابليته للتسييل دون خسائر وتكلفة إدارته ومدى السيطرة عليه كأحد المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية ومؤشر لمراقبة ومتابعة حالة وشروط كل عملية ائتمانية على حدة، كما اشتمل القرار وفي سياق تعرضه للإجراءات الخاصة بإدارة وقياس ومتابعة التسليف على ضرورة تبني نظام خاص من قبل المصرف لمراقبة ومتابعة نوعية إجمالي محفظة الائتمان بحيث لا تتركز في مجموعة مترابطة من المدينين أو في نوع عمل معين أو قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية معينة أو نوع معين من التسليف مما يحتم عليه أن يعمل قدر الإمكان على التخفيف من تركز نشاطه الائتماني وتوزيعه على عدة نشاطات وقطاعات وعلى عدد كبير من المقترضين، وفي سبيل تعزيز هذه الخطوة ألزم القرار المصارف العاملة في سورية بالتقيد بالحدود القصوى المسموح بها للتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها لمقترض واحد طبيعي أو اعتباري أو لمجموعة مترابطة من المدينين وللعمليات داخل وخارج الميزانية بهدف توزيع المخاطر، وهذه الحدود يجب أن تشمل أيضًا القطاعات الاقتصادية المختلفة والأنواع المختلفة من النشاطات التجارية والصناعية والعقارية إضافة إلى المناطق الجغرافية، وجدير بالذكر أن مجلس النقد

والتسليف أقر هذه الحدود بالقرار رقم 100/ م ن/ ب4 تاريخ 2005/1/2 المتعلق بالحدود القصوى للتسليفات المسموح بها كأحد أساليب الحد من مخاطر التركزات الائتمانية.

كما تطرق القرار الآنف الذكر إضافة إلى القرار رقم 94/م ن/ب4 تاريخ 2004/12/19 ومن ثم التعديل الذي طرأ عليه بالقرار رقم (597/م ن/ب4) تاريخ 2009/12/9 إلى أهمية معيار مدى كفاية مخصصات خسائر القروض واحتياطيات تدني قيم الأصول في تقييم جودتها، وهذا يدل على اهتمام سلطة الرقابة المصرفية في سورية من خلال تعليماتها الرقابية بتصنيف مخاطر الديون ومدى القدرة على تحديدها وتقييمها والتأكد من التقيد بالمعايير الموضوعة بخصوص التصنيف وسرعة معالجة الديون غير المنتجة من خلال نظام تشكيل المؤونات والمخصصات اللازمة لها .

ويمكن القول بأن تعديل القرار رقم (94/م ن/ب4) تاريخ 2004/12/19 الخاص بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة بالقرار رقم (597/م ن/ب4) تاريخ 2009/12/9 بحيث يتناسب مع مجريات العمل المصرفي وانسجامًا مع ما تفرضه المقررات الدولية دليل واضح على اهتمام مجلس النقد والتسليف بتحقيق ملاءمة المعايير المعتمدة لقياس مستوى ودرجة خطورة الأصول المصرفية في تقييم جودتها.

وفيما يتعلق بعدم الموافقة التي أبداها أفراد العينة حول العبارات (7-8-11-12) يمكن إرجاعها إلى أن المصارف السورية العامة لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة في اعتماد معايير محاسبية وقواعد عالمية تتسم بالتناسق والواقعية والتحفظ كعامل مؤثر في تقييم أصولها إلى جانب عدم اعتمادها على التصنيف الائتماني للعملاء لتحديد تصنيف دقيق لأصولها، ويعود ذلك إلى عدم وجود شركات في سورية في الوقت الراهن تتولى مهمة تحديد تصنيف ائتماني لكل عميل على حدة بحيث يمكن الاستناد إليه في تحديد جودة الأصول المصرفية بدقة.

كما لا تأخذ المصارف السورية العامة في الحسبان إمكانية تحديد أسباب تعثر الأصول المصرفية واتجاهها وإمكانية تحصيلها في حال تعثرها والجدول الزمني الخاص بذلك للحكم على جودة أصولها نظرًا إلى أن هذا العامل يتعلق بطرف آخر من خارج المصرف هو العميل وإمكانية سداده للالتزامات

المترتبة عليه مما يقتضي دراسة أسباب تعثره بدقة واحتمال سداده والجدول الزمني المتوقع لذلك بالاعتماد على ما يرد عنه من معلومات مما يجعل النتائج التي يتوصل إليها المصرف بهذا الخصوص غير دقيقة وواضحة، حيث تتطلب تنبؤًا دقيقًا ودراسة معمقة لواقع الأصول المتعثرة وأسباب تعثرها وكيفية معالجتها بما يمكن من تحصيلها.

بعد التعرف على آراء أفراد العينة حول جميع البنود السابقة المتعلقة بالمحور السابق، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبّر عن تقييم جودة الأصول المصرفية وإجراء اختبار (t) المبيّن في الجدول الآتي رقم (2-2-1) :

الجدول رقم (2-2-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الثانية والقيمة المحايدة (3)

تقييم جودة الأصول لدى المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
				قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	3.47	.277	15.05	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05)، وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على كافة بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، حيث بلغ متوسط هذه الإجابات (3.47) بانحراف معياري (.277) وهذا يشير إلى موافقة عامة من قبل أفراد العينة على معظم بنود محور تقييم جودة الأصول المصرفية بالاعتماد على أهم العوامل المؤثرة في هذا المجال، مما يقود إلى رفض الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05) وقبول الفرضية القائلة بأن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تلعب دورًا فعالاً في تقييم جودة أصولها وتكون النتيجة أن بنود المحور المدروس تمثل هذه العوامل.

الفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تعاني من نقاط ضعف كثيرة في تقييم كفاءة إدارتها.

من أجل مناقشة هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار الفرق بين متوسط إجابات أفراد العينة على كل بند من بنود المحور المتعلق بالمؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة الإدارة المصرفية لدى المصارف السورية العامة مع القيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، والجدول التالي رقم (2-3) يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (2-3)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة والقيمة (3)

رقم العبارة	المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء إدارة المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	مستوى أداء ورقابة القائمين على إدارة المصرف.	77	4.51	.553	23.902	.000	دال إحصائياً
2	استخدام النظم السليمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.	77	1.73	.995	-11.222	.000	دال إحصائياً
3	قدرة الإدارة المصرفية على الانسجام والتكيف مع السياسات الداخلية وضوابط العمليات.	77	1.94	.879	-10.635	.000	دال إحصائياً
4	دقة وفعالية معلومات الإدارة والتوقيت المناسب لها.	77	1.83	.849	-12.078	.000	دال إحصائياً
5	تطبيق الحوكمة وممارسات الحكم الرشيد.	77	4.09	.861	11.116	.000	دال إحصائياً
6	مدى خضوع الإدارة ومجلس الإدارة للتأثير الخارجي وتركز السلطة.	77	1.83	.677	-15.156	.000	دال إحصائياً
7	تغليب المصلحة العامة للمصرف على البعد الذاتي (الشخصي) للإدارة.	77	1.42	.593	-23.456	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء إدارة المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
8	علاقة الإدارة بكافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف والمتمثلة بالموظفين والمساهمين وجمهور المتعاملين معه.	77	1.61	.588	-20.724	.000	دال إحصائياً
9	قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف.	77	4.32	.785	14.800	.000	دال إحصائياً
10	قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.	77	4.48	.553	23.503	.000	دال إحصائياً
11	دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة للسلطات الرقابية.	77	1.69	.613	-18.789	.000	دال إحصائياً
12	قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية.	77	4.35	.644	18.400	.000	دال إحصائياً
13	قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة.	77	1.56	.573	-22.061	.000	دال إحصائياً
14	قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.	77	1.66	.576	-20.376	.000	دال إحصائياً
15	وجود سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطره.	77	4.42	.615	20.213	.000	دال إحصائياً
16	حجم الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل أنشطة المصرف المختلفة.	77	1.86	.702	-14.290	.000	دال إحصائياً
17	اعتماد خطط واضحة للتعيين الوظيفي وإرساء مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	77	1.45	.551	-24.603	.000	دال إحصائياً
18	تحديد معايير كل وظيفة داخل المصرف بما يسمح بالوصول إلى تحديد دقيق للاختصاصات المطلوبة والكفاءات اللازمة للتشغيل.	77	1.64	.605	-19.778	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء إدارة المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
19	وصف وظيفي ودليل عمل لأداء كل وظيفة.	77	1.65	.532	-22.266	.000	دال إحصائياً
20	اعتماد نماذج عمل غير معقدة بعيدًا عن الروتين والبيروقراطية.	77	1.73	.662	-16.879	.000	دال إحصائياً
21	مدى توفر برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة	77	1.56	.573	-22.061	.000	دال إحصائياً
22	فعالية الإدارة في الماضي للحكم على سلامة وضع المصرف ككل في الوقت الراهن.	77	3.77	.916	7.339	.000	دال إحصائياً
23	وجود تعاون ملموس بين مجلس إدارة المصارف وإدارتها العليا.	77	4.23	.583	18.584	.000	دال إحصائياً
24	التواصل المستمر بين القائمين على إدارة المصارف (مجلس الإدارة والإدارة العليا) والسلطات الرقابية وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي.	77	4.14	.683	14.688	.000	دال إحصائياً
25	خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطى بالسوق المصرفي.	77	4.43	.594	21.087	.000	دال إحصائياً
26	موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهماتها ووظائفها الرقابية.	77	4.32	.616	18.856	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بفحص النتائج في الجدول رقم (2-3) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على كل بند من بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، وذلك لأن قيمة الدلالة (Sig.) لكل بند أصغر من (0.05) وهذا ما يجعل كافة هذه البنود دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، وللتعرف على مدى موافقة أفراد العينة على ما ورد في عبارات المحور المدروس تم مقارنة متوسط إجاباتهم عليها مع مستوى الدلالة (0.05) فتبين أن البنود ذات الأرقام (2-3-4-6-7-8-10-

11-13-14-15-16-17-18-19-20-21) لم تحقق رأيًا إيجابيًا، حيث لم يوافق أفراد العينة على ما جاء فيها نظرًا إلى أن متوسط إجاباتهم عليها يتراوح ما بين [1.42 – 1.94]، في حين حصلت العبارات ذات الأرقام (1-5-9-21-22-23-24-25-26) على الموافقة بمتوسط إجابات يتراوح بين [4.51 - 3.77]، فقد أيَّد أفراد العينة اعتبار مستوى أداء ورقابة القائمين على إدارة المصرف أولى المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء إدارة المصارف السورية العامة التي تسعى إلى خلق مكانة جيدة لها في السوق المصرفية بتحقيق سمعة مرموقة وأداء متميز وخدمة جيدة تنال رضا كافة العملاء على اختلاف شرائحهم مع الأخذ في الاعتبار المنافسة المصرفية.

كما اتجهت آراء أفراد العينة بالموافقة على اعتبار قدرة إدارة المصارف السورية العامة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة وإمكانية توفير أفضل الخدمات المصرفية إلى جانب أهمية وجود تعاون ملموس بين مجلس إدارتها والإدارة العليا من خلال الاجتماعات الدورية بين الفريقين والتي تهدف إلى التعرف على مدى التقيد بالقوانين والتعليمات والسياسات المفروضة واستعراض الصعوبات والمشاكل التي تواجه المصرف إضافة إلى ضرورة وجود تواصل مستمر بين القائمين على إدارة المصارف السورية العامة الممثّلين بمجلس الإدارة والإدارة العامة والسلطة الرقابية ممثلة بمصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف من خلال الاجتماعات والتقارير التي تعدها الإدارة لهذه السلطة إلى جانب اطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي والخارجي وكذلك موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية لدى هذه المصارف في أداء مهماتها ووظائفها الرقابية، من أهم المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء الإدارة المصرفية.

ونظرًا لتركز الحجم الأكبر من النشاط المصرفي على الائتمان، يُجمع أفراد العينة على أن وجود سياسات واضحة لمنح الائتمان والحد من مخاطره يعد مؤشرًا فعالاً للحكم على مدى سلامة أداء الإدارة لدى المصارف العامة في سورية.

كما أيّد أفراد العينة الفكرة المؤدية إلى أن الإدارة العليا للمصارف العامة في سورية تتمتع بالخبرة والمعرفة الكافية بالسوق المصرفي الذي تمارس فيه نشاطها وذلك من خلال مجاراتها لكافة جوانب عمل

السوق ومتابعة كل التغيرات التي تطرأ عليها وكل ما هو جديد في ميدان العمل المصرفي إلى جانب درايتها بالمؤثرات والعوامل المحيطة به.

وقد لوحظ بأن مجلس النقد والتسليف وكأول خطوة له في مجال تطبيق الحوكمة وممارسات الحكم الرشيد في إدارة المصارف العاملة في سورية قد قام بإصدار دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في القطر العربي السوري في 2009/4/1 متضمنًا خمسة أبواب رئيسية، على أن يقوم كل مصرف بإعداد دليل الحوكمة الخاص به بالاعتماد على الدليل الأساسي ومن ثم نشره بعد موافقة مصرف سورية المركزي ومديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بعد اعتماده من قبل مجلس إدارة المصرف، كما يجب الإفصاح للجمهور عن مدى تطبيق كل مصرف لبنود الدليل ضمن التقرير السنوي وبيان أسباب عدم الالتزام بأي بند والإجراءات البديلة اللازمة لتحقيق هذا الالتزام.

ويمكن القول بأن هذه الخطوة تعد نقطة البداية على طريق تطبيق الحوكمة المصرفية في سورية، إلا أنها لا تعد إجبارية ولا تحمل صفة الإلزامية.

كما أشارت آراء أفراد العينة على خضوع الإدارة ومجلس الإدارة لدى المصارف السورية العامة للتأثير الخارجي وتركز السلطة، وهذا مبرره خضوع القائمين على إدارة هذه المصارف في ظروف معينة وحالات استثنائية لمؤثرات خارجية وضغوطات وعوامل داخلية تحد من قدرتهم على إنجاز المهام الموكلة إليهم بشفافية ومصداقية وموضوعية، وقد أطلق مجلس النقد والتسليف التعليمات الخاصة بتعزيز أصول إدارة المؤسسات المصرفية بالقرار رقم 121/م ن/ ب4 تاريخ 2005/3/15 الذي حدد في المادتين الأولى والثانية منه متطلبات تحقيق الأصول السليمة لإدارة المصرف والتي تتضمن تجنب تركز السلطات بتوزيع المهام والمسؤوليات والواجبات على عاتق كافة المستويات داخل الهيكل التنظيمي للمصرف ووضعها موضع التنفيذ بتطبيق خطوط عملية واضحة لإنجازها.

كما تبين أن الإدارة المصرفية في سورية لا تضع المصلحة العامة للمصرف دائمًا أولى أولوياتها حيث تحدث حالات يتغلب فيها البعد الشخصي للقائمين على الإدارة، فتُتخذ قرارات لا تتناسب مع مصلحة المصرف وإنما تنسجم مع مصالح أطراف أخرى ذات علاقة بالإدارة، وقد أشار القرار السابق في المادة

الأولى منه إلى منع حدوث أفضلية في التعامل مع الجهات المقربة والجهات المرتبطة كأحد أصول ومبادئ الممارسات السليمة للإدارة المصرفية وذلك تجنبًا لحدوث حالات تتجاهل المصلحة العامة للمصرف.

وبالنسبة للعبارات (2-3-4-6-7-8-10-11-13-14-15-16-17-18-19-20-21) يمكن القول بأن أفراد العينة لم يؤيدوا فكرة أن إدارة المصارف السورية العامة تستخدم النظم السليمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بشكل كامل وشامل وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي دفعت هذه المصارف مؤخرًا لاستحداث مديريات إدارة المخاطر المصرفية التي لم يتم تفعيل عملها بشكل كامل حتى الآن والتي عليها أن تهتم بالدرجة الأولى بإدارة ومعالجة المخاطر وذلك بتحديدها وقياسها ومراقبتها وضبطها إلى جانب سعيها الحثيث نحو تطبيق مقررات لجنة بازل الخاصة بالمخاطر المصرفية وأنواعها وطرق قياسها، وجدير بالذكر أن المصارف السورية العامة لا تعتمد في تقييم إدارتها على مدى قدرة هذه الإدارة على الانسجام والتكيف مع السياسات الداخلية وضوابط العمليات، ربما يعود ذلك إلى حدوث تجاوزات من قبل الإدارة المصرفية في ظروف معينة لبعض السياسات والإجراءات والضوابط.

تشير عدم الموافقة على اعتماد المصارف العامة في سورية على مدى دقة وفعالية المعلومات التي تصل إلى إدارتها والتوقيت المناسب لها في تقييم أداء هذه الإدارة إلى عدم وصول كافة المعلومات المتعلقة بمجريات العمل المصرفي بدقة وبالتوقيت المناسب إلى القائمين على الإدارة المصرفية مما يحد من تأثيرها وفاعليتها، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة للسلطة الرقابية لا تعد عاملاً أساسيًا من عوامل تقييم إدارة المصارف السورية العامة.

وبالنسبة لعلاقة المصارف السورية العامة بالأطراف الخارجية التي تتعامل معها والمتمثلة بالموظفين والمساهمين وجمهور المتعاملين، أجمع أفراد العينة على عدم أخذها بعين الاعتبار في تقييم أداء الإدارة بمعنى أنها لا تحكم على أدائها بشكل مباشر من خلال سؤال الموظفين عن رضاهم عن ظروف العمل ومجريات النشاط المصرفي والمساهمين عن رضاهم عن الأرباح التي يحققونها نتيجة مساهمتهم في رأسمال المصرف والعملاء عن رضاهم عن الخدمات التي يقدمها المصرف.

كما لم يوافق أفراد العينة على اعتبار قدرة إدارة المصارف السورية العامة على تحديد المخاطر المصرفية المحتملة الناجمة عن تقديم خدمات مصرفية جديدة وعن الخوض في مشاريع جديدة أيضًا أحد عوامل تقييم الإدارة المصرفية، ربما يعود ذلك إلى عدم قدرتها على تحديد الاحتمالات المستقبلية بدقة لما يمكن أن ينجم عن ذلك وبالتالي عدم القدرة على تحديد المخاطر المصرفية المترتبة على الخوض في كل ما هو جديد، وهذا سببه عدم الإلمام الكافي بالظروف الخاصة بالسوق المصرفية كالمنافسة مثلاً أو الظروف الخاصة بالمصرف نفسه أو الظروف العامة المحيطة به مما يؤدي إلى تراجع التنبؤات الإيجابية المتوقعة لمثل هذه النشاطات وهذا يقف عائقًا أمام الحكم على أداء الإدارة من خلالها.

وانطلاقًا من عدم الأخذ بمدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل أنشطة المصرف المختلفة كأحد المؤشرات الأساسية الدالة على كفاءة إدارة المصارف السورية العامة، تأتي إشكالية عدم اعتماد خطط واضحة للتعيين الوظيفي وإرساء مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب كأحد هذه المؤشرات، وهذا يرجع إلى عدم التقيد بشروط موضوعية محددة للتعيين الوظيفي نظرًا لوجود عوامل أخرى تلعب دورًا في هذا الموضوع، وفي هذا الإطار لابد من تحديد معايير كل وظيفة داخل هذه المصارف كعامل أساسي في التقييم السليم للإدارة المصرفية بحيث يعتمد اختيار الموظفين على معايير موضوعية بعيدة عن الذاتية تتناسب مع أنشطة المصرف وتسمح بتحديد دقيق للاختصاصات المطلوبة والكفاءات اللازمة للتشغيل وتساعد على تجنب التداخل في المهام وبالتالي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وبالمقابل فإن أداء كل وظيفة لا يتطلب فقط تحديد معايير لها وإنما يحتاج إلى وصف وظيفي ودليل عمل يستند إليه الموظف لإنجاز مهامه الموكلة إليه.

وفي سياق التعرض للموارد البشرية العاملة لدى المصارف السورية العامة يمكن الإشارة إلى أن إدارة هذه المصارف لا تعطي لمدى توفر برامج تدريب فعالة للموارد البشرية على أساس مستمر ومتطور بغرض إكسابها درجة عالية من الجودة حيزًا كافيًا من الاهتمام بحيث تنسجم مع مستجدات العمل المصرفي على المستويين المحلي والدولي ومع ظروف السوق المصرفية المحلية.

كما أيَّدت آراء أفراد العينة فكرة اعتماد المصارف السورية العامة على نماذج عمل معقدة تقوم على الروتين والبيروقراطية في تسيير عملها، حيث تتعدد الإجراءات وتتعقد العمليات لإنجاز معاملة واحدة وذلك بسبب وجود الروتين القائم على مرور المعاملة الواحدة بالعديد من الإجراءات والعمليات من قبل أكثر من موظف مما يفسح المجال أمام انتشار وباء البيروقراطية في العمل المصرفي من خلال تدخل أكثر من موظف وأكثر من أسلوب في إنجاز عملية واحدة، وهذا ما يدفع إلى وصف العمليات المصرفية داخل المصارف السورية العامة بالتعقيد وعدم المرونة نتيجة اعتماد نماذج عمل وأساليب أداء تقليدية قديمة مما يؤكد ضرورة توافر وسائل تكنولوجيا حديثة ومتطورة لضمان سيرورة عمل متقدمة بإجراءات ميسرة وبأقل ما يمكن من الخطوات المطلوبة وبالتالي بأقصى سرعة ممكنة وهذا ما تفتقده المصارف العامة في سورية بشكل واضح وملموس في مجريات عملها اليومي.

وكما هو سائد ترجع معظم المصارف بشكل عام ومنها المصارف السورية العامة إلى سجل الأداء الماضي للإدارة ومدى فعاليتها للحكم على سلامة الوضع الحالي للمصرف ككل، وترى الباحثة خطأ في هذا الاعتقاد إذ لا يؤثر الأداء الماضي للإدارة بشكل كامل ومباشر في أدائها الحالي نظرًا لاختلاف الظروف والعوامل المحيطة بالمصرف بين الماضي والحاضر مما لا يسمح بالوصول إلى حكم سليم على الأداء الحالي للإدارة بالاستعانة بأدائها في الماضي ولكن يمكن الارتكاز عليه كمؤشر استرشادي في هذا المجال.

وللوصول إلى نتيجة من الآراء المقدمة حول البنود السابقة والمتعلقة بالمحور المدروس، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن هذا المحور، وإجراء اختبار (t) ستيودنت المبيَّن في الجدول التالي رقم (2-3-1) :

الجدول رقم (2-3-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة والقيمة المحايدة (3)

تقييم كفاءة إدارة المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
				قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	2.77	.135	-14.385	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر في الجدول السابق يتبين أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، كما يتضح أن متوسط الإجابات عليها بلغ (2.77) بانحراف معياري (.135)، مما يؤكد عدم موافقة أفراد العينة على أن المصارف السورية العامة تحقق كافة المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة أداء إدارتها وهذا يبرر رفض الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05) وقبول الفرضية البديلة المشيرة إلى أن المصارف العامة في سورية تعاني من نقاط ضعف كثيرة في الحكم على أداء إدارتها، وهذا يعود إلى صعوبة القياس الكمي لأداء الإدارة وتقييمه بالاعتماد على الأرقام التي تظهرها القوائم المالية المنشورة، حيث يعتبر الأداء الإداري مزيجًا من العوامل النوعية التي يصعب قياسها والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تقييم كافة العناصر الأخرى لنموذج CAMEL وهذا ما يجعل نجاح تقييم عنصر الإدارة يحتل مركز الصدارة في نجاح تطبيق نموذج التقييم المدروس.

الفرضية الفرعية الرابعة :لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار أهم العوامل في تقييم ربحيتها.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار الفرق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالعوامل التي تلعب دورًا فعالاً في تقييم ربحية المصارف العامة في سورية والقيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، وفيما يلي الجدول رقم (2-4) يبين نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

الجدول (2-4)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة والقيمة المحايدة (3)

رقم العبارة	العوامل التي تلعب دورًا فعالاً في تقييم ربحية المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	كفاءة الإدارة المصرفية وأنظمة الضبط الداخلي لديها.	77	4.09	.611	15.670	.000	دال إحصائياً
2	الأوضاع الاقتصادية المحلية والظروف الإقليمية والقومية المحيطة بالمصرف.	77	4.27	.821	13.597	.000	دال إحصائياً
3	ظروف المنافسة في القطاع المصرفي.	77	4.27	.837	13.339	.000	دال إحصائياً
4	السياسة الضريبية المتبعة في الدولة.	77	2.14	.683	-11.016	.000	دال إحصائياً
5	التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية والمنهجيات المتبعة بخصوصها.	77	2.27	.641	-9.949	.000	دال إحصائياً
6	المتطلبات الرأسمالية والقانونية المفروضة على المصرف.	77	4.06	.675	13.835	.000	دال إحصائياً
7	مستوى النفقات الخاصة بالعمليات المصرفية.	77	4.08	.623	15.174	.000	دال إحصائياً
8	مخاطرة السوق.	77	1.83	.470	-21.811	.000	دال إحصائياً
9	كفاية حجم مخصصات الديون.	77	4.04	.715	12.746	.000	دال إحصائياً
10	درجة ثبات واستمرارية الأرباح المحققة.	77	1.88	.584	-16.773	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	العوامل التي تلعب دورًا فعالاً في تقييم ربحية المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
11	كفاية القاعدة الرأسمالية للمصرف.	77	4.09	.632	15.145	.000	دال إحصائياً
12	مصادر الإيرادات غير التقليدية.	77	4.06	.817	11.444	.000	دال إحصائياً
13	إجراء عمليات التنبؤ والتخطيط للربحية المصرفية بالاستعانة بأنظمة معلومات الإدارة.	77	1.83	.657	-15.611	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر في نتائج الجدول السابق يتضح أن قيمة الدلالة (Sig) لكل بند من بنود المحور المدروس أقل من (0.05)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على جميع بنود المحور والقيمة المحايدة (3)، وهذا ما يجعل كافة هذه البنود دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05) ويمكن دراسة النتائج الواردة في الجدول بتفسير قبول أو رفض أفراد العينة لما جاء في العبارات المتعلقة بتقييم ربحية المصارف السورية العامة بالاستعانة بأهم العوامل التي تلعب دورًا فعالاً في هذا المجال، فقد توصل الجدول السابق إلى ما يلي:

- ✓ بالنسبة للبنود ذات الأرقام (4-5-8-10-13) لوحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة عليها يتراوح ما بين [1.83 – 2.27]، وهذا يدل على عدم موافقتهم على ما جاء فيها.
- ✓ بالنسبة للبنود ذات الأرقام (1-2-3-6-7-9-11-12) تبين أن متوسط إجابات أفراد العينة عليها يتراوح ما بين [4.28 - 4.04]، وهذا يدل على موافقتهم عليها.

اتجهت آراء أفراد العينة بالموافقة على العبارات (1-2-3-6-7-9-11-12)، حيث أكدت أهمية كفاءة إدارة المصارف العامة في سورية وأنظمة الضبط الداخلي المتبعة من قبلها في تقييم ربحيتها، إذ تلعب الإدارة المصرفية دورًا جوهريًا في تحقيق الهدف من إنشاء أي مصرف من خلال الأسلوب الذي يُدار به والذي يحدد إمكانية تحقيقه للربح المنشود، ويتأثر مستوى الربحية مباشرة بمستوى كفاءة الإدارة ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي المعتمد من قبلها، وهذا يعني أنه كلما كانت الإدارة

المصرفية جيدة وذات أداء فعال كلما زاد احتمال تحقيق المصرف للربحية والعكس صحيح، كما أقر أفراد العينة بمتوسط إجابات قدره (4.27) بالتأثير المباشر وغير المباشر للأوضاع الاقتصادية المحلية والظروف الإقليمية والقومية المحيطة بالمصرف في إمكانية تحقيقه للربحية، إذ تقل فرصة تحقيق الربحية كلما كانت الأوضاع الاقتصادية المحلية غير ملائمة والظروف الإقليمية والقومية المحيطة بالمصرف غير مواتية والعكس صحيح إضافة إلى تأثير الدور الذي تلعبه ظروف المنافسة في القطاع المصرفي السوري في تقييم ربحية مصارفه، حيث تأخذ هذه المصارف بعين الاعتبار ضرورة تماشيها مع هذه الظروف حتى تستطيع تحقيق أرباح عالية وهذا ما يبرر تسارعها نحو مجاراة واقع العمل المصرفي الجديد في سورية ساعية وبشكل مبدئي إلى توفير خدمات مصرفية متطورة بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتوفرة، ومن أمثلة هذه المصارف المصرف العقاري والمصرف التجاري السوري إلى جانب محاولة مصرف التسليف الشعبي توفير خدمات مصرفية جديدة تتناسب مع احتياجات الشرائح البسيطة من العملاء .

وجدير بالذكر أن هذا النوع من الجهود ساهم وبوجود المصارف السورية الخاصة في أن تلعب ظروف المنافسة المصرفية دورًا فعالاً في تقييم الربحية لدى المصارف العامة.

وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لعامل المنافسة المصرفية في تحقيق الربحية إلا أن له تأثيرًا سلبيًا يرتبط بما يتطلبه التكيف مع ظروف المنافسة من تكاليف ونفقات تؤثر سلبًا في حجم الأرباح المحققة.

كذلك أجمع أفراد العينة الرأي على أن القطاع المصرفي في سورية يأخذ في الحسبان ما تفرضه السياسة النقدية من تدابير وإجراءات يعتمدها مصرف سورية المركزي وعلى رأسها الاحتياطي الإلزامي الذي يُقتطع كنسبة من الودائع التي كان من الممكن توظيفها في مجالات واسعة تحقق ربحية للمصرف بدلاً من تجميد جزء هام من سيولته على شكل احتياطي نقدي بنسبة 10% دون توظيف، إلى جانب المتطلبات الدنيا من رأس المال التي تقرها سلطة الرقابة المصرفية في سورية بالانسجام مع المعايير الرقابية الدولية بهذا الخصوص.

من هنا تأتي أهمية أن تتأكد المصارف من تحقيقها للحد الأدنى من رأس المال الذي يتناسب مع مزيج أعمالها قبل إجراء توزيعات الأرباح على المساهمين، وهذا ما يؤكد العلاقة المتبادلة بين عناصر نموذج تصنيف السمات التي تتجسد هنا في علاقة كفاية رأس المال بالربحية.

وانطلاقًا من العلاقة المتبادلة السابق ذكرها بين عناصر نموذج CAMEL يؤيد أفراد العينة تأثير مدى كفاية حجم مخصصات الديون في تقييم ربحية المصارف العامة في سورية، فمن المعروف أن هذه المخصصات تُقتطع من الأرباح وبالتالي يؤثر مدى كفايتها في تقييم حجم الربحية المصرفية.

ونظرًا لكون الجانب الكمي للربحية يتمثل في العلاقة الحسابية بين الإيرادات التي يحققها المصرف والنفقات الخاصة بعملياته، فمن الطبيعي أن يؤثر مستوى النفقات في حجم الأرباح المحققة مما يدفع المصرف نحو تحجيم نفقاته قدر الإمكان.

كذلك تلعب مصادر الإيرادات غير التقليدية دورًا هامًا في تقييم الربحية المصرفية، إلا أن المصارف العامة مازالت غير قادرة وبشكل كامل على ممارسة هذه الأنشطة فتحاول تفادي الخوض فيها لأنها لم تصل بعد إلى مرحلة التحديد الدقيق لمدى وحجم التعرض للمخاطرة الناجمة عن هذا النوع من الأنشطة إلى جانب مدى إمكانية مواجهتها.

وبالنسبة للعبارات (4-5-8-10-13) أجمع أفراد العينة على أن المصارف العامة لا تعطي لجانب الضرائب حيزًا واسعًا في الحكم على ربحيتها ولا تراعي بالقدر الكافي ضرورة أن تعدل قراراتها الخاصة بأعمالها وسياساتها لتقليل الضرائب الواجبة السداد إلى الحد الأدنى والاستفادة من أي ثغرات في قوانين الضرائب، كذلك فهي لا تأخذ في الاعتبار التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية التي تتبناها والمنهجيات المتبعة بخصوصها كعامل من عوامل تقييم أرباحها، رغم أن هذه التغيرات إضافة إلى تبني معايير محاسبية جديدة يتم من خلالها إثبات وتسجيل الأرباح يؤثر في تحليل الربحية من خلال التأثير في النسب المالية المحسوبة من القوائم المالية المنشورة المعدة وفقًا لهذه المعايير، كما لا تراعي هذه المصارف تأثير مدى تعرض الإيرادات لمخاطرة السوق المتمثلة بمخاطر أسعار الفائدة ومخاطرة سعر الصرف ومخاطر أسعار السلع في تقييم ربحيتها وتغفل بشكل كبير نوعية الأرباح من حيث درجة الثبات والاستمرار في هذا

التقييم، وربما يرجع ذلك إلى اهتمامها بالكم لا بالنوع إذ ينصب الاهتمام نحو حجم الأرباح المحققة ومصدرها دون مراعاة جانبي الاستمرار والثبات في تحقيقها.

أخيرًا يُبدي أفراد العينة رأيهم بأن المصارف السورية العامة تفتقر لأنظمة المعلومات الإدارية التي يمكن الاستفادة منها في إجراء عمليات التنبؤ والتخطيط للربحية المصرفية، ويعزى ذلك إلى أن هذه الأنظمة لم تدخل بعد بشكلٍ كافٍ في مجريات نشاط هذه المصارف التي ما زالت تفتقد للتقنيات الخاصة بتطبيقها.

بالتمعن في النتائج المستخلصة من الجدول أعلاه حول الآراء المقدمة على جميع البنود السابقة المتعلقة بالمحور المدروس، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن محور تقييم الربحية المصرفية وإجراء اختبار (t) ستيودنت المبين في الجدول التالي رقم (2-4-1):

الجدول رقم (2-4-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة والقيمة المحايدة (3)

تقييم ربحية المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
				قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	3.30	.241	11.016	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

يُلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، وبالنظر إلى متوسط الإجابات يتبين أنها تأخذ طابع الموافقة بمتوسط حسابي قدره (3.30) وبانحراف معياري (.241) وهذا يؤكد إجماع أفراد العينة على ما ورد في هذا المحور، مما يقود إلى رفض الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05) وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن تقييم ربحية المصارف السورية العامة يرتكز على معظم العوامل الهامة التي تلعب دورًا فعالاً في هذا المجال، وتكون النتيجة أن بنود المحور تمثل هذه العوامل.

وجدير بالذكر أن المصارف السورية العامة تقوم بحساب بعض المؤشرات الرقمية الشائعة للحكم على مدى تحقيقها للربحية، ومن هذه المؤشرات معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين إلى جانب العوامل التي تم ذكرها سابقًا.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار أهم العوامل في تقييم مركز سيولتها.

من أجل مناقشة هذه الفرضية اتبعت الباحثة نفس الأسلوب المستخدم في اختبار الفرضيات السابقة، وذلك باختبار الفرق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بأهم العوامل التي تعتمدها المصارف السورية العامة في تقييم مركز سيولتها والقيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، وقد كانت النتائج على الشكل التالي كما هو مبيَّن في الجدول رقم (2-5) أدناه:

الجدول (2-5)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة والقيمة المحايدة (3)

رقم العبارة	أهم العوامل التي تعتمدها المصارف السورية العامة في تقييم مركز سيولتها	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	مدى استقرار أو تقلب الودائع المصرفية.	77	4.48	.553	23.503	.000	دال إحصائياً
2	درجة حساسية الأموال لسعر الفائدة.	77	4.01	.866	10.265	.000	دال إحصائياً
3	حجم الأموال المقترضة من الغير.	77	4.18	.683	15.183	.000	دال إحصائياً
4	طاقة الاقتراض غير المستخدمة.	77	3.70	.844	7.292	.000	دال إحصائياً
5	ربحية المصرف.	77	4.01	.734	12.104	.000	دال إحصائياً
6	الوصول إلى الأسواق النقدية.	77	3.97	.760	11.240	.000	دال إحصائياً
7	كفاية القاعدة الرأسمالية للمصرف.	77	3.97	.778	10.992	.000	دال إحصائياً
8	درجة تنويع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية.	77	4.00	.889	9.876	.000	دال إحصائياً
9	مدى توافر الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة.	77	4.43	.768	16.317	.000	دال إحصائياً

رقم العبارة	أهم العوامل التي تعتمدها المصارف السورية العامة في تقييم مركز سيولتها	العدد	Mean	Std. Deviation	قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
10	متابعة مركز السيولة بتحديده وقياسه ومراقبته وضبطه.	77	4.40	.568	21.669	.000	دال إحصائياً
11	تبني استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة الأموال المصرفية.	77	4.12	.903	10.855	.000	دال إحصائياً
12	إعداد خطط التمويل الطارئة تحسبًا لأي خلل مفاجئ في مركز السيولة المصرفية.	77	4.31	.591	19.485	.000	دال إحصائياً
13	الاستعانة بأنظمة معلومات الإدارة في تقييم وضع السيولة.	77	2.17	.938	-7.779	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بتفحص نتائج الجدول السابق يتضح أن قيمة الدلالة (Sig) لكل بند من بنود المحور المدروس أقل من (0.05) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على جميع بنود المحور والقيمة المحايدة (3) وهذا ما يجعل كافة البنود دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05)، كما يتبين أن متوسط إجابات أفراد العينة على معظم بنود المحور (1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12) يتراوح بين [3.97 - 4.48] وهذا يدل على موافقتهم على هذه البنود، في حين أن متوسط إجابات أفراد العينة على البند رقم (13) بلغ (2.17) وهذا يشير إلى عدم موافقتهم على ما جاء فيه.

لتحليل هذه النتائج يمكن تفسير سبب قبول أو رفض أفراد العينة لعبارات المحور المدروس فيما سيتم عرضه في الآتي.

فقد عبّر أفراد العينة عن موافقتهم على العبارات (1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12) التي تتضمن التأكيد على المفهوم الشائع للسيولة القائم على مدى توافر الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة في تقييم سيولة المصارف العامة في سورية إلى جانب اعتبار مدى استقرار أو تقلب ودائعها عاملاً أوليًا من عوامل التقييم، ويعزى ذلك إلى الدور الهام الذي تلعبه الودائع كمصدر أساسي لأموال المصرف والتي تشكل جزءًا كبيرًا من سيولته مما يجعل مدى استقرارها أو تقلبها يؤثر

تأثيرًا هامًا في تقييم مركز السيولة، كما أيَّد أفراد العينة أهمية أن تأخذ المصارف السورية العامة في حسبانها درجة حساسية الأموال للتغيرات في سعر الفائدة في تقييم سيولتها، وهذا مبرره العلاقة المباشرة بينهما إذ تتأثر سيولة المصرف بالارتفاع كلما ارتفعت معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع مما يزيد من جاذبيتها والعكس صحيح، كما تتأثر السيولة المصرفية بالانخفاض كلما انخفضت معدلات الفائدة المطلوبة على القروض مما يؤدي إلى زيادة حجم القروض الممنوحة فتقل السيولة والعكس صحيح، ولعل هذا السبب هو ما يضطر المصارف العامة لإجراء تعديلات على معدلات الفائدة لديها بما يتناسب مع وضع سيولتها.

إضافة إلى ما سبق اتجهت آراء أفراد العينة بالموافقة على أهمية متابعة مركز السيولة بشكل دوري (يومي، أسبوعي ،شهري...) وذلك بتحديده وقياسه ومراقبته وضبطه إلى جانب مراعاة درجة تنويع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية عند تقييم السيولة المصرفية وضرورة وجود مراقبة مستمرة لأية تركزات في عناصر السيولة ومتابعة التغيرات الهامة التي تطرأ عليها.

وتأكيدًا على العلاقة المتبادلة بين عناصر النموذج المدروس وافق أفراد العينة على أن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة عند تقييم مركز سيولتها، فكلما زادت سيولة المصرف كلما قل احتمال تحقيقه للربح والعكس صحيح، لذا تعمد هذه المصارف إلى وضع خطط لتأمين السيولة تتماشى مع الربحية المراد تحقيقها.

كما أن كفاية رأس المال تلعب دورًا مؤثرًا في تقييم مركز سيولة المصارف السورية العامة التي تسعى إلى تأمين قاعدة رأسمالية كافية ومن ثم تأمين السيولة اللازمة لها.

إضافة إلى ما سبق أجمع أفراد العينة على ما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف رقم (74/م ن/ب4) تاريخ 2004/9/19 المتعلق بمعايير إدارة مخاطر السيولة وذلك بخصوص اعتبار مدى قدرة المصرف على الوصول إلى السوق النقدية ممثلة بالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى بغرض الحصول على السيولة واحدة من خطط الطوارئ البديلة التي تقوم المصارف السورية العامة بالتخطيط لها ووضعها موضع التنفيذ عند الضرورة باتخاذ الإجراءات المناسبة كي تتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي من

الممكن أن تتعرض لها، ويطلق على السيولة المقترضة من هذه السوق السيولة المساندة التي يمكن تعريفها بأنها الأموال التي يسعى المصرف إلى تأمينها باللجوء إلى استعمال خطوط الائتمان الممنوحة له من المصارف المراسلة أو من مؤسسات تمويلية مختلفة وكذلك من المصرف المركزي باعتباره المقرض الأخير للمصارف ،كما أشار هذا القرار إلى إدارة عملية اللجوء إلى السوق النقدي بأن يقوم كل مصرف دوريًا بمراجعة مدى قدرته على تأسيس علاقات مع الجهات الممولة في السوق المصرفي ومدى قدرته على المحافظة على هذه العلاقات وتنوعها وتوزعها بما يساعده على خلق خط دفاعي في حالات أزمات السيولة، من هنا تأتي أهمية إعداد خطط طوارئ بديلة للحصول على التمويل تحسبًا لأي خلل مفاجئ في مركز السيولة المصرفية.

كما أكد القرار ضرورة تبني واتباع استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة الأموال المصرفية باتباع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية وتعريف عناصرها والإبلاغ عنها لكافة المستويات الإدارية إلى جانب ضرورة أن يكون لدى المصارف أنظمة معلومات تعمل على قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة، كما تساعد في احتساب السيولة بكافة العملات والسيولة المجمعة يومًا بيوم إضافة إلى احتسابها على فترات زمنية مختلفة، إلا أن المصارف السورية العامة ما زالت حتى الآن تفتقد لوجود مثل هذه الأنظمة المساعدة في تقييم وضع سيولتها.

بعد مناقشة الآراء المقدمة حول جميع البنود السابقة المتعلقة بأهم العوامل المعتمدة من قبل المصارف السورية العامة في تقييم مركز سيولتها، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن المحور المدروس، وإجراء اختبار (t) ستيودنت المبيَّن في الجدول التالي رقم (2-5-1):

الجدول رقم (2-5-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية الخامسة والقيمة المحايدة (3)

تقييم مركز سيولة المصارف السورية العامة	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
				قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	3.98	.297	28.95	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر في الجدول السابق يتبين أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على عبارات المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، كما يتضح أن اتجاه إجابات أفراد العينة على هذه العبارات يتسم بالموافقة بدليل أن متوسط إجاباتهم عليها بلغت (3.98) بانحراف معياري (.297)، وهذا ما يقود إلى رفض الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05) وقبول الفرضية القائلة بأن المصارف السورية العامة تأخذ في الاعتبار أهم العوامل المؤثرة في تقييم مركز سيولتها، وتكون النتيجة أن بنود المحور تمثل هذه العوامل.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على توفر أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي في سورية.

للوصول إلى نتيجة من اختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على كل بند من بنود المحور المتعلق بمدى توفر أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات على المصارف السورية العامة والقيمة (3) التي تمثل القيمة المحايدة، والجدول التالي رقم (2-6) يبين نتائج التحليل:

الجدول (2-6)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على كل بند من البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة والقيمة المحايدة (3)

رقم العبارة	مدى توفر أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات على القطاع المصرفي في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
					قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
1	التواصل المستمر في المعلومات بين المصارف والمراقبين المصرفيين.	77	3.92	.929	8.713	.000	دال إحصائياً
2	توفر الوقت الكافي لدى المراقبين المصرفيين لإجراء زيارات ميدانية مستمرة إلى مواقع عمل المصارف.	77	4.18	.579	17.919	.000	دال إحصائياً
3	متابعة التطورات المستقبلية المستمرة في ممارسات إدارة المخاطر ومناقشتها في إطار تطورات الصناعة المصرفية.	77	2.03	.873	-9.788	.000	دال إحصائياً
4	توافر تكنولوجيا معلومات مرتبطة ببعضها البعض.	77	1.82	.869	-11.927	.000	دال إحصائياً
5	تحديث نظم التقارير الرقابية الدورية ونظم الحاسب الآلي.	77	2.12	.932	-8.319	.000	دال إحصائياً
6	توافر نظام للإفصاح عن البيانات المالية بشكل دوري وفعال.	77	1.90	.788	-12.296	.000	دال إحصائياً
7	متابعة عملية الإفصاح عن البيانات المالية الدورية.	77	2.01	.819	-10.574	.000	دال إحصائياً
8	تمتع المراقبين المصرفيين بالخبرة والكفاءة العالية في تأدية وظائفهم الرقابية.	77	4.45	.597	21.378	.000	دال إحصائياً
9	توافر الإطار القانوني المناسب المشتمل على حماية المراقبين المصرفيين.	77	4.23	.647	16.739	.000	دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالنظر في النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن قيمة الدلالة (Sig) لكل بند من بنود المحور المدروس أقل من (0.05) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على جميع البنود والقيمة المحايدة (3) وهذا ما يجعل كافة البنود دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05)، كما يُلاحظ أن :

- ✓ متوسط إجابات أفراد العينة على البنود ذات الأرقام (3-4-5-6-7) يتراوح ما بين (1.82- 2.12) ، وهذا يدل على معارضة أفراد العينة على هذه البنود.
- ✓ متوسط إجابات أفراد العينة على البنود ذات الأرقام (1-2-8-9) يتراوح ما بين (4.18- 4.45)، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على هذه البنود.

تشير العبارات (1-2-8-9) إلى موافقة أفراد العينة على ضرورة وجود تواصل مستمر في المعلومات بين المراقبين المصرفيين وإدارات المصارف ضمن نطاق إشرافها وذلك من خلال مشاركتها الرأي فيما يتم إصداره من قرارات وتعليمات، لذا يعمد مصرف سورية المركزي إلى انتهاج هذه السياسة بإرسال مسودات القرارات المنوي إصدارها إلى المصارف لدراستها والتأكد من مدى قدرتها على تطبيق ما جاء فيها، حيث يلحظ برنامج عمل حاكم مصرف سورية المركزي هذا الأمر ويشجع اتباع سياسة الاجتماع الدوري مع إدارات المصارف للتباحث معها وتسليط الضوء على الصعوبات والعوائق التي تواجهها خلال ممارسة نشاطها.

كما أن قسم الرقابة الميدانية لدى مديرية مفوضية الحكومة في مصرف سورية المركزي يواكب بفعالية مجريات عمل هذه المصارف بإجراء زيارات ميدانية مستمرة إلى مواقع عملها بغرض المتابعة الدائمة للنشاط، إذ يطلب المراقبون الميدانيون المعلومات اللازمة عن كافة جوانب العمل، ولا يمكن إغفال تمتعهم بالخبرة والكفاءة العالية مما يتيح لهم ممارسة وظائفهم الرقابية على أكمل وجه، ويعزى ذلك إلى أن مصرف سورية المركزي يحرص باستمرار على إجراء دورات تدريبية للمراقبين المصرفيين من قبل جهات محلية وعربية ودولية مختلفة تهدف إلى تأهيلهم وصقل معلوماتهم في مجال عملهم واطْلاعهم بشكل دائم على كل ما هو جديد في ميدان عمل المصارف بحيث يستفيدون منه في أداء مهامهم ومسؤولياتهم، كما أنه يوفر الإطار القانوني القائم على حمايتهم من الدعاوى القضائية المقامة ضدهم أثناء تأديتهم لوظائفهم الرقابية.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن مصرف سورية المركزي يحاول تهيئة الأرضية الأولية المطلوبة لتطبيق نموذج CAMEL في تقييم الأداء المصرفي في سورية من خلال ممارسة العمل الرقابي الميداني، إلا أن التطبيق الشامل والمتكامل لهذا النموذج لا يزال يفتقر لمقومات أساسية تكمل مقومات تطبيقه بشكل

أولي وتحاول مجاراة كافة المستجدات في ساحة العمل المصرفي على كافة الأصعدة وعلى المستويين المحلي والدولي مع الأخذ في الاعتبار أن النموذج المدروس لا يكتفي بتقييم الجانب الكمي للأداء بقدر ما يهتم بتقييم جوانبه النوعية من خلال توفر هذه المقومات، وهذا ما دفع أفراد العينة إلى عدم الموافقة على توفر أهم المقومات الواردة في العبارات (3-4-5-6-7) لتقييم أداء المصارف السورية العامة وفق نموذج CAMEL، حيث أن واقع عمل هذه المصارف لا يزال حتى الآن يعتمد أسلوب العمل التقليدي القديم الذي تديره العقلية القديمة وهو بذلك لا يواكب التطورات المستقبلية المستمرة في كافة المجالات خاصة في مجال ممارسات إدارة المخاطر ومناقشتها في إطار تطورات الصناعة المصرفية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن النظام المصرفي في سورية لم يصل بعد إلى مرحلة متقدمة في اعتماد تكنولوجيا معلومات حديثة ومتطورة مرتبطة ببعضها البعض للوصول إلى المعلومات المطلوبة وتسهيل آلية العمل، حيث لا تزال المصارف السورية العامة حتى الآن تفتقر وبشدة لأجهزة الحواسيب الحديثة وأنظمة الشبكات المتطورة وأشكال الاتصالات المختلفة.

كذلك أجمع أفراد العينة على عدم توفر نظام للإفصاح عن البيانات المالية بشكل دوري وفعال لدى المصارف السورية العامة وعدم متابعته باستمرار مما لا يسمح بالاطلاع الدوري على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بكل مصرف، ربما يرجع ذلك إلى السرية المصرفية التي تعتمدها هذه المصارف والتي تجعلها بعيدة عن الالتزام بنظام محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية تتيح وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية والمصداقية الكافية التي تعكس الوضع الحقيقي للمصرف.

كما اتجهت آراء أفراد العينة أيضًا نحو تأييد فكرة عدم توفر آلية مستمرة لتحديث نظم التقارير الرقابية الدورية التي ترفعها المصارف العاملة في سورية للمصرف المركزي والتي يجب أن تكون مفصلة وتتضمن كافة الجوانب الهامة للسلطة الرقابية، على أن يراعي هذا التحديث شمولية وتكامل البيانات والمعلومات الواردة في هذه التقارير وهذا ما تفتقده بالفعل آلية الرقابة على المصارف السورية.

بالاستناد إلى نتائج التحليل السابق حول البنود المتعلقة بالمحور المدروس، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن بنود هذا المحور، وإجراء اختبار (t) ستيودنت المبيَّن في الجدول التالي رقم (2-6-1) :

الجدول رقم (2-6-1)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المتعلق بالفرضية الفرعية السادسة والقيمة المحايدة (3)

أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات على القطاع المصرفي في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3		
				قيمة (t)	Sig. (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	2.96	.276	-1.192	.236	غير دال إحصائياً

المصدر : من إعداد الباحثة

بالاطلاع على الجدول السابق الذي يعطي النتيجة النهائية لاختبار الفرضية الفرعية السادسة يتبين أن قيمة الدلالة أكبر من (0.05)، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحور المدروس والقيمة المحايدة (3)، وهذا ما يجعل جميع هذه البنود غير دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، كما يُلاحظ أن متوسط الإجابات (2.96) بانحراف معياري (.276)، مما يشير إلى عدم موافقة أفراد العينة على توفر أهم مقومات تطبيق نموذج تصنيف السمات على القطاع المصرفي في سورية وهذا يقود إلى قبول الفرضية الابتدائية عند مستوى معنوية (0.05) مما يدل على أن آلية تطبيق هذا النموذج بشكل شامل ومتكامل في تقييم أداء المصارف السورية لا تزال تفتقر للعديد من المتطلبات والمقومات الهامة التي يجب أن تحفز القطاع المصرفي السوري نحو السعي الجاد والعمل الدؤوب لتلبيتها من أجل تقييم أداء مصرفي سليم وفعال.

أخيرًا وبعد اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الثانية لا بد من مناقشة الفرضية الأساسية بشكل شامل في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من اختبار الفرضيات المتفرعة عنها، ومن أجل تعميم النتيجة، قامت الباحثة بإنشاء متغير جديد يعبر عن كافة المحاور المتعلقة بالحكم على مدى أخذ المصارف

السورية العامة في الاعتبار لأهم العوامل المؤثرة في تقييم جميع العناصر المؤلّفة لنموذج تصنيف السمات وصولاً إلى التحقق من مدى توافر أهم مقوّمات تطبيقه على القطاع المصرفي في سورية بغرض التوصل إلى نتيجة تحدد إمكانية تطبيق النموذج المدروس في تقييم أداء المصارف السورية العامة، لذا قامت الباحثة بإجراء اختبار (t) ستيودنت الذي يوضح الجدول التالي رقم (2-7) أهم نتائجه :

الجدول رقم (2-7)

نتائج اختبار (t) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسط الإجابات على بنود المحاور الفرعية المتعلقة بالفرضية الثانية والقيمة المحايدة (3)

إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السّمات على المصارف العامة في سورية	العدد	Mean	Std. Deviation	Test Value = 3			
				قيمة (t)	df.	Sig (2-tailed)	القرار الإحصائي
	77	2.82	0.116	-13.388	76	.000	دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثة

بتفحص نتائج الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الدلالة أصغر من (0.05) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على بنود المحاور الفرعية المتعلقة بالفرضية الثانية (الخاصة بتقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة المصرفية والربحية ومركز السيولة لدى المصارف السورية العامة إلى جانب مدى توفر أهم مقومات تطبيق نموذج CAMEL على هذه المصارف) والقيمة المحايدة (3) وهذا ما يجعل كافة بنود المحاور المدروسة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)، كما يُلاحظ أن متوسط الإجابات بلغ (2.82) بانحراف معياري (0.116) وهذا يعني أن آراء أفراد العينة تتجه نحو عدم الموافقة على صعوبة تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم أداء المصارف السورية العامة.

في ضوء ما سبق تم رفض الفرضية التي تشير إلى عدم إمكانية تطبيق النموذج المدروس في تقييم أداء المصارف السورية العامة عند مستوى معنوية (0.05) وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد إمكانية التطبيق، وبالتالي الوصول إلى نتيجة مفادها أن المصارف العامة في سورية ومن خلال مراعاتها لمعظم عوامل

ومعايير التقييم الأكثر أهمية والتي يعتمدها نموذج CAMEL لا تواجه صعوبات كبيرة في التطبيق مع الأخذ في الاعتبار أنه لا تزال هناك معوقات تقف عائقًا أمام تقييم كفاءة الإدارة المصرفية في سورية إضافة إلى أن عدم توفر أهم المقومات والمتطلبات اللازمة لتطبيق نموذج تصنيف السمات في بيئة العمل المصرفي السورية يحول دون تحقيق التطبيق الشامل والمتكامل، ومع ذلك يمكن التصدي لهذه التحديات ومواجهة الصعوبات التي تحد من إمكانية التطبيق السليم وصولاً للهدف من هذا البحث.

بذلك تكون الباحثة قد تحققت من واقع تطبيق المصارف السورية العامة لنموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي مرورًا بالتحديات التي تعترض التطبيق الفعال.

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج (Conclusions)

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

1) يتميز نموذج تصنيف السِّمات بصفته أحد المنهجيات الحديثة المستخدمة في تقييم أداء المصارف بأنه يقدّم تقييمًا نوعيًا وكميًا شاملاً للأداء المصرفي الذي يرتكز بشكل أساسي على عناصر هذا النموذج المتمثلة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة مما يقود إلى حكم نهائي شامل ومتكامل لهذا الأداء ، ويمكن القول بأن قيام هذا النموذج بتقييم كفاءة الإدارة المصرفية يعد قفزة نوعية في مجال تقييم أداء المصارف وسابقة لم تشهدها الأساليب التقليدية المستخدمة قبله وهذا ما أثبت تفوقه وتميزه في مجال تقييم الأداء المصرفي.
2) تتمثل أهمية تطبيق نموذج تصنيف السمات في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي نظريًا وتطبيقيًا من خلال دراسة ما يتعلق بالعمليات المصرفية الأساسية بما يقود إلى توجيه الاهتمام نحوها الأمر الذي يسهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليًا وإقليميًا ودوليًا وهذا يعد بمثابة استراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.
3) يرتبط تطبيق نموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي بعلاقة وثيقة بعمليات الرقابة المصرفية والتفتيش الميداني التي تقوم بتنفيذها السلطة الرقابية على المصارف وذلك من خلال إجراء تحليل شامل لكافة جوانب أداء كل مصرف و أنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يسهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش على المصرف وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر، وهذا ما يبرز أهمية تطبيق النموذج في دعم عمليات الرقابة والتفتيش من خلال دوره كرافد هام في تغذية هذه العمليات بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور التي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها

وهذا ما يؤكد فرضية تكامل وترابط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر النموذج بشكل جوهري وإيجابي يتسم بالقوة والفعالية.

4) يقف أمام عملية تقييم أداء المصارف السورية العامة باستخدام الأدوات التقليدية ثغرات عديدة تستدعي الحاجة لتطبيق منهجيات حديثة في تقييم الأداء المصرفي، بحيث ترتكز على ترميم النقص في الأدوات التقليدية من خلال معالجة ثغراتها ومحاولة تفاديها كخطوة أولى ومن ثم إضافة الجديد إليها بما يمكنها من مواكبة المستجدات في عالم المصارف، ويمكن إلقاء الضوء على هذه الثغرات بالنقاط التالية:

أ- تركز الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف السورية العامة على القياس الكمي للأداء القائم على الأرقام واحتساب النسب والمؤشرات المالية التي تتسم بالجمود والسكون.

ب- تغفل الأساليب التقليدية وجود عوامل تتعلق بالجوانب النوعية للأداء وتؤثر فيه تتمثل بشكل أساسي في دور العنصر البشري في التقييم معبّرًا عنه بوجود العميل في الحكم على سلامة أداء المصرف ودور الإدارة المصرفية في النشاط المصرفي إلى جانب تغييب أهمية الموارد البشرية العاملة لدى المصرف في التقييم الشامل لأدائه، ويرجع السبب الرئيسي لغياب الاهتمام بهذه الجوانب إلى صعوبة التعبير عنها كميًا.

ت- تتجاهل الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف السورية العامة عنصر المخاطرة المصرفية وتأثيره الكبير في عمل المصارف وأدائها.

ث- يتركز اهتمام أكثر أدوات تقييم أداء المصارف السورية العامة شيوعًا متمثلة في التحليل المالي للقوائم المصرفية على تقييم المصارف خلال الفترة الزمنية الماضية فقط وهذا ما يجعل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على النشاط المصرفي في المستقبل بعيدة كل البعد عن التأثير في تقييم أداء المصرف.

ج- لا تعكس القوائم المالية المصرفية الواقع المحيط بنشاط المصرف فهي لا تأخذ في الحسبان العوامل المتغيرة في الظروف المحيطة به والتي تؤثر في أدائه بشكل مباشر أو غير مباشر.

ح- تعاني القوائم المالية المعدة من قبل المصارف من عدم الدقة في نتائج تحليلها بسبب اعتمادها بالدرجة الأولى على المعلومات المتاحة فقط ممثلة بالبيانات المالية المنشورة باختصار والتي تنطوي على إغفال بعض العمليات التي تؤثر في المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله لصعوبة التعبير عنها

بصورة نقدية وهذا يعني إخفاء الصورة الحقيقية لبعض الأحداث والعمليات المصرفية الهامة مما لا يُظهر أثرها.

خ- يعد دخول عامل التقدير الشخصي والحكم الذاتي في إعداد القوائم المالية المصرفية أحد نقاط الضعف في البيانات المالية المستخدمة في التحليل المالي مما يثير الشك حول مدى تمثيلها للواقع وبالتالي حول النتائج المستخلصة من تحليلها.

د- تلعب الأساليب والقواعد المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية دورًا هامًا في الحكم على الأداء المصرفي مما يؤكد ضرورة أن تُظهر البيانات المالية المنشورة في القوائم الملاحظات حول هذه الأساليب، إذ أن إعداد الميزانية العمومية مثلاً على أساس القيم التاريخية يجعلها لا تعكس المركز المالي للمصرف بشكل سليم من خلال القيم الحالية للأصول والخصوم المؤثرة فيه، كما أن عدم استمرارية استخدام هذه القواعد وثباتها يؤدي إلى مقارنة غير سليمة للقوائم المالية للمصرف مع المصارف الأخرى أو للمصرف نفسه خلال فترات زمنية مختلفة.

5) تأخذ المصارف السورية العامة بعين الاعتبار عند تطبيقها لنموذج تصنيف السمات أهم المعايير والعوامل المعتمدة في تقييم معظم عناصر الأداء المصرفي المتمثلة بكفاية الأموال الخاصة وجودة الأصول ومركز السيولة والربحية.

6) لم يصل النظام المصرفي في سورية إلى مرحلة متقدمة في تقييم كفاءة أداء إدارة المصارف العامة نظرًا لاستمرار هذا النظام في الاعتماد على العقلية القديمة في الإدارة المصرفية القائمة على المركزية وعدم التطرق بجديّة للجوانب النوعية الهامة المؤثرة في تقييم مدى كفاءتها إلى جانب تبني الأسلوب التقليدي الروتيني القديم في تسيير العمل المصرفي مما يضيف نقاط ضعف جديدة في تقييم الأداء الإداري إلى جانب الصعوبة في قياسه كميًا.

7) يحاول مصرف سورية المركزي من خلال سلطته الرقابية على المصارف تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية التي تسهم في توفير بعض مقوّمات تطبيق نموذج تصنيف السّمات المتمثلة بالآتي:

أ- وجود كادر رقابي مؤهل يتمتع بالخبرة والكفاءة العالية في تأدية الوظائف الرقابية التي يتمثل أهمها بإجراء جولات ميدانية مستمرة إلى مواقع عمل المصارف وتوفر الوقت الكافي لذلك.

ب- الحرص على وجود تواصل مستمر في المعلومات بين إدارات المصارف العامة في سورية والمراقبين المصرفيين العاملين تحت إشراف مصرف سورية المركزي.

ت- توفير الإطار القانوني المشتمل على حماية المراقبين المصرفيين مما يعترضهم أثناء ممارسة المهام الرقابية الموكلة إليهم.

8) على الرغم من سعي النظام المصرفي في سورية ومحاولته الجادة لتحقيق تقدم ملحوظ في مجال تقييم الأداء المصرفي بما يُمكّن من امتلاك أدوات التطبيق السليم لنموذج تصنيف السمات، إلا أنه لا يزال يفتقر لأهم المقوّمات اللازمة للتطبيق الشامل والمتكامل مما يفرض عليه تحدياتٍ عدة يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

أ- تعاني المصارف السورية العامة من عدم وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة المصرفية بشكل دقيق ومنضبط وتدرس كافة جوانب أداء المصرف المتعلقة بعناصر النموذج وتقدم شرحًا وافيًا للوضع الحالي له.

ب- على الرغم من الاتجاه الواضح الذي انتهجته السلطة الرقابية في سورية في مجال إدارة المخاطر المصرفية وأساليب معالجتها من خلال التعليمات الرقابية التي أصدرها مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص انسجامًا مع المعايير الدولية الخاصة بهذا الشأن، إلا أنها لا تزال تعاني قصورًا في متابعة التطورات المستقبلية المستمرة في ممارسات إدارة المخاطر ومناقشتها في إطار تطورات الصناعة المصرفية.

ت- تعاني المصارف السورية العامة من ضعف في الإفصاح المحاسبي عن عناصر نموذج CAMEL بشكل سليم ومتجانس مع المعايير المحاسبية الدولية لأسباب تتعلق ببيئة عملها والتي يتمثل أحدها في عدم توفر أنظمة للإفصاح عن البيانات المالية بشكل دوري وفعال وعدم وجود متابعة مستمرة لهذه العملية وبالتالي عدم القدرة على توفير قاعدة المعلومات المطلوبة لتقييم الأداء والتي يتم استخلاصها من تحليل البيانات المالية لهذه المصارف، كما لا تتوفر سجلات محاسبية دقيقة للمخاطر المحيطة بعناصر النموذج مما يؤدي إلى صعوبة قياسها بشكل دقيق وفقًا للنماذج المعتمدة

لذلك من قبل مصرف سورية المركزي، وهذا بطبيعة الحال يتطلب أساليب متطورة وخبرات واسعة قد لا تتوفر لدى المصارف حاليًا.

ث- اعتماد نظم تقليدية للتقارير الرقابية الدورية التي يعدها المراقبون المصرفيون وعدم إخضاعها للتحديث المستمر.

ج- على الرغم من التطور الذي شهدته السوق المصرفية السورية في كافة النواحي بشكل ملحوظ وسريع، إلا أن مصارف القطاع العام التي تسيطر على الحصة الأكبر من هذه السوق لازالت تعاني من سيطرة الجمود عليها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ببعضها البعض من جهة وبالمصرف المركزي من جهة أخرى مما يجعلها تقف أمام عائق ضعف البيئة التكنولوجية اللازمة لعملها والمتمثلة في توفر نظم الحاسب الآلي وشبكات الاتصالات كحد أدنى، ربما يعود ذلك لعدم توفر الاعتمادات المالية المطلوبة للانتقال من العمل اليدوي التقليدي إلى العمل الالكتروني الأكثر سرعة ودقة ومصداقية وهذا ما يحد من إمكانية التطبيق الكامل والشامل للأنظمة الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي ومنها نظام CAMEL.

9) تكمن المشكلة في المصارف العامة في سورية بشكل عام بآلية إدارتها ومعاملتها كمؤسسات حكومية يتم الاعتماد على بعضها في توفير التمويل للحكومة ولمؤسسات القطاع العام، الأمر الذي يفقد هذه المصارف جوهرها المصرفي ويؤثر في خاصية العمل المصرفي لديها ويحد من تطورها ومواكبتها لكل ما هو جديد في السوق المصرفية.

ثانيًا: التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث تقدم الباحثة العديد من المقترحات والتوصيات الهامة لتحقيق الهدف من إجراء البحث والنهوض به إلى المستوى المطلوب، وهذه التوصيات تتمثل في الآتي:

1- السعي الجاد نحو التطبيق الشامل والمتكامل لنموذج تصنيف السمات في تقييم الأداء المصرفي من خلال تفعيل العناصر الأساسية لهذا النموذج في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها وتحقيق الاستفادة من التعامل معها وقائيًا وعلاجيًا بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

2- ضرورة تضمين تقرير التفتيش النهائي الذي تعده مفوضية الحكومة لدى مصرف سورية المركزي كافة العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق نموذج تصنيف السمات على المصارف السورية العامة إضافة إلى تأثيرات هذه العناصر على نتائج عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي وهذا يؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية تقارير التفتيش والاستفادة منها بشكل جوهري لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات العمل المصرفي.

3- من أجل تدارك نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف السورية العامة يمكن الاستفادة من النقاط التالية:

أ- التوجه نحو تطبيق المنهج النوعي في التحليل المالي كخطوة أولى في سبيل معالجة القصور والضعف في الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي.

ب- ضرورة التركيز على الجوانب النوعية في عملية تقييم الأداء المصرفي باستخدام نموذج تصنيف السمات، إذ ينبغي أن يقوم تقييم كل عنصر من عناصره على مزيج من القياس الكمي والتحليل النوعي لأدائه وسلوكه وهذا ما يفرض ضرورة إيلاء الاهتمام الأكبر بأداء الإدارة المصرفية القائم على تداخل وتشابك مجموعة كبيرة من العوامل النوعية للأداء الإداري مما يؤدي إلى صعوبة قياس أدائها كميًا.

ت- تعزيز فاعلية الشفافية والإفصاح عن المعلومات في القطاع المصرفي من خلال إلزام كافة المصارف العاملة في سورية بالإفصاح عن مخاطرها وإصدار تقارير دورية عن أوضاعها المالية وفق ما حدده

مجلس النقد والتسليف وما قررته متطلبات معايير بازل2 للرقابة المصرفية، الأمر الذي يعزز من الثقة بمصارفنا السورية ويعمل على تشجيع المصارف العالمية على التعامل معها بصورة أفضل.

ث- التركيز على جانب التنبؤ والتخطيط المستقبلي في تقييم كل عنصر من العناصر الأساسية للعمل المصرفي التي يمثلها نموذج التصنيف المدروس مع مراعاة العلاقة المتبادلة التي تربط هذه العناصر ببعضها من خلال التأثير المباشر وغير المباشر لكل منها على الآخر.

4- يقتضي التطبيق الشامل والمتكامل لنموذج تصنيف السمات توفر أهم المقومات والمتطلبات الأساسية التي يتعين على مصرف سورية المركزي من خلالها بذل المزيد من الاهتمام لتطوير آليات تطبيق هذا النموذج بما يتيح إمكانية تحقيق التطبيق الأمثل بالاستناد إلى ما يلي:

أ- العمل على تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق نموذج التقييم المدروس بما يتناسب مع الظروف المحلية لواقع القطاع المصرفي السوري وبنفس الوقت يلبي المتطلبات الدولية في مجال تقييم الأداء المصرفي، وذلك من خلال السعي نحو إزالة العقبات التي تحد من التزام المصارف العاملة في سورية بالقرارات والتعليمات الرقابية التي يصدرها مجلس النقد والتسليف والاتجاه نحو التطبيق الشامل لمتطلبات لجنة بازل وغيرها من المعايير الدولية.

ب- ضرورة وضع سياسة شاملة ومتكاملة وواضحة لإدارة المخاطر المصرفية ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها في القطاع المصرفي السوري ككل، ويتم ذلك من خلال التحديد الواضح لدور مجلس الإدارة والإدارة العليا وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة في إدارة كل نوع من المخاطر وتفعيل دور مديريات المخاطر في سائر المصارف السورية بشكل كامل وتخصيص دوائر مستقلة لكل نوع من المخاطر، ونشر ثقافة الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر لدى العاملين في المصارف.

ت- تطوير تقنيات المعلومات وأنظمة المعلومات الإدارية لدى المصارف السورية العامة بما يسمح بإجراء التحليل الشامل لكافة عناصر نموذج CAMEL بالسرعة والسهولة الممكنة من خلال سلاسة انسياب المعلومات لاسيَّما تلك المتعلقة بالمخاطر وإظهار مواطن الضعف في عناصر النموذج وهذا ما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها ويعزز ثقة المتعاملين والمساهمين على حد سواء ويسهم في النهوض بهذه المصارف.

ث- إن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها تطبيق النموذج تتطلب المزيد من التطوير والتحديث في البيئة التكنولوجية للعمل المصرفي في سورية خصوصًا مصارف القطاع العام في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشهدها الساحة المصرفية، وذلك من خلال الاتجاه نحو أتمتة النظام المصرفي بتوفير ما يكفي من أجهزة الحاسب الآلي إلى جانب الأنظمة المعلوماتية المتطورة للبيانات المالية والتقارير الدورية بدلاً من الاستمرار بتطبيق النظام المحاسبي اليدوي وهذا يسمح بالحصول على بيانات ومعلومات مالية أكثر دقة ومصداقية وسرعة من النظام اليدوي.

ج- الحرص على وجود نظام للإفصاح عن البيانات المالية والمخاطر المصرفية بشكل دوري وفعال لدى المصارف السورية العامة إضافة إلى متابعة عملية الإفصاح الكافي عن جميع البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم ومتجانس مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية مع تبني أساليب علمية وفنية جديدة تساعد المصارف على القيام بتحليلات دورية لأوضاعها المالية بشكل دقيق للتأكد من مدى التزامها بالمعايير والتعليمات التي حددها مجلس النقد والتسليف وما قررته متطلبات تطبيق معايير بازل2 للرقابة المصرفية فيما يخص قياس كل عنصر من عناصر النموذج المدروس.

ح- ضرورة تحديث النظم التي يتم بموجبها إعداد التقارير الرقابية الدورية بعد تنفيذ عمليات التفتيش الميداني على المصارف العاملة تحت إشراف مصرف سورية المركزي.

خ- إحداث قسم أو دائرة مستقلة تتبع للإدارة العليا للمصرف مباشرة يُسند إليها مهمة القيام بدراسات وأبحاث حول الأداء المصرفي وأساليب تقييمه وكل ما يتعلق به مع مواكبة كل ما هو جديد على الساحة المصرفية من مقررات ومعايير ودراستها والبحث المعمق في إمكانية تطبيقها ومن ثم عرض النتائج التي توصلت إليها للقائمين على الإدارة المصرفية بغرض استشارتهم مع التركيز على أن يكون العاملون في هذه الدائرة على درجة عالية من الكفاءة العلمية والخبرة العملية اللازمة.

د- الاستمرار في تأهيل الكادر الرقابي لدى المصرف المركزي من خلال الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال الرقابة وتقييم الأداء المصرفي بحيث ترتبط بواقع العمل

الرقابي للمصرف المركزي وتتلاءم مع أوضاع المصارف الخاضعة لإشرافه، وذلك من أجل تنمية المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفعالية.

ذ- ضرورة زيادة عدد المراقبين المصرفيين العاملين في مصرف سورية المركزي من أجل تكثيف عدد الجولات الميدانية على المصارف العاملة في سورية وكافة فروعها وبفترات زمنية متقاربة.

ر- ضرورة تعيين مراقب داخلي في كل مصرف يتبع مباشرة لمفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي ولا يخضع لسلطة إدارة المصرف المعني تجنبًا لتعرضه لأية ضغوطات، على أن يرفع تقريره مباشرة إلى مفوضية الحكومة دون المرور بإدارة المصرف، إذ أن الإدارة لن تقبل برفع أي تقرير فيه إشارة لأي خلل أو تجاوز.

5- الحرص على التعلم من الدروس المستفادة من المشكلات المصرفية التي تتعرض لها المصارف العامة وتقوم بمواجهتها، والعمل على توثيقها ضمن تقارير خاصة تبين أسبابها والأساليب المتبعة في معالجتها وبدائل العلاج بهدف زيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تسمح بزيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم الرقابية الوقائية التي تمنع أو تحد من قابلية التعرض للأزمات المصرفية وضمان مستويات أعلى من الجاهزية في التعامل مع المشكلات المستقبلية.

6- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للمصارف والأنظمة الحديثة لتقييم الأداء المصرفي خاصة تلك النظم المتخصصة كنظام CAMEL والاستفادة من خبرات الدول والمصارف العالمية في هذا المجال من خلال تشجيع جامعات القطر على عقد دورات متخصصة لمثل هذه النظم على غرار الجامعات العالمية لاسيَّما الأمريكية منها.

7- أخيرًا توصي الباحثة بإجراء المزيد من الأبحاث حول تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج تصنيف السمات نظرًا لافتقار الدراسات السابقة لدى جامعات القطر للأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع على أن تركز الدراسات اللاحقة على تقييم القطاع المصرفي السوري بشكل كامل مع تسليط الضوء على تقييم المصارف السورية وفق عنصر الحساسية لمخاطر السوق الذي يشكل العنصر السادس من عناصر نموذج CAMELS والذي لم تتطرق له الدراسة الحالية.

قائمة المراجع (References)

1. المراجع العربية :

أ- الكتب :

- القرآن الكريم، سورة الرعد.
- الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن (2006). إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر (ط3). مصر: دار وائل للنشر.
- حشاد، نبيل (2004). دليلك إلى اتفاق بازل2 (المضمون- الأهمية- الأبعاد): موسوعة بازل2 (ج1). لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- حشاد، نبيل (2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية: موسوعة بازل2 (ج2). لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- حماد، طارق عبد العال (2005). حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب): تطبيقات الحوكمة في المصارف. مصر: الدار الجامعية.
- حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام (1991). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية. لبنان، بيروت: الدار الجامعية.
- الخطيب، سمير (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي. مصر، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- سلام، عماد صلاح (2004). البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- سلطان، محمد سعيد أنور (2005). إدارة البنوك. مصر، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- السيسي، صلاح الدين حسن (1998). دراسات تطبيقية: نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (ط1). لبنان، بيروت: دار الوسام للطباعة والنشر.

- السيسي، صلاح الدين حسن (2004). قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية (ط1). مصر، القاهرة: دار الفكر العربي.
- السيسي، صلاح الدين حسن (2005). قضايا اقتصادية معاصرة: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية. مصر: الهيئة المصرفية العامة للكتاب.
- الشاهد، محمد سمير (2001). الضوابط العامة للرقابة المصرفية، أهميتها وأثرها: الإطار الرقابي الفعال لصيرفة القرن الحادي والعشرين. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية، مصارف الغد.
- الشعار، محمد نضال (2005). أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي. سورية، حلب: الجندي للطباعة والنشر.
- الشماع، خليل، وعبد الله، خالد أمين (1990). التحليل المالي للمصارف. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- الشماع، خليل (1993). مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية: تقريرلجنة بال فيما يتعلق بكفاية رأس المال. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- الشمري، ناظم محمد نوري (1999). النقود والمصارف والنظرية النقدية (ط1). الأردن، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عبادة، ابراهيم عبد الحليم (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية (ط1). الأردن، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عبد الرحيم، عاطف جابر طه (2008). تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي). مصر، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الفتاح، أحمد (1987). الرقابة والتفتيش من قبل المصارف العربية- رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي. لبنان،بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- عبد الله، خالد أمين (2006). سلاسل بحث BPP Financial Publishing البريطانية المعرَّبة: سلسلة إدارة المخاطرة الائتمانية. الأردن، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- عبد المجيد، عبد المطلب (2005). العولمة واقتصاديات البنوك. مصر: الدار الجامعية.
- عوض، محمد عبد الغني، والخضيري، محسن أحمد (1992). الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه. مصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الغندور، حافظ كامل (2003). محاور التحديث الفعال في المصارف العربية: فكر ما بعد الحداثة. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- غنيم، أحمد (1998). صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك (ط2). مصر، بورسعيد: مطابع المستقبل.
- اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، والطراونة، مدحت ابراهيم (1997). إدارة البنوك (ط1). الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- مطر، محمد (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات المالية (ط1). الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- النابلسي، محمد سعيد (1993). مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية: تحديات العمل المصرفي في ضوء مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- النجار، فايز جمعة صالح، النجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (2009). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الهندي، عدنان (1987). الرقابة المصرفية: الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية. لبنان، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- الهندي، منير ابراهيم (2006). إدارة المنشآت المالية وأسواق المال. مصر، الاسكندرية: منشأة المعارف.

ب– الرسائل العلمية:

- الخجا، جمانة نذير (2010). دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي: الوضع الراهن للرقابة المصرفية في سورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- الخياط، أسامة محمد (2010). الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل2 الدولية ودراسة إمكانية تطبيقها في المصرف التجاري السوري: دراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.
- السيقلي، محمد صالح (2005). المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية 1997:دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الشريف، فراس رجاء الدين (2010). أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- غنام، ريم حسين (2004). دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية في المصارف الحكومية: تطبيق على المصرف الصناعي السوري. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- الفرا، أحمد نور الدين (2010). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- كعدان، حسان (1997). الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي: دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري. أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.

ت- الدوريات والمجلات :

- أحمد، مالك الرشيد (2005، آذار). مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية/ الميزات وعيوب التطبيق: كيف يُستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها؟. مجلة المصرفي،35،1-13.
- جلال، عبد الباسط محمد المصطفى (2005، آذار). نظرة تحليلية لتطبيق مقررات لجنة بازل(1) في السودان. مجلة المصرفي، 35، 1-8.
- الرضا، عقبة، وغنام، ريم (2005، حزيران). دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية:سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2(27)، 149-170.
- زيود، لطيف، الأمين، ماهر، والمهندس، منيرة (2005، تشرين الثاني). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 4(27)، 149-181.
- السرايري، سمير عبد الرزاق (2008). قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها. بحوث اقتصادية عربية، (43،44)، 128-154.
- شاهين، علي عبد الله (2005، آذار). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (1)، 1-42.
- الشماع، خليل (2005، أيلول). استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصرف: القسم الثاني. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 13(3)، 15-25، النشر بترخيص من:

  Jim Wilkinson and Steve Cocheo "Don't Be Fooled by the Liquidity Spurt", ABA Banking Journal (August,2002) Vol.94,Issue 8, pp.3-14.
- قريشي، محمد جموعي (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية ودراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000: الجزء الأول. مجلة الباحث، (3)، 89-95.

ث– القوانين والمراسيم والقرارات:

- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بكفاية رأس المال والملاءة المصرفية، الصادرة بالقرار رقم (253/ م ن/ ب4) بتاريخ 2007/1/23.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة، الصادرة بالقرار رقم (94/ م ن/ ب4) بتاريخ 2004/9/19.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها، الصادرة بالقرار رقم (597/ م ن/ ب4) بتاريخ 2009/12/9.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعديل القرار رقم (597/ م ن/ ب4) الصادر بتاريخ 2009/12/9 بالقرار رقم (650/ م ن/ ب4) بتاريخ 14/ 4/ 2010.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان، الصادرة بالقرار رقم (93/ م ن/ ب4) بتاريخ 2004/9/19.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بتعزيز أصول إدارة المؤسسات المصرفية، الصادرة بالقرار رقم (121/ م ن/ ب4) بتاريخ 15/ 3 / 2005.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر السيولة، الصادرة بالقرار رقم (74/ م ن/ ب4) بتاريخ 2004/9/19.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بنسبة السيولة، الصادرة بالقرار رقم (73/ م ن/ ب4) بتاريخ 2004/9/19.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بنسبة الاحتياطي الإلزامي، الصادرة بالقرار رقم (389/ م ن/ ب4) بتاريخ 2008/5/5.

- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بهيكلية مفوضية الحكومة لدى المصارف، الصادرة بالقرار رقم (45/ م ن/ ب3) بتاريخ 2004/2/29.
- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية، الصادرة بالقرار رقم (100/ م ن/ ب4) بتاريخ 2005/1/2.

ج- المنشورات والإصدارات :

- الكراسنة، ابراهيم (2006، آذار). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
- القائمون على إدارة المصرف. (1997). صندوق النقد العربي، إصدارات اللجنة العربية للرقابة المصرفية: الاجتماع السابع.
- الربحية في المصارف بين الأداء والمخاطرة. (2001). صندوق النقد العربي، إصدارات اللجنة العربية للرقابة المصرفية: الاجتماع العاشر.
- الإدارة السليمة للمؤسسات المالية. (2002). صندوق النقد العربي، إصدارات اللجنة العربية للرقابة المصرفية: الاجتماع الحادي عشر.
- السيولة المصرفية. صندوق النقد العربي، إصدارات اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

ح- المؤتمرات والملتقيات والدورات :

- الرضي، أحمد (2005، 2-3 تموز). النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية. مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.
- الرضي، أحمد (2006، 21-25 أيار). تحليل وتقييم كفاية الأموال الخاصة.دائرة الرقابة على المصارف والنقد. مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.
- الرضي، أحمد (2006، 21-25 أيار). تقييم نوعية الأصول. دائرة الرقابة على المصارف والنقد. مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.

- الرضي، أحمد (2006، 21-25 أيار). السيولة. دائرة الرقابة على المصارف والنقد. مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.
- الشماع، خليل (2006، 12-23 تشرين الثاني).تحليل وتقييم أداء المصرف (ورشة عمل).معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.
- منهج المدقق المصرفي: المرحلة الثالثة (الأسبوع الرابع) (2008، 10-14 شباط).تقييم أداء المراكز التي تخضع للتدقيق الداخلي.أصول للتدريب والاستشارات، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

ز- المراجع الالكترونية :

- مفلح، عقل (1992، 22أيار). إدارة السيولة في المصارف الأردنية، محاضرة ألقيت في جمعية البنوك في الأردن، زيارة 21 آذار، 2012، على شبكة الانترنت:
http://www.muflehakel.com/parttwo/edaret-alsyola-felmasaref-alordonia
- مفلح، عقل (1986). إدارة السيولة في المصارف التجارية، كتب منشورة، وجهات نظر مصرفية ج2، زيارة 21، آذار، 2012، على شبكة الانترنت:
http://www.muflehakel.com/parttwo/edaret-alsyola-felmasaref-altejaria
- ما هي بازل؟، مفاهيم مالية- العدد الأول، البنك المركزي المصري/ المعهد المصرفي المصري، زيارة 21، آذار، 2012، على شبكة الانترنت:
http: //www.kantakji.com/fiqh/files/banks/3332.pdf
- مذكرة توضيحية مفصلة حول قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/ م ن/ ب4) تاريخ 2009/12/9، زيارة 21 آذار، 2012، على شبكة الانترنت:
http://www.banquecentrale.gov.sy

2. المراجع الانكليزية :

1. Books :

- Saita, Francesco (2007). Value at risk and capital management.USA: Elsevier.
- Rose, Peter S., & Hudgins, Sylvia C. (2005). Bank management and financial services (6 th ed.).USA, New York: Mc.Graw.Hill-Irwin.

2. Researches and Articles :

- Baral, Keshar J. (2005). Health check-up of commercial banks in the framework of CAMEL: A case study of Joint Venture Banks in Nepal. The Journal of Nepalese Business Studies, 2(1), 41-55.
- Cole, Rebel A., & Gunther, Jeffery W. (1998). Predicting bank failures: A comparison of on-site and off- site monitoring systems. Journal of Financial Services Research, 2(13),103-117.
- Sahajwala, Ranjana, & Bergh, Paul Vanden (2000). Supervisory risk assessment and early warning systems. Basel Committee on Banking Supervision: working papers, (4),1-52.

3. Publishes :

- Basel Committee on Banking Supervision: Basel Committee Principles for The Management of Credit Risk. (2000, September). Bank of International Settlements (BIS).

4. Internet Websites :

- Cole, Rebel A., & Gunther, Jeffery W.(1995). A CAMEL rating's shelf life. Retrieved March 21,2012 from http://www.ssrn.com/so13/ papers.cfm?abstract-id=1293504.

- Gilbert, Alton R., Meyer, Andrew P., & Vaughan, Mark D. (2000). The role of a CAMEL downgrade model in bank surveillance. Retrieved March 20, 2012 from http://www.research.stlouisfed.org/wp/2000/2000021.pdf/federal reserve bank of ST.Louis.
- Sarker, Abdul Awwal. CAMELS rating system in the context of banking: A proposed "S"for shariah framework. Retrieved March 21, 2012 from http://www.microfinance gateway.org/p/site/m/...rc/1.945703.
- Schemering, Stephen C. (2001,26 July). Uniform financial institutions rating system. Retrieved March 21, 2012 from http://www.federalreserve.gov.
- Tasky, Glenn. (2008,25 Jane). USAID Jordan Economic Development Program (SABEQ): Introduction to banking supervision. Retrieved March 21,2012 from http://www.SABEQ.Jordan.org.
- Risk Management Manual of Examination Policies: Capital. (2005). Retrieved March 21,2012 from http://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/section21_tochtml.
- Risk Management Manual of Examination Policies: Asset Quality. (2005). Retrieved March 21,2012 from http://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/section31_tochtml.
- Risk Management Manual of Examination Policies: Management. (2005). Retrieved March 21,2012 from http://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/section41_tochtml.

- Risk Management Manual of Examination Policies: Earnings. (2005).Retrieved March 21,2012 from http://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/section51_tochtml.
- Risk Management Manual of Examination Policies: Liquidity. (2005).Retrieved March 21,2012 from http://www.fdic.gov/regulations/safety/manual/section61_tochtml.
- Prudential Statement L1.PSL: Asset Quality. (1995, January). Retrieved March 21,2012 from http://www.apra.gov.au/ ADI/upload/ Asset Quality.
- Insights for bank directors: A basic course on evaluating financial performance and portfolio risk-Assets quality assessments. (2006). Retrieved March 21,2012 from http:// www.bank directors desktop.org.
- Branch and agency examination manual: asset quality section 6000.1,6010.1. (1997,September). Retrieved March 21,2012 from http://www.federalreserve.gov/board docs sup manual/us…/usb-p6.pdf.
- Comptroller's handbook: Rating credit risk. (2001, April). Retrieved March 21,2012 from http://www.occ.treas.gov/handbook/RCR.pdf.
- Risk based supervision framework. (2010, August). Bank of Tanzania: Dar es Salaam. Retrieved March 21,2012 from http://www.bot-tz.org/adverts/press release/RBS-Revised-Framework.

الملاحق

(Annexes)

الملحق رقم (1)

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

الدراسات العليا

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيم

استبيان حول " إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات المعروف ب CAMEL في تقييم الأداء المصرفي في سورية "

السادة العاملين لدى مديرية مفوضية الحكومة ومدراء المصارف وموظفيها الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، تقوم الباحثة بإعداد دراسة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، ولرغبة منها في دراسة الجوانب المتعلقة بإمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات المعروف ب CAMEL في تقييم أداء المصارف السورية العامة، ولأنكم تمثلون المشارك الفعّال والداعم الأساسي لهذا التطبيق إلى جانب أن الموضوع المطروح يعتمد بالدرجة الأولى على آلية عملكم وأسلوب أدائكم، تتقدم إليكم بهذه الاستمارة راجيةً منكم التكرم بالمساعدة في الحصول على المعلومات والبيانات الواردة فيها والتفضل بآرائكم البنّاءة والقيِّمة من خلال قراءة كل فقرة من فقرات هذا الاستبيان بدقة وموضوعية ومن ثم تحديد الرأي المناسب والمتفق مع وجهة النظر الشخصية بعد إسقاطها على أرض الواقع بما يحقق نجاح هذه الدراسة بنجاح نتائجها وتوصياتها للارتقاء بنظام تقييم الأداء المصرفي المطبق لدى المصارف السورية إلى الأنظمة الدولية الحديثة في التقييم، وهذا يؤكد أن القيمة العلمية لهذه الدراسة ستتحدد بالاعتماد على إجاباتكم الدقيقة علمًا بأن المعلومات التي ستتفضلون بالإدلاء بها لن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي والأكاديمي وستكون موضع السرية التامة.

مع خالص الشكر والتقدير لحسن تعاونكم ،،،

الباحثة

ميساء خالد رومية

الدكتور المشرف

عبد الرزاق القاسم

الملحق رقم (1)

يرجى وضع إشارة بجانب الإجابة التي تراها مناسبة :

أولاً: البيانات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐أنثى

المسمى الوظيفي: ☐ مدير دائرة ☐ رئيس قسم أو نائب رئيس قسم ☐ مفتش ☐ رئيس شعبة

المؤهل العلمي: ☐ إجازة جامعية ☐ دراسات عليا أو أعلى

التخصص: ☐ اقتصاد ☐ محاسبة ☐ إدارة مالية ☐ تأمين ومصارف

الخبرة الوظيفية: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

- مع الإشارة إلى أن الأحرف الأولى لنموذج CAMEL ترمز إلى خمسة أبعاد أساسية للأداء المصرفي تتمثل في :

1. كفاية رأس المال (Capital Adequacy).
2. جودة الأصول (Asset Quality).
3. كفاءة الإدارة (Management Quality).
4. الربحية (Earnings).
5. السيولة (Liquidity).

المحور الأول: إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي في سورية					
أولاً : تقييم كفاية رأس المال المصرفي					
1- العوامل التالية تلعب دورًا هامًا في تحديد كفاية رأس المال لدى المصارف السورية العامة :	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
- الوضع المالي للمصرف ككل.					
- نوعية مصادر الأموال المتاحة.					
- قدرة الإدارة على تأمين أموال إضافية.					
- كفاية مخصصات خسائر القروض.					
- حجم الأصول المتعثرة واتجاهها.					
- سياسة توزيع الأرباح.					
- نوع الأرباح من حيث الثبات والاستمرار.					
- درجة المخاطرة التي تلازم الأصول المصرفية داخل وخارج الميزانية.					
- قدرة المصرف على الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة من سوق رأس المال.					
- التخطيط المستقبلي لنمو حجم أعمال المصرف مع الاستفادة من التجارب السابقة في تحقيق هذا النمو.					
ثانيًا: تقييم جودة الأصول المصرفية					
2- من العوامل المساعدة في التقييم السليم لجودة الأصول لدى المصارف السورية العامة :					
- ممارسات الإدارة المصرفية في إدارة الأصول.					
- تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.					
- كفاية مخصصات خسائر القروض واحتياطيات تدني قيم الأصول.					
- مدى اتباع سياسات ملائمة وإجراءات كافية في إدارة القروض والاستثمارات وغيرها من الأصول.					
- مدى كفاية معايير الضمان من حيث قابليته للتسييل دون خسائر وتكلفة إدارته ومدى السيطرة عليه.					
- درجة التنوع في محفظة القروض والاستثمارات على كافة الأصعدة.					
- اتباع معايير محاسبية وقواعد عالمية لتقييم الأصول تتسم بالتناسق والواقعية والتحفظ.					
- مدى التركز في الأصول المصرفية .					

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
– اعتماد التصنيف الائتماني للعملاء لتحديد تصنيف دقيق للأصول المصرفية.					
– مدى ملاءمة معايير قياس مستوى ودرجة خطورة الأصول المصرفية .					
– إمكانية تحديد أسباب تعثر الأصول المصرفية واتجاهها.					
– إمكانية تحصيل الأصول المتعثرة والجدول الزمني الخاص بذلك.					
ثالثًا: تقييم كفاءة الإدارة المصرفية					
3- من المؤشرات الأساسية الدالة على صحة وسلامة إدارة المصارف العامة في سورية :					
– مستوى أداء ورقابة القائمين على إدارة المصرف.					
– استخدام النظم السليمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.					
– قدرة الإدارة المصرفية على الانسجام والتكيف مع السياسات الداخلية وضوابط العمليات.					
– دقة وفعالية معلومات الإدارة والتوقيت المناسب لها.					
– تطبيق الحوكمة وممارسات الحكم الرشيد.					
– مدى خضوع الإدارة ومجلس الإدارة للتأثير الخارجي وتركز السلطة.					
– تغليب المصلحة العامة للمصرف على البعد الشخصي					
– علاقة الإدارة بكافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف والمتمثلة بالموظفين والمساهمين وجمهور المتعاملين معه.					
– قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف.					
– قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.					
– دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة للسلطات الرقابية.					
– قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية.					
– قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة.					

الملحق رقم (1)

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
– قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.					
– وجود سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطره .					
– حجم الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل أنشطة المصرف المختلفة.					
– اعتماد خطط واضحة للتعيين الوظيفي وإرساء مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.					
– تحديد معايير كل وظيفة داخل المصرف بما يسمح بالوصول إلى تحديد دقيق للاختصاصات المطلوبة والكفاءات اللازمة للتشغيل.					
– وصف وظيفي ودليل عمل لأداء كل وظيفة.					
– اعتماد نماذج عمل غير معقدة بعيدًا عن الروتين والبيروقراطية.					
– مدى توفر برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة.					
– فعالية الإدارة في الماضي للحكم على سلامة وضع المصرف ككل في الوقت الراهن.					
– وجود تعاون ملموس بين مجلس إدارة المصارف وإدارتها العليا.					
– التواصل المستمر بين القائمين على إدارة المصارف والسلطات الرقابية وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي.					
– خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطى بالسوق المصرفي .					
– موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهماتها ووظائفها الرقابية.					
رابعًا : تقييم الربحية المصرفية					
4– تلعب العوامل التالية دورًا فعالًا في تقييم ربحية المصارف السورية العامة :					
– كفاءة الإدارة المصرفية وأنظمة الضبط الداخلي لديها.					
– ظروف المنافسة في القطاع المصرفي.					

الملحق رقم (1)

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
– الأوضاع الاقتصادية المحلية والظروف الإقليمية والقومية المحيطة بالمصرف.					
– السياسة الضريبية المتبعة في الدولة.					
–التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية والمنهجيات المتبعة بخصوصها.					
– المتطلبات الرأسمالية القانونية المفروضة على المصرف.					
– مستوى النفقات الخاصة بالعمليات المصرفية.					
– مخاطرة السوق.					
– كفاية حجم مخصصات الديون.					
– درجة ثبات واستمرارية الأرباح المحققة ومدى استقرارها.					
– كفاية القاعدة الرأسمالية للمصرف.					
– مصادر الإيرادات غير التقليدية.					
– إجراء عمليات التنبؤ والتخطيط للربحية المصرفية بالاستعانة بأنظمة معلومات الإدارة.					
خامسًا : تقييم عنصر السيولة المصرفية					
5– تؤثر العوامل التالية في تقييم مركز السيولة لدى المصارف السورية العامة :					
– مدى استقرار أو تقلب الودائع المصرفية.					
– درجة حساسية الأموال لسعر الفائدة.					
– حجم الأموال المقترضة من الغير.					
– طاقة الاقتراض غير المستخدمة.					
– ربحية المصرف.					
– الوصول إلى الأسواق النقدية.					
– كفاية القاعدة الرأسمالية للمصرف.					
– درجة تنويع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية.					
– مدى توافر الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة.					
– متابعة مركز السيولة بتحديده وقياسه ومراقبته وضبطه.					

الملحق رقم (1)

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
– تبني استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة الأموال المصرفية.					
– إعداد خطط التمويل الطارئة تحسبًا لأي خلل مفاجئ في مركز السيولة المصرفية.					
– الاستعانة بأنظمة معلومات الإدارة في تقييم وضع السيولة.					
6– البنود التالية تمثل أهم مقوِّمات تطبيق نموذج تصنيف السِّمات في تقييم الأداء المصرفي السوري:					
– التواصل المستمر في المعلومات بين المصارف والمراقبين المصرفيين.					
– توفر الوقت الكافي لدى المراقبين المصرفيين لإجراء زيارات ميدانية مستمرة إلى مواقع عمل المصارف.					
– متابعة التطورات المستقبلية المستمرة في ممارسات إدارة المخاطر ومناقشتها في إطار تطورات الصناعة المصرفية.					
– توافر تكنولوجيا معلومات مرتبطة ببعضها البعض.					
– تحديث نظم التقارير التنظيمية الدورية ونظم الحاسب الآلي.					
– توافر نظام للإفصاح عن البيانات المالية بشكل دوري وفعال.					
– متابعة عملية الإفصاح عن البيانات المالية الدورية.					
– تمتع المراقبين المصرفيين بالخبرة والكفاءة العالية في تأدية وظائفهم الرقابية.					
– توافر الإطار القانوني المناسب المشتمل على حماية المراقبين المصرفيين.					

الملحق رقم (1)

المحور الثاني: نقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم أداء المصارف العامة في سورية	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1. تهمل الأدوات التقليدية لتقييم الأداء المصرفي وجود العميل في الحكم على سلامة أداء المصرف.					
2. يغفل تقييم الأداء المصرفي باستخدام الأدوات التقليدية دور عنصر الإدارة المصرفية في التقييم الشامل للأداء المصرفي.					
3. لا تأخذ الأدوات التقليدية في الحسبان عنصر المخاطرة في تقييم الأداء المصرفي.					
4. يقود اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية إلى تقييم المصارف خلال الفترة الزمنية الماضية فقط.					
5. لا يتطرق نظام التقارير المالية المعدة من قبل المصارف للمنتجات المصرفية خارج الميزانية العمومية (غير المسجلة في الدفاتر) والتي تؤثر بصورة ملموسة في إيرادات المصرف.					
6. لا تعكس القوائم المالية بعض العمليات التي تؤثر في المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله بسبب صعوبة التعبير عنها بصورة نقدية.					
7. يرتكز التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية بالدرجة الأولى على دراسة النسب المالية التي تهيمن عليها الأصول فقط.					
8. يرتكز تقييم الأداء المصرفي باستخدام القوائم المالية على أرقام ونسب مستخرجة تتسم بالجمود والسكون.					
9. لا تأخذ القوائم المالية في الاعتبار العوامل المتغيرة المحيطة بالمصرف والتي تؤثر في أدائه بشكل مباشر أو غير مباشر.					
10. لا يأخذ التحليل المالي في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على النشاط المصرفي في المستقبل.					
11. تعتبر نتائج التحليل المالي غير دقيقة كونها تعتمد على المعلومات المنشورة فقط.					
12. ليس للمحلل المالي إلمام ودراية بكافة نواحي العمل المصرفي كونه شخص من خارج المصرف.					

الملحق رقم (1)

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
13. تقود ضآلة كمية المعلومات المتاحة والشك حول نوعيتها إلى صعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة للتحليل.					
14. يثير دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية الشك حول مدى دقة تمثيلها للواقع وبالتالي حول النتائج المستخلصة من تحليلها.					
15. يؤدي تغير الأساليب والقواعد المحاسبية إلى مقارنة غير سليمة للقوائم المالية للمصرف مع المصارف الأخرى.					
16. يعتبر اختصار البيانات المالية في القوائم المالية أحد أسباب الحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.					
17. لا تُظهر البيانات المالية الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعدادها.					
18. لا تعكس قائمة المركز المالي القيم الحالية للأصول والخصوم كونها تعد على أساس القيم التاريخية.					
19. يعد استعمال التقديرات في تقدير بعض الأصول أحد نقاط الضعف في البيانات المستعملة في التحليل المالي.					
20. يحذف التحليل المالي الكثير من الأصول لصعوبة تقييمها كالعنصر البشري مثلًا.					
21. تُخفي الميزانية الصورة الحقيقية لبعض الأحداث والعمليات التي المصرفية مما لا يظهر أثرها.					
22. يقود إعداد الميزانية في حالات كثيرة في فترة النشاط الأدنى للمصرف إلى صورة غير مطابقة للحقيقة.					

-انتهت الأسئلة-

شكرًا لتعاونكم

الملحق (2)

يبين التكرارات والنسب والمئوية لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
1	الوضع المالي للمصرف ككل.	العدد	0	6	4	33	34	77
		النسبة المئوية	.0%	7.8%	5.2%	42.9%	44.2%	100%
2	نوعية مصادر الأموال المتاحة.	العدد	0	1	6	31	39	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	7.8%	40.3%	50.6%	100%
3	قدرة الإدارة على تأمين أموال إضافية.	العدد	0	3	7	38	29	77
		النسبة المئوية	.0%	3.9%	9.1%	49.4%	37.7%	100%
4	كفاية مخصصات خسائر القروض.	العدد	22	35	13	7	0	77
		النسبة المئوية	28.6%	45.5%	16.9%	9.1%	.0%	100%
5	حجم الأصول المتعثرة واتجاهها.	العدد	18	43	10	6	0	77
		النسبة المئوية	23.4%	55.8%	13.0%	7.8%	.0%	100%
6	سياسة توزيع الأرباح.	العدد	1	8	21	30	17	77
		النسبة المئوية	1.3%	10.4%	27.3%	39.0%	22.1%	100%
7	نوع الأرباح من حيث الثبات والاستمرار.	العدد	12	52	13	0	0	77
		النسبة المئوية	15.6%	67.5%	16.9%	.0%	.0%	100%
8	درجة المخاطرة التي تلازم الأصول المصرفية داخل وخارج الميزانية.	العدد	0	1	10	34	32	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	13.0%	44.2%	41.6%	100%
9	قدرة المصرف على الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة من سوق رأس المال.	العدد	0	4	0	73	0	77
		النسبة المئوية	.0%	5.2%	.0%	94.8%	.0%	100%
10	التخطيط المستقبلي لنمو حجم أعمال المصرف مع الاستفادة من التجارب السابقة في تحقيق هذا النمو.	العدد	0	6	15	36	20	77
		النسبة المئوية	.0%	7.8%	19.5%	46.8%	26.0%	100%
11	ممارسات الإدارة المصرفية في إدارة الأصول.	العدد	1	0	5	44	27	77
		النسبة المئوية	1.3%	.0%	6.5%	57.1%	35.1%	100%
12	تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان.	العدد	0	1	5	35	36	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	6.5%	45.5%	46.8%	100%
13	كفاية مخصصات خسائر القروض واحتياطيات تدني قيم الأصول.	العدد	0	4	11	40	22	77
		النسبة المئوية	.0%	5.2%	14.3%	51.9%	28.6%	100%
14	مدى اتباع سياسات ملائمة وإجراءات كافية في إدارة القروض والاستثمارات وغيرها من الأصول.	العدد	0	1	5	43	28	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	6.5%	55.8%	36.4%	100%
15	مدى كفاية معايير الضمان من حيث قابليته للتسييل دون خسائر وتكلفة إدارته ومدى السيطرة عليه.	العدد	0	8	8	33	28	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	10.4%	42.9%	36.4%	100%

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
16	درجة التنوع في محفظة القروض والاستثمارات على كافة الأصعدة.	العدد	1	4	5	31	36	77
		النسبة المئوية	1.3%	5.2%	6.5%	40.3%	46.8%	100%
17	اتباع معايير محاسبية وقواعد عالمية لتقييم الأصول تتسم بالتناسق والواقعية والتحفظ.	العدد	29	29	9	10	0	77
		النسبة المئوية	37.7%	37.7%	11.7%	13.0%	.0%	100%
18	اعتماد التصنيف الائتماني للعملاء لتحديد تصنيف دقيق للأصول المصرفية.	العدد	24	31	10	12	0	77
		النسبة المئوية	31.2%	40.3%	13.0%	15.6%	.0%	100%
19	مدى التركز في الأصول المصرفية.	العدد	0	1	12	37	27	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	15.6%	48.1%	35.1%	100%
20	مدى ملاءمة معايير قياس مستوى ودرجة خطورة الأصول المصرفية.	العدد	0	8	7	45	17	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	9.1%	58.4%	22.1%	100%
21	إمكانية تحديد أسباب تعثر الأصول المصرفية واتجاهها.	العدد	17	39	14	7	0	77
		النسبة المئوية	22.1%	50.6%	18.2%	9.1%	.0%	100%
22	إمكانية تحصيل الأصول المتعثرة والجدول الزمني الخاص بذلك.	العدد	16	43	13	5	0	77
		النسبة المئوية	20.8%	55.8%	16.9%	6.5%	.0%	100%
23	مستوى أداء ورقابة القائمين على إدارة المصرف.	العدد	0	0	2	34	41	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	2.6%	44.2%	53.2%	100%
24	استخدام النظم السليمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.	العدد	41	26	0	10	0	77
		النسبة المئوية	53.2%	33.8%	.0%	13.0%	.0%	100%
25	قدرة الإدارة المصرفية على الانسجام والتكيف مع السياسات الداخلية وضوابط العمليات.	العدد	25	39	6	7	0	77
		النسبة المئوية	32.5%	50.6%	7.8%	9.1%	.0%	100%
26	دقة وفعالية معلومات الإدارة والتوقيت المناسب لها.	العدد	29	38	4	6	0	77
		النسبة المئوية	37.7%	49.4%	5.2%	7.8%	.0%	100%
27	تطبيق الحوكمة وممارسات الحكم الرشيد.	العدد	0	5	10	35	27	77
		النسبة المئوية	.0%	6.5%	13.0%	45.5%	35.1%	100%
28	مدى خضوع الإدارة ومجلس الإدارة للتأثير الخارجي وتركز السلطة.	العدد	25	40	12	0	0	77
		النسبة المئوية	32.5%	51.9%	15.6%	.0%	.0%	100%
29	تغليب المصلحة العامة للمصرف على البعد الذاتي (الشخصي) للإدارة.	العدد	49	24	4	0	0	77
		النسبة المئوية	63.6%	31.2%	5.2%	.0%	.0%	100%
30	علاقة الإدارة بكافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف والمتمثلة بالموظفين والمساهمين وجمهور المتعاملين معه.	العدد	34	39	4	0	0	77
		النسبة المئوية	44.2%	50.6%	5.2%	.0%	.0%	100%
31	قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف.	العدد	0	4	3	34	36	77
		النسبة المئوية	.0%	5.2%	3.9%	44.2%	46.8%	100%
32	قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.	العدد	0	0	2	36	39	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	2.6%	46.8%	50.6%	100%

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
33	دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة للسلطات الرقابية.	العدد	30	41	6	0	0	77
		النسبة المئوية	39.0%	53.2%	7.8%	.0%	.0%	100%
34	قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية.	العدد	0	0	7	36	34	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	9.1%	46.8%	44.2%	100%
35	قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة.	العدد	37	37	3	0	0	77
		النسبة المئوية	48.1%	48.1%	3.9%	.0%	.0%	100%
36	قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.	العدد	30	43	4	0	0	77
		النسبة المئوية	39.0%	55.8%	5.2%	.0%	.0%	100%
37	وجود سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطره.	العدد	0	0	5	35	37	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	6.5%	45.5%	48.1%	100%
38	حجم الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل أنشطة المصرف المختلفة.	العدد	25	38	14	0	0	77
		النسبة المئوية	32.5%	49.4%	18.2%	.0%	.0%	100%
39	اعتماد خطط واضحة للتعيين الوظيفي وإرساء مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	العدد	44	31	2	0	0	77
		النسبة المئوية	57.1%	40.3%	2.6%	.0%	.0%	100%
40	تحديد معايير كل وظيفة داخل المصرف بما يسمح بالوصول إلى تحديد دقيق للاختصاصات المطلوبة والكفاءات اللازمة للتشغيل.	العدد	33	39	5	0	0	77
		النسبة المئوية	42.9%	50.6%	6.5%	.0%	.0%	100%
41	وصف وظيفي ودليل عمل لأداء كل وظيفة.	العدد	29	46	2	0	0	77
		النسبة المئوية	37.7%	59.7%	2.6%	.0%	.0%	100%
42	اعتماد نماذج عمل غير معقدة بعيدًا عن الروتين والبيروقراطية.	العدد	30	38	9	0	0	77
		النسبة المئوية	39.0%	49.4%	11.7%	.0%	.0%	100%
43	مدى توفر برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة.	العدد	37	37	3	0	0	77
		النسبة المئوية	48.1%	48.1%	3.9%	.0%	.0%	100%
44	فعالية الإدارة في الماضي للحكم على سلامة وضع المصرف ككل في الوقت الراهن.	العدد	1	8	13	41	14	77
		النسبة المئوية	1.3%	10.4%	16.9%	53.2%	18.2%	100%
45	وجود تعاون ملموس بين مجلس إدارة المصارف وإدارتها العليا.	العدد	0	0	6	47	24	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	7.8%	61.0%	31.2%	100%
46	التواصل المستمر بين القائمين على إدارة المصارف والسلطات الرقابية وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي.	العدد	0	0	13	40	24	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	16.9%	51.9%	31.2%	100%
47	خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطى بالسوق المصرفي.	العدد	0	0	4	36	37	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	5.2%	46.8%	48.1%	100%
48	موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهماتها ووظائفها الرقابية.	العدد	0	0	6	40	31	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	7.8%	51.9%	40.3%	100%
49	كفاءة الإدارة المصرفية وأنظمة الضبط الداخلي لديها.	العدد	0	0	11	48	18	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	14.3%	62.3%	23.4%	100%

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
50	الأوضاع الاقتصادية المحلية والظروف الإقليمية والقومية المحيطة بالمصرف.	العدد	1	2	6	34	34	77
		النسبة المئوية	1.3%	2.6%	7.8%	44.2%	44.2%	100%
51	ظروف المنافسة في القطاع المصرفي.	العدد	1	3	4	35	34	77
		النسبة المئوية	1.3%	3.9%	5.2%	45.5%	44.2%	100%
52	السياسة الضريبية المتبعة في الدولة.	العدد	13	40	24	0	0	77
		النسبة المئوية	16.9%	51.9%	31.2%	.0%	.0%	100%
53	التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية والمنهجيات المتبعة بخصوصها.	العدد	8	40	29	0	0	77
		النسبة المئوية	10.4%	51.9%	37.7%	.0%	.0%	100%
54	المتطلبات الرأسمالية والقانونية المفروضة على المصرف.	العدد	1	2	3	56	15	77
		النسبة المئوية	1.3%	2.6%	3.9%	72.7%	19.5%	100%
55	مستوى النفقات الخاصة بالعمليات المصرفية.	العدد	1	0	6	55	15	77
		النسبة المئوية	1.3%	.0%	7.8%	71.4%	19.5%	100%
56	مخاطرة السوق.	العدد	16	58	3	0	0	77
		النسبة المئوية	20.8%	75.3%	3.9%	.0%	.0%	100%
57	كفاية حجم مخصصات الديون.	العدد	1	1	9	49	17	77
		النسبة المئوية	1.3%	1.3%	11.7%	63.6%	22.1%	100%
58	درجة ثبات واستمرارية الأرباح المحققة ومدى استقرارها.	العدد	18	50	9	0	0	77
		النسبة المئوية	23.4%	64.9%	11.7%	.0%	.0%	100%
59	كفاية القاعدة الرأسمالية للمصرف.	العدد	0	0	12	46	19	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	15.6%	59.7%	24.7%	100%
60	مصادر الإيرادات غير التقليدية.	العدد	1	2	11	40	23	77
		النسبة المئوية	1.3%	2.6%	14.3%	51.9%	29.9%	100%
61	إجراء عمليات التنبؤ والتخطيط للربحية المصرفية بالاستعانة بأنظمة معلومات الإدارة.	العدد	24	42	11	0	0	77
		النسبة المئوية	31.2%	54.5%	14.3%	.0%	.0%	100%
62	مدى استقرار أو تقلب الودائع المصرفية.	العدد	0	0	2	36	39	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	2.6%	46.8%	50.6%	100%
63	درجة حساسية الأموال لسعر الفائدة.	العدد	0	7	7	41	22	77
		النسبة المئوية	.0%	9.1%	9.1%	53.2%	28.6%	100%
64	حجم الأموال المقترضة من الغير.	العدد	0	1	9	42	25	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	11.7%	54.5%	32.5%	100%
65	طاقة الاقتراض غير المستخدمة.	العدد	0	8	18	40	11	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	23.4%	51.9%	14.3%	100%
66	ربحية المصرف.	العدد	0	3	11	45	18	77
		النسبة المئوية	.0%	3.9%	14.3%	58.4%	23.4%	100%

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
67	الوصول إلى الأسواق النقدية.	العدد	0	2	17	39	19	77
		النسبة المئوية	.0%	2.6%	22.1%	50.6%	24.7%	100%
68	كفاية القاعدة الرأسمالية للمصرف.	العدد	0	4	12	43	18	77
		النسبة المئوية	.0%	5.2%	15.6%	55.8%	23.4%	100%
69	درجة تنويع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية.	العدد	0	8	6	41	22	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	7.8%	53.2%	28.6%	100%
70	مدى توافر الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة.	العدد	1	2	1	32	41	77
		النسبة المئوية	1.3%	2.6%	1.3%	41.6%	53.2%	100%
71	متابعة مركز السيولة بتحديده وقياسه ومراقبته وضبطه.	العدد	0	0	3	40	34	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	3.9%	51.9%	44.2%	100%
72	تبني استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة الأموال المصرفية.	العدد	0	8	3	38	28	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	3.9%	49.4%	36.4%	100%
73	إعداد خطط التمويل الطارئة تحسبًا لأي خلل مفاجئ في مركز السيولة المصرفية.	العدد	0	1	2	46	28	77
		النسبة المئوية	.0%	1.3%	2.6%	59.7%	36.4%	100%
74	الاستعانة بأنظمة معلومات الإدارة في تقييم وضع السيولة.	العدد	17	41	8	11	0	77
		النسبة المئوية	22.1%	53.2%	10.4%	14.3%	.0%	100%
75	التواصل المستمر في المعلومات بين المصارف والمراقبين المصرفيين.	العدد	0	10	6	41	20	77
		النسبة المئوية	.0%	13.0%	7.8%	53.2%	26.0%	100%
76	توفر الوقت الكافي لدى المراقبين المصرفيين لإجراء زيارات ميدانية مستمرة إلى مواقع عمل المصارف.	العدد	0	0	7	49	21	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	9.1%	63.6%	27.3%	100%
77	متابعة التطورات المستقبلية المستمرة في ممارسات إدارة المخاطر ومناقشتها في إطار تطورات الصناعة المصرفية.	العدد	20	43	6	8	0	77
		النسبة المئوية	26.0%	55.8%	7.8%	10.4%	.0%	100%
78	توافر تكنولوجيا معلومات مرتبطة ببعضها البعض.	العدد	30	38	2	7	0	77
		النسبة المئوية	39.0%	49.4%	2.6%	9.1%	.0%	100%
79	تحديث نظم التقارير التنظيمية الدورية ونظم الحاسب الآلي.	العدد	18	43	5	11	0	77
		النسبة المئوية	23.4%	55.8%	6.5%	14.3%	.0%	100%
80	توافر نظام للإفصاح عن البيانات المالية بشكل دوري وفعال.	العدد	22	47	2	6	0	77
		النسبة المئوية	28.6%	61.0%	2.6%	7.8%	.0%	100%
81	متابعة عملية الإفصاح عن البيانات المالية الدورية.	العدد	18	47	5	7	0	77
		النسبة المئوية	23.4%	61.0%	6.5%	9.1%	.0%	100%
82	تمتع المراقبين المصرفيين بالخبرة والكفاءة العالية في تأدية وظائفهم الرقابية.	العدد	0	0	4	34	39	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	5.2%	44.2%	50.6%	100%
83	توافر الإطار القانوني المناسب المشتمل على حماية المراقبين المصرفيين.	العدد	0	0	9	41	27	77
		النسبة المئوية	.0%	.0%	11.7%	53.2%	35.1%	100%

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
84	تهمل الأدوات التقليدية لتقييم الأداء المصرفي وجود العميل في الحكم على سلامة أداء المصرف.	العدد	0	4	13	48	12	77
		النسبة المئوية	.0%	5.2%	16.9%	62.3%	15.6%	100%
85	يغفل تقييم الأداء المصرفي باستخدام الأدوات التقليدية دور عنصر الإدارة المصرفية في التقييم الشامل للأداء المصرفي.	العدد	0	5	17	43	12	77
		النسبة المئوية	.0%	6.5%	22.1%	55.8%	15.6%	100%
86	لا تأخذ الأدوات التقليدية في الحسبان عنصر المخاطرة في تقييم الأداء المصرفي.	العدد	0	9	10	38	20	77
		النسبة المئوية	.0%	11.7%	13.0%	49.4%	26.0%	100%
87	يقود اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية إلى تقييم المصارف خلال الفترة الزمنية الماضية فقط.	العدد	0	11	9	41	16	77
		النسبة المئوية	.0%	14.3%	11.7%	53.2%	20.8%	100%
88	لا يتطرق نظام التقارير المالية المعدة من قبل المصارف للمنتجات المصرفية خارج الميزانية العمومية (غير المسجلة في الدفاتر) والتي تؤثر بصورة ملموسة في إيرادات المصرف.	العدد	8	42	14	13	0	77
		النسبة المئوية	10.4%	54.5%	18.2%	16.9%	.0%	100%
89	لا تعكس القوائم المالية بعض العمليات التي تؤثر في المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله لصعوبة التعبير عنها بصورة نقدية.	العدد	0	6	16	42	13	77
		النسبة المئوية	.0%	7.8%	20.8%	54.5%	16.9%	100%
90	يرتكز التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية بالدرجة الأولى على دراسة النسب المالية التي تهيمن عليها الأصول فقط.	العدد	0	53	14	10	0	77
		النسبة المئوية	.0%	68.8%	18.2%	13.0%	.0%	100%
91	يرتكز تقييم الأداء المصرفي بالاستناد إلى القوائم المالية على أرقام ونسب مستخرجة تتسم بالجمود والسكون.	العدد	0	11	13	35	18	77
		النسبة المئوية	.0%	14.3%	16.9%	45.5%	23.4%	100%
92	لا تأخذ القوائم المالية في الاعتبار العوامل المتغيرة المحيطة بالمصرف والتي تؤثر في أدائه بشكل مباشر أو غير مباشر.	العدد	0	3	7	50	17	77
		النسبة المئوية	.0%	3.9%	9.1%	64.9%	22.1%	100%
93	لا يأخذ التحليل المالي في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على النشاط المصرفي في المستقبل.	العدد	0	4	8	46	19	77
		النسبة المئوية	.0%	5.2%	10.4%	59.7%	24.7%	100%
94	تعتبر نتائج التحليل المالي غير دقيقة كونها تعتمد على المعلومات المنشورة فقط.	العدد	0	11	18	38	10	77
		النسبة المئوية	.0%	14.3%	23.4%	49.4%	13.0%	100%
95	ليس للمحلل المالي إلمام ودراية بكافة نواحي العمل المصرفي كونه شخص من خارج المصرف.	العدد	3	12	19	25	18	77
		النسبة المئوية	3.9%	15.6%	24.7%	32.5%	23.4%	100%
96	تقود ضآلة كمية المعلومات المتاحة والشك حول نوعيتها إلى صعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة للتحليل.	العدد	1	6	4	49	17	77
		النسبة المئوية	1.3%	7.8%	5.2%	63.6%	22.1%	100%
97	يثير دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية الشك حول مدى دقة تمثيلها للواقع وبالتالي حول النتائج المستخلصة من تحليلها.	العدد	0	10	13	44	10	77
		النسبة المئوية	.0%	13.0%	16.9%	57.1%	13.0%	100%
98	يؤدي تغير الأساليب والقواعد المحاسبية إلى مقارنة غير سليمة للقوائم المالية للمصرف مع المصارف الأخرى.	العدد	0	7	10	46	14	77
		النسبة المئوية	.0%	9.1%	13.0%	59.7%	18.2%	100%

رقم العبارة	أسئلة الاستبيان		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
99	يعتبر اختصار البيانات المالية في القوائم المالية أحد أسباب الحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.	العدد	0	8	8	45	16	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	10.4%	58.4%	20.8%	100%
100	لا تظهر البيانات المالية الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعدادها.	العدد	0	12	19	39	7	77
		النسبة المئوية	.0%	15.6%	24.7%	50.6%	9.1%	100%
101	لا تظهر القوائم المالية نشاطات الإدارة وخططها وعلاقاتها مع الأطراف المختلفة.	العدد	0	3	14	52	8	77
		النسبة المئوية	.0%	3.9%	18.2%	67.5%	10.4%	100%
102	لا تعكس قائمة المركز المالي القيم الحالية للأصول والخصوم كونها تعد على أساس القيم التاريخية.	العدد	0	9	10	44	14	77
		النسبة المئوية	.0%	11.7%	13.0%	57.1%	18.2%	100%
103	يعد استعمال التقديرات في تقدير بعض الأصول أحد نقاط الضعف في البيانات المستعملة في التحليل المالي.	العدد	0	8	17	40	12	77
		النسبة المئوية	.0%	10.4%	22.1%	51.9%	15.6%	100%
104	يحذف التحليل المالي الكثير من الأصول لصعوبة تقييمها كالعنصر البشري مثلاً.	العدد	1	4	13	42	17	77
		النسبة المئوية	1.3%	5.2%	16.9%	54.5%	22.1%	100%
105	تخفي الميزانية الصورة الحقيقية لبعض الأحداث والعمليات المصرفية مما لا يظهر أثرها.	العدد	0	11	14	41	11	77
		النسبة المئوية	.0%	14.3%	18.2%	53.2%	14.3%	100%
106	يقود إعداد الميزانية في كثير من الحالات في فترة النشاط الأدنى للمصرف إلى صورة غير مطابقة للحقيقة.	العدد	0	9	15	38	15	77
		النسبة المئوية	.0%	11.7%	19.5%	49.4%	19.5%	100%

(Abstract)

The research starts from the importance of role that banking sector generally fulfills in the economic life whereas the banking status of any country reflects on its economic activity, for this reason banking performance soundness is one of the most important indicators that refer to health of the overall national economy, so we can't imagine that there is modern and developed economy with unhealthy and underdeveloped banking sector, therefore banks are a main base in society because of their social and economic role which is carried out based on different activities.

Banking institutions have developed and their roles have intensified, so they require more concern relying on evaluating their performance and achieving high levels of supervision to arrive to required purposes with the highest possible efficiency, so the actual study concerns with the subject of supervision and evaluating banking performance which has an important range in the area of bank 's work.

The study relies on the need of effective supervisory methods for evaluating the performance of financial and banking institutions and defining organizations that need special care , so the results of the model which is suggested to applied in this research will be great.

The model is called "CAMEL" rating system which is used to assess the performance of the bank depending on composite evaluation policy that is based on the comprehensive quantitative and qualitative analysis of performance relying on five basic elements which are Capital , Asset Quality , Management Quality , Earnings and Liquidity then comparing them with banking industry levels. This shares in making an effective policy and tight plans by the management based on concentrating on the negative elements that need special care.

This study is designed to search in the ability of implementing CAMEL rating system in assessing public Syrian bank's performance by applying a field study to make sure of the fact of the implementation on these banks by accounting the most important factors and criteria used for evaluating all elements of suggested model.

The scholar concluded a number of results and consequences which are summarized as:

- **There is a necessary need of applying recent methods and modern methodologies for assessing the performance of public banking sector in Syria such as CAMEL model because of shortcomings that the traditional methods suffer from.**

- **The status of implementing CAMEL model on public banks in Syria refers to lack of basic factors and requirements of the total and overall application because of challenges and difficulties that suffer from in this area.**

The study contains a number of recommendations and suggestions that purpose to more efforts to achieve the optimal application of the studied model on public Syrian banks by preventing deficiencies in implementation ,trying avoiding them and give banking management element more concern with accounting all qualitative aspects of performance which are ignored in using the traditional methods of assessment.

Keywords : CAMEL, Performance Evaluation, Public Syrian Bank.

Damascus University

Faculty of Economics

Banking and Insurance Department

The Ability Of Applying "CAMEL" Rating Model

In Evaluating Of Banking Performance In Syria

((Actuality And Challenges))

Thesis Presented To Obtain
The Degree Of Master in Banking And Financing

Submitted By
Maisaa Khaled Romeya

Supervised By
Prof. Dr. M. Abd Alrazaak Qasem

Damascus - 2012